

مجلة الاكاديمية العربية

في الدنمارك

دورية علمية محكمة نصف سنوية
تصدرها الأكاديمية العربية في الدنمارك



رئيس التحرير:
أ.د. وليد الحياي

سكرتير التحرير:
أ.م.د. حسن السوداني

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. ثامر العذاري
أ.م.د. محمد فالح
أ.م.د. لطفي حاتم
د. أسيل العامري

عنوان المراسلة

Address: Meterbuen 6-12 bygning 6E
27040 skoulunde, DENMARK

Website : www.ao-academy.org
e-mail : ao-academy@yahoo.com

مجلة الاكاديمية العربية

في الدنمارك

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للأكاديمية العربية في الدنمارك

البحوث المنشورة تم تقويمها من قبل اساتذه
متخصصين بحسب التخصصات العلمية

الهيئة الاستشارية

- أ.د. محمد أزهر السماك - العراق
أ.د. أبي سعيد الديوه جي - جامعة الموصل - العراق
أ.د. علاء الموسوي - تقنية التعليم الإلكتروني- كندا
أ.د. مجيد حسين - جامعة دبي
أ.د. قاسم الحبيطي - جامعة الإسراء/الأردن
أ.د. طارق شريف - جامعة العلوم التطبيقية/الأردن
أ.د. عفاف عبد الجبار - جامعة عجمان/ الامارات

« ثمن العدد : في الدول العربية 4 يورو € أو مايعادلها بالدولار الأمريكي \$
وفي دول الاتحاد الاوربي 5 يورو €

المؤسسات		الأفراد		الاشتراك السنوي
بلدان الاسكندنافية	بلدان العربية	بلدان الاسكندنافية	بلدان العربية	الاشتراك بعملة €
100	80	50	40	لمده سنة
160	150	80	70	لمدة سنتين
240	230	110	100	لمدة ثلاث سنوات
420	350	160	150	لمدة خمس سنوات

- أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في محافظة عجلون.....4
- اثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي - حالة الجزائر- 18
- واقع استراتيجيات التحصيل الدراسي ومعيقاته لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر من وجهة نظرهم 34
- واقع استراتيجيات التحصيل الدراسي ومعيقاته لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر من وجهة نظرهم ... **Error!**
- Bookmark not defined.**
- الأسس المنهجية للرقابة على المال العام والمحاسبة عليه في الفكر الإسلامي 57
- أثر الإصلاحات الاقتصادية على القدرات التمويلية للبنوك التجارية -حالة الجزائر- 77
- الثنائيات الضدية في شعر " عرار " قصيدة " نَوْرٌ تُسْمِيهِم " نموذجاً 124
- الطور المعولم من التوسع الرأسمالي وعسكرة الإعلام السياسي 136
- المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً 148
- إستراتيجيات إدارة الأبنية والمعدات المخزنية في عالم سريع التغير 176
- حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي 194
- قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة الأسس النظرية و الآليات العملية- 224
- تقييم الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في شركات الاسمنت المساهمة في المملكة العربية السعودية . 246
- مدى احترام مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية..... 259
- نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وأثرها على فاعلية ضريبة الدخل في الأردن
281
- الأحكام العرفية في العراق دراسة تاريخية لمرحلة النشوء وموجبات الإصدار من 1925 وحتى 1931 301

أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في محافظة عجلون

الدكتور محمود الجبالي
جامعة العلوم المالية و المصرفية

الدكتور علي الزعبي
جامعة عجلون الوطنية

والطالبان
معزز القضاة
أنور العكور
جامعه عجلون
جامعه عجلون

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في محافظة عجلون وذلك من خلال التعرف على اثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين والطلبة وعلى تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانته لجمع البيانات اللازمة. تكون مجتمع الدراسة من جميع المدرسين العاملين وطلبة المراحل الثانوية والجامعية في مدارس محافظة عجلون وكلية عجلون الجامعية. وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (46) مدرس و(86) طالب. تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف عينة الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (ت) وعند مستوى دلالة (5%) . وتوصلت الدراسة أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤثر على قطاع التعليم في محافظة عجلون. ومن أهم توصيات الدراسة: زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وخاصة في محافظة عجلون. والاهتمام بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون. والاهتمام بزيادة مستوى الطلبة وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على نوعية التدريس.

Abstract

The objective of the current study was to identify the effect of government expenditure on educational sector at Ajlune Government via identifying the effects of government expenditure on the performance of both teachers and students, on improving the infrastructure of organizational institutions at Ajlune Government. To achieve the objective of the study, a questionnaire was developed to collect data. Population of the study consisted of all working teachers and university and secondary students at secondary public schools and Ajlune Community College. A random sample consisting of (46) teachers and (86) students was selected from this population. Descriptive statistics were used to describe the sample, and t- test was used to test hypotheses of the study at significant level ($\alpha=0.05$). Results of the study indicated that increasing government expenditure has effects on educational sector at Ajlune Government. The study recommended increasing government expenditure on higher education sector at Ajlune Government, more attention on improving the infrastructure of organizational institutions at Ajlune Government, more attention to increasing the level of students by increasing government expenditure on quality of teaching provided.

1) المقدمة

يعتبر التعليم المحرك الأساسي في تطور الحضارات ومحور نماء المجتمعات، فتقييم أي مجتمع يكون على أساس نسبة المتعلمين فيه. لذلك يؤدي قطاع التعليم دوراً كبيراً ومميزاً في إحداث التنمية الشاملة وعلى مختلف الصعد والمجالات، وتحقق البرامج الدراسية المختلفة وأنماط التعليم العصرية نقلة نوعية للمجتمع وترتقي بأفراده والمنتسبين إليه. وعليه كان من الضروري على حكومات الدول الاهتمام بالتعليم ورفده بمختلف الوسائل والأساليب والطاقات اللازمة لتطويره وتحقيق التنمية المتواصلة فيه وخصوصاً في الدول النامية والتي تعاني من ارتفاع نسب الأمية والجهل فيها.

عاش قطاع التعليم العالي والأساسي في الأردن نقلة نوعية مقارنة بالدول المجاورة، فقد انتشرت الجامعات والمدارس في مختلف مناطق ومحافظات الأردن حتى لا تكاد أي قرية أو منطقة سكنية تخلو من مدرسة أو مؤسسة تعليمية، وذلك إيماناً من الدولة والقائمين عليها بضرورة إنتاج كوادر بشرية مميزة على مستوى المنطقة ككل. وذلك لان الاستثمار في رأس المال البشري يقدم مستقبلاً عائداً إيجابياً ملموساً ليس على الدخل الفردي فحسب، بل وعلى الدخل القومي وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة. ومن ناحية أخرى، بقيت العديد من المؤسسات التعليمية في بعض المناطق الجغرافية في الأردن تعاني نقص في الإنفاق الحكومي عليها الأمر الذي قد يكون له آثار سلبية على القيمة التعليمية لهذه المؤسسات وبالتالي تراجع في أداءها ودورها التنموي المنشود.

2) مشكلة الدراسة:

تعتبر محافظة عجلون مقارنة بغيرها من المحافظات الأردنية الأقل نصيباً من حيث حجم المخصصات التي ترصد لها من قبل الدولة في مجالات التعليم الأساسي والتعليم العالي الأمر الذي قد ينعكس سلباً على جودة مخرجات المؤسسات التعليمية في المحافظة (قانون الموازنة العامة. 2011). لذا جاءت هذه الدراسة للبحث عن إجابات مناسبة للأسئلة التالية:

- 1- هل يؤثر حجم الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين في المؤسسات التعليمية الواقعة في محافظة عجلون؟
- 2- هل يؤثر حجم الإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون؟
- 3- هل يؤثر حجم الإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون؟

3) أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية قطاع التعليم سواء التربوية والتعليم أم التعليم العالي في خدمة المجتمعات المحلية وما له من دور في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخصوصاً في المجتمعات النامية كمجتمع محافظة عجلون، كان لا بد من البحث عن السبل اللازمة لتطوير هذا القطاع ودعمه من قبل المؤسسات الحكومية في الأردن، لذا جاءت هذه الدراسة للفت نظر الجهات الحكومية حول النفقات العامة التي تخصص لتنمية التعليم في عجلون من أجل دفعها نحو زيادة حجم هذه المخصصات وتحسين إدارتها. ومما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها تعتبر الدراسة الأولى - حسب علم الباحثين - التي تبحث بأثر الإنفاق العام على قطاع التعليم في محافظة عجلون.

4 أهداف الدراسة:

يعتبر التعليم الجيد من الأساسيات التي يطمح الفرد للوصول إليها والتي قد يخرج من مكانه طلباً لها، وحتى لا يكون الإنفاق الحكومي على التعليم مبرراً للبعض للهجرة من محافظة عجلون إلى محافظات أكثر مدنية، لذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- 1) التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين في المؤسسات التعليمية الواقعة في محافظة عجلون.
- 2) التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون.
- 3) التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون.

5 فرضيات الدراسة:

- يمكن صياغة فرضيات الدراسة على شكل فرضيات بديلة كما يلي:
- 1) يوجد أثر للإنفاق الحكومي على أداء المدرسين في المؤسسات التعليمية الواقعة في محافظة عجلون.
 - 2) يوجد أثر للإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون.
 - 3) يوجد أثر للإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون.

6 الدراسات السابقة:

1) دراسة (الهياجنة وآخرون، 2011) وهي بعنوان "واقع الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل في موازنات الحكومات الأردنية"، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل جانب موازنات الحكومات الأردنية في ما يتعلق بالإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي شملت الحق في التعليم والصحة والعمل، وذلك خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2010. وقد بينت الدراسة أن نمطية الإنفاق على هذه الحقوق ومقارنتها مع أوجه إنفاق متعددة في موازنات الدولة الأردنية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإنفاق على التعليم قد تصدر الإنفاق الحكومي، ثم الإنفاق على الصحة، وجاء الإنفاق المباشر على العمل في المركز الأخير. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات مقارنات أخرى للتأكد من وجود نمو حقيقي في الإنفاق مع أخذ متغيرات أخرى للدراسة كنسبة التضخم في مقارنة بنسبة الزيادة في عدد السكان.

2) دراسة (النجار، 2010) وهي بعنوان "قراءة عامة لميزانية مصر عام 2009/2010". وقد هدفت الدراسة إلى تقديم قراءة عامة للميزانية المصرية خلال فترة الدراسة، وقد قام الباحث بجمع البيانات وتحليلها، وقد تناولت الدراسة فصول حجم الإيرادات والنفقات وكيفية توزيع الإنفاق العام والجهات المستفيدة منها وطريقة تمويل الموازنة من قبل الشرائح الأضعف في المجتمع. هذا وتم عقد مقارنات مع عدد من الدول المتقدمة ومتوسطة التنمية في نفس المجالات. وقد بينت الدراسة وجود انحياز في ميزانية الدولة ضد الأفراد المنتمين إلى الطبقتين الفقيرة والمتوسطة واعتمادها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كفلها العهد الدولي الخاص بهذه الحقوق، وقد أوضحت الدراسة مكامن الإخلال بحقوق الإنسان في الموازنة، وأهم الأولويات التي يجب العمل عليها من قبل الباحثين والمهتمين بحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وترتيب أولوياتهم في هذا المجال. وقد أوصت الدراسة بضرورة إصلاح نظام الأجور في مصر، وحثية زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

(3) دراسة (Wilson & Melchiorre, 2010) وهي بعنوان (Analyzing Education Budgets Through The Lens Of Human Rights: A Two Step Process)، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل موازنات التعليم ومحتواها من منظور حقوق الإنسان، وترى الدراسة أن الكيفية التي تقرر الدولة فيها استثمار مواردها في مجال التعليم لا تقل أهمية عما تنفق عليه، وقد تم إجراء الدراسة على لندن من خلال إعادة ترتيب الأولويات الإنسانية في التعليم بشكل واضح بصورة تساعد على تحديد الخطوات الواجب على الدولة اتخاذها للوصول تدريجياً إلى الحق الكامل في التعليم. وقد بينت الدراسة أن ميزانية حقوق الإنسان المستندة إلى منهج الحق في التعليم توفر العديد من الميزات، إذ تبين شرعية العلاقات بين أصحاب الحقوق والقائمين بالواجبات، وقد استنتجت الدراسة أن هناك طريقتان رئيسيتان توفران توجيهات ملموسة لتحليل موازنات التعليم: تقييم مخصصات الموازنة بإزاء حق الإنسان في التعليم، تقييم عملية وضع ميزانية التعليم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير مخصصات مالية لتعليم الإنسان وزيادة الوعي بالتعليم كحق من حقوق الإنسان.

(4) أما دراسة (Murray, at. el., 2007) بعنوان (State Education Spending: Current Pressures and Future Trends) اعتبرت الدراسة أن نفقات التعليم من أكثر متطلبات إنفاق الحكومات والولايات المحلية، وأن هذه النفقات تنمو على مدار الزمن لكل تلميذ. وقد هدفت الدراسة إلى دراسة الاتجاهات في المساعدات الخارجية لشؤون التعليم والإنفاق على التعليم العام وتحليل الطلب وراء تزايد تكاليف الدولة على الإنفاق على قطاع التعليم. وقد استكشفت الدراسة كيف تؤثر الاتجاهات الديموغرافية على مستويات الإنفاق على التعليم. وتوصلت الدراسة إلى أن دور الدولة لن يستمر في تمويل التعليم، ولكن المتغيرات الديموغرافية قد تؤدي إلى انخفاض السياسة الداعمة للمدارس في المستقبل. وتعود إلى تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم.

(5) دراسة (Robinson, 2006) وهي بعنوان (Budget Analysis and Policy Advocacy: The Role of Nongovernmental Public Action) هدفت الدراسة إلى بيان أهمية دور المنظمات غير الحكومية في عملية تحليل الموازنة والتوعية بالسياسات الاقتصادية للدولة وتعزيز مبادئ الشفافية و ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي. واعتمدت الدراسة على تحليل موازنات ستة دول هي: البرازيل وكرواتيا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا وأوغندا، من قبل مجموعات تشمل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث والدراسات بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية. وقد بينت نتائج الدراسة أن مبادرات المجتمع المدني في تحليل الموازنة ساهمت في تحسين شفافية القرارات كما وان تتبع نفقات الموازنة وأثار المخصصات يكون فعالاً لضمان الاستخدام الفعال للنفقات الخاصة بالتعليم والصحة. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة المخصصات لضمان الاستخدام الفعال للنفقات الخاصة بالتعليم والصحة، كذلك زيادة مخصصات الموازنة وتحسين الاستفادة من الأموال العامة التي تفيد الفقراء.

7) الجانب النظري للدراسة

(1-7) الإنفاق الحكومي

تعتبر الحكومات على مستوى العالم مسئولة عن العديد من النشاطات في مجتمعاتها من حيث تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، ووضع الخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، إضافة إلى توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، وفي سبيل ذلك تقوم بتأمين الأموال اللازمة وتخصيصها على وزاراتها وهيئاتها بصورة تتناسب مع نفقاتها والدور الذي يسند إلى تلك الوزارة أو الهيئة. وتقوم

الحكومة بأعداد الموازنة العامة لها بحيث تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وبصورة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة (anil,2006,p45). وتعرف الموازنة العامة للدولة على أنها عبارة عن خطة مالية تقديرية مستقبلية لعام قادم تتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية، والجدير بالذكر أن هذه المصادقة لا تعني وجوب صرف كل ما خصص من خلال الموازنة للوزارة أو الهيئة ولكنها تعني إمكانية إنفاق هذه الأموال حسب حاجة كل جهة وذلك ضمن الأنظمة والتعليمات المالية الموضحة لهذا الغرض. كما يجب التأكيد على أن الأرقام التي ترد في الموازنة تعبر عن الحد الأقصى المتوقع الذي يجب أن لا تتجاوزه الوزارات والوحدات الحكومية عند الصرف. كما تمثل الأرقام أو المبالغ التي ترد في الموازنة الحد الأدنى المتوقع من الإيرادات والتي من الممكن أن تزيد حسب الأحوال الاقتصادية للبلاد. وتحاول الحكومات أن توازن بين إيراداتها ونفقاتها حتى تستطيع القيام بتنفيذ خططها التنموية، ولكن في بعض الأحيان لا يتحقق هذا التوازن بالشكل الذي تريده الحكومة، ويظهر ما يسمى بعجز الموازنة والذي يعني أن إيرادات الدولة لا تستطيع أن تلبى نفقاتها. (العمر، 2003، ص63)

يقسم الإنفاق الحكومي بصورة عامة إلى قسمين وهما نفقات جارية تتمثل بنفقات الرواتب والأجور، والنفقات التشغيلية، والنفقات التحويلية، والنفقات الرأسمالية وتشمل الإنفاق على المشروعات واللوازم والإنشاءات والقروض (saqr,2001,p26) ويمكن تقديم وصفا مختصرا لهذه النفقات على الشكل التالي:

1) الرواتب والأجور: وهي ما ينفق على الموظفين والعاملين في الدولة. وترتفع نسبة نفقات الرواتب والأجور من إجمالي الإنفاق الحكومي في كل من الدول النامية والمتقدمة على السواء ويرجع ذلك إلى لجوء الحكومات إلى زيادة التوظيف في القطاع الحكومي لأسباب اجتماعية وسياسية تؤدي إلى ظهور البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي. وتتفاقم حدة المشكلة إذا ما قامت الحكومة بتثبيت الأجور عند حدود منخفضة مما يؤدي إلى ضعف الاهتمام بالعمل والإنتاجية وظهور الفساد الإداري وتفشي الرشوة. إن زيادة العمالة في الجهاز الحكومي يرافقه الكثير من النفقات الأخرى كنفقات السفر ونفقات شراء المكاتب، كما أن زيادة العمالة تعني ضعف الإنتاجية الحدية للعامل. وتتحدد الرواتب والأجور في القطاع العام بحسب المؤهلات والخبرات وهي أدنى مما هي عليه في القطاع الخاص لكن وجود الاتحادات العمالية يؤثر على تحديد الرواتب والأجور في كلا القطاعين.

2) النفقات التشغيلية: نفقات الصيانة هي تلك النفقات التي تنفق على المشروعات القائمة من أجل الحفاظ على قيمة الأصول الثابتة وبقائها محتفظة بقوتها الإنتاجية. أما نفقات التشغيل فهي النفقات الجارية التي تنفق على النشاط الحكومي الفعلي كنفقات الكهرباء والماء والبنزين و.... تأخذ نفقات الصيانة شكل النفقات الجارية عندما تنفق على أعمال الصيانة الدورية العادية، أما خدمات التعليم والصحة فتتطلب نفقات تشغيل أعلى من نفقات الصيانة الجارية، هذا ويؤدي نقص الإنفاق على الصيانة إلى نقص كفاءة المشروعات القائمة وضعف إنتاجيتها مما يؤثر سلبا على أداء القطاعين العام والخاص الذي يستفيد من خدماتها. كما أن نقص نفقات الصيانة والتشغيل على المستشفيات والمدارس والجامعات يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الصحة والتعليم (saqr,2001,p32).

3) النفقات التحويلية: هناك من الإعانات ما يمكن وصفه بعدم الكفاءة أو عدم الإنتاجية كإعانات الغذاء التي يستفيد منها الفقراء من خلال حصولهم على السلع الأساسية بأسعار متدنية ولكن يستفيد منها الأغنياء أيضا رغم عدم جدارتهم بها، وإعانات التصدير التي يستفيد منها

المنتجون من خلال زيادة مقدرة قطاع التصدير وتوسيع حجم الأسواق الخارجية أمام المنتجات الوطنية لكنها في ذات الوقت قد تفيد المنتجين غير الأردنيين. لذا يجب أن تسعى الإعانة إلى تحقيق الهدف منها بأقل التكاليف وتوجيهها نحو مجموعة معينة من المجتمع.

(4) النفقات الرأسمالية: يستحوذ الإنفاق الرأسمالي على نسبة هامة من الموازنة العامة للدولة تصل إلى 20% في الدول النامية حيث يعتبر هذا الإنفاق العنصر الأهم في عملية التنمية الاقتصادية. ولا يتوقف الإنفاق الحكومي الرأسمالي عند حد الإنفاق على التجهيزات الأساسية بل يتخطى ذلك إلى الاستثمار التجاري الذي يتطلب القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية قبل القيام به، بينما يتطلب الإنفاق على بناء التجهيزات الأساسية مجرد القيام بتحليل التكلفة والمنفعة. (ناصر، 2000، ص24)

(2-7) قطاع التعليم

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي نصت عليها جميع الديانات السماوية والعهود والمواثيق الدولية والدستور الأردني، ويمثل الإنفاق الحكومي جزءاً أساسياً من دور الدولة في تأدية هذا الحق. ويعتبر الإعلان عن الإنفاق الحكومي على التعليم أساسياً من أجل نشر الوعي السياسي حوله ومن أجل تنوير المهتمين لإبلائه مزيداً من الاهتمام والرعاية وتشجيع زيادة مخصصات الإنفاق الحكومي عليها. ويعتبر التعليم مصدراً للثروة في الأردن، ويجب أن لا يغيب عن الحوارات السياسية التي تهدف إلى رفعة وازدهار الوطن والمواطن خاصة في ظل زيادة تكلفة التعليم في القطاع الخاص وظهور مؤشرات على تراجع جودة التعليم الحكومي (البازي، 1998، ص23).

يعتبر التعليم في كل المجتمعات غاية ووسيلة لتنمية الفرد والمجتمع، وينبع الاعتراف به كحق من حقوق الإنسان من أنه لا غنى عنه للمحافظة على الكرامة الأصيلة للفرد وتعزيزها (بلايبرغ وآخرون 2000: 208-2010)، ولذلك تكفل المادتان (13) و(14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على صياغات تفصيلية للحق في التعليم، حيث تصرح المادة (13) عموماً بحق كل فرد في التعليم، وبضرورة أن يسهم التعليم في التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية، كما تنص تحديداً على جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع، وتعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما الأخذ تدريجياً بمجانية التعليم. وجعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة، وتشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية، والعمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس، واحترام حرية الآباء أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا (بدران، 2000، ص39).

شهد نظام التعليم في الأردن تحسناً مستمراً منذ منتصف القرن العشرين. ولعب نظام التعليم الكفاء دوراً كبيراً في تحويل الأردن من بلد يغلب عليه الطابع الزراعي إلى دولة صناعية. ويحتل نظام التعليم في الأردن المرتبة الأولى في العالم العربي، ويعد واحداً من أجود أنظمة التعليم في بلدان العالم النامي (بدران، 2000، ص65). ويعني هذا أن عدد نتج عنه زيادة في عدد

الباحثين من حيث نسبتهم إلى عدد السكان في الأردن، وهذا يعتبر أعلى من مثيله في إيطاليا واليونان ويقترب كثيرا من المملكة المتحدة وإيرلندا.

(3-7) الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم

وعلى صعيد الإنفاق الحكومي في الأردن في عام 2011، بلغ نصيب التعليم في الموازنة ما نسبتها (785094500) من إجمالي الإنفاق الحكومي، وتراجعت نسبة الأمية في الأردن وتعتبر ثالث أدنى نسبة في العالم العربي بعد الكويت والأراضي الفلسطينية. وزادت نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي إلى أن وصلت عام 2006 إلى 98.2 في المائة. وزادت نسبة الانتقال إلى التعليم الثانوي بحيث وصلت تقريبا إلى 97 في المائة. وقد حقق الأردن تكافؤا في الفرص بنسبة 90 في المائة في مجال محو الأمية وتكافؤا كاملا في الفرص في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. (هياجنه واخرون، 2011، ص25). وعلى صعيد التعليم في محافظة عجلون خصوصا يمكن إبراز البيانات التالية:

(أ) التعليم الأساسي والثانوي والمهني: تتركز مهمة قطاع التربية والتعليم في رفع كفاءة وتطوير مستوى التعليم في المحافظة إلى جانب تأمين القوى العاملة المؤهلة وتحفيز القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية بما يؤدي إلى رفع مستوى أداء هذه القوى وزيادة إنتاجيتها في مختلف المواقع والأنشطة الاقتصادية.

ويتضح من الجدول رقم (1) أدناه أن عدد المدارس في محافظة عجلون بلغ (155) مدرسة ما بين مدرسة ذكور وإناث ومختلطة، كما الجدول رقم (2) أعداد الطلبة والمعلمين في مدارس محافظة عجلون وحسب المراحل التعليمية في عام 2010.

الجدول رقم (1)

عدد المدارس والشعب الصفية في المحافظة حسب المراحل التعليمية والجنس

النوع	عدد المدارس			عدد الشعب		
	ذكور	إناث	مختلط	ذكور	إناث	مختلط
عجلون	37	30	88	502	538	490
المجموع	37	30	88	502	538	490

المصدر :- دائرة الإحصاءات العامة 2007.

الجدول رقم (2)

توزيع الطلبة و المعلمين ونسبة الطلبة حسب المراحل التعليمية والجنس

النوع	عدد المعلمين		عدد الطلبة		معلم لكل طالب
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
عجلون	890	1501	20364	19441	16.6
المجموع الكلي	2284		39493		16.6

المصدر :-دائرة الإحصاءات العامة 2007.

ب) التعليم العالي: أنشئت كلية عجلون المتوسطة في عام 1964، وفي عام 2000 تم تحويل الكلية إلى كلية جامعية تتبع إلى جامعة البلقاء التطبيقية وتمنح درجة البكالوريوس لبعض التخصصات، هذا وتم حديثا إنشاء جامعة خاصة باسم جامعة عجلون الوطنية. تبلغ مخصصات الدولة في موازنة عام 2011 على قطاع التعليم في عجلون مبلغ (2291000) دينار وهي في تزايد (قانون الموازنة العامة، 2011).

8) منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالرجوع إلى المصادر التالية للبيانات:

(1) مصادر ثانوية : تشمل مسحا مكتبيا للدراسات النظرية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة .
(2) مصادر أولية : شملت تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة بهدف تجميع البيانات المتعلقة بآراء الفئة المشمولة.

ولأغراض التحليل الإحصائي للبيانات المتجمعة فقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وذلك بهدف فحص مصداقية أدوات القياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وتقديم وصف كاف لعينة الدراسة، واختبار فرضياتها عند درجة ثقة 95%.

9) مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المدرسين وطلبة المراحل الثانوية والجامعية في محافظة عجلون. تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (46) مدرس و(86) طالب صالحة لإجراء الدراسة عليها.

10 نتائج التحليل الإحصائي

(1-10) وصف عينة الدراسة: تظهر الجداول (3-6) وصفا لعينة الدراسة حيث تظهر أن أعلى نسبة مستجوبين من طلبة الجامعات هم من تخصص اللغة الانكليزية حيث بلغت النسبة (45.2%)، وأن أعلى نسبة مستجوبة كانت لطلبة السنة الأولى وبلغت (81%). في حين أن أعلى نسبة طلبة مدارس مستجوبة كانت لطلبة التخصص العلمي حيث وصلت النسبة إلى (73.3%).

جدول رقم (3)

وصف عينة الطالب الجامعي

التخصص	التكرار	التكرار النسبي	المستوى	التكرار	التكرار النسبي
عربي	16	37.2	أولى	34	79
حاسوب	2	4.8	ثانية	5	11.6
تربيه	6	13.9	ثالثة	2	4.7
لغة انجليزية	19	44.1	رابعة	2	4.7
المجموع	43	100	المجموع	43	100

جدول رقم (4)

وصف عينة الطالب المدرسي

التخصص	التكرار	التكرار النسبي
علمي	31	72.1
معلوماتي	12	27.9
المجموع	43	100

جدول رقم (5)

وصف الأستاذ الجامعي

المحصل العلمي	التكرار	التكرار النسبي	سنوات الخبرة	التكرار	التكرار النسبي
ماجستير	7	31.8	من 1-5 سنة	9	40.9
دكتوراة	15	68.2	5-9 سنوات	3	13.6
			10-14 سنة	2	0.9
			أكثر من 14 سنة	8	36.3
المجموع	22	100	المجموع	22	100

جدول رقم (6)

وصف عينة الأستاذ المدرسي

المحصل العلمي	التكرار	التكرار النسبي	سنوات الخبرة	التكرار	التكرار النسبي
دبلوم متوسط	4	18.18	من 1-5 سنة	1	4.5
بكالوريوس	13	59	5-9 سنوات	5	22.7
دبلوم عالي	2	0.9	10-14 سنة	5	22.7
ماجستير	3	13.6	أكثر من 14 سنة	11	50.0
المجموع	22	100	المجموع	22	100

(2-10): معامل الثقة

أظهرت نتائج التحليل أن معامل كرونباخ الفا لإجابات عينة الدراسة هو (0.91) وهي نسبة مقبولة وذلك لان الحد الأدنى المقبول للمعامل هو (0.60).

(3-10): وصف إجابات عينة الدراسة

تظهر الجداول (7- 9) أدناه وصفا لإجابات عينة الدراسة وهي مرتبة تبعا للمتوسط الحسابي لإجابات العينة، حيث يظهر على سبيل المثال الجدول رقم (7) على وهو بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين أن أكثر البنود قبولا لدى المستجوبين كان البند رقم (1) وبنص على " أن الإنفاق الحكومي يؤثر على قيام المدرسين بدفع الطلبة نحو الانجاز والتحسين" حيث بلغ الوسط الحسابي للإجابات لهذا البند (4.19) والانحراف المعياري له (1.31).

جدول (7)

أثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	قيام المدرسين بدفع الطلبة نحو الانجاز والتحسين	4.19	1.31	الأولى
2	توفير الاستقرار الأسري والعائلي للمدرسين	4.0714	1.13466	الثانية
3	توجيه المدرسين للاستفادة من المزايا الخاصة لكل طالب	4.0238	1.15796	الثالثة
4	دعم المدرسين نحو متابعة التطورات العلمية وأخر المستجدات التعليمية	3.9762	1.11504	الرابعة
5	مشاركة الطلبة همومهم واستيعاب مشاكلهم الخاصة	3.9762	1.17884	الخامسة
6	قيام المدرسين بإعطاء دروس مجانية في المدرسة	3.9524	1.08093	السادسة
7	عدم قيام المدرسين بمزاولة وظائف أو مهن أخرى	3.1190	1.27265	السابعة
8	عدم إعطاء المدرسين للدروس الخصوصية في البيوت	2.8810	1.38286	الثامنة

جدول (8)
أثر الإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	تأمين نظافة كافية لكافة المرافق والقاعات الجامعية والمدرسية	4.4524	1.04069	الأولى
2	توفير وسائل الأمن والحماية الكافية لمصلحة الطلبة والمدرسين	4.4524	.99271	الثانية
3	توفير المزيد من الكتب والمراجع المدرسية المناسبة التي تخدم توجيهات الطلبة	4.4524	.94230	الثالثة
4	توفير وسائل التدفئة والتبريد المناسبة للطلبة والمدرسين	4.4286	1.19231	الرابعة
5	تأمين اللوازم الدراسية بأسعار مناسبة تتسجم مع إمكانيات الطلبة	4.4286	1.03930	الخامسة
6	توفير الأماكن المناسبة لإعطاء الدروس بصورة هادئة ومريحة	4.3571	1.14384	السادسة
7	توفير بيئة تكنولوجية وتقنية مناسبة للطلبة والمدرسين	4.3095	1.04737	السابعة
8	توفير الملاعب والصالات الرياضية المناسبة لتنمية مهارات الطلبة	4.0476	1.22877	الثامنة

جدول (9)
أثر الإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	تشجيع الطلبة لمزاولة الأنشطة الاجتماعية والبيئية	4.2143	1.02495	الأولى
2	دفعهم إلى مزيد من الابتكارات والانجازات العلمية	4.0714	1.02154	الثانية
3	زيادة درجاتهم وتحصيلهم العلمي	3.9762	1.27811	الثالثة
4	دعم الطلبة وتوجيههم نحو تخصصات التي تلبي حاجة المجتمع المحلي	3.8810	1.31042	الرابعة
5	تشجيع الطلبة للمشاركة في المؤتمرات والنشاطات الشبابية المختلفة	3.8810	1.15193	الخامسة
6	دعم البحث العلمي وتوجيهه لخدمة المجتمع المحلي	3.8333	1.24776	السادسة
7	زيادة الوقت المبذول تجاه الأنشطة المنهجية والفعاليات الترفيهية	3.5714	1.21259	السابعة
8	توعية الطلبة تجاه القضايا المجتمعية والمتجسدت الإقليمية	3.5238	1.27333	الثامنة

(4-10): اختبار الفرضيات

نظرا لان مجتمع الدراسة يزيد على (60) مستجوب وعينة الدراسة تزيد على (30) مستجوب فإنه تم الاعتماد على اختبار (ت) وعند درجة ثقة (95%) وبقاعدة قرار انه إذا زاد مستوى الدلالة عن (5%) يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة.

(1) اختبار الفرضية البديلة الأولى: وتنص "يوجد أثر للإنفاق الحكومي على أداء المدرسين في المؤسسات التعليمية الواقعة في محافظة عجلون". وبناء على الجدول رقم (9) أدناه يظهر مستوى الدلالة بلغ (0.00) وهو اقل من (5%) وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة

جدول رقم (9)

اختبار الفرضية الأولى

قيمة الجدولية (t)	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
1.96	22.604	0.00	الرفض

(2) اختبار الفرضية البديلة الثانية: وتنص " يوجد أثر للإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون ". وبناء على الجدول رقم (10) أدناه يظهر مستوى الدلالة بلغ (0.00) وهو اقل من (5%) وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

جدول رقم (10)

اختبار الفرضية الثانية

قيمة الجدولية (t)	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
1.96	18.374	0.00	الرفض

(3) اختبار الفرضية البديلة الثالثة: وتنص " يوجد أثر للإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون ". وبناء على الجدول رقم (11) أدناه يظهر مستوى الدلالة بلغ (0.00) وهو اقل من (5%) وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة

جدول رقم (11)

اختبار الفرضية الثالثة

قيمة الجدولية (t)	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
1.96	18.374	0.00	الرفض

11 نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- يؤثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين في المؤسسات التعليمية الواقعة في محافظة عجلون من حيث توفير الاستقرار الأسري والعائلي للمدرسين، وعدم قيام المدرسين بمزاولة وظائف أو مهن أخرى. ودعم المدرسين نحو متابعة التطورات العلمية وآخر المستجدات التعليمية والتربوية.
- يؤثر الإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون من حيث توفير بيئة تكنولوجية وتقنية مناسبة للطلبة والمدرسين وتوفير مزيد من الكتب والمراجع المدرسية المناسبة التي تخدم توجهات الطلبة وكذلك تأمين اللوازم الدراسية بأسعار مناسبة تتسجم مع إمكانيات الطلبة.
- يؤثر الإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون من حيث دفعهم إلى مزيد من الابتكارات والانجازات العلمية ودعم الطلبة وتوجيههم نحو التخصصات التي تلبى حاجة المجتمع المحلي.

12 توصيات الدراسة

من أهم توصيات الدراسة ما يلي:

1. ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في محافظة عجلون، لتطوير كلية عجلون الجامعية ورفدها بالموارد البشرية والتقنية المناسبة
2. الاهتمام بالبنية التحتية للمدارس في محافظة عجلون لزيادة انجازات الطلبة ودفعهم إلى الأنشطة اللامنهجية.
3. إجراء مزيد من الدراسات على اثر الإنفاق الحكومي على قطاعات أخرى كالسياحة والصحة وتوسيع نطاق الدراسة لشمول محافظات أخرى.

المراجع: أولاً: المراجع العربية

1. النجار، احمد السيد، 2010، عدالة الموازنة العامة للدولة: موازنة 2010-2011، نموذج لانحياز الرأسمالية الكبيرة ضد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
2. هياجنة وآخرون، 2011، واقع الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل في موازنات الحكومات الأردنية دراسة تقييمية"، المركز الوطني لحقوق الإنسان عمان – الأردن.
3. الأنصاري ، عيسى.(2003). عولمة التعليم الجامعي في البلدان العربية: الخريجون. الملتقى الأول للتربية والتعليم ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت .
4. البازعي ، حمد . (1998) . المعوقات الأساسية لإستراتيجية التعليم العالي على ضوء الزيادة على الطلب الاجتماعي على التعليم العالي . الندوة العلمية للتعليم وزارة التخطيط ، السعودية.
5. بدران. شبل. الدهشان. مجال. (2000). التجديد في التعليم الجامعي. قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .
6. د. زين العابدين ناصر ، موجز في مبادئ علم المالية العامة المطبعة العربية الحديثة ، 2000.
7. د. صلاح نجيب العمر ، اقتصاديات المالية العامة مطبعة العاني بغداد 2003.
8. زين العابدين ناصر، مبادئ علم المالية العامة. بدون ناشر، 2006 / 2007.
9. بلايرغ، أن، 2000، دائرة الحقوق: دليل تدريبي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واشنطن: البرنامج الدولي للدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية.
10. مشروع قانون الموازنة العامة. 2011. وزارة المالية، المملكة الأردنية الهاشمية.
11. دائرة الإحصاءات العامة... الموقع

ثانياً المراجع الأجنبية

1. Nolan, Aoife. 2010. Budgeting for Economic and Social Rights: A Human Rights Framework. QUB Budget Analysis Project, Queen's University Belfast, School of Law.
2. Wilson, Duncan and Angela Melchiorre. 2010. Analyzing Education Budgets Through The Lens Of Human Rights: A Two Step Process. London: Right to Education Project.
3. Robinson, Mark. 2006. Budget Analysis and Policy Advocacy: The Role of Nongovernmental Public Action. The Institute of Development Studies, Brighton: the University of Sussex.
4. Anil Markandya, K. H., and Ernesto Sanchez-Triana (2006). Environment Strategy Notes. No. 16.
5. Saqr, R. (2001). "Jordan's National Agenda 21: Small Country, Big Ideas.
6. Murray, Sheila E., , Rosenberg, Carol, Rueben, Kim (2007). State Education Spending: Current Pressures and Future Trends, National Tax Journal Vol. LX, No. 2

اثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي

حالة الجزائر-

الدكتور جاوحدو رضا

كلية الاقتصاد و الادارة - جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

ملخص :

يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر إلى عدة تغييرات في بعض القواعد المحاسبية و الجبائية ، و تمس هذه التغييرات بشكل مباشر عناصر تحديد الضريبة على أرباح الشركات ، و يتطلب ذلك تكييف القواعد الجبائية مع الواقع المحاسبي الجديد و ضرورة إعداد جدول التوفيق أو الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية ، بما يسمح بعصرنة النظام الجبائي و تقليل تأثيرات تغير المرجع المحاسبي ، لجعل المؤسسة الجزائرية تحظى بإطار قانوني مدعم بما فيه الكفاية يمكنها من تحسين سير العلاقة بين المحاسبة و الجبائية، و بالموازاة مع كل هذه الجهود حظي القانون الجبائي هو الآخر بجملة من التغييرات و الإصلاحات، بهدف الوصول إلى جسر يسهل الاتصال بين الحاجيات المحاسبية و الجبائية . ما يفرض على الدولة الجزائرية ضرورة تكثيف جهودها من أجل دراسة و حل مختلف الإشكاليات التي قد يطرحها هذا التباعد، و ذلك بعرض حلول موضوعية و وسطية ليس من شأنها تغليب الأهداف الجبائية على الأهداف المحاسبية .

الكلمات المفتاحية : المعايير المحاسبية الدولية ، النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية الجزائرية ، نقاط الاختلاف ، التكيف و جهود الدولة .

Résumé

L'application des normes comptables internationales en Algérie à plusieurs changements dans certains règles comptables et fiscales, et ces changements affectent directement déterminer les éléments de l'impôt sur les bénéfiques des sociétés, et exige des règles fiscales de conditionnement avec le nouvelle pratique comptable et de la nécessité de préparer une table de concilier ou de passer d'un résultat comptable vers un résultat fiscal , Permettre la modernisation du système fiscal et réduire les effets du changement de référence comptable, Pour rendre l'entreprise algérienne dispose d'un cadre juridique est soutenu la position assez pour améliorer le fonctionnement de la relation entre la comptabilité et la fiscalité, Et en parallèle avec tous ces efforts, le droit fiscal est aussi un ensemble de changements et de réformes, à l'Etat algérien la nécessité d'intensifier leurs ce qui est imposé efforts pour étudier et résoudre les différents problèmes qui peuvent découler de cette lacune , et en offrant des solutions objectives et intermédiaire qui n'a pas l'intérêt de donner l'avantage à des objectifs fiscales sur les objectifs comptables .

Mots clés : les normes comptables internationales, système comptable financier , les règles fiscales algérienne , points de divergences , l'adaptation de les efforts de l'état.

مقدمة :

تعتمد معظم دول العالم في تحديدها للنتائج الجبائية المتعلقة باحتساب الضريبة على أرباح الشركات على النتائج المحاسبية وبالتالي فبعض هذه الدول التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية وجدت بعض العراقيل في تكييفها مع أنظمتها الجبائية، التي تتميز بخصوصيات القوانين المطبقة في كل بلد، وهذا ما دفع بعض المتخصصين في هذا المجال إلى اقتراح وضع لجنة خاصة تتكفل بوضع قوانين وقواعد جبائية في شكل معايير موحدة تطبق عبر العالم، باعتبار أن بعض المفاهيم التي أتت بها هذه المعايير خاصة ما يتعلق بمعالجة صنف الاستثمارات (مثلا الاهتلاك المركب) عقدت من حجم المعالجات المبنية على أساس قوانين تشريعية ضريبية للانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية. وفي هذا الصدد، قامت هذه الدول بدراسة بعض قوانينها الضريبية الحالية بهدف تكييفها مع المعايير المحاسبية الدولية مثل فرنسا، ألمانيا... إلخ.

الجزائر وكغيرها من دول العالم ليست في منأى عن هذه التغيرات والتحوليات الاقتصادية، فقد شهدت إصلاحات محاسبية جديدة مست طبيعة الممارسة المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مالي جديد يقوم على المعايير الدولية IAS/IFRS بدلا عن النظام المحاسبي السابق الذي يعتمد أساسا على المقاربة الضريبية .

تختلف القوانين المحددة للقواعد الجبائية الجزائرية عن مفاهيم وقواعد النظام المحاسبي المالي المتبنى للمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية (IAS /IFRS) من حيث الأهداف، حيث يوجد بعض القواعد الجبائية التي تسعى لتعظيم الإيرادات الجبائية فمثل هذه القواعد تعمل على الرفع من إيرادات الدولة بطريقة يمكن القول عنها أنها غير عادلة، لأنها غالبا ما تخدم أهداف الخزينة العامة أو أهداف وطنية ، كما أنها تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فهي تعتبر وسيلة للاقتصاد السياسي والاجتماعي للدولة (تحفيز الاستثمار، تحسين الشروط الاجتماعية للعمال...) ما يجعل القواعد الجبائية تتجه نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للدولة. في حين أن النظام المحاسبي المالي الجديد يسعى إلى تعزيز الشفافية والمصادقية في عرض القوائم المالية مع إتباع حيادية تامة.

تستخلص النتيجة الجبائية من النتيجة المحاسبية للحسابات المحصل عليها بعد إعادة معالجة خاصة حسب قواعد النظام الجبائي الجزائري. وانطلاقا من النتيجة الجبائية يتم احتساب الضريبة على أرباح الشركات، وعليه فأى تعديل في النتيجة المحاسبية سيؤدي بالضرورة إلى التأثير على النتيجة الجبائية التي تخضع معالجتها للقوانين الجبائية.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

ما هي آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر على النظام الجبائي و ما هو حجم الجهود المبذولة في إطار عملية تكييفه مع مفاهيم النظام المحاسبي المالي الجديد؟

ويترتب عن الإشكالية الرئيسية عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

○ ما مدى تأثير العلاقة بين المحاسبة والجبائية في إطار التطورات التي يشهدها المجال المحاسبي؟

○ ما هي جهود المنظمة الدولية المحاسبية (IASB) لتفادي تعارض المعايير المحاسبية الدولية مع القواعد الجبائية؟

○ ما هي انعكاسات تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي الجزائري؟

○ ما حجم الجهود المبذولة لتكييف بعض قوانين النظام الجبائي الجزائري مع متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد؟

○ ما هي الحلول المقترحة للتقليل من أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على القواعد الجبائية؟

فرضيات الدراسة : يعتمد البحث على جملة الفرضيات الفرعية منها :

- أي تعديل في النتيجة المحاسبية سيؤدي بالضرورة إلى التأثير على النتيجة الجبائية.
- قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بإصلاحات محاسبية نتج عنها إصدار النظام المحاسبي المالي الذي يستمد مبادئه وفلسفته من المعايير المحاسبية الدولية، وهي مغايرة لما هي عليه في المخطط المحاسبي الوطني.
- القواعد والمبادئ المحاسبية التي أتت بها المعايير المحاسبية الدولية لا تتناسب مع القواعد والقوانين الجبائية الجزائرية الحالية.
- ضرورة القيام ببعض الإصلاحات الجبائية لتكييفها مع الممارسات المحاسبية الجديدة المبنية على المعايير المحاسبية الدولية بهدف للانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية دون المساس بحجم الوعاء الخاضع للضريبة.

أهمية البحث:

تطبيق الدول للمعايير المحاسبية الدولية بالتأكيد سينجم عنها عدة آثار جانبية خاصة منها التي تعتمد على الجوانب المحاسبية، أو لها علاقة مع المحاسبة، كالمجال الجبائي الذي يتركز في الأساس على النتائج المحاسبية من أجل تحديد الوعاء الضريبي للشركات، و من هنا تبرز أهمية الموضوع الذي نحاول من خلاله معرفة العلاقة بين المحاسبة و الجبائية في إطار التغيرات المحاسبية المحاسبية الجديدة، و كذلك معرفة أهم انعكاسات تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الجديد المستوحى بدرجة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي ، و التركيز على الجهود المبذولة لتقديم الحلول المناسبة ، لتكييف النظام الجبائي مع التغيرات المحاسبية الجديدة .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى توضيح تأثير تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي ، ويسعى لمعرفة أهم نقاط الاختلاف بين القواعد المحاسبية التي أتت بها المعايير المحاسبية الدولية والقواعد الجبائية الحالية، وكذا اقتراح بعض الحلول التي من شأنها أن تساعد على تكييف هذه الأخيرة مع مستجدات القواعد المحاسبية و التقليل من أثرها على النظام الجبائي .

دوافع اختيار البحث :

- دراسة ما مدى تأثير العلاقة بين المحاسبة و الجبائية في إطار التغيرات المحاسبية
- معرفة الجهود المبذولة من المنظمة الدولية للمحاسبة لتقاضي تعارض المعايير المحاسبية الدولية مع الجبائية .
- معرفة آثار أو انعكاسات تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي، ودراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجديد و النظام الجبائي الجزائري .
- توضيح أهم نقاط الاختلاف بين القواعد المحاسبية الجديدة و القواعد الجبائية .
- تقديم بعض الحلول التي من شأنها التي تعمل على تكييف القواعد الجبائية مع التغيرات المحاسبية.

1. مدى تأثير العلاقة بين المحاسبة والجباية في إطار التطورات التي يشهدها المجال المحاسبي

التطبيقات الجديدة والتطورات الحديثة التي يشهدها مجال المحاسبة، ستؤدي بالضرورة إلى إحداث تغييرات في المعالجة المحاسبية لمختلف التدفقات المادية والمالية التي تشهدها المؤسسة مع ظهور قواعد ومبادئ جديدة.¹

هذه التغييرات سيكون لها أثر كذلك على حساب النتيجة المحاسبية نقطة الوصل والنتيجة الجبائية، إذ أن القواعد المتعلقة بالمحاسبة والمعلومة المالية الحديثة تبتعد وبسرعة عن المفاهيم القانونية الكلاسيكية للقانون التجاري والجبائي على السواء.

ترتكز القواعد المحاسبية الجديدة على شفافية النتائج المعروضة والتي لها غايات مالية في حين كانت القواعد المحاسبية سابقا تخدم غايات ضريبية. وبهذا فهي تختلف عن القواعد الجبائية المحددة للربح الضريبي التي لم يحدث أي تغيير على الأقل على المستوى المحلي. لذا، فالتطور الحادث في المجال المحاسبي والذي كان نتيجة جهود التوحيد الدولية التي انبثقت عنها المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) (International Accounting Standards/ International Financial Reporting Standards) كان من الضروري أن تتبعه تطورات والتغييرات تمس الجانب الجبائي في نقاط التقاطع التي تجمعهما، من أجل تفادي تعميق الهوة بين النظامين المحاسبي والجبائي.

هناك بعض الحالات العملية التي يمكن أن تعطي رؤية أكثر واقعية، عن علاقة المحاسبة المالية بالقواعد الجبائية دوليا ومنها:²

معالجة الأصول المادية والمعنوية : تعالج الأصول المادية والمعنوية وفقا للقاعدتين المحاسبية والجبائية، على النحو الآتي:

القواعد الجبائية:	القواعد المحاسبية
غالبا ما يكون التقييم لهذه الأصول على أساس التكلفة التاريخية، أما إعادة التقييم فهي ممكنة ومسموح بها فقط لبعض الأصول. ففائض القيمة تفرض عليه الضريبة فقط عندما يتحقق فعلا، أي القاعدة الجبائية تأخذ بمبدأ التحقق وهو الحال كذلك بالنسبة للمؤونات حتى تؤخذ بعين الاعتبار جبائيا.	تقيم عناصر الأصول المادية والمالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية كقاعدة أولى للتسجيل، وبعدها يمكن التوجه نحو استعمال مبدأ القيمة العادلة لبعض الأصول، ولكن من أهم مميزات هذا المبدأ عدم احترامه لمبدأ التحقق (principe de réalisation) .

وبهذا، فإن القاعدة المحاسبية تعمل على إعطاء الصورة الصادقة بانتهاجها لمبدأ القيمة العادلة على عكس القاعدة الجبائية.

حقوق الملكية الفكرية وفرق الاقتناء: يتم معالجة هذا العنصر بالعودة للقاعدة المحاسبية والجبائية المعتمدة في هذا المجال.

القواعد الجبائية	القواعد المحاسبية

¹ S. Julie, le rapport entre la fiscalité et la comptabilité, consulté le 05/02/2012, <http://www.oboulo.com/search?q=le+rapport+entre+la+fiscalit%C3%A9+et+la+comptabilit%C3%A9+&S=&T=&L=&E=&N=&fullSearch=1&action=http%3A%2F%2Fwww.oboulo.com%2Fsearch>

² Importantes différences entre règles fiscales et comptables, La Commission Des Questions Fiscales, consulté le 3/02/2012, <http://www.iccwbo.org/policy/taxation/id576/index.html>.

<p>غالباً ما تكون المعالجة الجبائية للأصول المعنوية مختلفة، فعملاً بمبدأ الحيطة والحذر، التكاليف المتعلقة بالأصول المعنوية المنتجة داخلياً لا يمكن في العموم تحميلها لتكلفة الأصل المعنوي، كما لا يمكن خصمها جبائياً، ففرق الاقتناء الناتج عن اكتساب من طرف شركة أخرى لا يمكن على الإطلاق خصمه من الضريبة في العديد من الدول.</p>	<p>يجب أن تحمل حقوق الملكية الفكرية كالعلامة، الشهادة، المعرفة... إلخ، لتكلفة الأصل عندما تتوفر شروط معينة (كتوقع منافع اقتصادية مستقبلية ناتجة عن استعمال الأصل). الأصول المعنوية المنتجة داخلياً تعالج أيضاً حسب القواعد السابقة، حيث تهلك هذه الأخيرة على عدة سنوات. فرق الاقتناء والذي يعبر عن الفرق بين القيمة السوقية الصافية للأصل المحدد وتكلفة اقتنائه، ويعالج بنفس القواعد المحاسبية لمعالجة الملكية الفكرية، كما يجب أن يخضع لاختبارات الخسارة في القيمة سنوياً.</p>
---	--

يعتبر هذا العنصر جد مهم بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، لأنها كثيراً ما تظهر في حساباتها وبإمكانها التأثير على نتيجتها المالية ما يؤدي إلى اختلافات في حساب الضريبة.

2. جهود المنظمة الدولية المحاسبية (IASB) لتفادي تعارض المعايير المحاسبية الدولية مع القواعد الجبائية

المعايير المحاسبية تفصل في محتواها الجبائية عن المحاسبة بإعطائها الأولوية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني، لهذا حرصت المنظمة الدولية للمعايير المحاسبية (IASB) على تفادي أي تعارض بين المفاهيم الأساسية المشار إليها في الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والقواعد الجبائية، من خلال الجهود التالية:

- المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) تصدر من طرف منظمة خاصة (IASB) مستقلة تماماً عن السلطة الشعبية (le pouvoir public)، ما يجعلها بعيدة نوعاً ما عن السياسة، كما تتميز بكل الموضوعية والشفافية المطلوبة لتضع أولى أولوياتها تقديم معلومة مالية تخدم المستثمر على حساب الغايات الجبائية.
- تعتمد المعايير المحاسبية الدولية الصادرة من طرف (IASB) على إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، هذا الأمر من شأنه أن يساعد على تسهيل الممارسات الجبائية على النتيجة المحاسبية في البلدان التي ترتبط بها التطبيقات الجبائية بالتطبيقات المحاسبية، خاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أن الإجراءات الجبائية بها تقضي أولاً بضرورة التأكد من واقعية النتيجة المحاسبية لاحتساب النتيجة الجبائية كما هو الحال في الجزائر.
- قامت (IASB) بإصدار مبادئ جديدة منها أولوية الحقيقة الاقتصادية على الشكل (يخدم هذا المبدأ الدول الأنكلوسكسونية التي تستقل فيها المحاسبة عن الجبائية على عكس الدول الفرانكوفونية التي ترتبط فيها الجبائية بالمعالجات المحاسبية)، حيادية المعلومة المالية، القيمة العادلة. تتماشى و الأهداف المحاسبية و تعمل على التقليل واستبعاد بعض المعالجات التي لها علاقة بالجبائية.

3. انعكاسات تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي الجزائري :

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد أدى بالضرورة إلى ظهور عناصر إضافية عند التعديل الضريبي لوجود بعد بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) و النظام الجبائي الجزائري ، فكما تتطلب عملية تحديد الوعاء الجبائي تعديلات للنتيجة المحاسبية ، فإن التعديلات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد سواء على مستوى المفاهيم و التقييم أو المحاسبة ستكون لها أثر جبائي .

لذلك فإن التطبيقات التي أتت بها المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي الجديد أوجبت على المؤسسة أن توفر في قوائمها المالية و بالضبط الملاحق معلومات تخص المقاربة بين كل من النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية التي تشكل القاعدة لحساب الضريبة على أرباح الشركات ، و العناصر التي تشكل الاختلاف بين قواعد النظام المحاسبي المالي و القواعد الجبائية تركز عموما في النقاط التالية :

1. الإهلاكات :

يعرف الإهلاك حسب المعايير المحاسبية الدولية على أنه توزيع نظامي للمبالغ القابلة للإهلاك للأصل طوال مدة منفعة ، و حسب الفقرة 321 - 07 من المشروع الخاص بالنظام المحاسبي المالي يعرف إهلاك الاستثمار على أنه يمثل استهلاك المنافع الاقتصادية لاستثمار مادي أو معنوي خلال مدة الانتفاع به³، بينما يعرف الإهلاك جبائيا حسب المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة على انه التدني الذي يطرأ على الأصول بفعل الزمن و نتيجة استخدامها في العمل و الإنتاج⁴. وفي نهاية كل دورة تحسب قيمة الإهلاك و تخفض من قيمة الاستثمار حسب مخطط الإهلاك الذي يتطلب معرفة العناصر التالية :مدة الانتفاع بالأصل، نمط أو معدل استهلاك المنافع الاقتصادية المتعلقة بهذا الأصل و القيمة القابلة للإهلاك le montant amortissable كما يجب على المؤسسة مراجعة مخطط الإهلاك الخاص بكل استثمار.

مدة الإهلاك :

هي مدة الانتفاع بالأصل أي المدة التي تتوقع المؤسسة أن تستعمل فيها الأصل، وتبدأ من تاريخ بداية الاستغلال وليس تاريخ الحيازة إلى تاريخ استنفاد المنافع الاقتصادية لهذا الأصل على أن لا تتعدى مدة عشرون سنة بالنسبة للاستثمارات المعنوية. وكننتيجة لذلك فإن مدة الانتفاع من الأصل ممكن أن تكون أقل من مدة حياته الاقتصادية، حيث أن مدة الانتفاع تخضع لحكم إدارة المؤسسة وتجربتها مع استثمارات مماثلة و هذا سيكون له تأثير على الوعاء الضريبي من خلال تأثيره على مدة الإهلاك و أقساط الإهلاك ، و ذلك لاعتماد النظام الجبائي على مدة حياة الأصل لا مدة المنفعة الاقتصادية (مدة حياته) .

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان لاستثمار معين مكونات تختلف من حيث مدة الانتفاع بها، فإن ذلك يستوجب المعالجة المحاسبية لكل مكون على حدى بما فيها حساب قسط الإهلاك السنوي⁵.

نمط و معدل الإهلاك :

بالنسبة لنمط أو معدل الإهلاك يكمن ذلك في طريقة الإهلاك المستعملة، يعتمد النظام الجبائي على أنماط عادية للإهلاكات (خطية ، متزايدة ، متناقصة)، و بحسب المعايير

³ Conseil National de la Comptabilité, Projet 7 de Système Comptable Financier, Alger, Juillet 2006, l'article 321-7.

⁴ المادة 174 الفقرة 3 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2011.

⁵ Les conséquences fiscales de l'adoption des normes comptables Me Dominique Villemot, internationales , revue de Droit fiscal N°50, année 2003,P.1581

المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجديد يجب أن تكون الطريقة المستعملة تعكس نمط استهلاك المنافع الاقتصادية عبر مدة الانتفاع به ، بخلاف القواعد السابقة فالمؤسسة لها الحرية في اختيار نمط الإهلاك حسب اعتبارات جبائية ، و نجد ثلاثة طرق إهلاك مسموح بها، وهي طريقة الإهلاك الثابت، طريقة الإهلاك المتناقص وطريقة الإهلاك حسب وحدات الإنتاج، وبالتالي على المؤسسات إعادة النظر في نمط ومعدل اهتلاكها و هذا سيؤثر على أقساط الإهلاك و على الوعاء الخاضع للضريبة .

قاعدة الإهلاك :

القيمة القابلة للإهلاك هي قيمة الحيازة ناقص منها القيمة المتبقية المتوقعة في نهاية مدة الانتفاع، وتعتبر القيمة المتبقية على أنها قيمة الاستثمار المتوقعة في نهاية مدة الانتفاع ناقص منها أعباء التنازل عنه ، و هذه الأخيرة لا تأخذ بعين الاعتبار في القواعد الجبائية⁶.

القواعد المحاسبية	القواعد الجبائية	
مدة الإهلاك هي مدة الانتفاع، أو استعمال الأصل في المؤسسة .	مدة الإهلاك هي مدة حياة الأصل، و تكون محددة من طرف الادارة الجبائية مثل المباني 20 سنة .	مدة الإهلاك
قد تكون القيمة المتبقية لأصل ما موجبة، عندما تعرضه المؤسسة للبيع.	حسب القواعد الجبائية القيمة المتبقية دائما تساوي صفر .	القيمة المتبقية
نمط الإهلاك الخطي هو المستعمل دائما حسب القواعد المحاسبية، لكن في بعض الأحيان تستعمل نمط الإهلاك المتناقص الضريبي .	النمط الأكثر استعمالا حسب القواعد الجبائية هو المتناقص الضريبي .	نمط الإهلاك
يمكن مراجعة مخطط الإهلاك .	لا يمكن مراجعة مخطط الإهلاك .	مراجعة مخطط الإهلاك

Georges Langlois, Micheline Friédérich , Comptabilité financière, Op-Cit , p 205.

2. الخسارة في القيمة :

تنص المعايير المحاسبية الدولية و بالضبط المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 ، والنظام المحاسبي المالي حسب المادة 10-121 على إجبار المؤسسة لأن تقيد تقييم ممتلكاتها كل نهاية سنة ، نقوم باختبار نقصان القيمة عن طريق المقارنة بين القيمة المحاسبية الصافية للأصل مع القيمة القابلة للتحويل أو مجموع التدفقات النقدية التي يمكن للأصل تحصيلها فإذا كانت هذه الأخيرة اقل من القيمة المحاسبية الصافية⁷، فهناك خسارة أو تدني في القيمة و تسجل هذه القيمة ضمن الأعباء ، و بعبارة أخرى هذا النقص في القيمة يخفض من قاعدة الإهلاك و يأخذ بعين الاعتبار عند حساب أقساط الإهلاك لاحقا ، و نلاحظ هنا أن الخسارة في القيمة عنصر جديد لم تنطرق له القوانين الجبائية في نصوصها ، بحيث أن الخسارة في القيمة تؤثر جبائيا على المبلغ القابل للإهلاك⁸، و كذلك أقساط الإهلاك التي بإمكانها أن تتغير بالزيادة و النقصان لاحقا و هذا حسب اختبارات نقصان القيمة من سنة لأخرى .

3. تاريخ إدخال الأصل في الميزانية :

تسجل الأصول حسب المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي في تاريخ تحويل المنافع و الأخطار(تحت سيطرة و رقابة المؤسسة) بينما القواعد الجبائية لا تعترف بهذه

⁶ Georges Langlois, Micheline Friédérich , Comptabilité financière, édition Foucher, 15 édition ,2010, imprimé en France, p.205

⁷ عطية عبد الرحمان ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار النشر جيطلي ، برج بوعريبيج ، الجزائر ، طبعة 2008 ، ص 126 .

⁸ Beatrice et Francis Grandguillot , Exercice corrigés de comptabilité générale , gualino l'extenso édition ,11édition 2011 , paris , France ,p155.

الشروط و إنما تركز على ملكية المؤسسة للأصل و يدخل في هذا الإطار الأصول المؤجرة و خاصة القابلة للإهلاك منها .

4. تكاليف البحث و التطوير:

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS38) و النظام المحاسبي المالي ، تعتبر تكاليف البحث نفقات و يجب تسجيلها ضمن الأعباء ، بينما تكاليف التطوير التي ينجم عنها عملية التنمية و تطوير المؤسسة ، ينبغي رسملتها و معالجتها محاسبيا ضمن الأصول المعنوية، إذا توفرت بها شروط الآتية:

- هذه التكاليف أو النفقات تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية .
- زيادة العمر الاقتصادي و تحسين أداء الأصل .
- التقييم الصادق لهذه التكاليف (موثوقية القياس).
- امتلاك القدرة المالية لإتمام العمليات المرتبطة بتكاليف التطوير، و القدرة على استعمال الأصل أو بيعه.

و إذا تخلف شرط تسجيل التكاليف ضمن أعباء الدورة ، و بعبارة أخرى تتم رسملة مصاريف التطوير إذا تحققت الشروط السابقة معا⁹ و هنا تواجه المؤسسة صعوبة في التفرقة بين تكاليف البحث و تكاليف التطوير ، و هو الحال كذلك بالنسبة لإدارة الضرائب ، بالإضافة إلى أن تكاليف التطوير تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة قيمة الأصل المعنوي ، و هذا ما يؤثر على الوعاء الضريبي من خلال حساب قاعدة الإهلاك ، مخصصات الإهلاك و الخسائر في القيمة السنوية .

5. التغيرات في الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء :

يعتبر النظام المحاسبي المالي بأن التغييرات في الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء الناتجة عن الدورات السابقة و التي علق عليها في الملاحق ، تندرج مباشرة ضمن الأموال الخاصة للميزانية الافتتاحية (المرحل من جديد) بدون تسجيلها ضمن الأعباء و النواتج ، بعبارة أخرى تسجل هذه التصحيحات ضمن الميزانية عن طريق الأموال الخاصة ، بدون تسجيلها في حساب النتائج (الأعباء و النواتج)، وبالتالي إبعاد التصحيحات عن النتيجة المحاسبية و هذا ما سيؤثر بالنقصان في الوعاء الضريبي¹⁰ ، باعتبار أن النتيجة المحاسبية منطلق حساب النتيجة الجبائية . كل التعديلات و التغيرات في الطريقة تعالج محاسبيا ضمن الأموال الخاصة و هذا ما يقودنا طرح الأسئلة التالية :

- ❖ هل النظام الجبائي الحالي (إدارة الضرائب) ، سيرضخ لهذه الخيارات و يقبل بالتخلي عن جزء من الموارد الجبائية ؟
- ❖ إذا كانت كل التغييرات تمس الأموال الخاصة، فكيف تكون تغييرات الأصل الصافي بالزيادة أو النقصان ؟
- ❖ هل يجب وضع نظام جبائي جديد متعلق بأثر التغيير في الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء¹¹ ؟

6. تحويل الحقوق و الديون بالعملة الأجنبية :

مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد يسجل الربح أو الخسارة الناتجة عن عملية التحويل الحقوق و الديون بالعملة الأجنبية في نهاية الدورة حسب اتجاهين :

⁹ عزوز على ، متناوي محمد ، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب ، تطبيقات و آفاق ، 17-18 جانفي 2010 ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، الجزائر، ص 12.

¹⁰ Jean-Jacques Julian, les normes comptables internationales, IAS-IFRS, édition foucher, 2007, imprimé en France,p185.

¹¹ DJILALI Abdelhamid, " Réflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport avec les normes IAS/IFRS", Institut des Economie Douanières et Fiscale, 24 septembre -03 octobre 2005, p21.

أعباء : إذا كانت خسارة .

نواتج: إذا كان ربح .

بينما النظام الجبائي الجزائري يسمح بإظهار الخسائر على التحويل فقط¹². ولم يعالج الفروقات الموجبة الناتجة عن عملية التحويل ، و هذا سيؤثر على النتيجة الجبائية و الوعاء الضريبي ، و هو بمثابة ميزة تستفيد منها المؤسسات ، فهل ستعدل إدارة الضرائب من نصوصها تماشيا مع النظام المحاسبي المالي الجديد ؟ و ستسمح بخسارة جزء من مواردها ؟

7. عقود الإيجار – التمويل :

عقود الإيجار هي عقود تتم بين طرفين مثل العقود التي تتم بين مؤجر و مستأجر ، هذا العقد يعطي الحق للمستأجر في استخدام الأصل محل التأجير لفترة زمنية معينة مقابل مصاريف الإيجار¹³، فمن خلال النظام المحاسبي المالي و انطلاقا من تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني¹⁴، تتم المعالجة المحاسبية لهذا النوع من العقود عن طريق تسجيل الأصل محل التأجير ضمن عناصر الأصول بالقيمة العادلة و القيمة المدفوعة . لكن بشرط أن يتم تحويل الأخطار و المنافع الاقتصادية إلى الطرف المستأجر ، حتى تصبح هذه العقود عقود إيجار – تمويل . فقواعد النظام المحاسبي المالي تسمح بتسجيل هذه الاستثمارات وفق عقود الإيجار كأصل بالإضافة إلى تسجيل الإهلاكات الخاصة به ، و هذا غير معمول به في القواعد الجبائية ، فهذه الأخيرة لا تعترف بالإملاك الأصل ، و هذا سوف يكون له أثر واضح على الوعاء الخاضع للضريبة بالنقصان .

8. تكاليف الاقتراض :

إذا كانت تكاليف الاقتراض تؤدي إلى توليد منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، ويمكن تقييمها بطريقة موثوق بها، فيمكن إضافتها لقيمة الأصل وإلّا فيتم تسجيلها ضمن الأعباء المالية للدورة التي ترتبط بها، في حين أن القانون الجبائي لا يأخذها بعين الاعتبار في تحديد تكلفة الأصل، ويعتبرها كمصاريف مالية تخفض من الوعاء الخاضع للضريبة.

9. إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة :

يعتبر اعتماد مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي لتقييم أصول وخصوم المؤسسة عنصرا جديدا ومهما بالمقارنة مع القواعد الجبائية الحالية التي مازالت لحد الآن تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية.

يسجل الأصل الثابت حسب القواعد المحاسبية الجديدة بتكلفته، كما يمكن إعادة تقييمه حسب صفه وبمجرد إعادة تقييم عنصر من عناصر الأصول الثابتة¹⁵، فإن كل الأجزاء المشكّلة له يتم إعادة تقييمها ويتم احتساب الإهلاك انطلاقا من القيمة المعاد تقديرها، فتقييم بعض العناصر بالقيمة العادلة التي ترتبط بالقيمة السوقية أو القيمة المحددة من طرف الخبراء انطلاقا من توقعات قد يزيد من صعوبات إدارة الضرائب

¹² DJILALI Abdelhamid, " Réflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport avec les normes IAS/IFRS, Op-Cit , p21.

¹³ القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ،المحدد لقواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ،وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الصادرة 2009/03/25، العدد 19، ص19.

¹⁴ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (الجزء الأول)،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر، طبعة 2008،

ص 84.

¹⁵ Philippe Tournon et Hubert Tondeur , Comptabilité en IFRS, Editions d'organisation , France, 2004, P 135.

في التأكد من صحة التقييم، لأن القواعد الجبائية تعتمد على التكلفة التاريخية في الاهتلاكات أو عند المحاسبة عن فوائض الخاصة بالتنازل عن الاستثمارات.

10. المؤونات:

التعريف الجديد للمؤونات يؤدي إلى استبعاد مؤونات الخسائر المستقبلية والتصلحيات الكبرى، وتبقى فقط المؤونات التي تشكل التزامات حالية للمؤسسة في نهاية الدورة¹⁶، لأن الشروط الجديدة لتسجيل المؤونات تؤدي إلى تقليص تشكيل المؤونات، وبالتالي عدم التأثير على الوعاء الخاضع للضريبة، وهناك عنصر جديد بخصوص المؤونات هو مؤونة التزامات المؤسسة تجاه عمالها.

11. الضرائب المؤجلة :

يمكن أن يحدث عمليا اختلال زمني بين تاريخ أخذ عبء ضريبي بعين الاعتبار محاسبيا وتاريخ أخذ نفس العبء في تحديد النتيجة الجبائية، كما هو حال الضرائب المؤجلة والتي ينتج عنها تسجيل الأصول والخصوم الضريبية في الميزانية. حسب النظام المحاسبي المالي¹⁷، فإن قيمة الضريبة تساوي إلى مجموع الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة الداخلة في تحديد النتيجة الصافية للنشاط والضريبة المستحقة هي مبلغ الضريبة المدفوعة أو المسترجعة. أما خصوم وأصول الضريبة المؤجلة فهي متعلقة بالمبلغ واجب الدفع أو المسترجع عن النشاط المستقبلي. وبالتالي، فالتسجيل المحاسبي لأصل في ميزانية الضرائب المؤجلة يبقى بدون أثر على النتيجة.

4. الجهود المبذولة من طرف الدولة لتكييف النظام الجبائي مع النظام المحاسبي

المالي الجديد :

● **إعادة تقييم الأصول:** تنص المادة العاشرة من قانون المالية التكميلي الصادر في جويلية 2009 على: "تقييد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم التثبيتات في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمسة سنوات وكذلك تقييد فائض مخصصات الاهتلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة"، يعتبر هذا النص تعديلا لمحتوى المادة 185 و186 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وبالرجوع إلى نص المادة السابق، فإن الإدارة الجبائية أحدثت وضعية وسطية بحيث ليس هناك تسامح جبائي، ولا جباية فورية وكلية وفي هذا الصدد، يمكن القول أيضا أن عملية إعادة التقييم تبقى معلقة وحظوظ تطبيقها قليلة.

● **الاهتلاك المتعلق بالقرض الإيجاري:** يتناول نص المادة الثامنة من قانون المالية الصادر في ديسمبر 2009 والساري المفعول ابتداء من 2010 فيما يتعلق بالاهتلاك المتعلق بالقرض الإيجاري ما يلي: "...وفي إطار عقد القرض الإيجاري، يتم حساب الاهتلاك على أساس مرحلة تساوي مدة عقد القرض الإيجاري." تدخل جملة التغييرات السابقة المحدثة على المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في إطار تكييف القواعد الجبائية مع مفاهيم النظام المحاسبي المالي الجديد، بحيث يسمح وفي إطار عمليات الإيجار للمستأجر حق تسجيل العنصر المستأجر في مكان المالك للأصل، أما فيما يتعلق بطريقة اهتلاكها، فإنها تهتلك على أساس مدة عقد القرض الإيجاري حسب محتوى المادة. كما يمكن تطبيق الاهتلاك حسب مدة الحياة الاقتصادية لأصل المستأجر المسموح بها في النظام المحاسبي المالي وهذا الأمر يمكن أن تنتج عنه فروقات تؤدي إلى تشكيل ضرائب مؤجلة.

¹⁶ محمد بوتين، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS، pages bleues، متبعة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 197.

¹⁷ DJILALI Abdelhamid, " Réflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport avec les normes IAS/IFRS", Op-Cit, p 21.

5. الحلول المقترحة لتقليل من أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على القواعد الجبائية¹⁸.

بملاحظة الوضعيات التي تشكل نقاط الاختلاف بين القواعد الجبائية الحالية والنظام المحاسبي المالي الجديد هناك على الأقل ثلاثة حلول ممكنة:

5-1. تكييف القواعد الجبائية الحالية مع محتوى النظام المحاسبي المالي

يمكن أن يؤدي تكييف القواعد الجبائية مع المفاهيم والقواعد الجديدة للنظام المحاسبي المالي، إلى إلغاء كلي للقاعدة أو تعديلها، وحتى يكون هذا التكييف مقبولا جبائيا يجب أن لا يقلل من الوعاء الضريبي. ما يعني ضرورة تعديل النصوص الجبائية حتى تتوافق مع قواعد النظام المحاسبي المالي الجديد وكذا تعديل القواعد المحاسبية المستعملة في إطار جبائي.

ومن جملة المواد والقوانين التي يجب إعادة النظر فيها من أجل تكييفها مع النظام الجديد نجد:

- المادة 172 و المادة 173: فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.
- المادة 174: نظام الاهتلاكات.
- المادة 185: إعادة تقييم الاستثمارات المادية.
- المادة 186: فوائض القيمة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات المادية.

وبالنظر للجهود المبذولة في إطار التكييف الجبائي مع محتوى النظام الجديد، يلاحظ أن أغلب هذه المواد تم الرجوع إليها وتعديلها إلا أنه تبقى هناك بعض القواعد الجبائية واجبة التعديل والتوضيح أكثر أو طرح قواعد جديدة بالأساس، ومنها:

➤ **قواعد تسجيل الأعباء المقبولة جبائيا وخصمها:** بحيث يجب أن يتوقع هنا السماح للمؤسسات بتطبيق الاهتلاكات الاستثنائية الناتجة عن كون مدة الاستعمال الاقتصادية للأصل أقصر من مدة استعماله في المؤسسة، أو السماح للمؤسسات باختيار مدة الاستعمال التي تسمح باهلاك سريع لأصولها. هناك بعض الأعباء المقبولة جبائيا وغير المسجلة محاسبيا في النتيجة المحاسبية، بحيث يتم خصمها باستعمال التسجيلات الشبه محاسبية (extra comptable) كمصاريف إعادة التجديد، الإصلاح والمراجعة ومصاريف البحث في حالة اكتساب، هذه الأعباء يجب وضعها في جدول ووضعها في الرزمة الجبائية من أجل السماح للإدارة الجبائية بمتابعة معالجتها.

➤ **قواعد تسجيل الأعباء المقبولة محاسبيا:** يجب أن يتوقع هنا السماح للمؤسسات بدمج بعض الأعباء والنواتج التي تدخل ضمن النتيجة المحاسبية، لكن من الناحية الجبائية يمكن أن لا تؤخذ بعين الاعتبار، كالأعباء التي تعتبر غير مبررة من طرف الإدارة الجبائية، نواتج الفروع من توزيعات أرباح الأسهم المقبوضة، الأعباء و النواتج التي تتم من الفروع أو مؤسسات مشتركة.

➤ **قاعدة تسجيل الاستثمارات:** تسجل الاستثمارات حسب النظام الجديد على أساس إمكانية مراقبتها، في حين تعتمد القاعدة الجبائية على انتقال ملكية الأصل لأخذه بعين الاعتبار، يفترض في هذا الإطار أخذ بعين الاعتبار لهذا الشرط من الناحية الجبائية لأنه يمكن أن يحدث تأخر في حساب الاهتلاكات في حالة تسجيل فارق بين تاريخ انتقال الملكية وتاريخ إمكانية مراقبتها .

➤ **قاعدة التقييم على أساس القيمة العادلة:** يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقلص الإيرادات الضريبية، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية.

¹⁸ براق محمد ، بوسعين تسعديت ، تطبيق النظام المحاسبي المالي و متطلبات تكييف النظام الجبائي الحالي ، مداخلة في إطار الملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): "التحدي" ، البلدية ، يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب ، الجزائر ، ص 11.

5-2. المحافظة على القواعد الجبائية مع تغيير المعالجة المحاسبية لها بطريقة خاصة تسمح بتحديد أثرها على الخصائص النوعية للحسابات:

يمكن تطبيق هذا الحل من طرف المؤسسات الراغبة في عرض حسابات واقعية وصادقة، باعتباره مبرر قانونيا من خلال نص المادة 3 و 26 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي. حيث تنص وتحت هذه المواد بصفة واضحة المؤسسات على انتهاج الطرق المحاسبية الكفيلة بتحقيق الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسة. ويسمح هذا الحل بترجمة القواعد الجبائية بطريقة محاسبية معدلة تجعل آثارها على الحسابات حيادية، كحالة الأعباء المسجلة شكليا والمصاريف التي تعتبر محاسبيا استثمارات وجبائيا تعتبر كأعباء. وستتم معالجة هذه الحالات بتسجيل الأعباء وفقا للقانون الجبائي ثم محاولة تسوية الفروقات باستعمال حسابات تسوية مثل حساب 48 (أعباء مسجلة مسبقا)، وحسابات تعتبر متاحة في مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي كحساب 79 الذي يمكن أن يستعمل كحساب لتحويل الأعباء. وتطبيقيا يمكن عرض هذا الحل لبعض الحالات كما يلي:

➤ **الاهتلاكات والخسارة في القيمة:** يفترض في هذا الإطار بالمؤسسات تطبيق قاعدة الاهتلاك والخسارة في القيمة بأثر رجعي، والذي سينتج عنه بالضرورة تغييرات في الأصول تعالج في الأموال الخاصة. كما يمكن للمؤسسة أن تلجأ إلى الطرق التي تراها كفيلة بإعطاء صورة عادلة عن وضعيتها، إذا كانت هذه العملية تشكل عرقلة معتبرة لنشاط المؤسسة ولا تستطيع القيام بها. وذلك دون الإخلال بالقواعد والقوانين المحاسبية من خلال إعادة المنح القيم المحاسبية مثلا، والتي تعتبر طريقة توقعية على مستوى حساب الاهتلاكات، ليس لها أي أثر على رؤوس الأموال، أي على الخصائص النوعية للحسابات، بحيث تتم إعادة تقييم القيم الصافية بدلالة نسبة تكلفة كل عنصر مع القيمة الإجمالية.

➤ **مدة الاهتلاك:** يمكن أن تواجه مؤسسات حالات مختلفة تتعلق باختلاف بين مدة استعمال الأصل في المؤسسة ومدة حياته الاقتصادية ما يؤدي إلى وجود فروقات يجب أن تضاف جبائيا للنتيجة، أو تدفع بالمؤسسات إلى تشكيل اهتلاكات استثنائية مبررة بطريقة جبائية ويمكن تسوية هذه الوضعية، بتسجيل فرق في الاهتلاك في حسابات حيادية التأثير وجبائية كحساب 79 و 48 و 14.

➤ **مصاريف إعادة التجديد والإصلاح والمراجعة:** هذا النوع من المصاريف يضم محاسبيا إلى الاستثمارات المتعلقة به عند توفر مجموعة من الشروط المنصوص عليها في الأمر رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، أما جبائيا فلم يتم الرجوع إليها. وبالتالي، يبقى الخيار مطروحا للمؤسسات، إما بتخصيص لها مؤونات للإصلاحات الكبيرة وفي هذه الحالة ستخفض العبء الضريبي. أو تضيفها للاستثمار باستعمال طريقة المكونات مع التسجيل المحاسبي لمكونات الأصل، وفي هذه الحالة، على المؤسسة إعداد مخطط اهتلاك خاص بكل مكون من مكونات الأصل، إلى حد الآن ليس هناك أي إشكال من الناحية الجبائية ولكن في حالة ما صنفت هذه الأخيرة كأعباء من الجانب الجبائي هنا يمكن أن يقع إشكال يصحح على النحو الآتي: تسجيل النفقة مبدئيا في الأعباء ثم تحول من حساب 79 إلى حساب الاستثمار المعني، وبالتالي تكون هذه النفقة قد عدلت بواسطة حساب يدخل في النتيجة المحاسبية ولا يؤثر على الخصائص النوعية للحسابات، وبعد ضمه للاستثمارات يحسب الاهتلاك بصفة عادية ولا تخفض جبائيا لأنها أخذت كنفقة سابقا.

➤ **تاريخ انتقال الملكية ومراقبة الأصول:** يمكن أن يحدث فارق زمني بين تاريخ انتقال الملكية الذي يعتبر جبائيا كشرط لتسجيل الأصول وبين تاريخ امكانية مراقبتها الذي يعتبر بدوره أيضا قاعدة جديدة لتسجيل الأصول حسب النظام المحاسبي المالي، ففي حالة ما إذا سبق تاريخ انتقال ملكيتها تاريخ امكانية مراقبتها من طرف المؤسسة، سيؤدي هذا الأمر حتما إلى حدوث اختلافات يمكن معالجتها على النحو الآتي: تسجيل الأصل جبائيا في حساب استثمارات خاص بالأصول الجبائية، كما يسجل عليه اهتلاكات لكن لا تؤخذ محاسبيا بحيث يجب أن تحول من حساب 79 إلى حساب 48

وتخصم بطريقة غير محاسبية من النتيجة الجبائية. أما رصيد حسابات التسوية فيجب أن يسترجع عند نهاية النشاط للاستثمار المعني بوضع 68 مدين وحساب 48 دائن.

3-5. السماح للمؤسسات بمسك محاسبة على حسب قواعد النظام المحاسبي المالي وأخرى على حسب القواعد الجبائية.

مكن التطور التكنولوجي في المجال المعلوماتي المؤسسات من تسريع وتسهيل متابعة التسجيلات المحاسبية، هذا العنصر من شأنه أن يلعب دورا كبيرا في مساعدة المؤسسات على مسك محاسبة حسب قواعد النظام الجديد ومحاسبة على حسب القواعد الجبائية الحالية. خاصة في ظل وجود تعارض في بعض المفاهيم والتقنيات المحاسبية والجبائية على السواء. يمكن هذا المسك المزدوج للعمليات من تقادي إعادة معالجة النتيجة المحاسبية باستعمال الطرق الجبائية لتحديد الوعاء الضريبي، كما هو الحال مثلا بالنسبة للاهتلاكات الاستثنائية في حالة قبولها من طرف الإدارة الجبائية، فيمكن وضعها في حساب جبائي خاص تحت عنوان مخصصات جبائية (لأنها لا تتعلق بنقصان قيمة حقيقي ولها هدف جبائي)، يقابلها بذلك حساب اهتلاكات جبائية وهذه الحسابات تؤخذ فقط في النتيجة الجبائية. وبالتالي، في حالة تسجيل اختلاف بين القواعد المحاسبية والجبائية يكفي فقط تعديل برامج المعالجة المحاسبية بالسماح لها بتسجيل العنصر وفق طريقتين الأولى محاسبية والثانية جبائية.

1-5 ايجابيات وسلبيات كل حل : بالنظر إلى الحلول المقترحة، هناك بعض الحلول التي تصلح لوضعيات معينة ولا تصلح لوضعيات أخرى، لأن البحث عن الحل الأمثل يبقى دائما محل بحث وتطوير، سيتم عرض سلبيات وإيجابيات كل حل من الحلول المقترحة. من خلال الجدول الموالي:

إيجابيات وسلبيات الحلول المقترحة:

السلبيات	الإيجابيات	الحلول المقترحة
تزيد من إقبال كاهل المؤسسات بالالتزامات الجبائية التي تعتبر أصلاً معتبرة، ما سيؤدي إلى زيادة تكلفة إضافية للعمل للمؤسسات والتي تعتبر في أصل تكلفة لتطوير نوعية حساباتهم.	يعتبر بسيط، لأنه يتطلب دراسة القاعدة الجبائية نقطة الاختلاف ومحاولة تكييف محتواها مع النص المحاسبي	تكييف القواعد الجبائية الحالية مع محتوى النظام المحاسبي المالي
- ليست صالحة للتطبيق في جميع الحالات، لأنها قد تؤدي إلى غموض في الحسابات بالنسبة للمؤسسات لأنها تطرح حسابات ذات بعد جبائي. - تواجه خطر الرفض من الإدارة الضريبية بسبب عدم مطابقتها الكلية للقواعد المحاسبية المتبناة. - في بعض الحالات، يكون تحفظ على مصداقية الحسابات.	لا يتطلب طرح نصوص قانونية جديدة من أجل تطبيقه، فهو يطبق مباشرة دون تعديل النص الجبائي.	المحافظة على القواعد الجبائية مع تغيير المعالجة المحاسبية الخاصة بها بطريقة خاصة تسمح بتحديد أثرها على الخصائص النوعية للحسابات
تؤدي إلى تكلفة عمل إضافية للمؤسسات التي تجد نفسها مجبرة على مسك محاسبتين تضطرها لتعديل برامجها المحاسبية في كل مرة يظهر تباين بين القاعدتين.	هذا الحل يطرح إمكانية تفادي إعادة المعالجة التي تكون ضرورية بسبب الاختلاف بين القاعدتين المحاسبية والجبائية.	السماح للمؤسسات بمسك محاسبة على حسب قواعد النظام المحاسبي المالي وأخرى على حسب القواعد الجبائية.

خاتمة :

ارتبطت القواعد المحاسبية بالقواعد الجبائية في معظم دول العالم ، و كانت المحاسبة المالية ولا زالت تخدم أغراضا جبائية محددة ، موجهة من طرف سياسات الدولة بصفة عامة ، كتحديد العبء الضريبي مثلا . و كضرورة حتمية فرضتها التوجهات الاقتصادية العالمية ، أخذت الجزائر على عاتقها مهمة تكييف أنظمتها المحاسبية مع القواعد و القوانين المحاسبية الدولية ، من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي الجديد الذي يتميز بشفافية أكثر و يعتبر خدمة الأهداف الجبائية أمر ثانوي ، فالتركيز على إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة ، و خدمة احتياجات المستثمر مبتغى و هدف هذا التوجه الدولي .

هذا ما أحدث اختلاف واضح من حيث المفاهيم و الأهداف بين النظامين المحاسبي و الجبائي ، و قد أسفر التطبيق الميداني للنظام المحاسبي الجديد على انعكاسات و تأثيرات خاصة على المجال الجبائي ، نظرا للعلاقة الوطيدة التي تربط القواعد المحاسبية بالجبائية ، و هو ما يجعل من الضروري اقتراح بعض الحلول التي من شأنها أن تساعد على التقليل من هذا التباعد أو الاختلاف و الرفع من حظوظ نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد و العمل على تكييف البيئة الجبائية الجزائرية مع متطلبات هذا النظام الجديد حتى تتم الاستفادة من المزايا التي توفرها تبني المعايير المحاسبية الدولية و طنيا و دوليا .

و طبقا لما سبق يمكن ذكر جملة من النتائج و التوصيات كالأتي :

○ تستمد المعايير المحاسبية الدولية من نموذج التوحيد الأنجلوسكسوني ، الذي يعمل على إعطاء أولوية للمستثمر على حساب مصلحة الضرائب ، بينما بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي، و يعتبر هذا التعارض من أهم التحديات التي تواجه تبني المعايير المحاسبية الدولية كفرنسا و الجزائر .

○ تغيير الجزائر لثقافتها المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية مع احتفاظها بالنظام الجبائي، يؤدي إلى تسجيل جملة من الفروقات نظرا للعلاقة الوطيدة التي تربط هذا الأخير بنظيره المحاسبي، و كذلك التأثير على الوعاء الضريبي بالزيادة أو النقصان .

○ تسعى الدولة الجزائرية جاهدة إلى تقديم جملة من الحلول، و التي من الممكن أن تقلل من أثر تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية على نظامها الجبائي .

○ على الدولة التي تسعى إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية، من الضروري أن تضع هيئات متخصصة مهمتها متابعة مختلف الآثار المترتبة عنها بما يسمح بالتقليل من الآثار السلبية الغير مرغوب بها ، و خاصة على المجال الجبائي .

○ على الدولة الجزائرية توفير كل التدابير اللازمة لتكييف الاطار القانوني مع المستجدات الجديدة كالقانون التجاري، الذي لا يزال يعتبر أن فقدان المؤسسة لثلاثة أرباع رأسمالها هي مفلسة، في حين أن المعايير تعتبر رأسمال مجرد قيمة هامشية.

قائمة المراجع :

1. S. Julie, le rapport entre la fiscalité et la comptabilité, consulté le 05/02/2012, <http://www.oboulo.com/search?q=le+rapport+entre+la+fiscalit%C3%A9+et+la+comptabilit%C3%A9+&S=&T=&L=&E=&N=&fullSearch=1&action=http%3A%2F%2Fwww.oboulo.com%2Fsearch>
2. Importantes différences entre règles fiscales et comptables, La Commission Des Questions Fiscales, consulté le 3/02/2012, <http://www.iccwbo.org/policy/taxation/id576/index.html>. Importantes différences entre règles fiscales et comptables, La Commission Des Questions Fiscales, consulté le 3/02/2012, <http://www.iccwbo.org/policy/taxation/id576/index.html>.
3. Conseil National de la Comptabilité, Projet 7 de Système Comptable Financier, Alger, Juillet 2006, l'article 321-7.
4. المادة 174 الفقرة 3 من قانون الضرائب المباشرة لسنة 2011.
5. Me Dominique Villemot, Les conséquences fiscales de l'adoption des normes comptables internationales, revue de Droit fiscal N°50, année 2003.
6. Georges Langlois, Micheline Friédérich, Comptabilité financière, édition Foucher, 15 édition, 2010, imprimé en France.
7. عطية عبد الرحمان ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار النشر حيطلي ، برج بو عريريج ، الجزائر ، طبعة 2008.
8. Beatrice et Francis Grandguillot ,Exercice corrigés de comptabilité générale , gualino l'extenso édition , 11 édition 2011 , paris , France .
9. عزوز على ، متناوي محمد ، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب ، تطبيقات و آفاق ، 17-18 جانفي 2010 ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، الجزائر.
10. Jean-Jacques Julian, les normes comptables internationales, IAS-IFRS , édition foucher, 2007, imprimé en France.
11. DJILALI Abdelhamid, " Réflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport avec les normes IAS/IFRS", Institut des Economie Douanières et Fiscale, 24 septembre -03 octobre 2005.
12. القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ،المحدد لقواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ،وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الصادرة 25/03/2009، العدد 19، ص19.
13. شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (الجزء الأول) ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر ، طبعة 2008.
14. Philipe Touron et Hubert Tondeur , Comptabilité en IFRS, Editions d'organisation , France, 2004
15. محمد بوتين، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS ، pages bleues ، متيعة للطباعة، الجزائر ، 2010.
16. براق محمد ، بوسبعين تسعديت ، تطبيق النظام المحاسبي المالي و متطلبات تكييف النظام الجبائي الحالي ، مداخلة في إطار الملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): "التحدي" ، يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب ، البليلة، الجزائر.

واقع استراتيجيات التحصيل الدراسي ومعيقاته لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر من وجهة نظرهم

منى عتيق - جامعة باجي مختار- عنابة - الجزائر

الملخص

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع استراتيجيات التحصيل الدراسي ومعيقاته لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر من وجهة نظرهم في ضوء متغيرات معينة (كالتخصص، والجنس، ونوع البكالوريا)، وتكونت عينة الدراسة من (107) طالب وطالبة، منها (54) طالبة، و(53) طالبا في جامعة باجي مختار، موزعون على التخصصات الآتية: (بيولوجيا، هندسة معمارية، علم الاجتماع)، واعتمدت الدراسة طريقة المقابلة لجمع البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة، أن التشابه بين حياة الطالب الدراسية في الثانوية وحياته في الجامعة يتمثل في توافر بيئة تعليمية تقليدية للتعليم والتعلم، إلا إن الطلبة في المرحلة الثانوية، يشعرون بحماية الأنظمة والتشريعات المدرسية لهم، وهو ما يفقدونه في المرحلة الجامعية، ومما يسهم في تنمية مهارات التحصيل الدراسي لديهم، قيام أعضاء الهيئة التدريسية بإثراء خبرات الطلبة بنشاطات لانهجية متنوعة، ومواظبة الطلبة على حضور المحاضرات، ومن معيقات زيادة التحصيل الدراسي لدى الطلبة؛ عدم مراعاة الهيئة التدريسية لظروف الطلبة الجدد وتفهم حاجاتهم، ويرى الطلبة أن معالجة معيقات زيادة التحصيل الدراسي يتمثل بتحديث الوسائل والأساليب التعليمية السائدة في البيئة التعليمية وتطويرها بما يتلائم مع الارتقاء بمستوى التحصيل وفق مستجدات العصر وتقنياتها التكنولوجية.

Abstract

The reality of academic achievement and strategies Maiqath with university students in Algeria from their point of view

The study aimed to stand on the reality of strategies to academic achievement and Maiqath with university students in Algeria from their point of view in the light of certain variables (Kalt_khass, sex, and type IB), the sample consisted of (107) students, of which (54) student, and (53) students) at the University of Baji Mukhtar, spread over the following fields: (biology, architecture, sociology), and adopted the study method corresponding to the data collection, and showed the results of the study, the parallel between the life of the student subjects in high school and his life at the university is in the availability of educational environment traditional learning and teaching, the students at the secondary level, they feel the protection of regulations and legislation, school them, which it missed at the university level, and thus contributing to the development of skills, academic achievement, they have, the faculty members enrich the experiences of student activities for extracurricular variety, and the attendance of students to attend lectures, and obstacles to increase the academic achievement of students; non-observance of the faculty of the conditions of new students and understanding their needs, and finds the students to address the obstacles to increased academic achievement is to update the means and methods of education prevailing in the educational environment and developed in accordance with the upgrading of the level of attainment in accordance with developments in the age and technology technology.

مقدمة الدراسة وخلفيتها

يحظى التعليم الجامعي بأهمية كبيرة لدى معظم دول العالم، لما لهذا النوع من التعليم من دور ريادي في إعداد الخريجين لسوق العمل وتحضيرهم لاستلام زمام قضايا البحث العلمي، ولهذا تسعى الجامعة في أي دولة أن تكون واثقة مما تنفقه وبفعالية، وإعطاء البرهان على مردوده و عوائده، و لهذه الغاية، منح حظ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة، وكثيرة هي الجامعات التي تقدم تعليمها مجاناً لطلابها، ومنها الجزائر، في حين أن هذا الحق وهذا الحظ لا يعني أن هؤلاء الطلبة تدفعهم نفس الحاجات للتصنيف المعرفي والنجاح بالجامعة، و أن تقاربت أو تماثلت قدراتهم، ولعل الفاصل بين طالب وآخر في التصنيف هو الكيفية التي يرى بها كلاهما المعرفة، والمعنى الذي يكنه كلاهما للعلم، والأساليب التي ينتهجها كلاهما للتصنيف.

و قد أصبح الانتقال من مستوى تعليمي إلى آخر " أعلى"، فقرة نوعية تتطلب نضجا و إمكانيات فردية وقدرة على التكيف و الانتماء (3)، وأن الدخول إلى الجامعة هو بلا جدوى ما لم يرافقه مسار الانتماء لعالم الجامعة وللعالم الفكري، خاصة وأنه انتقال تميزه أزمة هوية فردية وجماعية؛ كأزمة الطالب مع نفسه ومع زملائه (Fellouzi,2001) (4) ، مما أصبح من الضروري التركيز على أدراك الطالب لبيئتهم الجامعية بكل ما تحمله في طياتها من خصائص التدريس، وعلاقات مع الآخرين؛ كالزملاء، والأساتذة، والمواقف التعليمية، وخصوصية المواد الدراسية، مما يستلزم زيادة تبصر الطلبة بعالمهم الجامعي ، ومساعدتهم في تأسيس الانتماء لعالمهم الجديد وبشكل سليم، للارتقاء بأساليب تصنيفهم نحو النجاح و التوفيق.

إذ أن هناك الكثير من السلوكات السلبية، غير المرغوب فيها، والتي يعيشها الطلبة في الجامعة مما تؤثر على تصنيفهم الأكاديمي، والتي لا تجلب لهم الفائدة المرجو تحقيقها، إذ كثيرا ما تكلفهم هدرا ماديا كنفقات التنقل اليومي، وضعفا معنويا كالإحباط، المؤدي إلى الفشل الدراسي، وقد زادت هذه السلوكات في السنوات الأخيرة بإلقاء اللوم على الطالب الجامعي نفسه، ونعته باللامبالاة، وبتدني دافعيته للدراسة، ومغادرته لمقاعد الجامعة قبل نيل الشهادة (1).

إلا أن الاهتمام بالدراسة وبأساليب التصنيف وإن تعلقت بعوامل بيئية خارجية، لا تخلو من عامل التوافق الذاتي للطلبة في الجامعة والتخصص، و درجة فاعلية بيئاتهم التعليمية الجامعية في إشباع حاجاتهم اللازمة لتحقيق نواتهم، إذ يبدو أثرها الفاعل في تحديد علاقة الطالب بالمعرفة (2).

وبما للطلبة الجامعيين الجدد خصوصيات ومسارات شخصية رافقتهم طيلة دراستهم في المرحلة الدراسية الثانوية جعلت لكل واحد منهم عالما منفردا في رؤية الأمور و تحليلها والإحساس بالمشكلات والاستجابة لها ، فان لها انعكاساتها على منهجية حياتهم الدراسية

بالجامعة، فهي قد تولد الرغبة في الدراسة، والسعي نحو النجاح، أو تسبب الإحباط والانسحاب وضعف العلاقة بالمعرفة، مما يولد الكسل والسلبية والفشل الدراسي، من هنا كان الاهتمام بالكشف عن واقع استراتيجيات التحصيل الدراسي ومعيقاته لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر في ضوء متغيرات معينة من وجهة نظرهم، للوقوف عليها بالتحليل والتقويم، والتعرف على اقتراحاتهم في معالجة معوقات التحصيل الدراسي لديهم.

وقد أكدت العديد من الدراسات والبحوث التربوية، أهمية إدراك الطالب الجامعي الجديد لدوره في الجامعة، ووعيه بمنطلقات استراتيجيات التدريس وخصائصها المتوافقة مع سمات البيئات التعليمية التي يعيشها الطالب في المرحلتين الثانوية والجامعية، ومن هذه الدراسات (الجابري، 2009؛ العناني، 2008؛ سليمان والصمادي، 2008؛ القطب ومعوذ، 2007؛ سليمان وأبو زريق، 2007؛ أبوحمادة، 2006؛ رواق، 2003؛ العيسوي، 2000؛ الحسنية، 1998؛ Millet, 1997).

الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحثة على أدبيات التحصيل الدراسي، اتضح أن هنالك مجموعة من الدراسات السابقة يمكن أن تفيد البحث الحالي، لذا رأت الباحثة عرضها على النحو الآتي:

- دراسة ملت (Millet, 1997) التي هدفت إلى البحث في استراتيجيات الدراسة لدى طلبة الجامعة في شعب الطب و علم الاجتماع، واستعملت الدراسة أداة المقابلة، في جمع البيانات، حيث أجرى الباحث مقابلات مع (30) طالبا من كلية الطب و(30) طالبا من علم الاجتماع، وكانت العينة متجانسة من حيث المستوى الاجتماعي والجنس وظروف المعيشة الاجتماعية للطلبة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشعب الأدبية (الاجتماعية) لا تمثل للطلاب سوى اهتماما من بين عدة اهتمامات في حياته، في حين أن شعبة الطب كانت تمثل لطالب الطب كل شيء في حياته، فكانوا أكثر جدية في الانضباط الدراسي والتحصيل من طلبة قسم علم الاجتماع، مما انعكس ذلك على الطلبة باختلاف أساليب تعلمهم، و طرائق تفكيرهم.

- دراسة الحسنية(1998) (9) التي هدفت التعرف إلى اتجاهات الطرائق الدراسية السائدة عند الطلبة الجامعيين المستجدين في المرحلتين الثانوية والجامعية من جامعتي اربد الأهلية وحلب بسوريا، و كشف العلاقة التي تربط طرائق الدراسة بالمتغيرات الديموغرافية، فضلا عن قياس معدل الدافعية للانجاز العلمي ولتوظيف المعارف المحصلة في الحياة العملية، وقد استعمل الباحث استبياننا قدم لـ (1938) طالب من الحاضرين في الدروس النظامية في المدارس الثانوية في الأردن وسوريا، و (343) طالب من جامعة اربد الأهلية في الأردن، وجامعة حلب في سوريا، وقد توصل الباحث من خلال نتائج الدراسة إلى أن طرائق الدراسة السائدة عند طلبة الجامعتين في المرحلتين الثانوية والجامعية هي الطرائق التقليدية، وذلك بالاعتماد في الحصول

على المعارف والمعلومات عن طريق مصادرها التقليدية وهي الكتاب المقرر والمحاضرات والدروس النظامية، وأن اتجاه الطلبة نحو توظيف الحصيـلة المعرفية وتحويلها إلى سلوك يومي لم يشكل سوى (7.8%)، وأن معدل الدافعية للإنجاز العلمي وتوظيف الحصيـلة المعرفية جاء بدرجة متوسطة للطلبة في المرحلتين الثانوية والجامعية في كل من الأردن وسوريا.

- دراسة العيسوي(2000) (10) التي هدفت التعرف إلى عادات الاستذكار، ومعوقات التحصيل لدى طلبة الجامعة، وتكونت عينة الدراسة من (660) طالبا وطالبة من مختلف الكليات(آداب،فندقة وسياحة)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الإناث أكثر اهتماما والتزاما بالدراسة مقارنة بالذكور منذ بداية المرحلة الجامعية، وأن الطالبات الإناث أكثر ميلا لقراءة المراجع الخارجية عن نطاق الكتب المقررة بنسبة(81.48%)، ولصالح الإناث مقابل (56.52%) للطلبة الذكور، وأن الطلبة الذكور أكثر ميلا من الإناث إلى البحوث العلمية، و أكثر قدرة على الاحتفاظ بالمعلومة والتذكر، في حين يؤكد الطلبة (ذكورا وإناثا) وجود أمور معيقة للاستذكار، كالضوضاء من بعض الرفاق، وصعوبة فهم الكتب والمراجع، وضخامة المقررات الدراسية.

- دراسة رواق(2003) (12) التي هدفت الوقوف على عوامل الفشل والنجاح في الجامعة الجزائرية من وجهة نظرهم، حيث شملت عينة الدراسة (557) طالبا وطالبة من مختلف التخصصات في كليات جامعة منتوري قسنطينة، مستعملا الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الطالبات بمختلف اختصاصهن أقل رضا عن تكوينهن بالجامعة من الطلبة الذكور، وأن التأخر الدراسي يجعل الطلبة أكثر تشددا في تقييم نوعية التكوين بالجامعة، وأن درجة الانتماء التي يحسها الطلبة نحو تخصصهم تجعلهم يقيمون تكوينهم بشكل مختلف، وقد أوصت الدراسة بأهمية وجود برامج توجيهية لإرشاد طلبة الجامعة لاكتساب أفضل المهارات اللازمة للنجاح.

- دراسة أبوحمادة(2006) التي هدفت إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة على مستوى الأداء الأكاديمي للطلاب في جامعة القصيم واقتراح آليات لتحسين مستوى هذا الأداء للطلاب واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كاداه للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض مستوى الأداء الأكاديمي للطلاب في جامعة القصيم ، ويختلف باختلاف نوع الكلية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأداء الأكاديمي للطلاب كمتغير تابع وكل عامل من العوامل الخاصة بإدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطالب والأسرة والعملية التعليمية كمتغيرات مستقلة، ووجود بعض المشكلات التي تواجه الطالب أثناء فترة الدراسة، من أهمها: صعوبة المناهج وعدم توافرها مع قدرات وميول الطالب .

- دراسة القطب ومعوض (2007) التي هدفت إلى الوقوف على مشكلات طلاب جامعة طيبة في ضوء معطيات القرن الحادي والعشرين وأثرها على تحصيلهم العلمي، وعلاقة تلك المشكلات

ببعض المتغيرات: كالمستوى الدراسي ، والبيئة الجامعية، كما هدفت الدراسة إلى وضع تصور لعلاج تلك المشكلات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كاداه للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المشكلات الشخصية والأكاديمية، تواجه طلاب الجامعة وتؤثر على مستوى تحصيلهم العلمي ومستواهم الدراسي؛ كضعف التكيف مع البيئة الجامعية في مراحلهم التعليمية الأولى ، وضعف العلاقة مع الاسناذ الجامعي.

- دراسة سليمان وأبو زريق (2007)هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشكلات التي يواجهها طلاب كلية المعلمين بنبوك في المملكة العربية السعودية خلال دراستهم في الكلية وعلاقة كل من المستوى الأكاديمي والتقدير التراكمي في الكلية بحجم المشكلات التي يواجهها طلاب الكلية، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن محور المشكلات الدراسية جاء في المرتبة الأولى، ثم المحور الاقتصادي، كما أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.5% بين المشكلات الدراسية والاجتماعية والاقتصادية وفقاً لمتغيري المستوى الدراسي والمعدل التراكمي للطلاب.

- دراسة العناني (2008) هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه طلبة كلية الأميرة عالية الجامعية، والتعرف على الفروق في المشكلات التي تعزى للجنس ، والمؤهل العلمي والتخصص وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ترتيب المشكلات جاء كالتالي المشكلات القيمية، الإرشادية، الدراسية النفسية ، الاقتصادية . كما أنه لا توجد فروقاً ذات دلالة إحصائية في مستوى شعور الطلبة بالمشكلات تعزى للجنس أو المؤهل العلمي أو التخصص الدراسي .

- دراسة سليمان والصمادي(2008) هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة المشكلات الأكاديمية لدى طلاب كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية، وتحديد الفروق في طبيعة المشكلات من حيث التخصص والمستوى الدراسي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في طبيعة المشكلات الأكاديمية تعزى للمستوى الدراسي ، وعدم وجود فروق قوية ذات دلالة تعزى للتخصص .

- دراسة الجابري (2009) هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات أداء الطالب الجامعي في المملكة العربية السعودية وتوصلت الدراسة إلى أن الوضع الاقتصادي الأفضل يؤدي إلى تحسن الأداء الأكاديمي، كما كشفت الدراسة أن اختبار القدرات لا يرتبط بالأداء الأكاديمي فيما كان ارتباط نتيجة الثانوية إيجابياً ولكن ليس قوياً ، كما انخفض المعدل التراكمي للطلاب كثيري الغياب، وكشفت الدراسة أيضاً عن انخفاض المعدلات التراكمية لطلاب الفيزياء ولطلاب وطالبات اللغة العربية بفرق ملحوظ .

خلاصة الدراسات السابقة

أكدت الدراسات السابقة أهمية الوقوف على استراتيجيات التحصيل الدراسي واقتراح معالجات لمعيقاته لتحسين مستوى الأداء لدى الطلبة الجامعيين، وأظهرت بعض الدراسات أن الطالبات بمختلف اختصاصهن أقل رضا عن تكوينهن بالجامعة من الطلبة الذكور، كدراسة (رواق، 2003)، وأن الإناث أكثر اهتماما والتزاما بالدراسة مقارنة بالذكور كدراسة (العيسوي، 2000)، و أن طرائق الدراسة السائدة عند طلبة الجامعة في المرحلتين الثانوية والجامعية هي الطرائق التقليدية كدراسة (الحسنية، 1998)، وان طلبة التخصصات العلمية أكثر اهتماما بالتحصيل الدراسي من طلبة التخصصات الأخرى، كدراسة ملت (Millet, 1997)، وأن أهم المشكلات التي تواجههم في بداية دراستهم الجامعية صعوبة المناهج وعدم توافرها مع قدرات وميول الطالب كدراسة (أبوحمادة، 2006؛ سليمان وأبو زريق، 2007)، وضعف التكيف مع البيئة الجامعية في مراحلهم التعليمية الأولى، وضعف العلاقة مع الأستاذ الجامعي كدراسة (القطب ومعوذ، 2007؛ أبوحمادة، 2006)، وانخفاض التحصيل الدراسي للطلاب كثيري الغياب كدراسة الجابري (2009)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى شعور الطلبة بالمشكلات تعزى للجنس أو التخصص الدراسي كدراسة (العناني، 2008؛ سليمان والصمادي، 2008)

مشكلة الدراسة:

يهدف التعليم العالي الجامعي إلى إكساب الطلبة مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم بقدر ما يهدف إلى إيجاد بيئة تعليمية مثيرة لدافعية التعلم، ليكونوا أكثر قدرة على استثمار كل الطاقات والإمكانات الذاتية استثمارا إبداعيا إلى أقصى درجات النجاح والتفوق، وهم يخطون خطواتهم الأولى في التعليم الجامعي، وأن العبء الأكبر في إكساب الطلبة مهارات التحصيل الدراسي في الجامعة يقع دوره على البيئة الجامعية بكامل مكوناتها المادية والبشرية، وبذلك جاءت هذه الدراسة لتقف على واقع استراتيجيات التحصيل الدراسي ومعيقاته لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر من وجهة نظرهم في ضوء متغيرات معينة (كالتخصص، والجنس، ونوع البكالوريا)، وهو ما تفتقر إليه الدراسات العربية والأجنبية في هذا المجال، حسب علم الباحثة، وبذلك جاءت الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

أولاً: ما الفرق بين حياة الطالب الدراسية في الثانوية وحياته في الجامعة؟

ثانياً: ما الإجراءات التعليمية التعلمية المؤثرة في تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة من

وجهة نظرهم؟

ثالثاً: ما الاقتراحات المناسبة لمعالجة معيقات تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة من

وجهة نظرهم؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتية:

- منهجيتها؛ حيث أنها دراسة نوعية متفردة في هذا المجال، وفي أنها تستقصى حقيقة استراتيجيات التحصيل الدراسي ومعيقاته لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر من وجهة نظرهم في ضوء متغيرات معينة(كالتخصص،والجنس،ونوع البكالوريا).
- ما ستضيفه لبنية البحث العلمي من بيانات نوعية تتعلق بأبعاد واقع استراتيجيات التحصيل الدراسي ومعيقاته لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر من وجهة نظرهم في ضوء متغيرات معينة(كالتخصص،والجنس،ونوع البكالوريا) مما يعزز اهتمام معرفتهم بذلك، ويكسبهم خبرة جديدة من تجارب الطلبة الآخرون .
- تبصير أصحاب القرار بما ينبغي أن يكون في البيئات التعليمية في الجامعات الجزائرية للارتقاء بمهارات التحصيل الدراسي للطلبة.
- تعزيز فهم أولياء الأمور لأهمية دورهم في متابعة أبنائهم وهم في بداية مراحلهم الجامعية، وبما ينعكس على أبنائهم من إجراءات تسهم في تنمية تفكيرهم باستخدام استراتيجيات فاعلة في التحصيل الدراسي، وتجنب معيقاته.
- توظيف طريقة المقابلة كأداة لجمع البيانات، وليست هي من الأدوات التي يمكن الحصول بواسطتها على البيانات بسرعة كبيرة ولعينة واسعة.
- تركيز الدراسة على واحدة من أهم الطموحات التعليم الجامعي بإثارة دافعية الطلبة للتكيف مع الحياة الجامعية، وهم في مراحلها التعليمية الأولى.

مصطلحات الدراسة:

- الطالب الجامعي: هو المتعلم الذي كان يلقب بالتلميذ في مرحلة التعليم الثانوي، وأصبح يلقب بالطالب في الجامعة،والذي يزاول دراسته الجامعية في السنة الأولى في واحد من التخصصات التالية: بيولوجيا،هندسة معمارية، علم الاجتماع.
- استراتيجيات التحصيل: هي كل الطرائق والأساليب التي يعتمد عليها طالب علم الاجتماع وطالب البيولوجيا وطالب الهندسة المعمارية في مهنته الدراسية، كي يصل إلى نتيجة مرضية وتحقيق النجاح الدراسي.
- معوقات التحص،يل:هي كل سبب مادي أو معنوي يمنع أو يعرقل الطالب عن أداء واجبه ودوره الدراسي.

حدود الدراسة

إن البحوث النوعية عادة لا تهتم بتعميم ما تتوصل إليه من نتائج، بل تهدف إلى الخلوص إلى فرضيات مبنية على فهم عميق لمشكلة البحث؛ لذلك فإنها في الغالب لا تهتم بإفراد عنوان خاص

لمحددات الدراسة، إلا أن اهتمام هذه الدراسة بمحددات الدراسة جاء للحذر من تعميم نتائجها، لذلك تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

- اقتصرت الدراسة على عينة من طلبة السنة الأولى في المرحلة الجامعية للعام الدراسي 2011/2010م.
- يتحدد مستوى التحصيل الدراسي لطلبة السنة الأولى في المرحلة الجامعية الأولى في التخصصات التالية: (بيولوجيا، هندسة معمارية، علم الاجتماع) بالاستجابة الصريحة في الإجابة عن أسئلة المقابلة.
- اقتصرت أدوات الدراسة على أداة المقابلة في جمع البيانات، مما يحول دون تعميم النتائج على مهام لم ترد في أسئلة الدراسة.

طريقة الدراسة وإجراءاتها: مجتمع الدراسة وعينتها:

جاء اهتمام هذه الدراسة بوصف مجتمع الدراسة، لاعتقاد الباحثة أن ذلك قد يفيد في إجراء دراسات لاحقة تتعلق بمشكلة الدراسة، على غير المؤلف في الدراسات النوعية التي لا تهدف إلى وصف مجتمع الدراسة⁽³⁴⁾، وبذلك تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة السنة الأولى في جامعة باجي مختار (الجزائر) والبالغ عددهم () طالبا وطالبة، موزعون على () كليات، و () شعبة تخصص، وتكونت عينة الدراسة من (107) طالب وطالبة، منها (54) طالبة، و(53) طالبا، موزعون على التخصصات الآتية: (بيولوجيا، هندسة معمارية، علم الاجتماع)، كما في الجدول(1)، وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وبعد إبداء الرغبة في المقابلة، وتمت المقابلات في نهاية الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2010/2009.

جدول(1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص والجنس ونوع البكالوريا

التخصص الجامعي	العدد	الجنس	العدد	نوع البكالوريا	العدد
بيولوجيا	34	ذكور	53	آداب	30
هندسة معمارية	36	إناث	54	علمي	48
علم الاجتماع	37			رياضي	29
الإجمالي	107		107		107

أداة الدراسة

اعتمدت الباحثة طريقة المقابلة ذات الأسئلة المقننة المفتوحة إجابتها، أداة لجمع البيانات، وهي طريقة ملائمة للوقوف على واقع استراتيجيات التحصيل الدراسي ومعيقاته لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر من وجهة نظرهم في ضوء متغيرات معينة (كالتخصص، والجنس، ونوع البكالوريا)، وللوقوف على ما لدى عينة الدراسة من اقتراحات لمعالجة معوقات التحصيل الدراسي، ذلك أن هذه الطريقة تعطيهم فرصة في التعبير عن أنفسهم بحرية، وهدفت المقابلة إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة البالغ عددها سبعة أسئلة، ثلاثة منها أسئلة رئيسية، ويتفرع عن كل سؤال رئيس أسئلة فرعية، اثنان منها مرتبطين بالسؤالين الرئيسيين الأول والثالث، وثلاثة أسئلة للسؤال الرئيس الثاني .

وقد أجريت المقابلة مع كل طالب وطالبة من أفراد العينة في غرفة مستقلة جمعت الباحثة مع كل طالب وطالبة وبشكل منفرد، حيث استغرقت المقابلة الواحدة حوالي ساعة ونصف تقريبا، أعطي فيها الطلبة كامل الحرية للإجابة عن أسئلة الدراسة دون تدخل من الباحثة التي أجرت المقابلة، وقبل البدء بطرح الأسئلة على الطلبة، تم إعلامهم بالهدف من المقابلة، وإطلاعهم على أسئلة المقابلة، التي تهدف إلى الوقوف على استراتيجيات التحصيل الدراسي ومعيقاته .

دلالات الصدق والثبات

تم التأكد من صدق أسئلة المقابلة بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين بالقياس والتقويم، وعلم النفس التربوي بلغ عددهم (9) محكمين، وتعديل الأسئلة في ضوء توجيهاتهم واقتراحاتهم، كما تم التأكد من صدق التحليل للمقابلات الشخصية بعرض ما توصل إليه الباحث من نتائج واستنتاجات بعد استجابة عينة الدراسة على أسئلة المقابلة، ثم عرضها على ثلاثة من المحكمين المتخصصين بالقياس والتقويم وعلم النفس التربوي، فوجد توافقا عاليا بين التحليلات المختلفة التي قامت بها الباحثة وتحليلات المحكمين.

وبذلك فإن موضوعية الدراسة ودقة نتائجها تتأتى من الأسئلة المقننة التي طرحت أثناء إجراء المقابلات على جميع الطلبة (عينة الدراسة)، وقد تم التأكيد وقت إجراء المقابلات بأهمية توشي الموضوعية التامة بعدم استدراج الطلبة (عينة الدراسة) لإجابة ما، أو الإيحاء بها.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة الوقوف على استراتيجيات التحصيل الدراسي ومعيقاته لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر من وجهة نظرهم وبذلك تركز هذه الدراسة على كشف هذه الاستراتيجيات في ضوء متغيرات معينة (كالتخصص، والجنس، ونوع البكالوريا) وهم في أوائل مراحلهم التعليمية التعليمية في الجامعة.

ونظرا للعدد الكبير من المعلومات المتحصل عليها من إجابات الطلبة على أسئلة المقابلة، ولزيادة قيمة المعلومات أعدت استمارة خاصة لجدولة إجابات جميع الطلبة وفق قواعد منظمة تتضمن رقم الطالب، واسم التخصص، ورقم السؤال، والإجابة المتعلقة بذات السؤال كما أجب عليها الطالب/ الطالبة، وقد قامت الباحثة بتفريغ إجابات الطلبة بأعلى درجة من الدقة، وقد صنفت وفق الخطوات المتبعة في البحوث النوعية⁽³⁴⁾، كالآتي:

أولاً: قراءة جميع البيانات التي أجب بها أفراد العينة عن أسئلة الدراسة قراءة فاحصة.
ثانياً: دراسة جميع البيانات التي أجب بها أفراد العينة عن أسئلة الدراسة دراسة تفسيرية تحليلية لكل سؤال منفرد، ثم للأسئلة جميعها، واستخراج معانيها ومقارنتها في ضوء أسئلة الدراسة الرئيسية بتنظيمها، وترتيبها وتقسيمها إلى وحدات متشابهة منسجمة، لاستقراء موضوعات رئيسية فيها.

ثالثاً: التأمل في جميع البيانات التي أجب بها أفراد عينة الدراسة على أسئلة الدراسة لدمجها، ومن ثم تركيبها بحثاً عن أنماط وأنساق ذات محاور مشتركة، لتقديم تفسيرات منطقية محكمة للظاهرة موضوع الدراسة.

نتائج الدراسة
بناء على إجابات عينة الدراسة عن أسئلة المقابلة، والتي تم تحليلها ومحاولة تصنيفها في انساق منسجمة ومحاور مشتركة، جاءت إجابات عينة الدراسة كالآتي:
النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الأول: ما الفرق بين حياة الطالب الدراسية في الثانوية وحياته في الجامعة؟ وقد تم استخلاص الإجابة عن هذا السؤال الرئيس الأول من إجابات الطلبة

عن أسئلة المقابلة الفرعية الآتية، وهي:

- 1- ما أوجه التشابه بين حياة الطالب الدراسية في الثانوية وحياته في الجامعة؟
 - 2- ما أوجه الاختلاف بين حياة الطالب الدراسية في الثانوية وحياته في الجامعة؟
- تبيين من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة على السؤال الفرعي الأول أن هناك تشابها واضحا لدى الطلبة بين حياتهم الدراسية في الثانوية وحياتهم في الجامعة، وأن هذا التشابه يبدو واضحا في مظاهر عدة، يمكن تصنيفها في محورين رئيسيين، هما: ما يتعلق بالطالب ذاته، وما يتعلق بطبيعة البيئة التعليمية، وذلك كما يلي :

أ - الاهتمام الذاتي، ويتمثل هذا المحور في اهتمام الطالب الذاتي في: الرغبة في معرفة المزيد عن الموضوعات التي يتعلمها، والتفاؤل والإقبال على التعلم بحيوية، والمثابرة في طلب العلم، والنظر إلى القدرات الذاتية نظرة جديدة، ووجود الدافعية نحو التغيير والتطوير، وتقبل أخطاء الطلبة ذات المبررات المنطقية، والالتزام الذاتي بأداء المهمة والمثابرة والتصميم على إنجازها،

والانفتاح على الأفكار والخبرات الجديدة، والرغبة في تحقيق الجودة والابتكار والتجديد مع النفس، وقد جاءت النسب كما في الجدول رقم(2)

جدول (2)
توزيع نسب الطلبة عينة الدراسة من حيث الاهتمام الذاتي للطلاب

التخصص الجامعي	نسبة الاهتمام	الجنس	نسبة الاهتمام	نوع البكالوريا	نسبة الاهتمام
بيولوجيا	%81	ذكر	%75	آداب	%71
هندسة معمارية	%85	أنثى	%73	علمي	%83
علم الاجتماع	%63			رياضي	%79

يتبين من الجدول(2) أن الاهتمام الذاتي للطلاب من حيث أوجه التشابه بين حياته الدراسية في الثانوية و حياته في الجامعة كان الأعلى لدى طلبة هندسة معمارية، حيث جاء بنسبة(85%) من حيث التخصص الجامعي، وبلغت نسبة الاهتمام الذاتي للطلبة من حيث الجنس (75%) ولصالح الذكور، وبلغت نسبة الاهتمام الذاتي للطلبة من حيث نوع البكالوريا (83%) ولصالح العلمي، من أفراد عينة الدراسة(ن = 107)، ويفسر هذا الاهتمام الذاتي الملحوظ من طلبة الهندسة المعمارية للحماس العملي الذي يتمتعون به، وللانديفاع الداخلي، والرغبة في تكوين المخزون المعرفي المكتسب أثناء الدراسة في المرحلتين الثانوية والجامعية لممارسته في الواقع العملي، ويلاحظ أن الطلبة الذكور أكثر اهتماما من الطالبات الإناث، وربما يعزى ذلك إلى أن لدى الإناث اهتمامات أخرى أدركن أهميتها كالتفكير بمستقبلهن الاجتماعي، وتكوين الأسرة، وجاء الاهتمام الذاتي للطلاب العلمي في البكالوريا بنسبة (83%)، وهي أعلى من نسب باقي الطلبة في تخصصات البكالوريا الأخرى ، ويعزى ذلك إلى حماس الطالب العلمي بالاهتمام بتحصيله الذاتي الذي اعتاده في مرحلة البكالوريا، بقطع النظر عن التخصص الجامعي الذي قبل به، وتتفق هذه النتيجة إلى حد ما مع دراسة ملت (Millet , 1997) باهتمام طلبة التخصص العلمي بالتحصيل الدراسي.

ب - البيئة التعليمية، ويتمثل هذا التشابه بتوافر بيئة تعليمية تقليدية للتعليم، وتوافر حجات للدراسة مناسبة نوعا ما للتعلم والتعليم، وإجراء الاختبارات الصفية وفق مواعيد محددة، وتخطيط المدرس للمواقف التعليمية المتوقع تعليمها، والتواصل بين طلبة التخصص المتجانس، وتوفير المواقف التي تثير التحدي أمام الطلبة وتتطلب سلوكاً متنوعاً في الأفكار أحيانا، ومساعدة الطلبة على تطوير اتجاهات إيجابية نحو التحصيل الدراسي في تخصصات معينة، وقد جاء هذا التشابه من وجهة نظر الطلبة عينة الدراسة كما في الجدول(3) الآتي:

جدول (3)

توزيع نسب الطلبة عينة الدراسة من حيث الاهتمام بالبيئة التعليمية

التخصص الجامعي	نسبة الاهتمام	الجنس	نسبة الاهتمام	نوع البكالوريا	نسبة الاهتمام
بيولوجيا	%87	ذكر	%76	آداب	%78
هندسة معمارية	%78	أنثى	%79	علمي	%81
علم الاجتماع	%72			رياضي	%76

وبالنظر إلى الجدول (3)، يلاحظ أن نسبة الاهتمام بالبيئة التعليمية للطلبة تخصص (بيولوجيا) بلغت نسبتها (%87)، ويعزى ذلك إلى حاجة طلبة تخصص بيولوجيا الى مختبرات ومعامل بيولوجية لإجراء تجاربهم في الجامعة كما اعتادوا عليها في مرحلة البكالوريا، وبلغت نسبة الاهتمام بالبيئة التعليمية للطلبة العلمي في البكالوريا (%81)، ويعزى ارتفاع نسبة اهتمام الطلبة العلمي على باقي النسب لامتزاج التخصص العلمي في مرحلة البكالوريا مع تخصص البيولوجيا في المرحلة الجامعية، وتقاربت نسبة الذكور مع نسبة الإناث، والتي بلغت على التوالي (%76)، (%79) في هذا الاهتمام لتجانس البيانات التعليمية لكليهما في المرحلتين البكالوريا والجامعية.

وبالإجابة عن السؤال الفرعي الثاني من سؤال الدراسة الرئيس الأول، وهو: ما أوجه الاختلاف

بين حياة الطالب الدراسية في الثانوية وحياته في الجامعة؟

يلاحظ أن الاختلاف يتمثل في المظاهر التي يشعر بها الطلبة في المرحلة الثانوية، في أن الطالب/ الطالبة في المرحلة الثانوية يشعر بأنه ذو قيمة من حيث أنه محمي بالأنظمة والتشريعات المدرسية، ومحبوب من أقرانه، ومحترم لدى أساتذته، ولديه علاقات طيبة مع أساتذته، إذ يشعرونه بالأمن الدراسي في المدرسة، ولا يبخل عليه الأساتذة بالعلم، ولا يتعب في الحصول على المعرفة المتوافرة في معظم المقرر الدراسي، وقد جاءت النسب كما في الجدول (4)

جدول (4)

توزيع نسب الطلبة عينة الدراسة من حيث المظاهر التي يشعر بها الطلبة في المرحلة الثانوية

التخصص الجامعي	نسبة الاهتمام	الجنس	نسبة الاهتمام	نوع البكالوريا	نسبة الاهتمام
بيولوجيا	%73	ذكر	%78	آداب	%82
هندسة معمارية	%78	أنثى	%82	علمي	%76
علم الاجتماع	%83			رياضي	%74

وبالنظر إلى الجدول (4)، يلاحظ أن نسبة المظاهر التي شعر بها الطلبة أثناء المرحلة الثانوية بلغت نسبتها للطلبة تخصص (علم الاجتماع) (83%)، ويعزى ذلك إلى ميل طلبة علم الاجتماع إلى تكوين علاقات اجتماعية مع أساتذتهم وأقرانهم وقد اعتادوا عليها طوال مرحلة البكالوريا، وأن نسبة المظاهر التي يشعر بها الطلبة في المرحلة الثانوية للطلبة الإناث أعلى منها لدى الذكور حيث بلغت نسبتها لدى الإناث (82%)، ويعزى ذلك إلى حاجة الطالبات إلى بيئة آمنة مكثن في ظلها طوال سنوات مضت، وقد اعتادت حياتهن الدراسية عليها، وأن طلبة الفرع الأدبي في البكالوريا كانت أعلى النسب مقارنة مع باقي الفروع، حيث بلغت نسبتها (82%)، ويعزى ذلك إلى اهتمام طلبة الفرع الأدبي بالحراك الاجتماعي، وبناء جسور من التواصل الاجتماعي.

ويلاحظ أن الاختلاف يتمثل في المظاهر التي يشعر بها الطلبة في المرحلة الجامعية عنها في المرحلة الثانوية، في أن الطالب/الطالبة في المرحلة الجامعية غير محمي ويشعر بعدم الأمن على مستقبله الدراسي، ولا يقدر الأساتذة جهده، ويتعب في الحصول على المعلومة، والطالب في الجامعة غير معروف في البيئة التعليمية التي يعيشها في الجامعة، وهو مجبر على إثبات ذاته وقيمه للأخرين باستمرار، ويكره مرغما على البحث المستمر وحيدا لاكتساب المعرفة، كما يشعر بفجوة بينه وبين أساتذته، تشعره بالإهمال من قبلهم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رواق (2003) في أهمية وجود برامج توجيهية لإرشاد طلبة الجامعة لاكتساب أفضل المهارات اللازمة للنجاح، وقد جاءت النسب كما في الجدول (5)

جدول (5)

توزيع نسب الطلبة عينة الدراسة من حيث المظاهر التي يشعر بها الطلبة في المرحلة الجامعية

التخصص الجامعي	نسبة الاهتمام	الجنس	نسبة الاهتمام	نوع البكالوريا	نسبة الاهتمام
بيولوجيا	76%	ذكر	76%	آداب	78%
هندسة معمارية	77%	أنثى	84%	علمي	83%
علم الاجتماع	75%				
				رياضي	81%

وبالنظر إلى الجدول (5)، يلاحظ أن نسبة المظاهر التي يشعر بها الطلبة أثناء المرحلة الجامعية مقارنة بالمرحلة الثانوية بلغت نسبتها للطلبة تخصص (هندسة معمارية) (77%)، ويعزى ذلك إلى دقة التخصص ومستوى صعوبته إذ يتطلبان التوجيه المباشر من المدرسين، وحاجة الطلبة إلى الإحساس بالشعور الآمن أثناء قيامهم بواجباتهم الدراسية القائمة على المهارة العملية، التي لا تحتمل التجريب للوصول إلى الصواب في التصميمات الهندسية، وكانت نسبة الإناث أعلى منها

عند الذكور، حيث بلغت (84%) عند الإناث، ويعزى ذلك إلى أن اغتراب الطالبات عن بيئتهم المدرسية المتجانسة، إلى بيئات متعددة الثقافات، زاد من حاجتهن إلى بيئة آمنة تتكافل فيها الجهود لإكسابهن المعرفة في بيئة تعليمية جديدة عليهن، كما أن طلبة الفرع العلمي في المرحلة الثانوية، كانوا موضع اهتمام بيئاتهم المدرسية، وأساتذتها، نظرا لتخصصاتهم العلمية القائمة على إجراء التجارب في المختبرات والمعامل المدرسية، إلا أنهم افتقدوا ذلك في المرحلة الجامعية لازدحام البيئة التعليمية الجامعية بالتخصصات المختلفة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرئيس الثاني:

- ما الإجراءات التعليمية التعلمية المؤثرة في تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة من وجهة نظرهم؟ وقد تم التوصل إلى الإجابة عن هذا السؤال من خلال إجابات المعلمات عن أسئلة المقابلة الفرعية الثلاثة الآتية، وهي:

1 - ما الممارسات التعليمية التي يتبعها أعضاء الهيئة التدريسية لتنمية مهارات التحصيل الدراسي لدى الطلبة؟

2 - ما الممارسات التعليمية التي يتبعها طلبة الجامعة لزيادة التحصيل الدراسي لديهم؟

3 - ما الإجراءات التي تقدمها البيئة الجامعية لإحداث تغييرات ذهنية مقبولة، وتكوين عقلية مرنة لزيادة التحصيل الدراسي لدى الطلبة؟

جاءت الإجابة عن الأسئلة الفرعية كالتالي:

- السؤال الفرعي الأول: ما الإجراءات التعليمية التي يتبعها أعضاء الهيئة التدريسية لتنمية مهارات التحصيل الدراسي لدى الطلبة؟

حيث ذكر الطلبة عينة الدراسة مجموعة إجراءات يرى أن ممارستها من قبل أعضاء الهيئة التدريسية يسهم في تنمية مهارات التحصيل الدراسي لديهم، ومن هذه الإجراءات: إثراء خبرات الطلبة بنشاطات لامنهجية متنوعة، وتشجيع الطلبة على التعلم باستقلالية، والاعتماد على النفس، والاستمرارية في التعلم، وتدريب الطلبة على التساؤل الذاتي، والنقد البناء، وتزويد الطلبة بخبرات متجددة في تخصصات متنوعة، وتوفير المواقف التعليمية التي تثير التحدي لأداء المهام الصعبة، وقد جاء تحليل البيانات وتوزيعها على عينة الدراسة كما في الجدول (6) الآتي:

جدول (6)

توزيع نسب الطلبة عينة الدراسة من حيث الممارسات التعليمية التي يتبعها أعضاء الهيئة التدريسية لتنمية مهارات التحصيل الدراسي لدى الطلبة

التخصص الجامعي	نسبة الاهتمام	الجنس	نسبة الاهتمام	نوع البكالوريا	نسبة الاهتمام
بيولوجيا	87%	ذكر	76%	آداب	65%

هندسة معمارية	69%	أنثى	74%	علمي	81%
علم الاجتماع	78%		رياضي	74%	

يتبين من الجدول (6) أن أكثر الممارسات المتبعة من أعضاء الهيئة التدريسية لتنمية مهارات التحصيل الدراسي لدى الطلبة من وجهة نظر الطلبة كانت لصالح طلبة البيولوجيا وبنسبة (87%)، تلاها طلبة علم الاجتماع بنسبة (78%)، وكان أقلهم ممارسة من وجهة نظر طلبة هندسة معمارية، ويعزى ذلك إلى أدراك طلبة تخصص البيولوجيا أهمية هذه الممارسات التي يتبعها أعضاء الهيئة التدريسية معهم لتنمية تحصيلهم الأكاديمي لحاجة تخصصهم لمثل هذه الإجراءات، وكانت لصالح الذكور بنسبة (76%) ويعزى ذلك إلى الحرية الفكرية، والحركة الاجتماعية، التي يتميز بها الذكور عن الإناث لطبيعتهن التي تميل بالانزواء إلى الأسرة، ولصالح طلبة التخصص العلمي في البكالوريا بنسبة (81%)، لاعتيادهم على إرشادات وتوجيهات معلم المرحلة الثانوية بشكل مباشر، لحاجة تخصصهم لذلك.

- السؤال الفرعي الثاني: ما الممارسات التعليمية التي يتبعها طلبة الجامعة لزيادة التحصيل الدراسي لديهم؟

حيث أجاب الطلبة عينة الدراسة على السؤال الفرعي الثاني المنتمي للسؤال الرئيس الثاني ذكروا فيها الممارسات التي يتبعها طلبة الجامعة لزيادة التحصيل الدراسي لديهم ، ومن هذه الإجراءات:

المواضبة على حضور المحاضرات، والتحضير الفردي دائماً، والتحضير الجماعي أحياناً، والتحضير اليومي للدروس، والاستعداد للامتحانات قبل موعدها بوقت كاف، والاهتمام بفهم المواد الدراسية وحفظها، والتوجه نحو الأعمال التطبيقية في المختبرات والورش ، والإفادة من الأجهزة الالكترونية في الاستعداد للتعلم والتحصيل الدراسي، والاطلاع على الكتب والمجلات ذات العلاقة بالتخصص، والاستفادة من كراريس طلبة السنوات السابقة ولنفس التخصص، وتتفق هذه النتائج إلى حد ما مع دراسة العيسوي (2000) في اهتمام الطلبة بصقل خبرتهم ومنهجية عملهم، والتي تزيد من اتجاهاتهم الإيجابية نحو العلم، وقد جاء تحليل البيانات وتوزيعها على عينة الدراسة كما في الجدول (7) الآتي:

جدول (7)

توزيع نسب الطلبة عينة الدراسة من حيث الممارسات التعليمية التي يتبعها طلبة الجامعة لزيادة التحصيل الدراسي لديهم

النسبة الاهتمام	نوع البكالوريا	النسبة الاهتمام	الجنس	النسبة الاهتمام	التخصص الجامعي
-----------------	----------------	-----------------	-------	-----------------	----------------

بيولوجيا	73%	ذكر	69%	آداب	85%
هندسة معمارية	79%	أنثى	76%	علمي	87%
علم الاجتماع	70%				
				رياضي	81%

يتبين من الجدول (7) أن أكثر الممارسات التعليمية التي يتبعها طلبة الجامعة لزيادة التحصيل الدراسي لديهم كانت لصالح طلبة الهندسة المعمارية وبنسبة (79%)، ويعزى ذلك إلى حرص طلبة الهندسة المعمارية على المواضبة في الحضور، وديمومة الاستعداد للتعلم، والتنوع في الاطلاع على مصادر المعرفة المتعددة والداعمة لتخصصهم الهندسي، وأن الإناث أكثر ممارسة لأساليب التحصيل لحرصهن على التحصيل المرضي للأهل، ولطموحاتهن في الحصول على الوظائف بعد التخرج من الجامعة، ولطلبة الفرع العلمي في البكالوريا وبنسبة (87%)، ويعزى ذلك إلى استمرار استعداد طلبة الفرع العلمي في التواصل المعرفي لطبيعة المعرفة العلمية المكتسبة لديهم.

- السؤال الفرعي الثالث: ما الإجراءات التي تقدمها البيئة الجامعية لإحداث تغييرات ذهنية مقبولة، وتكوين عقلية مرنة لزيادة التحصيل الدراسي لدى الطلبة؟

ذكر الطلبة عينة الدراسة الإجراءات التي تقدمها البيئة الجامعية لإحداث تغييرات ذهنية مقبولة، وتكوين عقلية مرنة لزيادة التحصيل الدراسي لدى الطلبة، ومن هذه الإجراءات:

توفير قاعات دراسية مناسبة للتدريس والدراسة، وجود مختبرات ومعامل لإجراء التجارب العملية، وتوافر أجهزة حاسوب متعددة الوسائط التفاعلية، وجود مكتبة متنوعة المعرفة والثقافة داعمة للمقررات الدراسية، إيجاد هيئة تدريسية متميزة في العطاء والتدريس، تزويد الطلبة بالخطط الدراسية، الإرشاد الأكاديمي للطلبة، وقد جاء تحليل البيانات وتوزيعها على عينة الدراسة كما في الجدول (8) الآتي:

جدول (8)

توزيع نسب الطلبة عينة الدراسة من حيث الإجراءات التي تقدمها البيئة الجامعية لزيادة التحصيل الدراسي لدى الطلبة

التخصص الجامعي	نسبة الاهتمام	الجنس	نسبة الاهتمام	نوع البكالوريا	نسبة الاهتمام
بيولوجيا	76%	ذكر	71%	آداب	69%
هندسة معمارية	72%	أنثى	75%	علمي	73%
علم الاجتماع	64%				
				رياضي	70%

يتبين من الجدول(8) أن أكثر الإجراءات التي تقدمها البيئة الجامعية لزيادة التحصيل الدراسي لدى الطلبة كانت لصالح طلبة البيولوجيا وبنسبة(79%)، ويعزى ذلك إلى حرص طلبة البيولوجيا إلى ممارسة تجاربهم العملية في البيئة الجامعية لعدم توافرها في غيرها مما يدفعهم إلى البحث المستمر عن الخدمات التي توفرها الجامعة للانتفاع بها، وأن الطالبات الإناث أكثر التفاتا إلى الإجراءات التي تقدمها البيئة الجامعية لزيادة التحصيل الدراسي لديهن من الطلبة الذكور، وان نسبة طلبة الفرع العلمي بلغت(73%)، وهي أعلى نسب الفروع الأخرى في مرحلة البكالوريا، ويعزى ذلك إلى توافق التخصص العلمي مع نسبة توافق تخصص البيولوجيا في المرحلة الجامعية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الثالث: ما الاقتراحات المناسبة لمعالجة معوقات تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة من وجهة نظرهم؟

وقد تم استخلاص الإجابة عن هذا السؤال من إجابات الطلبة عن أسئلة المقابلة الفرعية الثلاثة الأولى، وهي:

السؤال الفرعي الأول: ما معوقات تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة من وجهة نظرهم؟ تبين من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة على السؤال الفرعي الأول من السؤال الثالث أن هناك معوقات حقيقية، منها: امتناع بعض الأساتذة عن إعطاء المعلومة كاملة للطلبة، وعدم مراعاة ظروف الطلبة الجدد وتفهم حاجاتهم ، وكثافة المقاييس في نظام ل.م.دي، وضعف العلاقة الاجتماعية بين الطلبة والأساتذة، وانعدام الثقة في سلوك بعض المدرسين، وغلاء أثمان الكتب، وغياب الانترنت عن البيئة الجامعية، وعدم وضوح الرؤية في نظام ل.م.دي، وقلق الطلبة على مصيرهم الأكاديمي في ضوء في نظام ل.م.دي ، وانعدام العدل في تقييم بعض الأساتذة للطلبة، وغياب الهدوء والاستقرار التام عن البيئة الجامعية، ونمطية التدريس السائدة في البيئة التعليمية، وغياب الإثارة الذهنية والتنوع في الأفكار المتضمنة في المادة الدراسية، وضعف الحماس لقبول وتقدير أفكار الطلبة غير العادية ووجهات النظر والآراء الجديدة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رواق(2003) في وجود عددا من العوامل في البيئة الجامعية تسهم في فشل أو نجاح الطلبة في الجامعة من وجهة نظرهم ، وقد جاء تحليل البيانات وتوزيعها على عينة الدراسة كما في الجدول(9) الآتي:

جدول (9)

توزيع نسب الطلبة عينة الدراسة من حيث معوقات تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة من وجهة نظرهم

التخصص الجامعي	نسبة الاهتمام	الجنس	نسبة الاهتمام	نوع البكالوريا	نسبة الاهتمام
بيولوجيا	75%	ذكر	76%	آداب	74%

76%	علمي	7%7	أنثى	7%7	هندسة معمارية
				78%	علم الاجتماع
72%	رياضي				

يتبين من الجدول (9) تقارب النسب في التخصصات الجامعية (بيولوجيا، وهندسة معمارية، وعلم اجتماع) بنسب جاءت على التوالي (75%، 77%، 78%)، وبين الذكور والإناث، بنسب جاءت على التوالي (76%، 77%)، ولدى نوع البكالوريا، بنسب جاءت على التوالي (74%، 76%، 72%)، ويعزى ذلك إلى إجماع الطلبة على أن لهذه المعوقات أثرها السلبي على تنمية التحصيل لدى الطلبة.

السؤال الفرعي الثاني: ما دور الجامعة في معالجة معوقات تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة من وجهة نظرهم؟

تبين من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة على السؤال الثاني أن هناك أدوار عديدة يمكن ترميزها وتوزيعها في مجالات ثلاثة، وهي معالجات تتعلق بالبيئة الجامعة، ومعالجات تتعلق بالهيئة التدريسية، ومعالجات تتعلق بالطالب ذاته، وقد جاءت على النحو الآتي:

أولاً: معالجة معوقات البيئة الجامعية، مثل: تحديث الوسائل والأساليب التعليمية السائدة في البيئة التعليمية وتطويرها بما يتلائم مع الارتقاء بمستوى التحصيل وفق مستجدات العصر وتقنياتها التكنولوجية، وتفعيل مراكز الإرشاد والتوجيه التربوي والأكاديمي للطلبة الجدد، وتوفير بيئة آمنة من الضوضاء، وتوفير بيئة آمنة للطلبة تشعرهم بالطمأنينة، وإعداد برامج لاكتشاف اهتمامات الطلبة وصقلها، وإثراء البرامج الجامعية بنشاطات لانهجية تسهم بتنمية التحصيل الدراسي للطلبة الجدد.

ثانياً: معالجة معوقات الهيئة التدريسية، مثل: التواصل مع الطلبة، وبناء جسور من الثقة معهم، وإثارة دافعية الطلبة للتواصل الاجتماعي، وتغيير نمطية التدريس السائدة في البيئة الجامعية، وإثارة دافعية الطلبة نحو الارتقاء بمستوى التحصيل، وإيجاد التنافس العلمي بين الطلبة لإثراء التحصيل الدراسي بإضافات فاعلة وداعمة للمقررات الدراسية، والتنوع في عرض الأفكار المتضمنة في المادة الدراسية، وتقبل محاولات الطلبة وتوجيهها لتحسين الأداء لديهم.

ثالثاً: معالجة معوقات الطلبة الذاتية، مثل: الاعتياد على الإقدام والمبادرة والانطلاق دونما تردد في اتخاذ القرارات، والتدرج في الاعتماد على النفس في القيادة الذاتية لتنمية التحصيل، والتفاعل مع البيئة الجامعية، ومع برامجها التعليمية، وتقبل أخطاء الآخرين، وإثارة روح التنافس الشريف مع الأقران، والعمل التعاوني الجماعي معهم، وتغيير نمطية الدراسة الموروثة من المرحلة الثانوية، وتعزيز ثقة الطلبة بأنفسهم واحترام وجودهم، وتنفق هذه النتيجة مع دراسة

الحسنية(1998) في أن طرائق الدراسة السائدة عند طلبة الجامعتين في المرحلتين الثانوية والجامعية هي الطرائق التقليدية، وقد جاء تحليل البيانات وتوزيعها على عينة الدراسة كما في الجدول(10) الآتي:

جدول (10)

توزيع نسب الطلبة عينة الدراسة من حيث دور الجامعة في معالجة معوقات تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة من وجهة نظرهم

التخصص الجامعي	نسبة الاهتمام	الجنس	نسبة الاهتمام	نوع البكالوريا	نسبة الاهتمام
بيولوجيا	7%8	ذكر	7%2	آداب	79%
هندسة معمارية	7%5	أنثى	7%9	علمي	73%
علم الاجتماع	82%				
				رياضي	75%

ومن خلال تحليل وترميز إجابات الطلبة تبين أن هناك اهتماما واضحا من طلبة علم الاجتماع، بطرح أفكار أكثر عمقا وواقعية من باقي التخصصات الجامعية، ويفسر ذلك بإدراكهم لما يترتب على أدوار الجميع من اثر متكامل في تحصيل الطلبة، وان نسب الطلبة الاناث أعلى من نسب الذكور، حيث بلغت لدى الاناث(79%)، ولدى الذكور (72%)، ويعزى ذلك لطبيعة الاناث في التطلع الى بيئة تعليمية تساعد على التفوق في التحصيل لتأمين حياة اجتماعية أفضل، وجاءت أعلى نسب الطلبة في فروع مرحلة البكالوريا لصالح الفرع الادبي بنسبة(79%)، لقدرة طلبة الفرع الأدبي التعبير عن اقتراحاتهم بأسلوب أدبي معبر عن حاجاتهم وطموحاتهم.

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة، توصلت الباحثة إلى الاستنتاجات الآتية:

أولاً: الاستنتاجات المتعلقة بالفرق بين حياة الطالب الدراسية في الثانوية وحياته في الجامعة.

يظهر الاختلاف واضحا في المظاهر التي يشعر بها الطلبة عندما كانوا في المرحلة الثانوية، حيث كان الطالب/ الطالبة في المرحلة الثانوية ذو قيمة من حيث أنه محمي بالأنظمة والتشريعات المدرسية، ومحبوب من أقرانه، ومحترم لدى أساتذته، ولديه علاقات طيبة مع أساتذته، إذ يشعرونه بالأمن الدراسي في المدرسة، فلا يبخل عليه الأساتذة بالعلم، ولا يتعب في الحصول على المعرفة؛ المتوافرة في معظم المقرر الدراسي، وهذا ما لم يجده في السنة الأولى من التعليم الجامعي، لذا ينبغي الاستمرار في الاهتمام بالطلبة، كي لا يشعروا بالاغتراب وهم ينتقلون في التعلم من مرحلة تعليمية إلى أخرى، مما قد يؤثر على تحصيلهم الدراسي وعلى اختلاف تخصصاتهم في المرحلة الجامعية، وتتشابه البيئة التعليمية في كلا من المدرسة والبيئة بتوافر بيئة تعليمية تقليدية للتعلم والتعليم، والتخطيط للمواقف التعليمية.

ثانيا: الاستنتاجات المتعلقة بالإجراءات التعليمية التعلمية المؤثرة في تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة من وجهة نظرهم.

حيث يثق الطلبة عينة الدراسة بقدرة الأستاذ الجامعي على تنمية مهارات التحصيل الدراسي لديهم، كإثراء خبراتهم بنشاطات لانهجية متجددة ومتنوعة، وإيجاد مواقف تعليمية تثير التحدي لديهم ، وأن للطلاب ذاته دور فاعل في زيادة التحصيل الدراسي لديهم ، كالمواظبة على حضور المحاضرات، والاستعداد للامتحانات قبل موعدها بوقت كاف، ويرى الطلبة عينة الدراسة أنه إذا ما توافر في البيئة التعليمية قاعات دراسية مناسبة للتدريس والدراسة، ومزودة بأجهزة حاسوب متعددة الوسائط التفاعلية، فإن ذلك يسهم في إحداث تغييرات ذهنية مقبولة، وتكوين عقلية مرنة لزيادة التحصيل الدراسي لدى الطلبة.

ثالثا: الاستنتاجات المتعلقة بمقترحات الطلبة لمعالجة معوقات تنمية التحصيل الدراسي لديهم.

تبين من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة أن هناك معوقات تقف عائقا أمام تحصيلهم الدراسي، كعدم مراعاة ظروف الطلبة الجدد وتفهم حاجاتهم ، وكثافة المقاييس في نظام ل.م.د.ي، وضعف العلاقة الاجتماعية بين الطلبة والأساتذة، مما سبب للطلبة قلقا زائدا على مصيرهم الأكاديمي أثر سلبا على تحصيلهم الدراسي، مما ينبغي توفير بيئة آمنة للطلبة تشعرهم بالطمأنينة، وأن تعمل الجامعة على تحديث الوسائل والأساليب التعليمية السائدة في بيئتها التعليمية وتطويرها مما يثير دافعية الطلبة للتعلم ويحقق لهم مستوى عال من التحصيل.

التحقق من النتائج

وللتحقق من النتائج التي توصلت إليها الدراسة عمدت الباحثة لمراجعة الدراسات السابقة وأدبيات موضوع الدراسة، للتحقق من النتائج التي توصل إليها، ذلك كما يلي:
أولا: أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تشابها واضحا لدى الطلبة بين حياتهم الدراسية في الثانوية وحياتهم في الجامعة ، من حيث الرغبة في معرفة المزيد من المعارف في الموضوعات التي يتعلمها، والنظر إلى قدراته الذاتية نظرة جديدة، والرغبة في التغيير والتطوير، وتشابه البيئة التعليمية في كلا من المدرسة والجامعة بتوافر بيئة تعليمية بتوافر بيئة تعليمية تقليدية للتعلم والتعليم ، وتوافر حجات للدراسة مناسبة نوعا ما للتعلم والتعليم، وإجراء الاختبارات الصفية وفق مواعيد محددة، وتخطيط المدرس للمواقف التعليمية المتوقع تعليمها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحسنية، 1998)، في أن طرائق الدراسة السائدة عند طلبة الجامعة في المرحلتين الثانوية والجامعية هي الطرائق التقليدية.

وأن الاختلاف بين حياة الطالب الدراسية في الثانوية وحياته في الجامعة يتمثل في المظاهر التي يشعر بها الطلبة في المرحلة الثانوية، في أن الطالب/ الطالبة في المرحلة الثانوية يشعر

بأنه ذو قيمة من حيث أنه محمي بالأنظمة والتشريعات المدرسية، ومحبوب من أقرانه، ومحترم لدى أساتذته، ولديه علاقات طيبة مع أساتذته، إذ يشعرونه بالأمن الدراسي في المدرسة، ويتمثل الاختلاف في المظاهر التي يشعر بها الطلبة في المرحلة الجامعية عنها في المرحلة الثانوية، في أن الطالب/ الطالبة في المرحلة الجامعية غير محمي ويشعر بعدم الأمن على مستقبله الدراسي، و مجبر على إثبات ذاته وقيمه للأخرين باستمرار، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رواق(2003) في أهمية وجود برامج توجيهية لإرشاد طلبة الجامعة لاكتساب أفضل المهارات اللازمة للنجاح، ومع دراسة(القطب ومعوض، 2007؛ أبوحمادة، 2006) في ضعف تكيف الطلبة مع البيئة الجامعية وهم في مراحلها التعليمية الأولى.

ثانيا: أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك مجموعة من الإجراءات التعليمية التعليمية ترى عينة الدراسة أهمية تأثيرها في تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة كإثراء الهيئة التدريسية خبرات الطلبة بنشاطات لامنهجية متنوعة، وتشجيع الطلبة على التعلم باستقلالية، وتزويد الطلبة بخبرات متجددة في تخصصات متنوعة، وتوفير المواقف التعليمية التي تثير التحدي لأداء المهام الصعبة، وان الممارسات التي ينبغي أن يتبعها طلبة الجامعة لزيادة التحصيل الدراسي لديهم ، والمواظبة على حضور المحاضرات، والاستعداد للامتحانات قبل موعدها بوقت كاف، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الجابري (2009) في انخفاض التحصيل الدراسي للطلاب كثيري الغياب.

ثالثا: تبين من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة أن هناك معوقات حقيقية، تؤثر على تحصيل الطلبة الدراسي، كامتناع بعض الأساتذة عن إعطاء المعلومة كاملة للطلبة، وعدم مراعاة ظروف الطلبة الجدد وتفهم حاجاتهم ، وكثافة المقاييس في نظام ل.م.دي، وضعف العلاقة الاجتماعية بين الطلبة والأساتذة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (القطب ومعوض، 2007؛ أبوحمادة(2006) في ضعف العلاقة بين الطلبة والأساتذة الجامعي.

وأقترح أفراد عينة الدراسة اقتراحات مناسبة لمعالجة معوقات تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة من وجهة نظرهم، كتوفير قاعات دراسية مناسبة للتدريس والدراسة، ووجود مختبرات ومعامل لإجراء التجارب العملية، وتوافر أجهزة حاسوب متعددة الوسائط التفاعلية، ووجود مكتبة متنوعة المعرفة والثقافة داعمة للمقررات الدراسية، وإيجاد هيئة تدريسية متميزة في العطاء والتدريس، وتزويد الطلبة بالخطط الدراسية والإرشاد الأكاديمي للطلبة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رواق(2003) في أهمية وجود برامج توجيهية لإرشاد طلبة الجامعة.

الخلاصة والاقتراحات والتوصيات:

اعتمدت هذه الدراسة المنحى النوعي منهاجها لها في تحليل النتائج التي توصلت إليها، ووظفت طريقة المقابلة لجمع البيانات، وحرصت الدراسة على توشي الموضوعية والدقة في تحليل

البيانات وترميزها، وباستعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن استخلاص الاقتراحات والتوصيات الآتية:

- توفير الأمن النفسي للطلاب الجامعي، وحماية حقوقه الأكاديمية ومستقبله الدراسي .
- تقديم برامج تعليمية متطورة في المساقات التدريسية والأساليب التعليمية تنشيط القدرات التحصيلية لدى الطلبة.
- تفعيل ثقة الطلبة بأنفسهم، بتنمية الروح المبادرة لديهم، وإثارة حوافزهم الذاتية للارتقاء بمستواهم التحصيلي.
- تهيئة البيئة التعليمية الجامعية التي تُساعد الطلبة على تنمية التحصيل الدراسي لديهم.
- اهتمام أعضاء الهيئة التدريسية بالطلبة الجامعيين الجدد وتفهم حاجاتهم لتسريع تكيفهم مع البيئة الجامعية.
- إتاحة الفرصة للطلاب الجامعي للبحث والتجريب بشكل مستقل أو بشكل جماعي.
- تطوير المساقات التدريسية في ضوء استراتيجيات التحصيل الدراسي الحديثة.
- تدريب الطلبة على توظيف المعرفة المكتسبة من التعليم الجامعي وربطها مع المواقف الحياتية.
- إعداد برامج تثقيفية ودورات إرشادية للطلبة الجامعيين الجدد للاندماج في البيئة الجامعية منذ السنة الدراسية الأولى.

الهوامش:

- ¹-Nathalie Baeupère et d'autres :sortir sans diplôme de l'université(comprendre les parcours d'étudiants « décrocheurs »,la documentation française paris 2009,p03
- ²-Grand Larousse de la langue française,6 ème tome,1977p 5384
- ³- Alain coulon ,l'affiliation au métier d'étudiant :<http://www.inrp.fr/vst>,consulté le 22-02-2010
- ⁴ Fellouzi.G,Des tactiques étudiantes d'ajustement permanent pour répondre à l'incertitude universitaire ,
http://www.inrp.fr/vst/dossiers/Ens_sup/sommaire.htm,consulté le :0 1/03/2010.
- ⁵-L'.enseignement supérieur sous le regard des chercheurs (les étudiants et le travail universitaire)
- ⁶- Opcit p 04
- ⁷- Fellouzi.G,opcit
- ⁸ Millet .M : les étudiants et le travail universitaire pu de Lyon ,2003(p53-58).
- ⁹-سليم الحسنية:اتجاهات طرائق الدراسة السائدة عند الطلبة الجامعيين وعلاقتها بالمتغيرات الديموغرافية والتربوية،ص04، [http :www.fretalaba.com/board/t19355.html](http://www.fretalaba.com/board/t19355.html)
- ¹⁰- عبد الرحمان محمد، العيسوي، علم النفس التعليمي، دار الراتب الجامعية سوفنير،بيروت ،لبنان، 2000،ص205-273
- ¹¹-محمد مصطفى الأسعد،مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية"بحث نظري -ميداني"،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع،ط2000،ص1،156-184

12-Rouag.H :facteurs d'échec et facteurs de réussite à l'université 'l' évaluation de la formation à l'université par les étudiants de fin de cursus''sous la direction de Boubeker Farid,thèse présentée pour l'obtention de doctorat d'état,UMC,2004p287-289.

المراجع:

1- عبد الرحمان محمد، العيسوي، علم النفس التعليمي، دار الراتب الجامعية سوفنير، بيروت، لبنان، 2000.
2- محمد مصطفى الأسعد، مشكلات الشباب الجامعي وتحديات التنمية" بحث نظري - ميداني"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، ط2000، 1.
3- -سليم الحسنية: اتجاهات طرائق الدراسة السائدة عند الطلبة الجامعيين وعلاقتها بالمتغيرات الديموغرافية والتربوية، ص04، [http :www.freetalaba.com/board/t19355.html](http://www.freetalaba.com/board/t19355.html)

4- Alain C ,l'affiliation au métier d'étudiant :<http://www.inrp.fr/vst>,consulté le 22-02-2010

5 Alain C :L'enseignement supérieur sous le regard des chercheurs (les étudiants et le travail universitaire) <http://www.inrp.fr/vst>,consulté le 22-02-2010

6- Fellouzi.G,des tactiques étudiantes d'ajustement permanent pour répondre à l'incertitude universitaire:
http://www.inrp.fr/vst//dossiers/Ens_sup/regards/Travail_étudiants.htm,consulté le 22-02-2010

7-Grand Larousse de la langue française,6 ème tome,1977.

8-Nathalie Baeupère et d'autres :sortir sans diplôme de l'université(comprendre les parcours d'étudiants « décrocheurs »,la documentation française paris 2009
[34] McMillan⁽³⁴⁾ j and S. Schmacher, Research in Education: A Conceptual Introduction. 5th Ed. Longman, New York, 2001

9- العناني، حنان عبد الحميد "المشكلات التي تواجه طلبة كلية الأميرة عالية الجامعية وعلاقتها ببعض المتغيرات"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، العدد الأول، الجزء الأول (2008).

10- الجابري، نيفال الرشيد "محددات الأداء الأكاديمي لطلاب وطالبات جامعة طيبة في المملكة العربية السعودية"، رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربية لدول الخليج بالرياض، العدد(111)، السنة الثلاثون، 1430هـ .

11- سليمان، شاهر، وأبو رزيق، ناصر "مشكلات طلاب كلية المعلمين ببتوك في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الطلاب أنفسهم في ضوء بعض المتغيرات"، رسالة التربية وعلم النفس، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، العدد(28)، ربيع الآخر ص55-72 (2007).

12- سليمان، شاهر خالد والصمادي، محمد عبد الله "المشكلات الأكاديمية لدى طلاب كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء متغيري التخصص والمستوى الدراسي"، مجلة رسالة الخليج، العدد(109)، ص103-149 (2008).

13- أبو حمادة، عبد الموجود عبد الله "العوامل المؤثرة على مستوى الأداء الأكاديمي لطلاب التعليم الجامعي(دراسة تطبيقية على طلاب جامعة القصيم)"، المجلة العلمية للإدارة، العدد 1، (2006).

14- القطب، سمير - ومعوض،صلاح الدين "مشكلات طلاب وطالبات جامعة طيبة وأثرها على تحصيلهم العلمي وعلاقتها ببعض المتغيرات في ضوء معطيات القرن الحادي والعشرين-دراسة ميدانية"، بحث مقدم في ندوة التحصيل العلمي للطلاب الجامعي، الواقع والطموح، جامعة طيبة، المدينة المنورة (2007).

الأسس المنهجية للرقابة على المال العام والمحاسبة عليه في الفكر الإسلامي

د. عبد الإله نعمة – الأكاديمية العربية في الدنمارك

ليس هناك شك في أن الإسلام هو النظام الذي يغطي جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. ويتضح ذلك من خلال القرآن الكريم والأحاديث النبوية التي تتحدث عن مواضيع مختلفة لتنظيم العلاقة بين الناس وخالقهم من جهة، وبين الناس في موضوع الأموال العامة ومراقبتها وعن أبرز القضايا المتعلقة بالحفاظ على الموارد بين المسلمين، وتوجيهها نحو الصالح العام. يهدف هذا البحث إلى توضيح الأساس النظري المستوحى من أسلوب الرقابة على المال العام من قبل الشريعة الإسلامية من خلال الأسس المنهجية الإسلامية للسيطرة على المال العام، من حيث الإيرادات والنفقات، كما ويسعى نحو توضيح الأسس العلمية لتطوير العمل المالي والمحاسبي، وفقا لما ورد في أحكام الشريعة الإسلامية، ومقارنته مع الواقع الاقتصادي الحالي، في ظل العولمة والتحديات الاقتصادية المعاصرة.

Abstract

Methodological foundations for the control of public money and accountability in Islamic Thought. There is no doubt that Islamic is a system that covers all aspects of economic life, political, social, and other. This is evident through the inclusion of scriptures Korana and the Hadiths, which talk about various topics to organize the relationship between people and their Creator, on the one hand, and between people on the other hand. The issue of control public money and accountability for the most prominent issues related to preserving the resources of the Muslims, and directed towards the public good. This search aims to explain the theoretical basis for method of control of public money is inspired by Islamic laws, through the following: The foundations of the Islamic methodology of the Islamic control of public money, in terms of revenues and expenses, and on the subject of the ideas and opinions of the Islamic jurisprudence. Methodological basis method of accounting for public money in Islamic and the related subject of the proposed methods .are consistent with the approach can be applied to Islamic organizations

مقدمة

من المعلوم، أن الإسلام نظاماً شاملاً لكل مناحي الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، فهو من الشمول بحيث جاء نظاماً متكاملًا، تيمناً بقوله تعالى "اليوم أكملت لكم دينكم"، ويتضح هذا الكمال من خلال النصوص القرآنية التي تتحدث عن مختلف الموضوعات لتنظيم العلاقة بين الناس وخالقهم (في باب العبادات) من جهة، وبين بعضهم البعض، (في باب المعاملات)، من جهة أخرى. وقد حظيت المحاسبة على المال العام والرقابة عليه، بأهتمام كبير على مر التاريخ القديم والحديث للفكر الإسلامي، وذلك من خلال الكتب والرسائل العلمية المتصلة بالحفاظ على موارد المسلمين من سوء الاستغلال والتصرف، لغرض توجيهها نحو الصالح العام والمصارف الشرعية المخصصة لها. أضف إلى ذلك، ما ورد في متون المذاهب الفقهية من أسس عملية لأساليب الولاية على المال العام وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية، ومن بينها المذهب المالكي، والذي قدم مريديه أسهامات وافية حول كيفية الحفاظ على أموال المسلمين والرقابة على مصارفها، انطلاقاً من الثوابت والقيم الإسلامية، كابن سحنون، وابي يوسف الانصاري وغيرهما. وبما إن الإسلام، هو واحداً من مصادر العلوم الإجتماعية، فإن فقهاء المال من المسلمين يؤكدون على أن المحاسبة بمفهومها الحديث، يعود الجزء الأكبر منها إلى الإسلام، والذي تمثل في فتح باب الاجتهاد الشرعي للحساب (أي كتابة الأموال) وفقه المعاملات بين الناس، أستناداً إلى ما جاء في نصوص كثيره من القرآن الكريم. ويسعى هذا البحث نحو توضيح الأسس العلمية لتطوير العمل المالي والمحاسبي، وفقاً لما ورد في أحكام الشريعة الإسلامية، ومقارنته مع الواقع الإقتصادي الحالي، في ظل العولمة والتحديات الإقتصادية المعاصرة.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث، من خلال توضيح مساهمة الإسلام في الفكر المالي والمحاسبي وتطبيقاتهما في الواقع العملي الحالي. وينطلق هذا التأكيد من أن القرآن لم يأت فقط لبيان جانب العبادات في حياة المسلمين، بل أيضاً بجانب المعاملات، تيمناً بقوله تعالى "ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شئ، هدى ورحمة وبشرى للمؤمنين". فإذا كان الله تعالى، قد ذكر في محكم كتابه، بأن محاسبته تتم لعباده، بناءً على المعلومات المسجلة من قبل (الكرام الكاتبين)، والذين يعلمون بكل ما نفعه في هذه الدنيا، فإن هذا ينسحب بالضرورة على المعاملات بين الناس.

وتشير الدراسات الفقهية في مجال المعاملات، إلى أن الدراسة والبحث الدقيق في الفكر المحاسبي في الاسلام، هو فرض كفاية بالنسبة لأهل الأختصاص من العلماء والباحثين في مجال المحاسبة، مثلما هو فرض عين على كل طالب علم متخصص في مجال المحاسبة والأموال. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، بكونها جسراً بين النظريات الوضعية للمحاسبة،

وما جاء به الإسلام من حقائق وأساليب في هذا الجانب , من خلال القرآن الكريم وفقهاء المسلمين الإجماع .

هدف البحث

يهدف هذا البحث الى رسم بيان بالأسس المنهجية للمحاسبة على المال العام والرقابة عليه, مستوحاة من روح الفقه الإسلامي, وما يحتويه من حقائق علمية في هذا الجانب من المعرفة, والمتغيرات التي طرأت على هذا العلم الاجتماعي المتميز منذ صدر الإسلام حتى وقتنا الحاضر. وذلك من خلال ما يلي :

- التأصيل العلمي للمحاسبة على المال العام والرقابة عليه في الإسلام .
- الآراء والاجتهادات التي قدمها علماء الإسلام في هذا الميدان .
- بناء إطار فكري للمحاسبة على المال العام للدولة الإسلامية .

منهجية البحث

لتحقيق هدف البحث, فقد استخدم الباحث المنهج المستمد من الإعتماد على المراجع والمصادر الإسلامية, وعلى الدراسات التي تناولت موضوع المحاسبة والمال في الإسلام, وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول - مصطلحات المال والمحاسبة في الفكر الإسلامي .
- المبحث الثاني - الأسس المنهجية للرقابة على المال العام في الإسلام.
- المبحث الثالث - الأسس المنهجية للمحاسبة على المال العام في الإسلام.

المبحث الأول

مصطلحات المال والمحاسبة في الفكر الإسلامي

إن المصطلحات الواردة في هذا المبحث, هي التي يدور حولها البحث في مجال المحاسبة على المال العام والرقابة عليه. مفترضا أن المصادر الإسلامية, فقهية كانت ام تاريخية, تعبر عن الواقع بطريقة أو بأخرى, ولا يمكن فهمها إلا بوضعها في سياقها التاريخي. فإذا كانت التعابير والمصطلحات ذاتها تستخدم في مراحل مختلفة من مراحل تطور الفكر الإقتصادي الإسلامي, فلا بد لها من أن تحمل مدلولات مختلفة, بحكم تجدد الأفكار والمفاهيم والأعراف, فلا بد والحالة هذه من استخدام اللغة التي بين أيدينا والتقيد بقواعدها, وهي لغة القرآن وفقهاء المسلمين, فاللغة العربية تتميز, كغيرها من اللغات, في أن لمفرداتها معان مختلفة, وأحيانا متضادة لتعابير ومصطلحات معينه, وهي أهم صفة من صفات اللغات الحيه (2005 , عمارة). وفيما يلي أهم المصطلحات التي سترد في سياق هذا البحث .

المال:

المال, في اللغة, هو ما يملكه الإنسان من كل شئ, فكل ما يقبل التملك فهو مال. سواءً كان عيناً أو منفعة. غير أن المال في الأصل, هو ما يمتلك من الذهب والفضة, ثم أطلق على كل ما يقتنى ويمتلك من الأعيان. وقد حاول فقهاء المسلمين تعريف المال بشئ من الدقة والوضوح, فقال الحنفية والمالكية بأن "المال هو ما يميل إليه طبع الإنسان, ويمكن أدخاره لوقت الحاجة إليه" (1401, أبي عبيد القاسم), ثم أضاف المالكية صفة أخرى للمال, وهو وجوب كونه متقوماً عند المسلمين. أما المال المتقوم عند غير المسلمين, فلا مجال لتملكه لمسلم, لأن التقوم⁽¹⁾ يلزم الشرعية (1985 الإمام مالك – الموطأ). وبناءً على ما سبق, فإن المال يشتمل على ما يملكه الإنسان فعلاً, كالأرض والعقارات والنقود والأثاث, وحق السكن وحق الاستغلال, وكل ما يمكن الانتفاع به شرعاً وله قيمة مالية. أما النظرية الحديثة للمال, فهي تميز بين الشئ والمال, فالمال هو الحق المترتب على الشئ, والشئ محل لهذا الحق.

المالية:

المالية, كلمة مشتقة من المال, وهي ما يتصف بها من الأعيان, والديون, والمنافع. فهي أموال يمكن الانتفاع بها وتداولها في السوق. وذهب جمهور الفقهاء, إلى أن كل ماله قيمة بين الناس يعتبر مالاً, سواء كان شيئاً مادياً أو معنوياً. أو حقاً بمنفعة (1989, المأوردي), فنصوا على أن المال المتقوم, قد يكون عيناً, وقد يكون منفعة. فالمالية عند جمهور الفقهاء ذات مفهوم أوسع تشمل كل ما يمكن الانتفاع به, فتساير بذلك واقع الحياة, والنظريات الإقتصادية الحديثة (1401, أبي عبيد القاسم), أما المالية في القانون المدني, فهي كلما توفرت في المال الصفة الإقتصادية من الأشياء والمنافع والحقوق, تعتبر مالاً. فكل الأشياء والمنافع والحقوق المعنوية الداخلة في دائرة التعامل القانوني, تصلح أن تكون محلاً للالتزام (2000, الرفعي), ونرى الاختلاف واضحاً بين الشريعة والقانون, ففي الشريعة الإسلامية يعتبر كل مال متقوم وكل متقوم مال, بينما نجد في القانون الوضعي أنه قد اعتبر كل منقوم مال, وليس كل مال متقوم. ونلاحظ من ذلك أن الشريعة الإسلامية أكثر شمولية ووحدة من القانون الوضعي.

(1) التقوم (أي جعل للشئ قيمة أو منفعة) وفي اصطلاح فقهاء المسلمين, هو ما يباح الانتفاع به شرعاً, وغير المتقوم, هو ما لا يباح الانتفاع به شرعاً, أي أن كل حرام غير متقوم, وكل حلال متقوم. تيمناً بقوله تعالى " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير, وما أهل لغير الله به, والمنخنقة والمتردية والنطيحة وما اكل السبع إلا ما ذكيتم, وما ذبح على النصب " فهذه الأشياء كلها محرمة شرعاً, لسلب عنصر التقوم منها (1993, عماره).

الحساب والمحاسبة: عرف فقهاء المسلمين الحساب, بأنه علم دلالة الأرقام, وقد وردت كلمة الحساب ومشتقاتها 48 مرة في القرآن, لتعبر عن مواضيع مختلفة من حياة المسلمين, فتارة تعبر عن علم الحساب بقوله تعالى " وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ", وتارة لتعبر عن قياس أعمال العباد, بقوله تعالى " ونضع الموازين القسط ليوم القيامة, فلا تظلم نفس شيئاً, وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها, وكفى بنا حاسبين" ومرة ثالثة لتعبر عن القيم المادية والمعنوية بقوله تعالى " والله يرزق من يشاء بغير حساب". وقد عرفت المحاسبة, بعد معرفة علم الحساب, لخدمة علوم المال والإقتصاد والإدارة. والمحاسبة التي تعني بالحفاظ على أموال المسلمين والرقابة على عملية صرفها, تسمى بالمحاسبة على المال العام, أو ما يعرف حديثاً بالمحاسبة الحكومية. والحسبة, في النظام الإداري الإسلامي تطلق على حسابات الدولة والمواريث. وعلى دار مراقبة الموازين والمكاييل, تيمناً بقول الرسول الكريم "أحتسبوا أعمالكم, فإن من أحتسب عمله, كتب له أجر عمله وأجر حسبته"(1989, المأوردي). ويطلق على من يقوم بتنظيم حسابات الدولة ودواوينها -أي القوائم المالية- وضبط ورقابة الأموال بالمحاسب, أو الكاتب المحاسب, والذي يجب أن يكون مؤهلاً للكتابة ومتصفاً بالعدل, ووصفه الإمام مالك بأنه "لايكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها, عدل في نفسه مأمون" (1985, الإمام مالك, الموطأ).

الرقابة المالية: هي مراجعة وضبط العمليات المالية أولاً بأول, من حيث واردات الدولة ومصروفاتها. ويعبر عن الرقابة المالية في الدولة العباسية بديوان زمام النفقات. وموضوع الرقابة المالية في الإسلام, يعتبر من الموضوعات المهمة في التخطيط المالي في الدولة الإسلامية, للحفاظ على مال المسلمين, وتوجيهه نحو الصالح العام والمصارف المخصصة لها (2005, عمارة).

الإيرادات: هي الموارد المالية في العصر الحديث. وكان يعبر عنها ب"الخراج". وظهر ذلك واضحاً من خلال كتاب "الخراج" لأبي يوسف الانصاري والذي تناول فيه موضوع الخراج, كمورد مالي من موارد المسلمين الأخرى, كالزكاة والفقء والغنيمة والجزية, ومعناه الخاص هو الغلة أو الأجر. وكانت من جملة الإيرادات التي كانت ترد الخزينة الإسلامية هي القروض. كما أن المصارف والنفقات كانت غير منتظمة, وتختلف باختلاف الحاجة إليها (1980, الجهشيارى).

النفقات:

وهي المبالغ الداخلة في الذمة الماليه للدولة. ويقوم ولي الأمر أو من ينوب عنه, بأستخدامها في أشباع حاجات عامة, وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. وتنقسم النفقات إلى قسمين:

أ. النفقات الراتبية, وهي الثابتة, أي التي لا بد منها, وتسمى في الفكر المحاسبي الحديث بالرواتب أو الأجور.

ب. النفقات العارضة, وهي الطارئة التي قد تحدث دون سابق علم أو تحديد أو أذار, وكان يجري فيه أثبات أوامر الخليفة بالصرف على الأمور الحادثة. وقد أمر الإسلام بضرورة تنظيم الإنفاق ووضع قيوداً عليه, تيمناً بقوله تعالى "ولا تغلل يدك إلى عنقك ولا تبسطها

كل البسط فتتعد ملوماً محسوراً" وقد أشار العديد من فقهاء المسلمين إلى طرق قياس النفقة وأثبتها في الدفاتر المحاسبية.

الخزينة العامة: كلمة عربية مرادفة لبيت المال, وجمعها خزائن, وقد أستعملتها الدولة العباسية في مصطلحاتها الإدارية , منذ بداية القرن الرابع الهجري. وهي المكان الذي يضم إيرادات الدولة العامة, لتقوم بتسديد نفقاتها العامة, لأشباع حاجة عامة, تحت إشراف الحاكم المسلم (أي ولي الأمر) والذي يفترض بان يضع ذلك فيما أمر الله به أن يوضع, بما يصلح شئون الأمة في السلم والحرب (1988, شلق) .

ومصطلح بيت المال هذا, خاص بالتشريع المالي الإسلامي, ولم يكن له وجود حقيقي في بداية تشكيل الدولة الإسلامية في عهد الرسول لقلة موارد الدولة, وصرف الموارد المتحققة فوراً, وقد ورد في كتب السيرة , أن بيت المال أنشئ في المدينة المنورة حيث إن المسلمين في مكة لم يكونوا مستقرين أو أمنين هناك في بداية الدعوة الإسلامية.ولكن بعد حياة الرسول , وأتساع الفتوحات الإسلامية, فقد إزداد عدد عمال الجهاز الإداري , من كتبة الأموال والعاملين عليها من مختلف الإختصاصات, كما إزداد عدد الجند, كما زادت واجبات الدولة الإسلامية في القيام بالإعمار وأصلاح أنظمة الزراعة وغير ذلك. وقد قابل ذلك زيادة إيرادات الدولة, مما أوجد حاجة ماسة لوجود بيت للمال يحفظ أموال المسلمين, مع إمكانية الرقابة عليه, وهو ما تحقق فعلا في زمن الخليفة عمر بن الخطاب , الذي يعتبر أول من أوجد الدواوين وخصص مكان لها , وذلك في سنة 20 من الهجرة , وقد أشار الواقدي إلى أن الإمام علي بن أبي طالب, هو الذي أشار على عمر بن الخطاب في تدوين الدواوين بقوله له " تقسم كل سنة ما أجمع إليك من مال, ولا تمسك فيه شيئاً " (2000, الرفعي).

الميزانية:

قيل في لسان العرب, وازن بين الشيين , موازنة , ووازنه , أي عادله وقابله, أي مقابلة الإيرادات بالنفقات في المحاسبة الحديثة , فإذا كانت الإيرادات العامة أكبر من إجمالي النفقات , يحدث ما يسمى بالفائض في الميزانية, والعكس من ذلك , يحدث العجز في الموازنة. وكانت الدولة الإسلامية في عهد الرسول تعاني من وجود عجز في الموازنة, لزيادة التزامات الدولة العسكرية والاجتماعية, وكانت تتم معالجة هذا العجز على النحو التالي, (1400, طرابزونى):

1. تحصيل بعض الإيرادات مقدما.
2. ضغط النفقات.
3. الإقتراض.
4. فرض الضرائب بمقدار العجز.

وفي عهد الفتوحات الإسلامية, زادت إيرادات الدولة على نفقاتها, وحدث فائض في الميزانية, وقد عالج فقهاء المسلمين هذا العجز, حيث رأى الشافعية ومثلهم الجعفرية, بأن ينفق هذا الفائض في مصالح المسلمين ولا يدخر, بينما رأى المالكية, ومثلهم الحنفية, بأن يدخر هذا الفائض لتكوين احتياطي لسنوات مقبلة, قد يحدث فيها بعض الأزمات. وهكذا, نجد أن الفكر الإسلامي قد تضمن العديد من المصطلحات المحاسبية والرقابية, وهي نفسها التي تضمنتها تقارير الهيئات والمنظمات المحاسبية الحديثة, والتي تعني بمهنة المحاسبة والرقابة المالية. فإذا أخذنا في الاعتبار الفارق الزمني والسبق التاريخي والمستوى العلمي والثقافي لمجتمع صدر الإسلام وما بعده, لأمكننا القول بفضل المفكرين المسلمين في الريادة في هذا المجال من العلوم.

المبحث الثاني الأسس المنهجية للرقابة على المال العام في الإسلام

يعتبر موضوع الرقابة المالية في الإسلام, من الموضوعات المهمة, بكونها تساعد في الحفاظ على مال المسلمين. وكيفية توجيهه نحو الصالح العام. وعندما تأسست الدولة الإسلامية في المدينة المنورة, بدأ ظهور مؤسساتها المالية بالتدريج, لمواكبة نمو الدولة الإسلامية وتطورها, ففي السنة الثانية للهجرة, كانت موقعة بدر, والتي غنم فيها المسلمون غنائم كثيرة من المال والسلاح, فقد اختلف المسلمون في كيفية توزيع هذه الغنائم (أو الموارد) فنزلت الآية الكريمة في سورة الأنفال "يسألونك عن الأنفال, قل الأنفال لله وللرسول, فأتقوا الله, وأصلحوا ذات بينكم, وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين" وأستنادا لهذه الآية, فقد قسم الرسول الغنائم بين المسلمين ولم تخمس (1977, الرئيس). وعندما كثر المال في عهد أبي بكر الصديق, جعل من داره مكانا لتجميع المال وحفظه مع أنه كان ينفقه ساعة وروده ما أستطاع إلى ذلك سبيلا. ويعتبر عمر بن الخطاب أول من نظم بيت المال وحفظه فيه الأموال على نطاق واسع وذلك بعد أن أدت الفتوحات إلى سيطرة العرب على أراض واسعة وتدفق أموال كثيرة عليهم, فكان من الواجب تدعيم مؤسسات الدولة, بضبط الأمور وضمان سيطرتها ونشر دعوتها, وبما أن الدولة لا تقوم إذا لم تتوفر لديها موارد تجبيها لتنفقها في مصارفها المقررة, فقد كان أمر تنظيم هذه الموارد, من أولى المهام الإدارية للدولة الإسلامية, كما كان من الواجب وضع الأسس التنظيمية لإدارة المال

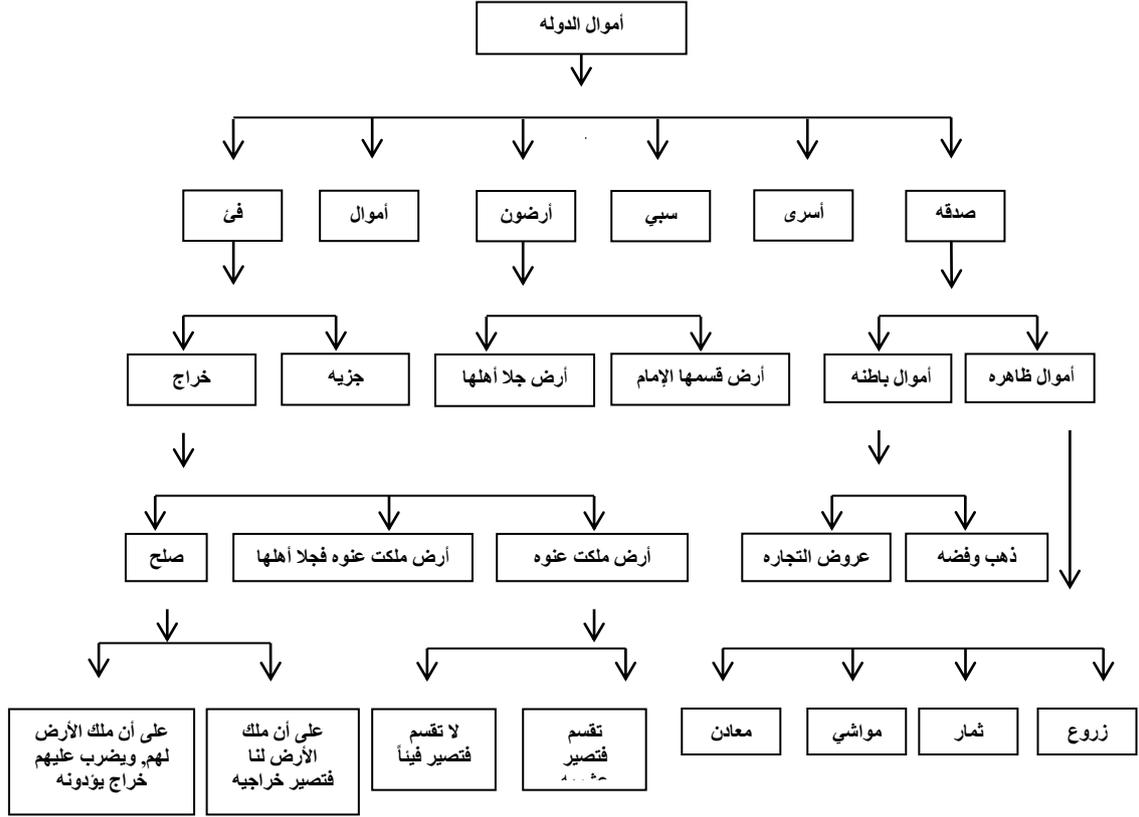
العام وأستخدام الأدوات المتاحة لهم لتحقيق هذا الهدف. ويقودنا ذلك إلى نقطة أخرى, وهي أن نظرية مالية الدولة الإسلامية, لا بد وأن تتجه إلى تحديد موارد هذه الدولة, والتي هناك شبه أجماع على تحديدها, على الرغم من أن بعض الفقهاء , ومنهم الشافعيه, يعتبرون موارد الفئء عنوة, والخراج صلحاً, بينما يعتبر إآخرون, ومنهم المالكيه, بأن الغنيمه قهر والفئء عفو(2000, الرفعي), وللتوفيق بين هذه الآراء والإجتهدات بين المذاهب الإسلامية بشأن المال, فأن موارد الدولة الإسلامية يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام :

أ. خمس الغنائم التي تؤخذ في الحروب, تيمناً بقوله تعالى " وأعلموا أنما غنمتم من شئ, فأن لله خمسة وللرسول ولذوي القربى والمساكين وأبن السبيل". وموارد الغنائم تنعدم عندما تتوقف الفتوحات, وتقتصر الحرب على المواقع الإمامية (في الثغور والعواصم) دون أحتلال مواقع جديدة.

ب. الأموال التي تؤخذ من المسلمين, وهي الصدقات أو الزكاة. وهذه الأموال تنقسم إلى الأموال الظاهرة والأموال الباطنة. ومن المعلوم, أنه منذ أيام الخليفه عثمان بي عفان, توقفت الدولة الإسلامية عن جباية الأموال الباطنة, وتركتها لأصحابها يؤدون عنها الزكاة مباشرة بالنص, الأمر الذي ادى إلى حصول نقص كبير في موارد الدولة الإسلامية, فنقصت الخدمات والإعانات , ومعها برزت ظاهرة الغنى الفاحش إلى جانب الفقر المدقع في المجتمع الإسلامي, ومع مرور الوقت لم تعد الصدقات مورداً ثابتاً يذكر من بين موارد الدولة الإسلامية (1401 هـ, بن سلام).

ت. الأموال التي تجبى من غير المسلمين, وهي بشكل رئيسي الفئء, أي جزية الرؤوس وخراج الأرض , تيمناً بقوله تعالى "وما أفاء الله على رسوله من أهل القرى, فله وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وأبن السبيل , كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم".

وفيما شكلاً يوضح مصادر الأموال في الدولة الإسلامية:



شكل رقم (1)

موارد الدولة الإسلامية عند أبي يعلى الفراء في الأحكام السلطانية

وفي ضوء مصادر الدولة من الأموال الموضحة في الشكل السابق, يمكن تقسيم بيت المال إلى عدة أقسام, أستناداً إلى مصادر الأموال وأوجه أنفاقها. وتضم هذه الأقسام ما يلي :

- بيت مال الزكاة: ويشمل جميع أنواع الزكاة.
 - بيت مال الأخماس: ويشمل خمس الغنائم, خمس المعدن, خمس المستخرج من البحار.
 - بيت مال الفئ: ويضم الخراج, الجزية العشور على غير المسلمين والضرائب متى وجدت .
 - بيت مال الضوائع: وهو يحوي كل مال لا يعرف له مالك أو وارث.
- ومما يتميز به هذا التقسيم, هو أنه جعل لكل قسم من بيت المال, موارد ومصارف معينة ومحددة بالكتاب أو السنة أو الاجتهاد, كما تميز بيت المال في الدولة الإسلامية باللامركزية, عندما جعل لكل ولايه بيت محلي , يتولى جميع المهام في ولايته كجباية الموارد وأنفاقها, ويعتبر بيت المال المحلي حلقة مكملة لبيت المال المركزي, إذ يمكن أن ترسل الأموال الفائضة من بيت المال المحلي لبيت المال المركزي, وبالعكس, في حالة الحاجة لذلك (1988, شلق).

إن أهداف هذا التحديث في النظام المالي الإسلامي, ما كانت لتؤتي ثمارها لو لم تدعم بالأنظمة والجهزة المالية المناسبة لرعايتها والعمل على حسن أدائها, ويأتي في مقدمة هذه الأنظمة الدواوين والحسابات المختلفة والميزانية, ففي الديوان كانت تحفظ السجلات التي تبين حقوق الدولة من الأعمال والأموال والجيش والعمال وغيرها . فمن أهم السجلات ووسائل الرقابة المالية الأخرى, هي:

- الدفاتر المحاسبية: وهي تعليق اليومية (أي دفتر اليومية العامة) والمخزومات (أي دفتر الأستاذ) في وقتنا الحاضر.
 - مستندات الأثبات المحاسبية: ومنها مستند البراءة (وهو مستند خارجي), ومستند الشاهد (وهو مستند داخلي).
 - التقارير المحاسبية: وهي الختمة الشهرية (أي ميزان المراجعة الشهري) والختمة السنوية(أي ميزان المراجعة السنوي) ثم يأتي الأرتفاع (وهو يقابل الميزانية العامة) في وقتنا الحاضر, (1998,الراوي).
- ولبيان مدى مساهمة الفكر المالي الإسلامي في ما ألت إليه العلوم الماليه والمحاسبية في وقتنا الحاضر, نبين الشكل التوضيحي التالي, والذي أورده المفكر الإسلامي المعروف بالنويري, شهاب الدين بن عبد الوهاب .

المراجع	الأرتفاع	أهم التقارير المالية	المخزومات	تعليق اليومي	أهم المستندات		
ديوان الأزمه على بيت المال	وظيفة مستوفي الديون	<ul style="list-style-type: none"> الإيراد(يميناً) النفقه (يساراً) = الحاصل / الرصيد 	<ul style="list-style-type: none"> الختمه الشهرية الختمه السنوي هـ 	<ul style="list-style-type: none"> الحاصل التعليق 	<ul style="list-style-type: none"> التسجيل بعد وقوع الحادته (التسلسل التاريخي للأحداث). يتبع مبدأ الأساس النقدي في القيد. 	<ul style="list-style-type: none"> البراءه الشاهد 	أهم الدواوين في الإسلام
مراجع الحسابات الخارجي	مراجع الحسابات الداخلي	<ul style="list-style-type: none"> الميزانية العموميه 	<ul style="list-style-type: none"> ميزان المراجعة شهري سنوي 	<ul style="list-style-type: none"> دفتر الأستاذ الرصيد الأقفال 	<ul style="list-style-type: none"> المستند الخارجي المستند الداخلي 	<ul style="list-style-type: none"> أهم السجلات في الوقت الحاضر 	

شكل رقم (2)

مقارنه بين دوره المحاسبية في الإسلام والوقت الحاضر

ويتضح من الشكل السابق مايلي:

إن تدوين إيرادات الدولة على يمين القائمة, ونفقاتها على يسار القائمة هو نفس ما يتم العمل به , في القوائم المالية في البلدان الغربية, حيث يتم البدء بأثبات الإيرادات أولاً (والتي هي مصادر الأموال), ثم النفقات (وهي طرق استخدام الأموال).

إن العمل المحاسبي في الدواوين, موزع بين العاملين(أي الموظفين) بحيث لا ينفرد عامل معين بأثبات عملية مالية كاملة, بل تتم مراجعتها من قبل أكثر من عامل (أي كاتب للحسابات), كما تتم مراجعتها من قبل موظف آخر من أجل إحكام عملية الرقابة الداخلية للصادر والوارد من أموال

المسلمين.

عند أقفال أي حساب من حسابات العمليات المالية، كالمبيع أو أستلام التقاوي والغلال، كان يوضع عليها علامة مميزة يعبر عنها بالتعليق، والتي تسمى اليوم بأغلاق الحسابات، والغرض من التعليق هو اظهار ميزان (أي مركز) الجهة أو الحساب المالي. وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن تصوير ميزان مالي لبيت المال (أي الخزينة العامة) في الدولة الإسلامية، يبين فيه بنود الإيرادات العامة وموارد الصرف العامة :

رقم	الإيرادات	وحده نقديه	رقم	النفقات	وحده نقديه
1	<u>أموال الزكاة</u> الأنعام الغلات الأربع النقدين		1	<u>الأسهم الثمانية</u> الفقراء والمساكين العاملين عليها المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب الغارمين في سبيل الله حق الإمام حق بني هاشم	
2	الخراج		2	النفقات الإدارية	
3	الجزية		3	نفقات الأمن والدفاع	
4	العشر		4	نفقات الخدمات العامة	
5	الغنائم		5	نفقات التنمية الاجتماعية الاقتصادية	
6	الخمس				
7	الفئ				
8	مال اللقطه				
9	تركة من لا وارث له				
10	المال المجهول المالك				
11	الدومين العام (من أموال الدولة)				
12	القروض العامة				
13	ضرائب أخرى				
	مجموع	××		مجموع	××

شكل رقم (3) الميزانية العامة لبيت المال الإسلامي

وقد وضع فقهاء المسلمين, بعض الشروط التي يمكن اعتبارها سمات جيدة ينبغي أن تتصف بها وظيفة الرقابة المالية في الإسلام, وهي :

1. الأمانة : إذ يجب في من يقوم بمهمة الرقابة, أن تتوفر فيه شروط خاصة, كالأمانة والخلق الحسن, والشجاعة, حتى لا تأخذه في الحق لومة لائم, ولا يحيد عن الحق خوفاً من أحد, وأن يكون عادلاً كفواً بمهام عمله, حتى يتمكن من القيام بهذه المسئولية والنهوض بأعباءها.
 2. الأستقلال: وهو عنصر مهم في الرقابة المالية أي أن يكون المراقب المالي مستقلاً في عمله, بحيث تكاد تكون شبيه بعمل القضاة .
 3. أظهار الحق: وهي سمة لا بد منها في الرقابة المالية في النظام الإسلامي, لبيان حقوق الناس, ورفع الظلم عنهم ورد ما يستحقونه لهم.
 4. الصلاحية: أي يجب أن تكون الصلاحيات والحدود التي يتمتع بها المراقب المالي, واضحة, مع اعطاءه الصلاحيات الكافية في مسألة فض النزاعات التي تحصل بين المكلفين وإدارة المالية.
 5. الشمولية: وهي أن تكون الرقابة المالية عامة, وتعتمد أسلوب التدقيق والأطمئنان في مسألة التحصيل والجباية وحساباتها وكذلك جانب النفقات وحساباتها.
- ويتضح مما سبق, كيف أن الإسلام قد وضع أصول وشروط الرقابة على المال العام, وهي نفس الأصول والشروط المعمول بها في وقتنا الحاضر, في مجال الرقابة المالية الحديثه, مما يعطي الحضارة الإسلامية سبق الريادة في هذا الجانب من العلوم الإنسانية والذي شمل أيضا مجال المحاسبة على أموال المسلمين, والحفاظ عليها, كما سيتضح لنا ذلك في المبحث التالي.

المبحث الثالث الأسس المنهجية للمحاسبة على المال في الإسلام

المحاسبة, هي علما اجتماعيا متميزاً, يهدف إلى التقرير الرقمي عن الموارد الإقتصادية للوحدة المحاسبية وتغيراتها, بغرض توفير المعلومات اللازمه لحفظ الحقوق والألتزامات مع بيان نتيجة النشاط في اخر الفترة المالية, وقد أهتم الإسلام اهتماما كبيراً بالمحاسبة , وذلك من خلال ما جاء في العديد من الآيات القرآنية التي تحدثت عن الكتابة بين طرفي المعاملات لكي لا تضيع الحقوق فيما بينهم .ففي آية المداينة من سورة البقرة, نجد أمراً بكتابة الديون التي تنشأ بين الطرفين, سواءً كانت قرصاً أو رهناً, أو بيعاً بثمن مؤجل, أو ألتزاماً بعمل, والغرض من كل هذا هو تأكيد العدالة في تحقيق الحقوق والألتزامات وتقوي الشهادة, التي تعني حفظ المعلومات في القلوب ثم نقلها باللسان.

كما نجد أن الرسول قد أهتم بالمحاسبة, حفاضاً على أموال المسلمين من الضياع, أو سوء الأستغلال. حيث نجده قد أستخدم الكتبة أو المحاسبين لحفظ أموال المسلمين, بينما كانت الدولة الإسلامية في مراحل نشوؤها المبكرة, ذلك بالإضافة إلى فقهاء المسلمين في عصور الإسلام المختلفة, الذين أهتموا بالمحاسبة على الأموال, وقد وضعوا لذلك أسس وقواعد وأجراءات, فقد عرّف الفلقشندي علم المحاسبة بأنها هي "كتابة الأموال من تحصيل وصرف في بنودها المختلفة, كما يشمل أيضا ما يستلزمه من عمليات حسابية ورقابية على الخزائن المختلفة", كما أورد بعض المراسيم الخاصة لبيوت المال وما ورد فيها, لتحقيق بيان ضبط الأصل والخصم والواصل والحاصل والمحضر والمخرج⁽²⁾. وقد ذكر النويري, في كتابه المعروف (نهاية الأرب في فنون الأدب) بجزئه الثامن, مضمون النظام المحاسبي الحكومي في الدولة الإسلامية, حيث ذكر مهمة المحاسب بقوله " فكتاب الحساب- اي المحاسبين- أكثر تحقيقا وأقرب إلى ضبط الأموال طريقا, وبواسطتهم تحفظ الأموال وتضبط الغلال" (بدون تاريخ, النويري). فيما أهتم الإمام مالك (في كتابه الموطأ), بصفات من يتولى الكتابة, وضرورة أن يكون مؤهلا وعادلا, حيث قال: "بأن كاتب الوثائق بين الناس, يجب أن يكون عارفا بها, عدل في نفسه ومأمون".

وقد تطورت مهنة المحاسبة, في العهدين الأموي والعباسي إلى درجة كبيرة, بما يتلائم مع النشاط الإقتصادي المتزايد, وأتسع رقعة الدولة الإسلامية, فقد نصت التعليمات الماليه وقتئذ على مايلي :

1. ضرورة إثبات جميع العمليات المالية من حيث المبلغ الإجمالي والخصم والصافي, بوضوح ودقة تامين.
2. يجب ان تكون كل عملية مالية مؤيدة بالمستند الصحيح.
3. حفظ الأموال في خزائن خاصة, مع تطبيق نظام سليم للرقابة عليها.
4. يجب مراجعة الحسابات, بمعرفة جهة أخرى, غير التي قامت بأثبات العمليات المالية, وضبط الأعمدة الأفقية مع الرأسية, والتأشير على الصفحات التي تتم مراجعتها بعلامة مميزة .
5. عمل جرد تفصيلي في نهاية كل فترة لمقارنة أرقام الدفاتر مع الواقع الفعلي, وبحث أسباب الأختلافات ومعالجتها.

(2) الواصل يعني التفصيل, والحاصل هو الناتج, والمحضر هو الوارد, والمخرج هو الصادر.

ويتضح مما سبق، أن الفكر المحاسبي في الإسلام، قد سبق الفكر الغربي بعدة قرون، فإن ما ورد بكتب الفقه في أبواب المعاملات، من أمور تتعلق بالوظائف المحاسبية، من اثبات وقياس وتحقيق وتقييم تؤكد مدى اهتمام المسلمين بالمحاسبة، كأداة لتوثيق المعاملات وضبط الحقائق والإلتزامات، وقد رأينا في المبحث الأول (من هذا البحث) كيف أن المصطلحات أو المفاهيم المالية والمحاسبية المستخدمة حالياً في المحاسبة الحديث لها ما يرادفها في الفكر المحاسبي الإسلامي. ففكرة القيد المزدوج في المحاسبة، قد قال بها فقهاء المسلمين قبل عدة قرون، قبل اكتشافها من قبل الكاهن والرياضي الإيطالي لوقا ياشيلو في العصور الوسطى، كما أن تحديد المجموعة الدفترية والمحاسبية، كاليومية العامة ودفتر الأستاذ ودفتر المراسلات، قد استخدمها المحاسبون المسلمون في عصور مختلفة من تطور الدولة الإسلامية. (1998، الراوي)

الإطار النظري للمحاسبة الإسلامية:

يشتمل الإطار النظري للمحاسبة الإسلامية على مجموعة من الأسس، تشكل عمود النهج المحاسبي في الإسلام، ومن أهم هذه الأسس:

1- القياس المحاسبي:

ويعني قياس التغيرات في الموارد الإقتصادية للوحدة المحاسبية بعد كل عملية مالية تحصل فيه، أو بهدف التحديد الدقيق والعدل لحقوق والتزامات أطراف كل عملية، وبأي وسيلة من وسائل القياس النقدي أو العيني أو غيرها من اساليب القياس. ويشير الخالق، سبحانه وتعالى، إلى وجوب أرتكاز القياس على الموازين القسط، ومبادئ العدالة الشاملة لتحاشي أي ظلم في عملية القياس ولأي طرف من أطراف المعاملات، مهما كان هذا الظلم أو الانحراف ضئيلاً، حتى لو كان في وزن مثقال حبة من خردل، كما أستوجب الكفاءة والعدل فيمن يتولون القيام بعملية القياس، والله المثل الأعلى حين يرشدنا إلى التمسك بهذا النهج . وبناءً عليه، فإن عملية القياس في نظرية المحاسبة في الإسلام، ينبغي أن تشتمل على فروع القياس المحاسبي بدءاً من المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الحكومية وأنتهاءً بما قد سيحدث من الفروع المحاسبية في المستقبل (1989، عطيه).

2- التحقق المحاسبي :

ويأتي هذا بعد القياس المحاسبي، وبما أن هدف القياس المحاسبي هو عرض الصورة الرقمية المحاسبية للمعاملات المالية فإن التحقق المحاسبي يهدف إلى التأكد من سلامة القياس المحاسبي وأجراءاته، وهو ما يعرف اليوم بالرقابة المالية. ولذلك، فإن التحقق المحاسبي مرتبط بالقياس المحاسبي ويكون مكمل له للوصول إلى سلامة أموال الوحدة المحاسبية. وأن التقارير الختامية الصادرة عنها تعبر عن الواقع الصحيح لمركزها المالي من حقوق والتزامات، وهو يأتي على عدة أنواع منها التحقق المالي والتحقق الضريبي والإداري وغيرها

3- التقرير المحاسبي :

يشكل التقرير المحاسبي ,مع التحقق, الأطار العام لنظرية المحاسبة في الإسلام, وجميعها تمثل أهدافا متداخلة ومتكاملة يشملها معا الهدف العام لعلم المحاسبة, ويحدد التقرير المحاسبي نوع القياس المحاسبي الذي يجب أتباعه, أما التحقق المحاسبي فيأتي في صورة رقابة وقائية تواكب إجراءات القياس, أو في نهاية عملية القياس, ليؤكد صدق معلومات القياس المحاسبي(1998, الراوي).

وللتقرير المحاسبي أهمية بالغة في علم المحاسبة, بكونه وسيلة اتصال فعالة بين الوحدة الإقتصادية والمتعاملين معها, وهي من أهم دوافع إعداد التقارير المحاسبية وتعدد أنواعها ومسمياتها, ويأتي في مقدمة التقارير المحاسبية التي كانت مستخدمة في الدولة الإسلامية, وتحديدأ في العصر العباسي , القوائم التالية:
قائمة النفقات العامة.

قائمة الختمة (أو الميزانية العامة).

وفيما يلي شرحا لكل منها :

أولا - قائمة النفقات العامة:

توضح هذه القائمة أهمية الإنفاق الحكومي في الدولة الإسلامية, ودور النفقات العامة في الأنماء الإقتصادي وزيادة الخراج, وأثرهما على النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية, وفي مجالات الإنتاج والأستثمار والدخل القومي, وبخلاف مصاريف بيت مال الزكاة الشرعية الثمانية الموضحة في (الشكل رقم 3) , في المبحث السابق, فإن النفقات العامة في الدولة الإسلامية , تشتمل على أوجه النفقات التالية, أي ما يعرف بلغة العصر الحالي بالأستخدامات (الجارية والرأسمالية) وبيانها كالآتي:

الأستخدامات الجارية:

وتشمل الإيجور والمصاريف الجارية والمستلزمات الخدمية في قطاعات الدولة الإسلامية , وهي كما يلي

- خدمات دار الخلافة.
- الخدمات الصحية.
- الثقافة والعلوم.
- النقل والمواصلات والبريد.
- الصناعة والحرف.
- الأدارة الماليه والدواوين.

الاستخدامات الرأسمالية, وتشمل :

- الاستخدامات الرأسمالية في البنية الأساسية للدولة, كالجسور والطرق والملاحة والترع والري , وغيرها .

- الاستخدامات الرأسمالية في الكراع والإبل والخيل والألات والمعدات والمهمات وغيرها .
وفيما يلي قائمة تحليليه بالإتفاق الحكومي لبيت مال الخلافة في العصر العباسي :

الاستخدامات الجارية			
الإجمالي	النفقات الجارية	الأجور	القطاع
			الدفاع والأمن والعدالة والسجون
		8000	الدفاع
		5000	الأمن
		2000	العدالة (القضاء)
	4000		السجون
19000			مجموع الباب الأول
			خدمات الخلافة
		15000	أولاد الخليفة
		20000	الحاشية
		2000	نفقات بني هاشم
		4000	الحرم
		3000	الغلمان والمماليك
		1000	الصيد
45000			مجموع الباب الثاني
			الخدمات الصحية
	4000	2000	البيمارستان (المستشفى)
		1000	المطابخ والمخابز
		500	الشراب والكسوة
7500			مجموع الباب الثالث
			الثقافة والعلوم
		6000	العلماء والشعراء
6000			مجموع الباب الرابع
			النقل والمواصلات
	1000	2000	النقل والبريد
3000			مجموع الباب الخامس
			الصناعة والحرف
	8000	2000	صناعات أساسية
	5000	3000	الحرف
18000			مجموع الباب السادس
	4000	6000	الدواوين وتشمل نفقات الصحف والقراطيس والكاغد
10000			مجموع الباب السابع
98500	26000	72500	المجموع
الاستخدامات الرأسمالية			
		32000	الاستثمار في الجسور والملاحة
	6000	14000	الاستثمار في الكراع والإبل والخيل
52000	6000	46000	مجموع عام
إجمالي نفقات القائمة			
	62000	72500	الجارية
	6000	46000	الرأسمالية
186500	68000	118500	مجموع عام

شكل رقم (4) قائمة الإنفاق الحكومي لبيت مال الخلافة في العصر العباسي

ثانيا : قائمة الختمة (اوالميزانية العامة):

عرفت الدولة الإسلامية محاسبة بيت المال- أو ما يعرف بالمحاسبة الحكومية- على مدى فترات تطور الحياة الاقتصادية والسياسية للدولة الإسلامية, وقد أفرز لنا الأدب المحاسبي الإسلامي العديد من أشكال التقارير والقوائم الماليه التي توضح مفردات الإيرادات العامة لبيت المال والنفقات العامة له.حيث يتم إعداد حساب ختامي شهري ويطلق عليه بالختمة الشهرية, ثم حساب ختامي سنوي, ويطلق عليه بالختمة الجامعة, إضافة إلى ما يعرف ب"الأرتفاع " وهو العمل الشامل الجامع للديوان أو للولاية .

كما عرفت الدولة الإسلامية, الموازنة, أي ما يعرف الآن بالميزانيه التقديرية, والتي كان يطلق عليها "العبرة", والتي ذكر تفاصيلها الخوارزمي المتوفي سنة 383 للهجرة, كما أطلق عليها المقرئزي المتوفي سنة 845 للهجرة ب" المقايسة " كما أوضحت هذه الدراسات صفات الميزانية العامة من حيث السنويه ووحدة الميزانية وعمومية الميزانية وتوازنها. وفيما يلي شكلا يوضح مفردات قائمة الختمة (أو الميزانية العامة) في الإسلام (شكل رقم 5) :

بسم الله الرحمن الرحيم									
حساب الختمة بمبلغ المستخرج والمجري من أموال الجهات لأستقبال أول شهر محرم وإلى آخر شهر ذي الحجة من عام بولاية									
ونظر ومشاركة وإعداد									
أصول الأموال (الموارد)					خصوم الأموال (الاستخدامات)				
المبلغ	الموارد	الدليل	المبلغ	الدليل	الاستخدامات	المبلغ	الدليل	المبلغ	الدليل
	الوارد من الجهات	1		2	التحويلات				
xx	من جهة ...	1	xx	1	إلى ديوان ...	1	1	xx	
xx	من جهة ...	2	xx		إلى ديوان ...	2		xx	
xxx	المجري	2			الحاصل			xxx	1
	من جهة ...	1	xx	2	أثمان المشتريات		2	xx	
	من جهة ...	2	xx		الحبوب والغلال	1		xx	
	الحاصل		xxx		الماشية	2		xx	
	رصيد مرحل				الحاصل			xxx	
	أثمان البيع	1	xx	2	المصروفات والنفقات		3	xx	1
xx	القروض	2	xx		نفقات الخلفه	1		xx	
xx	التحويلات	3	xx		نفقات رأسماليه	2		xx	
xx	أموال المصالحه	4	xx		نفقات جاريه	3		xx	
xxx	الغرارات	5	xx		الحاصل			xxx	
xx	المواريث	6	xx	2	نفقات متنوعه		4	xx	
	الحاصل		xxx						
xxx	الفنذكه		xxx		الفنذكه			xxx	

شكل رقم (5)
حساب الختمة الجامعة لأحدى الولايات الإسلامية

إن العرض السابق لأسس وقواعد المحاسبة في الإسلام يعني أن المسلمين لهم السبق فيما يخص هذا العلم الإجتماعي الهام, وأن فقهاء المسلمين هم الذين أوجدوا ما يعرف بالتوجيه المحاسبي للإيرادات نحو الأنفقات لتحقيق الصالح العام, وتبقى الدعوة قائمة نحو تطوير هذا العلم الذي ينبغي أن يتولاه أساتذة الجامعات ورواد الفكر المحاسبي الإسلامي الحديث لأيجاد محاسبة ذات طابع اسلامي متميز, ومن أهم اتجاهات التطوير المطلوبة لعلم المحاسبة في الإسلام هي :

1. استنباط أسس ومعايير محاسبية مستمدة من أحكام ومصادر الشريعة الإسلامية.
2. توجيه وتطوير أسس المحاسبة التقليدية, ما دامت لا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية, لأن الأصل في المعاملات الحل ما لم يتعارض مع نص صريح من القرآن الكريم .
3. الاستفادة من الأساليب والقواعد المحاسبية التقليدية بما يطور الجوانب العملية من الفكر المحاسبي الإسلامي, لأن الأساليب والقواعد المحاسبية, هي نتاج فكر إسلامي سليم, والإسلام يحث على تعلم واستخدام العلم المفيد , واستخدام العلم المفيد النافع شرعا ضرورة وفريضة.

التوصيات

مما مر بنا من حقائق, فإن هذا يدعونا إلى العمل على تطوير علم المحاسبة نحو الأفضل, بما ينسجم مع متطلبات العصر الحديث وحقائقه التي نعيش في ظلها, للوصول إلى علم متميز للمحاسبة على المال العام يلتزم بأحكام وقواعد الفكر الاسلامي.

وفيما يلي بعض التوصيات الخاصة بذلك .:

- دراسة المبادئ المحاسبية في الاسلام , للخروج منها بأسس وقواعد جديدة بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والمالية ونظم المعلومات الحاصلة في عالم اليوم.
- اعتماد مادة المحاسبة في الاسلام في الكليات والمعاهد التي تعني بدراسة الاموال العامة, استكمالاً لمعرفة الطالب بعلم المحاسبة وتاريخها .
- تشجيع الدراسات العلمية والأكاديمية الخاصة بالمحاسبة والرقابة على المال العام, تاريخياً وحاضراً ومستقبلاً, ونشر هذه البحوث وتطوير مضامينها بما ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية الجديدة.
- دعوة الجمعيات المهنية للمحاسبة, الى المساهمة في نشر الفكر المحاسبي في الإسلام, وذلك بأصدار الكتب والدوريات والاتصال بالمنظمات المهنية العالمية, لتبادل الآراء والمعلومات فيما يختص بمشاكل هذه المهنة, والحلول المقترحة لها.

مراجع ومصادر البحث مراجع البحث الإسلامية:

- الإمام مالك بن أنس, ابو عبد الله بن مالك " الموطأ" تحقيق د. محمد فؤاد عبد الباقي , دار احياء التراث, بيروت , 1985.
- الماوردي, ابو الحسن علي بن حبيب, " الأحكام السلطانية والولايات الدينيه", مكتبة دار بن قتيبة, بيروت, 1989.
- الجهشيارى, أبي عبد الله بن عبدوس, " كتاب الوزراء والكتاب" مطبعة مصطفى بمصر, القاهرة, 1980 .
- الزهراني, ضيف الله " النفقات وأدارتها في الدولة العباسيه" مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة, ط1 , 1406 هجرية.
- النويري, شهاب الدين بن عبد الوهاب " نهاية الأرب في فنون الأدب" المؤسسة المصرية العامة بالقاهرة , بدون تاريخ .
- بن سلام, أبي عبيد القاسم, " الأموال" تحقيق محمد خليل هواز, دار الفكر للطباعة والنشر, القاهرة , ط1, 1406 هجرية.

مصادر البحث:

- د. الفضل شلق "الخراج والإقطاع والدولة- دراسة في الأقتصاد السياسي للدولة الإسلامية" مجلة الإجتهد, دار الأجتهد للأبحاث والترجمة والنشر, العدد الأول 1988.
- د. حكمت احمد الراوي, " نشأت الفكر المحاسبي وتطوره في التاريخ, العصر الإسلامي نموذجاً" مجلة المنارة, جامعة آل البيت - الأردن, المجلد الثاني, العدد الثاني, 1998.
- د. عبد السلام الرفعي, " الولاية على المال العام في الشريعة الإسلامية" دار افريقيا والشرق, بيروت, 2000.
- محمد ضياء الدين الرئيس, " الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية" دار الأتصال للنشر والتوزيع, القاهرة, 1977.
- د.محمد كمال عطية " نظرية المحاسبة المالية في الفكر المحاسبي الإسلامي " بنك فيصل الإسلامي , قبرص, 1986.
- د. محمد عماره, " قاموس المصطلحات الإقتصادية في الحضارة الإسلامية" مؤسسة الرسالة ببيروت, 2005 .
- محي الدين طرابزوني " الموازنة العامة للدولة " مجلة الأقتصاد والإدارة, جامعة الملك عبد العزيز, جدة , رجب 1400 هجرية.

أثر الإصلاحات الاقتصادية على القدرات التمويلية للبنوك التجارية - حالة الجزائر -

أ. معيزي جزيرة

د. بوقوم محمد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير
جامعة قالم، الجزائر

الملخص

دخل الاقتصاد العالمي إلى الألفية الثالثة متأثراً بمجموعة من التغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية التي كان لها تأثيراً جذرياً على أداء وعمل البنوك التجارية من منظور أن هذه الأخيرة تلعب دوراً ريادياً في تمويل النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، ففي ظل العولمة حدثت الكثير من التغيرات العالمية من الخصخصة، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و تعاضم تحرير التجارة الخارجية لا سيما تجارة الخدمات وماتج عنها من آثار على الجهاز المصرفي، ضمن هذا السياق تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الإصلاحات الاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر على القدرات التمويلية للبنوك التجارية.

الكلمات المفتاح: الإصلاح الاقتصادي، الاستقرار النقدي، التمويل البنكي، الكتلة النقدية

Abstract

The Impact OF Economic Reforms on The Financing Capacity OF

Commercial banks

- The case of Algeria-

The world economy experienced during the past twenty years a lot of changes in the economic and banking, have had a radical effect on the performance and the work of commercial banks from the perspective that these banks play a leading role in financing economic activity.

In the light of globalization have taken place a lot of global changes such as privatization, the application of economic reform programs and the growing liberalization of foreign trade, particularly trade in services, within this context, this study aims to spotlight on the impact of economic reforms on the financing capacity of commercial banks in Algeria.

Key words: economic reform, monetary stability, bank financing
monetary mass.

مدخل

في ضوء ما تموج به الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد، هي في حقيقة الأمر نتاج طبيعي للعولمة والتطورات الدولية، بدءاً من سيطرة اقتصاديات السوق وانتشار ظاهرة الخصخصة، تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وتعاضم تحرير التجارة، الأمر الذي دفع بالكثير من دول العالم لا سيما النامية إلى ضرورة إحداث إصلاحات اقتصادية عميقة وجذرية في كيان نظمها الاقتصادية لتسهيل وتيرة اندماجها في الاقتصاد العالمي. ومما لا شك فيه أن إصلاح النظام المصرفي يعد خطوة أساسية لأي إصلاح اقتصادي على اعتباره أن نجاح أي نظام اقتصادي مرهون بمدى قدرة هذا الجهاز على تعبئة المدخرات و فوائض مختلف القطاعات من جهة، ومدى قدرته على منح الائتمان وتمويل التنمية الاقتصادية دون التأثير على الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى.

بالنسبة للجزائر و انسجاماً مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، عرفت هي الأخرى تحولات عميقة وسريعة، فاقتصاد السوق والعولمة يفرضان تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات، وذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير و تمويل الاقتصاد الوطني والبحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية، وتأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي يمكن من التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي شهدها و يشهدها الاقتصاد الوطني وتمكنه من تعظيم العوائد و تحقيق مكاسب التكامل الحقيقي والشراكة المتوازنة بما يقض الاندماج الفعال في الحركية الدولية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة

مما لاشك فيه أن طموحات التنمية الاقتصادية تستدعي المزيد من المشاركة الفعالة من قبل وحدات الجهاز البنكي سواء من حيث الكم أو الكيف، نظرا لما يضطلع به من وظائف وما يمارسه من نشاط والذي يؤثر تأثيرا ملحوظا في الاقتصاد الوطني، وتلعب السياسة النقدية دورا بارزا في تدفق الائتمان البنكي أو انكماشه وفقا لما تقتضيه السياسة الاقتصادية للدولة، والبنوك في مجموعها تشكل حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما نما واتسع هذا النشاط زاد تبعاً لذلك دور الجهاز البنكي باعتباره الممول الأساسي لهذه الأنشطة، ضمن هذا السياق تندرج إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: ما أثر الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر على القدرات التمويلية للبنوك الجزائرية؟ وإلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟.

أهمية وأهداف البحث

تكتسي هذه الدراسة أهمية من حيث كونها تسعى إلى تعقب وتسليط الضوء على مدى تأثير القدرات التمويلية للبنوك الجزائرية بالإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، بعد أن عرفت هذه الأخيرة أوضاع اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال للتوازنات الداخلية، وتبعاً لذلك قامت الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات.

ومن ثم تهدف هذه الدراسة ضمن الإطار الذي حدد لها إلى التعرف على:

- ✓ دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، ومعرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة.
- ✓ دراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية على القدرات التمويلية للبنوك الجزائرية.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين نحاول إثبات مدى صحتها وهما:

- ✓ يعد الإصلاح المصرفي خطوة أساسية للإصلاح الاقتصادي
- ✓ لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية واضحة في الجزائر قبل إصلاح قانون النقد والقرض
- ✓ الائتمان المصرفي له تأثير واضح على زيادة حجم الودائع المصرفية كما أن لهذه الأخيرة أثر على نمو الائتمان.

منهج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهي تستمد معلوماتها من مصدرين متكاملين هما:

✓ مصادر ثانوية: وتتمثل في مختلف المراجع والمقننيات المكتبية بما في ذلك الكتب والدوريات

✓ مصادر أولية: تتمثل في جمع البيانات من واق المؤسسات والأجهزة الحكومية كالديوان الوطني للإحصاء، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وزارة المالية.... وغيرهم.

1. مضمون الإصلاحات الاقتصادية

تعرضت البنوك الجزائرية إلى مجموعة من العوامل والمؤثرات المحلية التي أثرت على قدراتها التمويلية، وتتمثل أساسا في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم إتباعه من أجل تجاوز الأوضاع المزرية والانطلاق على طريق التنمية، ومما لاشك فيه أن تبني مثل هذه البرامج يستوجب سن قوانين تمس نشاط البنوك من قريب او من بعيد، وإن كان هناك قوانين تعد شديدة الصلة بمجال عملها لا سيما قانون النقد و القرض (قانون 90-10).

1.1. الإصلاحات المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية (1994-1998)

بعد تردي الأوضاع الاقتصادية و السياسية في الجزائر بعد سنة 1992، و نتيجة للنقائص المصاحبة لتطبيق برامج الإصلاحات خلال الثمانينات، والتي حالت دون تحقيق أي تقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية التي مست كافة مؤسسات القطاع العام وأدت إلى اختلالات كبيرة على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي، و التي رافقها ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس واقع الاقتصاد الجزائري ويمكن لنا أن نوجز أهم هذه المؤشرات لسنة 1993 فيمالي (بلعوز، 2003م، ص20):

✓ العجز المتنامي في الميزانية العامة للدولة بسبب زيادة الأعباء على الحكومات المتتالية حيث بلغت نسبة العجز نهاية 1993 حوالي 8.7%.

✓ ارتفاع حجم الديون الخارجية إلى 25.9 مليار دج، رافقها ارتفاع نسبة خدمة هذه الديون إذ بلغت حوالي 80% من إجمالي الصادرات.

✓ تراجع اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة 20% في المتوسط بالنسبة لعام 1990.

✓ انخفاض معدل الطاقة الانتاجية لمعظم وحدات الانتاج إلى أقل من 50%.

✓ تدهور في حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى أقل من 2%.

✓ زيادة حجم الكتلة النقدية في السوق المحلي بنسبة 21.2%، و تدهور قيمة الدينار بنسبة 40%.

✓ ارتفاع نسبة التضخم حيث بلغت نسبته حوالي 20.5%.

✓ ارتفاع حجم البطالة حيث بلغت نسبتها حوالي 28%.

في ظل هذه المؤشرات السلبية، لجأت الجزائر إلى مصادر تمويل خارجية عندما عجزت عن توفير هذه المصادر محليا، و لم يكن لها خيار سوى اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية حيث وقعت على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي وذلك من أجل فك الخناق على الديون الخارجية وذلك بإعادة جدولتها ومحاربة الركود الاقتصادي، وقد تم التوقيع على مرحلتين، الأولى تمثلت في الاتفاقية المعروفة بـ " ستاندباي " في أبريل 1994 والتي امتدت إلى مارس 1995، والثانية تعرف باتفاقية " تسهيل التمويل الموسع " في أبريل 1995 وامتدت إلى مارس 1998 (بوزيدي، 1999م، ص28) ، وتمثلت هاتان الاتفاقيتان في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

1.1.1. برنامج التثبيت

يهدف هذا البرنامج إلى إعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، لتجاوز المحنة أو الأزمة الحادة التي تمر بها الجزائر، التي زادت من حدة الاختلالات الهيكلية، وبالتالي وضع حد لتراجع النمو الاقتصادي، وكبح جماح التضخم واحتواء الظاهرة قبل استفحالها والتسيير الجيد والفعال للطلب المحلي، باعتماد سياسة نقدية صارمة وتعميق الإصلاحات الهيكلية، مع العمل على تقليص حجم المديونية الذي يعد قيدا يحول دون تحقيق وتيرة نمو مثلى تمكن من تجاوز الأزمة. وعموما فإن جملة هذه الإجراءات أو التدابير، التي تم اتخاذها لتنفيذ وتجسيد البرنامج الإصلاحي، والتي تركزت على السياسات المالية والنقدية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي (غياض، 2007م، ص 266):

- ✓ تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.7% في أبريل 1994، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق السوداء.
- ✓ القضاء على التشوهات التي تعاني منها ميزانية الدولة، أو على الأقل تخفيضها، عن طريق تقليص حجم الإنفاق العام. وزيادة الضرائب.
- ✓ تحري معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة.
- ✓ تحقيق نمو مستقر في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 3% سنة 1994، 6% سنة 1995، مع احداث مناصب شغل لامتناس البطالة.
- ✓ تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%، ورفع احتياطات الصرف بغرض تدعيم القيمة الخارجية للعملة.
- ✓ التقليص من حجم الكتلة النقدية وهو شرط أساسي للتطور السليم والصحيح.
- ✓ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن له، وذلك عن طريق تخفيض خدمة المديونية الخارجية.
- ✓ الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد وبخاصة تحرير المبادلات التجارية.

ولقد تم تنفيذ هذا البرنامج كما سلف الذكر مع مؤسسة بريتون وودز النقدية خلال الفترة (أفريل 1994- مارس 1995) أي على مدار سنة كاملة، ويقضي هذا البرنامج القيام بجملته من التدابير والإجراءات، تهدف في مجملها النهوض بالاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من ذلك فإن خبراء صندوق النقد الدولي يشهدون بان الجزائر قد احترمت وطبقت كافة الإجراءات المتفق عليها مما مكنها من الحصول على التمويلات المقررة واعادة جدولة ديونها.

2.1.1. برنامج التكيف الهيكلي: تبعا لمجموعة النتائج التي تم تحقيقها في ظل برنامج التثبيت، والتي يمكن اعتبارها إلى حد ما ايجابية، باشرت الدولة في تنفيذ المرحلة الثانية والمتمثلة في التصحيح الهيكلي والذي يعد بالنسبة للجزائر ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو يسمح للجزائر بتطوير اقتصادها وانفتاحه على العالم الخارجي وهو ضرورة ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني؛ فبعد المعالجات الجزئية المتتالية في الثمانينات (الإصلاحات الذاتية) تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل عن طريق إجراء سياسات تصحيحية، والتي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره والانتقال إلى اقتصاد السوق مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والبدء بالخصخصة ومواصلة التحرير الاقتصادي وضمان الحماية الاجتماعية(بن عيدة،1999م، ص ص 364-365) ، ومن أهم السياسات والإجراءات المتبعة ما نوجزه في النقاط التالية:

- ✓ تخفيف وإزالة القيود على الأسعار وتحرير ترتيبات التسويق والتوزيع والاستثمار.
- ✓ إصلاح النظام التجاري بإزالة القيود الكمية على الاستيراد والتصدير وتخفيض المعدلات القصوى للتعريفات الجمركية .
- ✓ إصلاح نظام الصرف بالاعتماد على قوى السوق في تحديده وإزالة قيود الصرف على المعاملات الجارية.
- ✓ إصلاح النظام الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات وزيادة شفافيته وتحسين التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي.
- ✓ إصلاح الجهاز المصرفي من خلال تحرير أسعار الفائدة وتطوير أدوات مالية جديدة، والتحول باتجاه الاعتماد على الوسائل غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية.
- ✓ إصلاح وخصخصة المؤسسات العمومية، وفتح المجال للاستثمار الأجنبي.
- ✓ إنشاء سوق رأسمال ، وإشراك القطاع الخاص في تمويل البنوك.
- ✓ إعادة هيكلة الأوضاع الإدارية والمالية للمؤسسات الاقتصادية ومنحها الاستقلالية في التسيير المالي والإداري ومعالجة ديونها المتعثرة.

وبصورة عامة، فإن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي كانت تهدف إلى القضاء على اللاتوازن الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد الجزائري منذ 1986، وشملت بذلك إصلاح جميع القطاعات وامتدت إلى جميع المتغيرات الاقتصادية الأساسية، وهذه البرامج تنطوي على ثلاثة جوانب رئيسية هي:

أولاً) جانب إدارة الطلب: والمتضمن أدوات وإجراءات السياسة المالية والنقدية، بهدف تحقيق التوازن الداخلي، علماً بأن إدارة الطلب يغلب عليها الطابع التقشفي والانكماشية،
ثانياً) جانب العمل على زيادة العرض: وهو الآخر يتضمن جميع إجراءات الإصلاح الهيكلي، والتي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد ومن ثم زيادة الإنتاج وتطوره.
ثالثاً) جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات: وهو بدوره يشمل أدوات السياسة التجارية، الهادفة أصلاً إلى تأمين المزيد من العملة الصعبة لتسديد المديونية

2. السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية: بعد تعرضنا للإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سوف نحاول تتبع السياسة النقدية المنتهجة خلال تلك الفترة ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة وأهم النتائج المترتبة عنها سواء كانت إيجابية أم سلبية، وذلك باعتبار أن موضوع دراستنا يستدعي تحليل السياسة النقدية لما لها من دور فعال في المجال التمويلي و تأثيرها عن طريق قناة سعر الفائدة وكذلك الإصلاحات في المجال البنكي يعني التأثير على المدخرات المحلية سواء كان ذلك على مستوى ادخار الأفراد أو المؤسسات و كذلك في اساليب التمويل و بالتالي الاستثمار، مما يدفع في النهاية إلى تحسين الأوضاع المالية للاقتصاد الوطني.

1.2. مؤشرات السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية أحد أدوات السياسة الاقتصادية وبالتالي فهي تشكل مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية، و السياسة الائتمانية، ومجموعة من السياسات الأخرى السياسة العامة للدولة التي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق معدل نمو مرتفع و الاسراع لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ونظراً لمحدودية حجم المدخرات الوطنية سواء كان إيداع حكومي أو إيداع خاص وكذا محدودية ادخار القطاع العائلي و الادخار الخارجي. وفي الوقت الذي سعت فيه الحكومة إلى تحقيق معدل أعلى للنمو الاقتصادي من أجل رفاهية مواطنيها فإنها لجأت إلى وسائل تضخمية بديلة ممثلة في التوسع النقدي و خلق الائتمان اللذان أصبحا أمران مألوفان كوسائل متاحة لتمويل تراكم راس المال و التوسع في الاستثمار، على هذا الأساس اتبعت الجزائر بعض أساليب و آليات السياسة النقدية للتغلب على بعض الاختلالات على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مراقبة حجم الكتلة النقدية M_2 ، معدلات الفائدة، وإعادة الخصم، وتحرير أسعار الصرف.

أولاً) مراقبة حجم الكتلة النقدية

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة و عامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، وفيما يلي جدول يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للفترة (1993-2009).

جدول رقم(1-2): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للفترة (1993-2008) الوحدة مليار دج

السنة	النقود M ₁	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M ₂	معدل نمو M ₂	النتائج المحلي الإجمالي	معدل نمو PIB	سيولة* الاقتصاد	معامل الاستقرار النقدي
1993	446.9	211.3	235.6	180.5	627.4	21.6	1190	10.7	49.2	2.01
1994	475.9	223	252.9	247.7	723.6	15.3	1487	24.95	45.8	0.61
1995	519.1	249.8	269.3	280.5	799.6	10.5	2005	34.83	38.6	0.3
1996	595.2	290.6	304.6	324.4	919.6	15	2570.74	28.21	36.3	0.53
1997	671.6	337.6	333.9	409.9	1081.5	18.2	2780.2	8.14	38.9	2.23
1998	813.7	390.8	422.9	474.2	1287.9	19.1	2830.5	1.8	56.3	10.6
1999	885.5	439.5	446	577.9	1463.4	13.6	3248.2	14.75	55.1	0.92
2000	1041.3	484.9	556.4	617.9	1659.2	13.00	4098.8	26.18	49.3	0.49
2001	1238.5	577.2	661.3	1235	2473.5	22.3	4260.8	3.95	58.4	5.64
2002	1416.3	664.7	751.6	1485.2	2901.5	17.3	4537.7	6.5	65.1	2.66
2003	1630.4	781.4	849	1723.9	3354.3	15.61	5264.2	16.01	63.7	0.97
2004	2160.5	874.3	1286.2	1577.5	3738	11.44	6150.4	16.83	59.3	0.67
2005	2422.7	921	1501.7	1724.2	4146.9	10.9	7563.6	22.97	53.8	0.47
2006	3177.8	1081.4	1760.6	1985.6	4827.6	16.41	8520.6	12.65	56.7	1.29
2007	4233.6	1284.5	2570.4	2139.7	5994.6	24.17	9306.2	9.22	64.4	1.14
2008	4964.9	1540	2965.1	2450.8	6955.9	16.03	10993.8	18,13	63.3	0.88

Source: O.N.S (2006), *Algerie en quelques chiffres*, résultants. 1993-2005,

www.bank-of-algeria.dz

Banque d' Algérie (2008), *Evolution Economique et Monétaire en Algérie*

1. بالنسبة للعمود رقم (01) و(02)، حسابات الباحثان اعتماداً على المعادلتين أدناه.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عقد التسعينات عرف نمواً كبيراً في حجم الكتلة النقدية M₂ بالشكل الذي تعدى فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث عمدت الجزائر إلى انتهاج

$$* \text{معامل سيولة الاقتصاد} = \frac{M_2}{PIB}$$

$$* \text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\Delta M_2}{\Delta PIB}$$

أسلوب التمويل بالعجز، و بطلب من الخزينة العامة، هذه السياسة أفرزت وضعا اقتصاديا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، لذلك كان أحد اهم اهداف برامج التثبيت و الاصلاح الهيكلي التحكم في حجم الكتلة النقدية M_2 ، إذ يلاحظ انه بداية من سنة 1993 اخذ نمو الكتلة النقدية يتناقص حيث إنخفض من 21.6% سنة 1993 إلى 19% سنة 1998، من خلال اتباع سياسة نقدية نقشفية حيث تم ايقاف التمويل بالعجز، و كذا تقليص حجم الانفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، وتجميد نظام الأجور، الأمر الذي ساعد على تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية إلى 15.6% في المتوسط خلال فترة تطبيق الاصلاح الاقتصادي (1994-1998)، والتقليل من نسبة التضخم إذ انخفضت نسبته من 39% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998، و استمر الوضع على هذا المنوال سنة 2001 حيث شهد نمو في الكتلة النقدية M_2 بلغت نسبته 22.3%، لتصل سنة 2005 إلى 4146.9 مليار دج، والجدير بالذكر أن الفترة (1998-2009) عرفت معدل نمو متسارع للكتلة النقدية قرب بـ: 222% و يرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية و التي ارتفعت من 7280 مليار دج سنة 1998 إلى 44179 مليار دج سنة 2005 (الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz) بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة المتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 520 مليار دج، أي ما يعادل 7 ملايين دولار لمدة تمتد إلى ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2001 (بلعوز، 2003م، ص 20).

بالنسبة لهيكل الكتلة النقدية فيمكن ان نوضح التغيرات التالية:

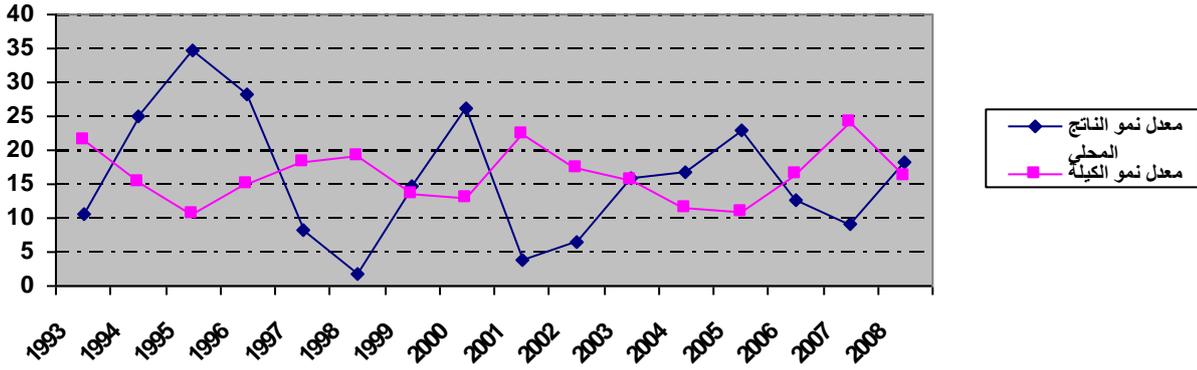
عرفت النقود الورقية تغيرات طفيفة خلال عقد التسعينات، حيث ارتفع حجمها من 211 مليار دج سنة 1993 إلى 390.8 مليار دج سنة 1998، أي بمعدل نمو قدره 84.95%، لكن بعد هذه الفترة بدأت وتيرة النقود الورقية تزداد في السوق، فقد ارتفعت من 484.9 مليار دج سنة 2000 إلى 921 مليار دج سنة 2005، لتسجل سنة 2008 ارتفاعا قدره 619 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 67.8%، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى السياسة الاقتصادية للحكومة في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصصت له الحكومة 55 مليار دولار. أما بالنسبة للنقود الكتابية فقد عرفت تراجعاً من حيث نسب النمو، فعلى الرغم من ارتفاعها من 235.6 مليار دج سنة 1993 إلى 1286.2 مليار دج سنة 2004 إلا أنها أصبحت لا تمثل سوى 34.4% من اجمالي الكتلة النقدية لعام 2008، بعدما كانت تمثل 37.5% عام 1993 ثم بعد ذلك شهدت ارتفاع متواصل حيث قدرت نسبتها سنة 2008 ما يعادل 42.62% من اجمالي الكتلة النقدية. وفيما يخص أشباه النقود فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعاً متتالياً إذ ارتفعت من 180.5 مليار دج سنة 1993 إلى 472.2 مليار دج سنة 1998، مسجلة بذلك معدل نمو قدره 162.7% ونسبة قدرها 36.6% من حجم الكتلة النقدية لنفس

السنة، لتواصل نموها سنة 2008 حيث قدرت بـ2450.5 مليار دج، ترجع هذه الزيادة إلى رفع معدلات الفائدة إلى القيم الموجبة، واستقرار سعر صرف الدينار، مما سمح للأفراد و المؤسسات العامة والخاصة بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية و بالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي.

بالنسبة للعلاقة بين الكتلة النقدية و تغيرات الناتج المحلي الإجمالي يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

✓ سيولة الاقتصاد (M_2/PIB) انخفضت نسبتها من 49.2% سنة 1993 إلى غاية 45,8% سنة 1994 إلى أقل من 9% سنة 1997، وقد أدت السياسة النقدية الأكثر تشددا إلى هبوط كبير في معدلات التضخم من 39% سنة 1994 إلى 5.7% سنة 1997، مما يفيد أداء جيد خصوصا في ضوء تخفيض قيمة العملة -بنسبة 50% من بداية البرنامج، ويشهد الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق خلال الفترة (1995-1997)، أن السياسة النقدية الجديدة جعلت من الممكن توجيه الائتمان بفعالية نحو الأنشطة الإنتاجية، أما خلال سنة 1999، فإن نسبة سيولة الاقتصاد ارتفعت إلى 55.1% مقابل 38.9% سنة 1997، وهذا الاستقرار في نسبة سيولة الاقتصاد عند مستوى 44.12% في المتوسط للفترة (1993-1998)، يفسر بالتحويل إلى نقد حساب أرصدة موارد إعادة الجدولة و بزيادة التمويل للبنوك التجارية، وبحلول سنة 2001 بدأت معدلات السيولة المحلية بالارتفاع حيث قدر معدلها في المتوسط 60.6% بالنسبة للفترة (2001-2008)، مما يوحي باستمرار الانتاج النقدي في أغلب السنوات، أما سرعة تداول النقود فتبقى ضعيفة مما يبين وجود ظاهرة الإكتناز للسيولة النقدية .

✓ بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي يتضح من الجدول رقم(2-1) عدم التوافق بين كلا من التغير بين الكتلة النقدية و التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 1998 على سبيل المثال لا تجد الزيادة في الكتلة النقدية مقابلا لها في سوق الانتاج، ثم في سنتي 1999 و 2000 نلاحظ زيادة متسارعة في الناتج المحلي الاجمالي لا تقابلها زيادة موافقة و متناسبة في الكتلة النقدية، ثم في سنة 2001 تزيد الكتلة النقدية دون زيادة في الانتاج الحقيقي، ثم بداية من سنة 2003 وإلى غاية 2005 نلاحظ زيادة في الناتج لا يقابلها زيادة متناسبة في الكتلة النقدية، والعكس بالنسبة لسنوات 2007، 2006 و 2008، إذن ليس هناك استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة. والشكل التالي يوضح تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1993-2008).



الشكل رقم(1-2): تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(1993-2008)

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات الجدول السابق

ثانيا) أدوات السياسة النقدية

مما لا شك فيه أن للسياسة النقدية دورا بارزا في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية لا سيما في المدى القصير،بالإضافة إلى قدرتها في التأثير على حجم الائتمان، ومن ثم التأثير على حجم النقود المصرفية، من هنا يتضح أهمية إدراج السياسة النقدية من خلال فترة الإصلاحات، حيث بدأت الجزائر في انتهاج سياسة ترمي إلى الاعتماد على اقتصاد السوق من خلال توسيع دور القطاع الخاص مما دفع بالتخلي عن السياسة السابقة التي بينت عدم قدرتها في تمكين القطاع المالي على تعبئة الموارد وتخصيصها بالكفاءة المطلوبة، من هنا بدأ التحول التدريجي نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في ادراسة السياسة النقدية و التأثير على السيولة المحلية والإئتمان و أسعار الفائدة.

أ) سياسة الاحتياطي القانوني: حتى أوائل عام 1994، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى ، ومن خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك غير أن هاتين الأدوات كانتا موجهتين بشدة نحو تلبية احتياجات البنوك كل على حدى وكانتا تقدمان بناء على مبادرة من البنوك التجارية. ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع الموارد.

ولمعالجة أوجه القصور، بدأ بنك الجزائر (البنك المركزي) في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية دون أن يستخدم فعلياً، حتى وإن استخدم فسوف يكون في حدود 3% من مجموع الودائع (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) تحسب عليها فوائد بنسبة 11,5% مما يوحي أن بنك الجزائر سيسترجع من البنوك جزءاً من التمويل بنسبة 15%، وهو مستوى عالٍ إذا ما قارناه بالدول المجاورة أين لا تخضع البنوك لأي تعويض على الإطلاق (النشاشيبي وآخرون، 1998م، ص 59)، ويمكن اعتباره ممارسة بيداغوجية باعتباره جزءاً من الإصلاحات المؤسساتية الجوهرية. و للوقوف على حقيقة تطور الاحتياطي الاجباري في الجزائر نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): تطور الاحتياطي القانوني في الجزائر للفترة (1994-2008)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الاحتياطي	3%	3%	3%	3%	3%	3%	5%	3%	4.25%	6.25%	6.5%	6.5%	6.5%	8%	8%

المصدر: النشرة الإحصائية، بنك الجزائر 2009.

استقراء للجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني قد ارتفع سنة 2002 إلى 4.25% والذي طبق بداية من 15 ديسمبر 2001 (التعليمية رقم 06/01 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي)، حيث أن السلطات النقدية فرضت عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها القانوني تتمثل في غرامة مالية يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص (المادة 93 من قانون النقد و القرض 10/90)، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفتها المنظومة البنكية بداية من سنة 2001، ونظراً للأهمية المزدوجة لهذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة، كان على مجلس النقد و القرض إعادة إدراجها من خلال القانون رقم 20-04 المؤرخ في 12 مارس 2004 (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2005م، ص 54)، للتحكم في حجم السيولة المفرطة، وضمان تنظيم نهائي للسيولة البنكية، حيث تم رفع نسبة الاحتياطيات القانونية إلى 6.25% سنة 2003 لتصل سنة 2004 إلى 6.5% لتستقر بعدها لمدة ثلاث سنوات عند هذا الحد، والملاحظ أنه على الرغم من التعجيل باستخدام أداة الاحتياطي القانوني ورفع نسبتها فإنه لم يكن كافياً لتجميد حصة معتبرة من السيولة المصرفية المعروضة في السوق النقدية المشتركة التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنة 2008 رافقها ارتفاع في نسبة الاحتياطي القانوني إلى 8%.

ب) سياسة معدل الخصم و معدل الفائدة: إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ إليها البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في

مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية (خاصة أو عمومية)، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، وجدير بالذكر أن معدل الخصم ظل ثابتا منذ 1961 إلى 1986 عند نسبة تقدر بـ 2,75 %، إلا أنه بدءا من هذا التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة ومنتالية، وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص. ولقد حدد قانون النقد والقروض شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، مع العلم وأن هذه العملية يمكن أن تتم وفق الصيغ التالية (المادتين 69 و 72 من قانون النقد والقروض 10/90):

✓ إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.

✓ إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة (06) أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة إثنا عشر (12) شهرا

✓ إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى ستة (06) أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث (03) سنوات. ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية تهدف إلى تمويل إحدى العمليات التالية : تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن.

✓ خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي لم يبق عن تاريخ استحقاقها ثلاثة (03) أشهر على الأكثر.

ومع صدور قانون النقد والقروض صار معدل الخصم يعدل تقريبا كل عام، بفعل النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7,5 % عام 1989 إلى 10.5 % عام 1990 ، ثم إلى 11.5 % في 1991، لتصل سنة 1994 إلى 15 % ، إذ ارتفعت بـ 3.5 نقطة، وهو أحد أهداف برنامج الإصلاح التعديل الهيكلي، لتشهد بعد ذلك أثناء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفاض بنقطة واحدة كل سنة كإجراء تطبيقي من بنك الجزائر للتأثير على أداء البنوك التجارية لكي ترفع من معدلات الفائدة على القروض و الودائع و خصم الأوراق التجارية حيث انخفض إلى نسبة 6 % خلال سنتي (2000-2001)، ليستقر عند نسبة 4% خلال الفترة (2003-2008)، حيث انخفض بنقطتين. والجدول التالي يبين تطورات معدل إعادة الخصم منذ 1994.

جدول رقم (2-3): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1994-2008)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل إعادة الخصم %	15.0	14.0	13.0	11.0	9.5	8.5	6.0	6.0	5.5	4.5	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0

Source: www.bank-of-algeria.dz

بنك الجزائر (2009)، النشرة الإحصائية، سبتمبر.

أما أسعار الفائدة فقد حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد نحو زيادة نسبة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمار وذلك من خلال رفع معدلات الفائدة لذلك استخدم بنك الجزائر سعر مرجعي للتعامل مع البنوك التجارية في قبولها للودائع و منحها للقروض. والجدول التالي يوضح تطور سعر الفائدة منذ 1990.

جدول رقم (2-4): تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (1990-2004)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر الفائدة الاسمي %	8.0	12.8	12.8	12.8	18.5	17.6	16.3	14.2	10.2	9.3	8.5	8.5	8.5	8.0	7.0
سعر الفائدة الحقيقي %	10-	-13.2	-13.2	13.2-	10-	12.5-	2.4-	8.5	5.2	6.7	8.2	4.3	4.7	5.0	5.0

Source: banque D'algerie (2005), Quelque indicateurs socio-économique (1994-2004)

من واقع البيانات المدرجة في الجدول أعلاه يمكن القول أن أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية قد تم تحريرها مع بداية شهر ماي من العام 1990 في حين بقت أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية خاضعة لحد أقصى نسبته 20 % سنويا مما جعل هذان النوعان من معدلات الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة (1993-1994). لذا أعيد رفع معدل إعادة الخصم بـ 3.5 نقطة سنة 1994، فوصل إلى 15 % بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث كان لابد من رفع معدلات الفائدة الاسمية حتى لا يكون معدل الفائدة الحقيقي سلبيا، كما أزيل الحد الأقصى على أسعار البنوك التجارية للجمهور وفرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدينة من أجل منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض، وألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995 وأدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ 1996، كما ارتفعت معدلات السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر إلى 24% منذ 1994 بدلا من 20 % في أكتوبر 1991.

كما يمكن الملاحظة من الجدول أعلاه ان معدلات الفائدة الاسمية الموجهة عرفت أعلى مستوياتها سنة 1994 حيث قدرت بحوالي 18.5% بعدها بدء مؤشر الفائدة في الانخفاض حيث سجل نهاية عام 1998 نسبة قدرها 10.2% ثم 9.3% عام 1999 ليستقر عند حوالي 8.5% خلال الفترة (2000-2003)، غير أنها انخفضت إلى حوالي 7.5% عام 2004. أما فيما يتعلق بمعدلات الفائدة الحقيقية فقد سجلت قيما سالبة حتى سنة 1997 حيث سجلت رقما موجبا 8.5% ثم عرفت انخفاضا عاما سنة 1998 مسجلة بذلك نسبة 5.2% ثم ارتفعت ثانية إلى 6.7%، و8.2% عامي 1999، 2000 على التوالي، ثم شهدت انخفاضا آخر سنة 2001 حيث سجلت معدلات الفائدة أصغر نسبة لها بعد تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، إلا أنها سجلت ارتفاعا طفيفا بعد ذلك لتستقر عند حدود 5% عامي 2003 و 2004 و نلاحظ عدم استقرار معدلات الفائدة الحقيقية نتيجة ارتباطها بالظروف الاقتصادية غير المستقرة، أما فيما يخص أسعار الفائدة على القروض فانتقلت في المجال (15%-20%) خلال الفترة أكتوبر 1991 و أبريل 1994 لسيتمر في الارتفاع في المجال (18%-23.5%) خلال الفترة افريل 1994 و ديسمبر 1996.

ج) السوق النقدية: وتتمثل في سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل أين يتم إقراض واقتراض الأموال من طرف الهيئات المالية، والسوق النقدية في الجزائر متواجدة منذ الستينات غير أنه لم يكن لها قبل 1989 دور في تبادل النقد إذ كانت مجرد أداة في يد السلطات النقدية للقيام بعمليات إعادة الخصم بمعدلات فائدة محددة إداريا، زيادة على كونها كانت عبارة عن سوق ما بين البنوك تقوم فيها هذه الأخيرة بإقراض البنوك التي في حالة عجز أو نقصا في سيولتها وفق معدل محدد مسبقا .

ومع مطلع شهر جوان 1989 عرفت هذه السوق إعادة تنظيم جذري، فكان أن شهدت اهتماما أكثر في تنظيمها وتوسيع تطورها وبخاصة مع إصدار قانون النقد والقرض، وكذا التنظيم رقم 08/ 91 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية، حيث تم إدخال أدوات جديدة مثل نظام المزادات وعمليات السوق المفتوحة، ضف إلى ذلك تحديد المتدخلون في هذه السوق التي يتولى فيها بنك الجزائر دور المنظم والمسير لها.

ولقد تطورت السوق النقدية بطريقة منظمة منذ سنة 1994، سواء من جانب ابتكار الأدوات أو من جانب عدد المتدخلين، إذ وصل عدد المتدخلين سنة 2002، 24 بنكا و مؤسسة مالية بالإضافة إلى 14 مؤسسة مالية غير مصرفية، واعتبارا من هذه السنة أصبحت هذه السوق قناة لإعادة تمويل البنوك، هذه الأخيرة تحسنت سيولتها بصفة خاصة وتدعمت أكثر في السنوات الأخيرة، حتى وأن هذا الميل قد تميز بفائض السيولة في السوق ما بين البنوك، في حين أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر كانت قد انخفضت إلى الصفر في نهاية عام 2001، ولقد ظهر هذا

الميل للانخفاض إلى لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر منذ الربع الأول من سنة 2002 وما ترتب عنه من فائض في السيولة لدى بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى استرجاع السيولة بمناقصة (لكصافي، 2004م، ص ص 8-9).

3. أثر الإصلاحات على فعالية التمويل البنكي للفترة (1990-2008)

مما لا شك فيه أن للجهاز البنكي دورا مرموقا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة، وقد تأكد دور النظام البنكي من خلال ما قدمه من خدمات باتت واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية، و بدونها لا يمكن لأي اقتصاد أن يؤدي وظيفته، من هنا جاءت الإصلاحات البنكية التي تضمنها قانون النقد و القرض و كذا الإصلاحات المتفق عليها مع مؤسسات النقد الدولية بهدف رفع مستوى أداء النشاط الاقتصادي، يكون فيه للقطاع الخاص دورا رياديا، وهذا يتطلب بدوره وجود قطاع بنكي فعال من حيث تخصيص الموارد للقطاعات الأكثر نجاعة.

1.3. أثر الإصلاحات على جذب الموارد للنظام البنكي الجزائري (1990-2008)

يقصد بالتمويل البنكي تلك الموارد التي تسمح للبنوك بمنح القروض و الائتمان أو التوسع فيه، وهذه الموارد تتكون من الموارد الذاتية وتشمل أساسا رأس المال و الاحتياطات و المخصصات لكل بنك، و تنبع أهمية هذه الموارد و خاصة في ضوء مقررات لجنة بازل للملاءة المصرفية كونها الضمان الحقيقي لأصحاب الودائع، أما الجزء الثاني من أجزاء مصادر التمويل البنكي تتمثل في الودائع باعتبارها العمود الفقري الذي تركز عليه البنوك التجارية في منح الائتمان و خلقه.

وإذا ماتأملنا الجدول رقم (3-1)، نلاحظ أن حجم الودائع البنكية في تزايد مستمر، إذ ازدادت بنسبة تفوق 700% خلال الفترة (1990-2000)، حيث وصلت إلى مايعادل 1441.85 مليار دج سنة 2000 بعد أن كانت 187.45 مليار دج سنة 1990، مع الملاحظ أن الودائع البنكية خلال هذه الفترة سجلت أدنى معدلات نموها خلال سنتي 1994 و 1995، إذ قدر معدل نموها بنحو 10%، ولعل السبب في ذلك راجع إلى تدهور العائدات النفطية الامر الذي أثر سلبا على حركة الودائع البنكية إضافة إلى تسجيل أسعار فائدة حقيقية سالبة الأمر الذي لايشجع على تعبئة المدخرات.

والجدير بالذكر أن سنة 2000 عرفت أحسن مصرفة للاقتصاد الوطني حيث سجل نمو ودائع الأسر لدى البنوك و ارتفاعها من نسبة 20% سنة 1999 إلى 25% سنة 2000 (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000م) ، ليتواصل بعدها نمو اجمالي الودائع للجهاز البنكي بمعدل نمو قدر بـ 16.12% في المتوسط خلال الفترة (2000-2008)، حيث قدر مجموعها في سنة 2008

ما يعادل 4956.1 مليار دج مع العلم أن سنة 2004 سجلت أضعف معدل نمو لها إذ قدر بـ 6.88%، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تسجيل معدلات فائدة حقيقية موجبة بفعل تحرير معدلات الفائدة المدينة على البنوك مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الودائع.

الجدول رقم(3-1): تطور حجم الودائع البنكية خلال الفترة(1990- 2008)

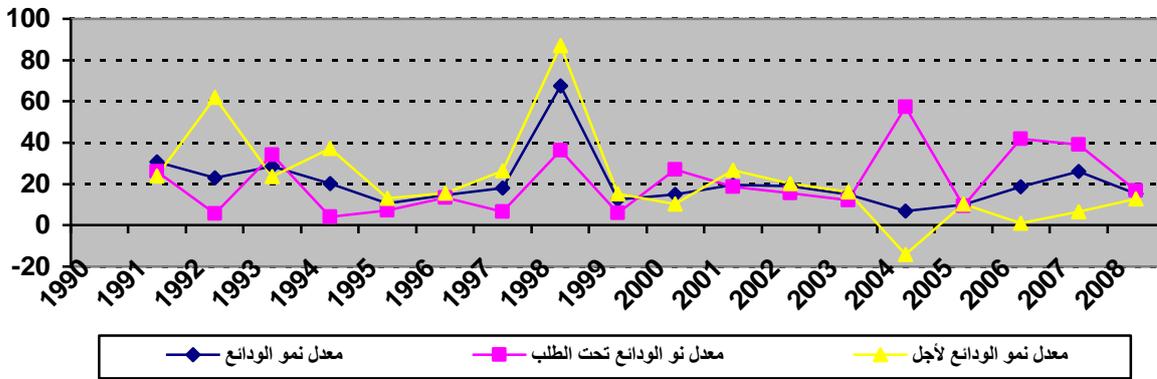
السنة	الودائع		الودائع تحت الطلب		الودائع لأجل	
	المجموع	التغير	المجموع	معدل التغير	المجموع	معدل التغير
1990	187.45	-	105.5	-	72.9	-
1991	233.99	54.49	133.11	30.78	90.28	23.84
1992	287.02	53.63	140.84	22.97	146.18	61.90
1993	369.45	82.43	188.93	28.71	180.52	23.49
1994	444.2	74.75	196.5	20.23	247.7	37.21
1995	491.3	47.1	210.5	10.60	280.5	13.24
1996	563.3	72	238.9	14.65	324.4	15.65
1997	644.7	101.4	254.8	18	409.9	26.35
1998	1113.7	449	347.6	67,54	766.1	86.89
1999	1252.6	138.9	368.4	12.47	884.2	15.40
2000	1441.85	189.25	467.5	15.10	974.35	10.19
2001	1789.93	348.08	554.92	19.44	1235	26.75
2002	2127.36	337.42	642.16	18.85	1485.19	20.25
2003	2443.35	316	719.59	14.85	1723.86	16.06
2004	2611.7	168.35	1133	6.88	1478.7	14.22-
2005	2873.4	261.7	1240.5	10.02	1632.9	10.42
2006	3410.4	537	1760.6	18.68	1649.8	1.03
2007	4301.4	891	2540.4	26.12	1761	6.74
2008	4956.1	7j654	2965.1	15.22	1991	12.89

Source: O.N.S (2006), Algerie en quelque chiffre, resultants 1993-2005

- بنك الجزائر(2009)، النشرة الاحصائية سبتمبر.

و إذا ما تأملنا تطور الودائع البنكية بحسب أنواعها و الذي يعكس إلى حد بعيد شكل الدور الذي يلعبه الجهاز البنكي في تعبئة الودائع، فإننا نلاحظ تزايد في حجم الودائع تحت الطلب حيث ارتفعت من 105 مليار دج سنة 1990 إلى 467.5 مليار دج سنة 2000، أي بزيادة قدرها 362 مليار دج و نسبة فاقت 340%، مع العلم أنه خلال هذه الفترة عرفت الودائع تحت الطلب تذبذبا في معدلات نموها يرجع إلى نقص فعالية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع لا سيما الادخارية، وكذا انخفاض وزنها النسبي ضمن هيكل الودائع حيث وصلت سنة 1997 إلى 38.3% وهي سنة تحسن اسعار الفائدة و تحقيقها معدلات ايجابية خلال السنوات اللاحقة ، حيث سجلت الودائع تحت الطلب معدل نمو قدر بـ 26.5 في المتوسط خلال الفترة(2000-2008).

أما بالنسبة للودائع لأجل فقد تضاعفت هي الأخرى حيث انتقلت من 72.9 مليار دج سنة 1990 إلى 974.35 مليار دج سنة 2000، أي بزيادة قدرها 901.45 مليار دج و معدل نمو يقارب 28.5% في المتوسط، و شكلت بذلك النسبة الأكبر من هيكل الموارد البنكية خلال هذه المرحلة، لتواصل بعد ذلك نموها لتصل سنة 2000 إلى ما يعادل 1991 مليار دج، مع الملاحظ أنه خلال هذه الفترة (2000-2008)، عرفت الودائع لأجل تذبذبا كبيرا في معدل نموها حيث قدر في المتوسط نحو 10%، حيث سجلت انخفاضا كبيرا سنة 2004، إذ انخفضت من 1723.85 سنة 2003 إلى 1478.7 سنة 2004 أي بمعدل نمو قدره -14.22%. و الشكل التالي يبين معدل نمو الودائع البنكية خلال الفترة (2008-1993)



الشكل رقم (1-3): معدل نمو الودائع البنكية خلال الفترة (2008-1993)

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات الجدول السابق

على الرغم من بعض المؤشرات الايجابية لنمو الودائع البنكية، إلا ان سياسة تعبئة الموارد في البنوك الجزائرية تشوبها بعض النقائص نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: غياب استراتيجية واضحة لتشجيع الادخار لاسيما العائلي، وافتقار المؤسسات البنكية إلى موارد مستقرة ومحددة الآجال نظرا لتأثرها بعوائد المحروقات ومحدودية دخل الفرد الجزائري، و ذلك غياب ثقة الجمهور في البنوك لا سيما بعد حادثة افلاس بنك الخليفة، و غياب سعر فائدة تفاوضي بين البنك والعميل على المبلغ المودع، فضلا عن الضعف الكبير في الهياكل و الوكالات البنكية خارج المدن الكبرى.

2.3. أثر الإصلاحات على النشاط الاقراضي للبنوك الجزائرية (1990-2008)

مما لا يدع مجالاً للشك أن مبدأ المساواة بين المؤسسات العمومية و الخاصة التي تضمنها قانون النقد و القرض في مجال منح الائتمان كان له الأثر في فتح مجال التمويل البنكي أمام القطاع الخاص الذي ظل طوال سنين مهمشا و خاضعا للعديد من العراقيل التي حالت دون نموه وتطوره، ومن أجل التعرف على اثر الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر خلال عقد التسعينات على تمويل الاقتصاد الوطني نورد الجدول التالي:

الجدول رقم(2-3): تطور نمو القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة (1990-2008)

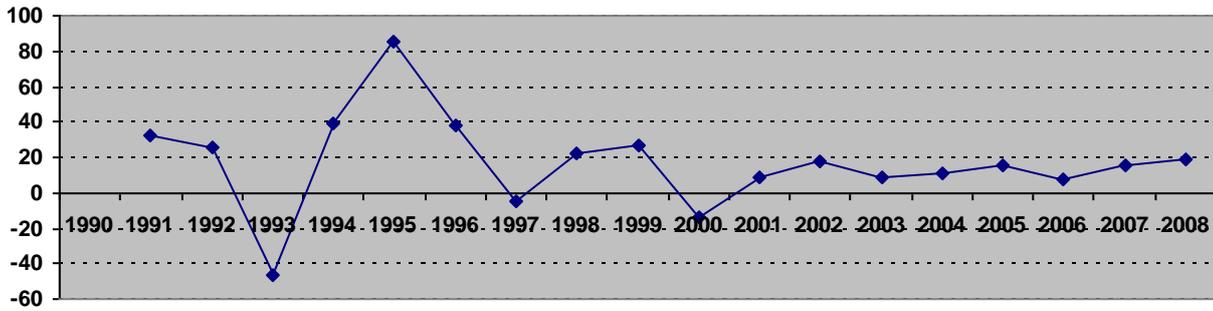
السنة	اجمالي القروض	معدل النمو	القروض قصيرة الاجل	النسبة المئوية	القروض طويلة الأجل	النسبة المئوية
1990	247	-	193.8	78.46	53.2	21.54
1991	325.9	31.94	260.7	80	65.2	20
1992	408.2	25.25	336.6	82.45	71.6	17.54
1993	219.2	46.3-	156.7	71.49	62.5	28.51
1994	304.8	39.05	227.5	74.64	77.3	25.36
1995	564.5	85.2	465.5	82.5	99	17.5
1996	776.8	37.58	601.9	75	174.9	25
1997	741.3	4.75-	449.8	60	291.5	40
1998	906.2	22.24	405.8	44.8	500.4	55.2
1999	1150.7	26.98	552.1	48	598.6	52
2000	993.7	13.64-	467	47	526.7	53
2001	1078.4	8.52	513.3	47.5	565.1	52.4
2002	1266.8	17.47	628	49.6	638.8	50.4
2003	1380.2	8.95	773.6	56	606.6	44
2004	1535	11.21	828.3	54	706.7	46
2005	1779.8	15.94	923.3	51.9	856.5	48.1
2006	1905.4	7.05	915.7	48	989.7	52
2007	2205.2	15.73	1026.1	46.5	1179.1	53.5
2008	2615.5	18.60	1189.4	45.5	1426.1	45.5

المصدر: بنك الجزائر(2009)، النشرة الاحصائية، سبتمبر

- تقارير بنك الجزائر لسنوات: 2003، 1996، 1997، 1999، 2000 و 2006

إن تتبع بيانات الجدول أعلاه يظهر لنا أن اتجاه الائتمان في تزايد مستمر ما عدا في بعض السنوات التي عرفت تراجعا شديدا في حجم الائتمان الموجه للاقتصاد. وبصورة عامة فقد بلغ متوسط حجم الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني خلال الفترة(1990-1993) ما يعادل 238.94 مليار دج، محققة بذلك معدل نمو في المتوسط يقارب 0.3%، مع العلم وأن سنة 1993 عرفت تراجعا كبيرا في حجم الائتمان وصل إلى-46.3% وسبب ذلك يرجع إلى تبني سياسة ائتمانية

تقييدية في مجال منح القروض، حيث عمد بنك الجزائر إلى رفع سعر إعادة الخصم، وتقييد أسعار الفائدة وهي فترة تنفيذ البرنامج الاستعدادي الائتماني الثاني، بعد ذلك واصل الائتمان البنكي ارتفاعه بداية من سنة 1994 وإلى غاية 1996 حيث ارتفع من 304.8 مليار دج إلى 776.8 مليار دج، أي بزيادة قدرها 472 مليار دج، ليعرف بعدها تراجع طفيف خلال سنتي 1997 و2000، حيث سجل معدلات نمو سالبة كانت -4.57% و-13.64% على التوالي، بعدها شهد الائتمان المقدم إلى الاقتصاد نموا بوتيرة تباينت بين الارتفاع والانخفاض وقدرت في المتوسط بـ12.93% خلال الفترة (2001-2008) مسجلا بذلك ارتفاعا قدر بـ1537.1 مليار دج، حيث زاد بنسبة تفوق 142.5% بين سنة 2001 وسنة 2008، و الشكل التالي يوضح تطور معدل النمو السنوي للقروض الموجهة للاقتصاد.



الشكل رقم (2-3): تطور معدل النمو السنوي للقروض الموجه للاقتصاد خلال الفترة (1990-2008)

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول السابق
أما من خلال تتبع اتجاهات تطور الائتمان بالإعتماد على اجال الاستحقاق فإن الملاحظ هو تدني حجم القروض المتوسطة و الطويلة الأجل خلال الفترة (1990-1997)، إذ لم تتعد نسبتها 50% من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد و هو مايتفق مع السياسة النقدية التقييدية للمرحلة الموافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يلاحظ أن معدل نمو القروض خلال هذه الفترة لم يتعد 31% في المتوسط، أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فقد تعدت نسبتها 60% من مجموع القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة (1990-1997)، غير أنه ابتداء من سنة 1997 وإلى غاية 2008 عرفت القروض القصيرة الأجل تراجع في نسبتها لصالح القروض طويلة ومتوسطة الاجل هذه الأخيرة، تعدت نسبتها 50% في أغلب السنوات.

وعموما اتسمت الفترة (1990-2008) بزيادة الائتمان الموجه للقطاع العام قياسا بالائتمان الموجه للقطاع الخاص، مما يدل على استمرارية تعاضد دور القطاع العام في الاقتصاد الجزائري

لا سيما خلال الفترة (1990-2000)، إذ تشير بعض الدراسات أن نصيب القطاع الخاص من إجمالي التسهيلات الائتمانية متوسطة وطويلة الأجل لم تتجاوز 42.62% على التوالي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000م، ص 05)، ومن ثم فالبنوك الجزائرية في علاقتها مع القطاع العام لم تكن تراعي في منحها الائتمان لا حسن الأداء و لا كفاءة المشروعات الممولة بل اقتصر دورها في ضمان تمويل المؤسسات العمومية من أجل ضمان استمرارية هذه الأخيرة، الأمر الذي خلق للبنوك عدة صعوبات و اختلالات في حساباتها مازلت إلى اليوم تعاني منها بسبب استمرارية نفس السياسة ولو كانت أقل حدة، إذ تشير الاحصائيات الى ان مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية بلغ 1272 مليار دج (عبد القادر و عبد الرزاق، 2006م).

4.تقييم القدرات التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية

مما لا شك فيه أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع و تقديم القروض، وبالتالي فدورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياساتها تعد من أساسيات التطور والنمو الاقتصادي، واستمرارية استقراره وامكانية تحقيق أهدافه، وتلعب البنوك الجزائرية دورا رئيسيا في تمويل الاقتصاد الوطني إذ تشكل مايقارب 90% من أصول القطاع المالي، وتسيطر على 90% من أصول القطاع البنكي، وفي ظل غياب سوق مالي كفاء في الجزائر فإن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيقصر لامحالة على البنوك التجارية. وقصد الوقوف على أداء البنوك الجزائرية سنحاول تقييم أداء نشاطها الاقراضي باعتباره المحدد الأساسي لمستوى التمويل عبر التطرق إلى تقييم أداء البنوك الجزائرية في جذب الودائع، وكذا قدرتها على تغطية النشاط الاقراضي.

1.4. تقييم قدرة البنوك الجزائرية في جذب الودائع

يشير TYBOUT إلى أن قوة الأسواق المالية في أي دولة تقاس بنسبة الودائع لأجل و التوفير إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإنه للتعرف على طبيعة النمو في الودائع البنكية و تطورها خلال الزمن ودراسة علاقتها بالناتج المحلي سندرس الميل المتوسط للودائع البنكية والذي يقيس قدرة البنوك التجارية و فعاليتها في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، الميل الحدي للودائع البنكية و الذي يقيس معدل التغيير في الايداع البنكي الناتج عن تغيير الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر كاف لتحديد قدرة البنوك التجارية في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي أو مدى ضعفها في ذلك مما يحتم عليه تثبيت أو تعديل السياسة المتبعة التي بموجبها يتم

تحفيز الطلب على الودائع البنكية، المرونة الداخلية للودائع البنكية، والتي تهدف إلى تحديد درجة استجابة الودائع البنكية بصورة نظامية للتغيرات في الناتج المحلي إذا كان يزيد عن الواحد، أما إذا كان أقل من الواحد فتأثر الودائع بالناتج المحلي تأثير ضعيف، وعلى البنوك في هذه الحالة أن تجعل الودائع أكثر مرونة لما ينطوي عليه ذلك من زيادة إمكانيات توليد موارد مالية كافية لتمويل احتياجات الاقتصاد، وهي أيضا مؤشر لدرجة استخدام التمويل الذاتي للاقتصاد الوطني(مصطفى وبوزيان،2006م، ص 312) ، والجدول التالي يبين حركة الودائع البنكية و تغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(4-1):حركة الودائع البنكية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2008)

السنة	التغير في الودائع %	التغير في الناتج المحلي الإجمالي %	الميل المتوسط الودائع/PIB	الميل الحدي الودائع/ΔPIB	المرونة الداخلية للودائع البنكية *
1990	-	-	0.33	-	-
1991	30.78	58.99	0.26	0.16	0.49
1992	22.97	18.21	0.27	0.33	1.25
1993	27.71	11.16	0.31	0.70	2.57
1994	20.33	24.95	0.29	0.25	0.81
1995	10.6	34.83	0.24	0.09	0.30
1996	14.65	28.21	0.21	0.12	0.51
1997	18	8.14	0.23	0.48	2.21
1998	67.54	1.8	0.39	8.92	37.52
1999	12.47	14.75	0.38	0.33	0.84
2000	15.10	26.18	0.35	0.22	0.57
2001	19.44	3.96	0.42	2.14	4.92
2002	18.85	6.5	0.46	1.21	2.9
2003	14.85	16.01	0.46	0.42	0.92
2004	6.88	16.83	0.42	0.18	0.40
2005	10.02	22.97	0.37	0.18	0.43
2006	18.68	12.65	0.40	0.56	1.47
2007	26.12	9.22	0.46	1.13	2.83
2008	15.22	18.13	0.54	0.38	0.83

المصدر: من إعداد الباحثان، باعتماد على بيانات الجدول رقم(2-1) والجدول رقم(3-1)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حركة الودائع البنكية في تزايد مستمر، ويظهر الميل المتوسط للودائع و الذي يقيس قدرة وفعالية البنوك وفقا لحصتها في الناتج المحلي الإجمالي أن هناك تذبذب إذ تراوحت قيمته ما بين 0.21 و 0.54، مما يبين نقص فعالية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع البنكية لا سيما الادخارية، أما فيما يتعلق بالمرونة الداخلية للودائع البنكية فيتضح أن استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي هي استجابة غير

* معامل المرونة الداخلية = (Δ الودائع/الودائع) / (PIB/ PIBΔ)

منتظمة فتارة أقل من الواحد مما يعني استجابة ضعيفة، وتارة أكبر من الواحد مما يعني أنه يستجيب لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي إذ تراوحت ما بين 0.3 كأدنى قيمة، و 37.52 كأعلى قيمة، خلال فترة الدراسة، وما يمكن استخلاصه هو ضعف مرونة الإيداع البنكي بشكل عام وعدم استقرار الاتجاه العام لحركة الودائع، و الذي يعد مؤشر دال على ضعف ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وضعف البنوك الجزائرية في جذب المزيد منها، وضعف فعالية الأوعية الادخارية **المطروحة** من طرف البنوك الجزائرية وكذا تدني نوعية الخدمات البنكية المقدمة من طرفها.

2.4. قدرة البنوك التجارية على تغطية نشاطها الإقراضي

لمعرفة مدى اعتماد البنوك الجزائرية على الودائع في تمويل نشاطها الإقراضي نستخدم معيار أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني، والذي يعكس مدى وجود علاقة طردية ودائمة بين الودائع و الائتمان، حيث أن الارتفاع في أهمية التغطية البنكية للنشاط الإقراضي يشير إلى قدرة البنوك في استخدام مواردها المالية لتغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسسات الاقتصادية مما يعكس التحسن في جذب الودائع، في حين الانخفاض يعكس تدهور القدرة الإيداعية للبنوك بشكل لا يتماشى و الاتجاهات البنكية الائتمانية، مما يعني لجوءها إلى السيولة لتغطية العجز في الودائع، ومما لاشك فيه أن الرغبة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية تقتضي الرفع من معدل نمو الائتمان البنكي بصفة عامة و الائتمان طويل الأجل بصفة خاصة، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع لأجل من طرف البنوك التجارية مما يحتم استراتيجية شاملة من خلالها يتم تعبئة أكبر قدر ممكن من تلك الودائع، من خلال جذب المزيد من الأموال الطليقة في الاقتصاد (الزبيدي، 2000م، ص138) ، والجدول التالي يبين أهمية الودائع في تغطية النشاط الإقراضي خلال الفترة (1994-2008)

الجدول رقم(2-4): أهمية الودائع في تغطية النشاط الإقراضى للبنوك الجزائرية(1994-2008)

السنة	الودائع / القروض	القروض/ PIB	القروض الخاصة/ PIB	الميل الحدي للانتمان	المرونة الداخلية للانتمان ¹⁹
1990	%75.89	0.44	-	-	-
1991	%71.79	0.36	-	0.24	0.54
1992	%70.31	0.39	-	0.51	1.38
1993	%168.54	0.18	-	-1.30	-4.17
1994	%145	0.20	0.065	0.28	1.56
1995	%87.03	0.28	0.051	0.50	2.44
1996	%72.51	0.30	0.053	0.37	1.33
1997	%89.66	0.26	0.039	0.16 -	0.56-
1998	%122.89	0.32	0.06	3.27	12.35
1999	%108.85	0.35	0.068	0.58	2.03
2000	%145.09	0.24	0.07	0.18 -	0.52 -
2001	%165.98	0.25	0.079	0.52	2.15
2002	%167.93	0.27	0.121	0.68	2.68
2003	%177	0.26	0.111	0.15	0.55
2004	%170.14	0.24	0.109	0.17	0.66
2005	%161.44	0.23	0.118	0.17	0.69
2006	%178.98	0.22	0.124	0.13	0.55
2007	%195.05	0.23	0.130	0.38	1.70
2008	%189.48	0.23	0.128	0.24	1.02

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد إحصائيات الجدول رقم(2-3)، والجدول رقم(1-2)

يتضح من الجدول أعلاه أن مؤشرات المرونة الداخلية للانتمان تبين أن فعالية البنوك التجارية الجزائرية محدودة في تمويل التنمية الاقتصادية بصفة عامة، ومؤسسات القطاع الخاص بصفة خاصة، فارتفاع القيمة عن الواحد يبين التوسع في الائتمان و هذا التوسع لم يتناسب مع توسع مماثل في حجم النشاط الاقتصادي، مما قد يولد ضغوطا تضخمية و يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، أما انخفاض القيمة عن الواحد فهو دليل على حالة الانكماش الذي يعاني منها الاقتصاد الوطني و التي كانت شديدة خلال سنوات 1993 و 1997 و 2000.

كما أن استجابة القروض للتغير في الناتج المحلي الإجمالي تبدو ضعيفة و غير منتظمة و لم تتجاوز الواحد، و عليه يمكن القول أن مستوى التمويل البنكي ضعيف و يؤثر على محدودية نجاعة النظام البنكي في تخصيص الموارد، إذ قدر خلال هذه الفترة(1994-2008) بـ 25.86% كمتوسط، وبعيد كل البعد عن المعدل السائد في دول الجوار، إذ نجد أن هذا المستوى بلغ في المغرب 78.74% و 52% في تونس(عبد القادر، 2008م) ، أما فيما يخص القروض المقدمة للقطاع

¹⁹ المرونة الداخلية للانتمان = (Δ القروض/ القروض) / (PIB/ PIBΔ)

الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدرت بـ 8.84% في المتوسط لنفس الفترة، وهو مؤشر كاف لمحدودية النظام البنكي في توجيه القروض نحو القطاع الخاص.

خاتمة

تم التعرف على المتغيرات المحلية و الدولية التي تعكس المناخ الذي تعمل في ظله البنوك التجارية الجزائرية، وهذه المتغيرات التي تتمثل في تلك الظروف و الاعتبارات التي تحكم عمل البنوك تؤثر ولا ريب عليها و هي بصدد القيام بدورها التمويلي لمختلف المؤسسات. ولعل من أهم هذه المتغيرات السياسة النقدية والائتمانية التي تولى بنك الجزائر وضعها والإشراف عليها وكذا برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الجزائر باعتباره خطوة حتمية لا مفر منها من أجل الخروج من أزمتها التنموية، والانطلاق على طريق التنمية والتقدم، ويتضح مما سبق أن الفلسفة الجديدة التي تبنتها الجزائر ارتكزت على ركيزتين أساسيتين هما: حرية الأسواق و القطاع الخاص الذي يعد قارب النجاة للاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الدولية الحالية، باعتبار أنها تمتاز بفرص استثمار كبيرة، خاصة وأن القطاع الخاص يحميها لأن مردود الاستثمار يظهر على المدى القريب ولا يستلزم تكنولوجيا معقدة، وبالتالي لا بد من توفير مناخ الاستثمار لجذب رأس المال الخاص الوطني والأجنبي لتوسع هذه المؤسسات للتمكين من استيعاب الكثير من اليد العاملة، من هنا يمكن القول أن هناك دورا هاما ينتظر أن تقوم به البنوك التجارية الجزائرية في هذه المرحلة لتمويل القطاع الخاص لاسيما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودعم نموها خاصة في ظل غياب سوق مالي نشط وكفاء في الجزائر، والذي يجعل تمويل هذه المؤسسات يكاد يتوقف على البنوك.

من خلال هذه الدراسة تبين محدودية النظام المصرفي الجزائري في تعبئة و جمع الودائع و في تمويل التنمية رغم التغيرات الهيكلية و المؤسسية المصاحبة لتطوره، كما لوحظ بان عملية تمويل التنمية جاءت على العموم مصاحبة لضغوط تضخمية تزامنت مع بداية الانفتاح الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الإصلاح المصرفي خطوة رئيسية لأي إصلاح اقتصادي حيث يعمل على تخصيص الموارد المالية للبنوك التجارية بطريقة تتماشى و معايير الجدارة الائتمانية.
- بينت الدراسة بروز ظاهرة التوسع النقدي بشكل لا يتناسب و التطور في حجم النشاط الاقتصادي، حيث لوحظ تجاوز معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل كبير لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- بينت الدراسة عدم وجود استجابة منتظمة و مباشرة للودائع المصرفية مع تغيرات الدخل خلال أغلب فترات الدراسة، مما يفيد في تأكيد محدودية البنوك التجارية في تعبئة المدخرات المحلية.
- أظهرت الدراسة تناسب غير منتظم بين الانتماء المصرفي و التغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي باستخدام معايير المرونة الدخلية للانتماء ومعامل الاستقرار النقدي

المراجع و المصادر

أولاً) المراجع باللغة العربية

أ) الكتب

1. عبد المجيد بوزيدي (1999م)، "تسعينات الاقتصاد الجزائري". ترجمة جريبب أم الحسن، موفم للنشر، الجزائر.
2. عبد الله بن دعيبة (1999 م)، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية، مركز الدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر.
3. ريم النشاشيبي وآخرون (1998م)، "الجزائر وتحقيق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
4. محمد لكصاصي (2004 م)، "الوضع النقدي و سير السياسة النقدية في الجزائر"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
5. حمزة محمود الزبيدي (2000م)، "إدارة المصارف"، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن.

ب) الملتقيات و الدوريات العلمية

6. بريش عبد القادر، حبار عبد الرزاق (2006 م)، "تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية"، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، يومي 21-22 نوفمبر، جامعة بسكرة، الجزائر
7. عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان (2006م)، "مؤشرات قياس لأداء النظام المصرفي الجزائري"، دفاتر ميكاس (MECAS)، مخبر البحث ادارة المؤسسات و تسيير رأس المال الإجتماعي، جامعة تلمسان، الجزائر.

بلعروز بن علي (2003 م)، "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 30، القاهرة.

ج) الرسائل الجامعية

1. شريف غياط (2007 م)، "الأثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر.
2. صالح عبد القادر (2008)، "تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: واقع وأفاق"، دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة باجي مختار عنابة
- د) التقارير و القوانين و المراسيم التنظيمية
1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2005م)، مشروع تقرير حول: "نظرة على السياسة النقدية في الجزائر"، الجزائر
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2000)، "القطاع المالي و المصرفي وتحديات المرحلة المقبلة"، صندوق النقد العربي
3. التعليم رقم 06/01 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001 المعدلة للتعليم رقم 20/01، "المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي"، المادتين 01 و 02
4. المادة 93 من قانون النقد و القرض 10/90.
5. المواد 69-72 من قانون النقد و القرض رقم 10/90.

ثانياً) المراجع باللغة الاجنبية

1. banque d'Algérie (2006), Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie (19964-2005)
2. banque d'Algérie (2008), Evolution Economique et Monétaire en Algérie (2001-2007)
3. banque D'Algérie (2005), Quelque indicateur socio-économique (1994-2004)
4. O.N.S (2006), L'Algérie en quelque chiffre, résultants (1993-2005)

ثالثاً) مواقع الانترنت

1. www.bank-of-algeria.dz
2. www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture C.N.E.S (2000), Rapport conjoncture de 2^{eme} semestre

فاعلية استخدام التعلم المعتمد على النشاط والوسائط المتعددة التفاعلية في إكساب أطفال الروضة بعض المفاهيم الإسلامية والاحتفاظ بها وتنمية الوازع الديني لديهم

د. شاهر ابو شريخ جامعة جرش- الاردن

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى فاعلية استخدام التعلم المعتمد على النشاط والوسائط المتعددة التفاعلية في إكساب أطفال الروضة بعض المفاهيم الإسلامية، والاحتفاظ بها، وتنمية الوازع الديني لديهم، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التجريبي، وقد تم اختيار عينة الدراسة من أطفال روضة النصر الحديثة والبالغ عددها (66) طفلاً، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسط المجموعة الضابطة، والمجموعة التجريبية الأولى (التعلم المعتمد على النشاط)، والمجموعة التجريبية الثانية (الوسائط المتعددة التفاعلية)، وذلك في ضوء نتائج الاختبار التحصيلي البعدي والمؤجل لصالح المجموعة التي درست باستراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية، ولصالح المجموعة التي درست باستراتيجية التعلم المعتمد على النشاط، على مقياس الوازع الديني البعدي، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية يعزى للتفاعل بين استراتيجية التدريس والمجال، وبين استراتيجية التدريس ومقياس تنمية الوازع الديني .

ABSTRACT

This study aims to assess the extent of effective use of learning-based activity and interactive multimedia in giving kindergarten children some of the concepts of the Islamic, and keep them, and the development of religious faith they have, and the study followed the descriptive approach, and the experimental method, has been selected study sample of children from kindergarten victory of modern and of the number (66) children, and the findings suggest the existence of statistically significant differences at the level of significance ($\mu \leq 05$) between the average control group, and the first experimental group (learning-based activity), and the experimental group II (Interactive Multimedia), in light of the results of the test grades dimensional and deferred in favor of the group that studied the strategy of interactive multimedia, and in favor of the group that studied the strategy of learning-based activity, on a scale of religious morals dimensional, and the lack of impact of a statistically significant due to the interaction between strategy instruction and field, and the strategy of teaching and scale development religious morals.

مقدمة الدراسة وأهميتها:

عنى الإسلام بالطفل عناية فائقة، حيث كفلت له الشريعة الإسلامية الحماية والرعاية والتربية والنمو السليم؛ قبل الولادة وبعدها، وأقرت له التشريعات والأنظمة الحافظة له حقوقه، منها: ما يحفظ له الدين، والأخلاق الكريمة والسلوك الحسن، بالتنشئة والتربية والتعليم (بوادى، 2005، ص ص 56-69)، وتنمية الشعور بعظمة الله تعالى ومحبة رسوله صلى الله عليه وسلم، وقد أناط الإسلام التربية والتعليم بالوالدين والمربين، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "مامن مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، (البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا سلم الصبي فمات، حديث رقم: 1359)، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سِنِينَ وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ" (سنن ابي داود، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، رقم الحديث: 65).

وكان صلى الله عليه وسلم يغرس الوازع الديني في نفوس الاطفال وينميه فعن عبد الله بن عباس قال كُنْتُ خُلِفْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا فَقَالَ: " يَا غُلَامُ إِنِّي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ أَحْفَظُ اللَّهُ يَحْفَظُكَ أَحْفَظُ اللَّهُ تَحِذُهُ تُجَاهَكَ إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ رُفِعَتْ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ" (الترمذي، كتاب: صفة القيامة، ج 1 / 293)، وقال صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعْتَنًا وَلَا مُتَعْتَنًا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُيَسَّرًا" (مسلم، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنِّية، 2 / 1104).

وبدأت الدول والأمم بمحاولات جادة ومستمرة لوضع قوانين وتشريعات تهتم بحماية الطفل ورعايته، ومن هذه المواثيق: إعلان جنيف لحقوق الطفل (1934)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1959)، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)، والإعلان العالمي حول التربية للجميع (1990)، والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل (1990) (بوادى، 2005 : ص 78)، وقد أكدت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (1989) على حق التعليم كما جاء في المادة (28)، وأكدت المادة (29) على أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، وتنمية احترام الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، وإعداده لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر بروح من التفاهم والمساواة، ودعا مجلس جامعة الدول العربية في قراره الموافق 28 مارس 2001 إلى تفعيل العمل العربي المشترك من أجل الطفولة (الخرامى، 2004: ص ص 153-154)

وتمثل الأنشطة التعليمية والاساليب التدريسية المرتبطة بالخبرات الدينية لبرامج الأطفال مكوناً أساسياً في محتوى المنهج التربوي الذي يهدف الى غرس الإيمان بالله وتقدير عظمته، وتنمية الوازع الديني والضمير الخلفي لدى الأطفال فيتعودون بالالتزام بالأداب والأخلاق الإسلامية (شريف، عبد العال، 2001: ص26)، بتهيئة البيئة التربوية المناسبة التي تراعى متطلبات نمو الأطفال وتحقق نموهم الشامل المتكامل، وتجمع الدراسات التربوية المناسبة التي تراعى متطلبات نمو الأطفال (Killian , Manjage, 2007؛ الصويغ، 2004) على أن هنالك عددا من الاستراتيجيات التعليمية، والأساليب التربوية التي تساعد رياض الأطفال على إشباع كل احتياجات الأطفال النفسية والتعليمية والمعرفية، وقد أخذت رياض الأطفال كغيرها من المؤسسات التعليمية، بتوفير بيئة تعليمية ملائمة، لتفعيل ممارسة المتعلم لحقوقه، باستخدام استراتيجيات تدريسية فاعلة، كاستراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية في التعليم، التي اثبتت فاعليتها دراسات عدة، كدراسة (عبد الهادي 2003؛ عبد الكريم 2001؛ فتحي 2000؛ أبو شقير وحسن 2008؛ نصر، 2005؛ Giuseppina Pellegricer 2005)، وكاستراتيجية التعلم المعتمد على النشاط، التي اثبتت فاعليتها دراسات عدة، كدراسة (عزوز، 2008؛ عبد الحميد، 2008؛ حجازين، 2006؛ أحمد، 2006).

مشكلة الدراسة

أصبحت الحاجة ملحة لتطوير أداء رياض الأطفال التربوي، والارتقاء بأساليبها واستراتيجياتها التدريسية التي يعيشها الأطفال في بيئتها التعليمية، والعمل على تيسير سبل الفهم لمبادئ الاسلام، وتنشئتهم تنشئة تنمي الوازع الديني السليم لديهم، وفي ضوء ما سبق من فاعلية لبعض الاستراتيجيات التدريسية، تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الوقوف على ما مدى فاعلية استخدام التعلم المعتمد على النشاط والوسائط المتعددة التفاعلية في إكساب أطفال الروضة بعض المفاهيم الاسلامية والاحتفاظ بها وتنمية الوازع الديني لديهم؟ ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات

الفرعية الآتية :

- 1- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$)، بين متوسط تحصيل طلبة رياض الاطفال لبعض المفاهيم الاسلامية في المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط، والوسائط المتعددة التفاعلية على الاختبار التحصيلي القبلي؟
- 2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$)، بين متوسط درجات أطفال المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط، والوسائط المتعددة التفاعلية على مقياس الوازع الديني القبلي؟

- 3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسط تحصيل طلبة رياض الاطفال لبعض المفاهيم الاسلامية في المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط، والوسائط المتعددة التفاعلية على الاختبار التحصيلي البعدي؟
- 4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسط تحصيل طلبة رياض الاطفال لبعض المفاهيم الاسلامية في المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط ، والوسائط المتعددة التفاعلية على الاختبار التحصيلي المؤجل؟
- 5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسط درجات أطفال المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط ، والوسائط المتعددة التفاعلية على مقياس الوازع الديني البعدي؟
- 6- هل هناك أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0,05$) في تحصيل طلبة رياض الاطفال لبعض المفاهيم الاسلامية يعزى للتفاعل بين استراتيجيات التدريس والمجال، واستراتيجيات التدريس ومقياس الوازع الديني؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ما مدى فاعلية استخدام التعلم المعتمد على النشاط والوسائط المتعددة التفاعلية في إكساب أطفال الروضة بعض المفاهيم الاسلامية، والاحتفاظ بها، وتنمية الوازع الديني لديهم.

فرضيات الدراسة:

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسط درجات أطفال المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط ، والوسائط المتعددة التفاعلية في درجات الاختبار التحصيلي القبلي .
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسط درجات أطفال المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط ، والوسائط المتعددة التفاعلية على درجات مقياس الوازع الديني القبلي.
- 3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسط درجات تحصيل طلبة رياض الاطفال لبعض المفاهيم الاسلامية، تبعاً لإستراتيجية التدريس (التعلم المعتمد على النشاط ، والوسائط المتعددة التفاعلية، والطريقة التقليدية) في الاختبار التحصيلي البعدي .

- 4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$)، بين متوسط درجات أطفال الروضة في إكتساب بعض المفاهيم الإسلامية، تبعاً لإستراتيجية التدريس (التعلم المعتمد على النشاط، والوسائط المتعددة التفاعلية، والطريقة التقليدية) في الاختبار التحصيلي المؤجل.
- 5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$)، بين متوسط درجات تنمية الوازع الديني البعدي، تبعاً لإستراتيجية التدريس (التعلم المعتمد على النشاط، والوسائط المتعددة التفاعلية، والطريقة التقليدية) على مقياس الوازع الديني البعدي.
- 6- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$)، بين متوسط درجات تحصيل طلبة رياض الاطفال لبعض المفاهيم الإسلامية يعزى للتفاعل بين استراتيجيات التدريس والمجال، واستراتيجية التدريس وتنمية الوازع الديني.

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الحالية على :

- 1- أطفال روضة النصر الحديثة، الواقعة في العاصمة عمان.
- 2- أطفال الروضة المنتظمون في الدراسة للعام الدراسي 2012/2010 .
- 3- الأطفال الذين تنحصر اعمارهم بين 4-5 سنوات.

منهج البحث :

اعتمدت الدراسة الحالية على منهجين :

- 1- المنهج الوصفي : لوصف وتحليل الأدبيات والبحوث والدراسات السابقة .
- 2- المنهج التجريبي لقياس أثر المتغيرات المستقلة (التعلم المعتمد على النشاط،الوسائط المتعددة التفاعلية، الطريقة التقليدية) على المتغيرات التابعة (التحصيل المباشر، والتحصيل المؤجل، ومقياس تنمية الوازع الديني).

التصميم التجريبي للدراسة :

اشتمل البحث على ثلاث مجموعات هي :

- 1- المجموعة الضابطة التي تدرس بعض المفاهيم الإسلامية بالطريقة المعتادة.
- 2- المجموعة التجريبية الأولى التي تدرس باستراتيجية التعلم المعتمد على النشاط.
- 3- المجموعة التجريبية الثانية التي تدرس باستراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية.

مجتمع الدراسة وعينته :

تكون مجتمع الدراسة من جميع رياض الأطفال في محافظة العاصمة عمان، للعام الدراسي 2012/2011م، وقد تم اختيار روضة النصر الحديثة والبالغ عدد اطفالها(136) طفلاً، بالطريقة القصدية، لمعرفة الباحث بادرارة الروضة، وتعاون الروضة في اجراء التجربة، اضافة الى توافر عدد كاف من اجهزة الوسائط المتعددة التفاعلية في الروضة، وبلغ عدد افراد عينة الدراسة الذين تتراوح اعمارهم بين 4-5 سنوات(66) طفلاً من الذكور والاناث، وتم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات حسب رغبة الأطفال، وامتلاكهم مهارات استخدام الحاسوب، كالآتي:

- المجموعة الضابطة وتدرس بعض المفاهيم الإسلامية بالطريقة التقليدية المعتادة، وعددهم (21) طفلاً.
- المجموعة التجريبية الأولى وتدرس بعض المفاهيم الإسلامية باستراتيجية التعلم المعتمد على النشاط، وعددهم (23) طفلاً.
- المجموعة التجريبية الثانية وتدرس بعض المفاهيم الإسلامية باستراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية، وعددهم (22) طفلاً.

الأساليب الإحصائية :

- أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه لحساب تجانس المجموعات قبل إجراء البحث .
- الأسلوب الإحصائي (T- Test) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من تطبيق أدوات الدراسة قبلًا وبعديًا على المجموعات الثلاث لكل من الاختبار التحصيلي الخاص ببعض المفاهيم الإسلامية، وبطاقات الملاحظة الخاصة بقياس الوازع الديني لديهم.
- تحليل التباين الثلاثي للتفاعل بين استراتيجيات التدريس والمجال، والتفاعل بين استراتيجية التدريس ومقياس تنمية الوازع الديني

أدوات البحث :

- 1- اختبار قبلي بعدي تحصيلي لقياس درجة اكتساب الاطفال عينة الدراسة لبعض المفاهيم الاسلامية موضوع الدراسة.
- 2- بطاقات الملاحظة لقياس الوازع الديني لدى الاطفال نحو مجالات التربية الاسلامية(القرآن الكريم، العقيدة الاسلامية، الحديث الشريف، السيرة النبوية، الفقه، الأخلاق والتهذيب).

مصطلحات الدراسة :

أطفال الروضة: هم الاطفال الذين تنحصر أعمارهم بين 4-5 سنوات، والمنتظمون بالدراسة في إحدى رياض الاطفال التابعة لمديرية التعليم في إحدى رياض الاطفال التابعة لمديرية التعليم الخاص في وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 20011/20012

التحصيل البعدي المباشر: هو العلامة التي يحصل عليها الطفل المتعلم على الاختبار التحصيلي البعدي الذي يطبق بعد الانتهاء من الدراسة مباشرة.

التحصيل المؤجل: هو العلامة التي يحصل عليها الطفل المتعلم على الاختبار التحصيلي الذي يُطبق بعد أربعة أسابيع من الانتهاء من تطبيق اختبار التحصيل المباشر دونما تهيئته للاختبار التحصيلي المؤجل.

استراتيجية التعلم المعتمد على النشاط: هي استراتيجيات التعليم والتعلم القائم على نشاط الطلبة من خلال التعلم بالعمل وتوفير فرص حياتية حقيقية، وزيارات ميدانية، وعروض شفوية، والعاب تعليمية، وأناشيد تربوية، ومناقشات جماعية، لتحقيق أهداف تعليمية محددة

استراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية: هي استراتيجيات التعليم والتعلم القائم على مجموعة من النصوص ، والرسوم الفنية ، والأصوات، والرسوم المتحركة، والعاب الفيديو، لتحقيق أهداف تعليمية محددة

الطريقة التقليدية: هي الخطوات والإجراءات المتبعة من قبل المعلم والتي يُحاول بتسلسلها وترابطها تحقيق أهداف تعليمية محددة من خلال الشرح والتلقين.

المفاهيم الإسلامية : المفردات والتراكيب المنتمية لمجالات التربية الاسلامي،كالقرآن الكريم، والعقيدة الاسلامية، والحديث النبوي الشريف، والفقه الاسلامي ، والاخلاق والتهذيب)

الوازع الديني: هو الشعور الذي يدفع الطفل لفعل الخيرات ويزجره عن المعاصي جراء استشعاره لمراقبة الله له، وخشيته ، ويقاس بملاحظة سلوك الطفل في مواقف متعددة.

إجراءات البحث

أولاً: مراجعة الدراسات والأدبيات ذات الصلة بموضوع ومتغيرات الدراسة الحالية.

ثانياً : إعداد قائمة خاصة ببعض المفاهيم الاسلامية موضوع الدراسة، موزعة على مجالات التربية الاسلامية الآتية:(القرآن الكريم، العقيدة الاسلامية، الحديث الشريف، السيرة النبوية، الفقه الاسلامي، الأخلاق والتهذيب)، بلغ عددها (32)، وتم التحقق من صدق القائمة بعرضها على مجموعة من المختصين في رياض الاطفال، وعلم النفس التربوي، والقياس والتقويم، والتربية الاسلامية في الجامعات الأردنية، ووزارة التربية والتعليم، والبالغ عددهم(11) مختصاً،

وفي ضوء ملاحظات واقتراحات المحكمين والتي أشارت إلى حذف سبعة مفاهيم، أصبحت قائمة المفاهيم الإسلامية في صورتها النهائية تتكون من (25) مفهوماً .
 ثالثاً: أعد الباحث اختباراً تحصيلياً مكوناً من (30) فقرة من نوع اختيار من متعدد، وتم التحقق من صدق الاختبار بعرضه على مجموعة من المختصين في رياض الأطفال، وعلم النفس التربوي، والقياس والتقويم، والتربية الإسلامية في الجامعات الأردنية، ووزارة التربية والتعليم، والبالغ عددهم (11) مختصاً، وفي ضوء ملاحظات واقتراحات المحكمين والتي أشارت إلى تعديل الفقرات (3،7،12،17،27،24)، وحذف ثلاث فقرات، وبناء على ذلك تم تعديل صياغة هذه الفقرات، وحذف الفقرات الثلاث، وبذلك أصبح عدد فقرات الاختبار (27) فقرة، ولحساب ثبات الاختبار قام الباحث بتطبيقه وإعادة تطبيقه على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة، مكونة من 20 طفلاً، وبعد مرور خمسة عشر يوماً تم إعادة نفس الاختبار للمرة الثانية على نفس العينة الاستطلاعية، وتم حساب ثبات الاختبار باستخدام معادلة كرونباخ لحساب الاتساق الداخلي لفقراته، وبلغ معامل الثبات (0.84) ، وهي قيمة مناسبة لأغراض الدراسة، وتم حساب معاملات الصعوبة والتمييز لفقرات الاختبار وتم استبعاد فقرتان من الاختبار قل معامل تمييزها عن (0.40)، وبذلك أصبح الاختبار في صورته النهائية يتكون من (25) فقرة، بمعدل سؤال واحد لكل مفهوم من المفاهيم الإسلامية .

رابعاً: أعد الباحث ست بطاقات ملاحظة شملت مجالات التربية الإسلامية (القرآن الكريم، العقيدة الإسلامية، الحديث الشريف، السيرة النبوية، الفقه الإسلامي، الأخلاق والتهديب)، وقد تم وضع مجالات التربية الإسلامية في صورة بطاقة لقياس الوازع الديني لدى الأطفال، بحيث يقابل العبارة التي تصف الشعور بمقياس متدرج من ثلاثة مستويات (2 - 1 - صفر) ، (2) تعني أن لدى الطفل شعور عال نحو مجال التربية الإسلامية ، (1) تعني أن لدى الطفل شعور عادي نحو مجال التربية الإسلامية ، (صفر) تعني أن لدى الطفل شعور منخفض نحو مجال التربية الإسلامية، ثم عرضها الباحث على المختصين في رياض الأطفال، وعلم النفس التربوي، والقياس، والتربية الإسلامية في الجامعات الأردنية، ووزارة التربية والتعليم، والبالغ عددهم (11) مختصاً، لأخذ الآراء حول مناسبتها في قياس الوازع الديني لدى أطفال الروضة، ثم تم إجراء التعديلات اللازمة في ضوء آراء المحكمين، ولحساب ثبات مقياس البطاقات قام الباحث بتطبيقه وإعادة تطبيقه على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة، مكونة من 20 طفلاً، وبعد مرور خمسة عشر يوماً تم إعادة تطبيق نفس المقياس للمرة الثانية على نفس العينة الاستطلاعية، وتم حساب ثبات المقياس باستخدام معادلة

عدد مرات الاتفاق

$$\text{كوبر Cooper : نسبة الإتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{100} \times 100$$

عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الاختلاف

وكانت نسبة الاتفاق بين التطبيقين كالتالي: بطاقة الملاحظة الخاصة بالقرآن الكريم بنسبة (85%)، وبطاقة الملاحظة الخاصة بالعقيدة الإسلامية بنسبة (88%)، وبطاقة الملاحظة الخاصة بالحديث الشريف بنسبة (90%)، وبطاقة الملاحظة الخاصة بالسيرة النبوية بنسبة (87%)، وبطاقة الملاحظة الخاصة بالفقه الإسلامي بنسبة (89%)، وبطاقة الملاحظة الخاصة بالأخلاق والتهديب بنسبة (87%)، مما يدل على ثبات البطاقات.

خامساً: تصميم وبناء برنامج الوسائط المتعددة التفاعلية المقترح للمفاهيم الإسلامية بعد الإطلاع على الأدبيات المرتبطة بالموضوع.

سادساً: اعداد أنشطة تتضمن المفاهيم الإسلامية، وفق استراتيجية التعلم المعتمد على النشاط بعد الإطلاع على الدراسات المتعلقة بالموضوع

سابعاً: عرض البرنامج المقترح وفق استراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية، والأنشطة المتضمنة المفاهيم الإسلامية وفق استراتيجية التعلم المعتمد على النشاط على المختصين لأخذ

الآراء حول مناسبتها في أكساب أطفال الروضة للمفاهيم الإسلامية ثم تم اجراء التعديلات اللازمة في ضوء آراء المحكمين.

ثامنا : تطبيق أدوات الدراسة على المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين قبل اجراء التجربة .

تاسعا: تطبيق أدوات الدراسة (الاختبار التحصيلي وبطاقات الملاحظة الخاصة بقياس الوازع الديني) على المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين بعد اجراء التجربة.
عاشرا: اعادة تطبيق أدوات الدراسة (الاختبار التحصيلي وبطاقات الملاحظة الخاصة بقياس الوازع الديني) على المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من اجراء التجربة
حادي عشر : استخلاص النتائج ومناقشتها، و صياغة التوصيات.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

التعلم المعتمد على النشاط وأهميتها التعليمية

تقوم استراتيجيات التعليم والتعلم القائم على نشاط الطلبة من خلال التعلم بالعمل وتوفير فرص حياتية حقيقية، وزيارات ميدانية، وعروض شفوية، والعباب التعليمية، وأنشيد تربوية، ومناقشات جماعية، لتحقيق أهداف تعليمية محددة، وبذلك تحرص مؤسسات رياض الأطفال أن تمارس داخل الغرف الصفية الأنشطة التي تحقق التكامل والتوازن والشمول لكافة جوانب النمو الجسمي والمعرفي والاجتماعي لطفل ما قبل المدرسة بما يحقق مفهوم التربية المتكاملة، بحيث تشمل هذه الأنشطة على أنشطة داخل وخارج الغرفة الصفية، كأنشطة فردية أو جماعية، وأنشطة معرفية وذهنية، وأنشطة موسيقية ورياضية، وأنشطة تنمي الحواس الخمس (عاطف، (2005).

استراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية وأهميتها التعليمية

تعرف الوسائط المتعددة التفاعلية بانها وسائط يتم اختيارها تبعا للموقف التعليمي ووضعها في نظام معين مترابط ومتكامل لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك من خلال استخدام الإمكانيات المتعددة للكمبيوتر (الصوت والصورة والحركة واللغة اللفظية المكتوبة والمنطوقة والرسومات والألوان) (سويدان، 2007 : 4)، وهي قاعدة بيانات حاسوبية تسمح للمتعلم بالتعامل مع المعلومات في أشكال مختلفة تشمل النص المكتوب ، والرسومات، والمؤثرات الصوتية (Reeves, 2009:48-52)، بإيجاد علاقات تبادلية بينهما جميعا في برنامج حاسوبي واحد (Provenzo 2005:154) .

وتوظف مكونات الوسائط المتعددة في الموقف التعليمي كعرض النص المكتوب لتوضيح الصور والرسوم بعناوين رئيسية أو فرعية أو كلمات هامة أو فقرات، وتنقسم الصور إلى صور ثابتة كالصور الفوتوغرافية ، وصور متحركة كالفديو، وتنقسم الرسوم إلى رسوم ثابتة كالرسوم الخطية مثل (الرسوم التوضيحية، والأشكال البيانية والخرائط) ورسوم متحركة كالرسوم ثنائية الأبعاد والعروض ثلاثية الأبعاد (المجسمة)، إضافة الى استخدام الصوت للتعليق على النصوص المكتوبة، والصور والرسومات، على أن يتفاعل معها الطفل وكأنها في عالمها الحقيقي (نوفل، 2004:8) .

وتأتي الأهمية التعليمية للوسائط المتعددة التفاعلية بتهيئة بيئة تعليمية تجعل الطفل محور العملية التعليمية في التعليم ، فهو القائم بالاكتشاف للتعلم المتجدد، مما يحقق التفاعل بين الطفل والمواد التعليمية ، مع العناية بالفروق الفردية حسب قدراته وسرعته، ومما يتيح للطفل الحصول على تغذية راجعة متنوعة لتقييم إجاباته بشكل مستمر، مع التعمق والتوسع وزيادة المعلومات المراد الحصول عليها، بالتجريب والمغامرة بتوفير الوقت والجهد دونما تشتت، أو خوف من التجارب

الخطرة، كما تعمل على إثارة إهتمام الطفل لارتكازها على مجموعة من الحواس، ممايزيد من التركيز على المعلومات المراد توصيلها(مكي، 2003: 14).

رياض الاطفال ودورها التكامل في تربية الطفل

تعتبر مرحلة الطفولة المبكرة من أهم المراحل العمرية في تكوين شخصية الطفل، اذ فيها تتشكل المعارف وتتكون الاتجاهات، وتنمو الميول، وتتكشف القدرات بامتلاك المهارات وأن العمل على تلبيتها يضمن سير مسيرة النمو السوي بشكل آمن ومستقر (قطامي، 2008)، لذا اصبح الاهتمام بالطفولة المبكرة، ومراعاة احتياجاتها ومتطلباتها، امرا ضروريا لتنمية الطفل جسديا وعقليا وانفعاليا (خلف، 2005)، ولما أثبتت الدراسات أهمية السنوات الأولى في حياة الطفل، وما لها من أثر على أدائه المستقبلي، جاء اهتمام الدول بإنشاء مؤسسات تعنى بهذه المرحلة أطلق عليها فيما يعرف برياض الأطفال (Owens, 2002)، الغنية بالمشيرات والخبرات التعليمية التي تزودهم بالمعلومات والخبرات والمهارات التي تكشف عن قدراتهم، وتفتح لهم طاقاتهم، في جوانب نموهم المختلفة (Salrana, 2008).

فالنمو الجسمي يتمثل بالتغيرات التي تحدث في الطول والوزن، ويرتبط بهما السلوك الحركي والحسي (بدير، 2004) الذي يعبر عن مجموع الحركات والمهارات التي يمكن ملاحظتها، إضافة إلى قدراته على الرسم والكتابة وعمل أشكال من الصلصال (ملحم، 2007)، ويعد النمو الجسمي من أهم جوانب النمو التي تؤثر على الجوانب الأخرى للنمو كالنمو العقلي والانفعالي والاجتماعي، والنمو العقلي (المعرفي،الذهني)، إذ ينشأ نتيجة ما تعرضه البيئة من مشيرات للطفل، لتشكيل الخبرة المعرفية لديه(حطبية،2009)، فرغم أن الذكاء تحده الجينات الموروثة من جيل لآخر (طه، 2006)، الا أنه بالإمكان تعديل وزيادة معدل الذكاء، فالذكاء ينمو بنمو القدرات العقلية وامتلاك مهاراتها، كالتذكر، والإدراك، والتفكير، اذا أتيح لها بيئة صالحة وغنية بالمشيرات والحوافز العقلية(العيسوي، 2002؛ أبو رياش، 2007)، كترديد الأغاني والأناشيد والقصص التي سبق أن تعلمها، إذ تعمل على تحقيق التوافق الشخصي والاجتماعي والعقلي للطفل.

ويهدف دور رياض الاطفال في النمو الاجتماعي والانفعالي الى تنمية القدرة على ضبط وادراك الانفعالات المختلفة مثل السعادة والخوف والغضب والدهشة، وفهم مشاعر وحاجات الآخرين، وحسن التصرف معهم(كفاقي، 2008)، ومساعدتهم على حسن التعامل مع الظروف العصبية المحيطة بهم (داود وحمدى،2009).

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات المتعلقة باستخدام استراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية

دراسة الحارث (2008) التي هدفت إلى التعرف على فاعلية برنامج بالوسائط المتعددة على مستوى التحصيل في مادة التربية الاسلامية لدى طالبات الصف الأول الأساسي ، ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج البنائي والمنهج التجريبي ، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتصميم اختبار التحصيل ، وطبق على عينة قصديه مكونة من(54) طالبة من الصف الأول الأساسي من مدرسة حي البلح، بصنعاء، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسط تحصيل الطالبات في المجموعة الضابطة ومتوسط تحصيل الطالبات في المجموعة التجريبية في اختبار التحصيل لصالح المجموعة التجريبية.

- دراسة عباس (2001) التي هدفت الى دراسة فعالية استخدام الكمبيوتر متعدد الوسائط في التحصيل الأكاديمي وتنمية القدرات الابتكارية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بالقاهرة، وكانت عينة الدراسة قوامها 88 تلميذاً في مجموعتين تجريبية وضابطة، وكشفت النتائج عن تفوق

المجموعة التجريبية التي درست باستخدام الكمبيوتر متعدد الوسائط على المجموعة الضابطة التي درست بالطريقة المعتادة في كل من التحصيل، والتفكير الابتكاري .

ثانياً: الدراسات المتعلقة باستخدام إستراتيجية التعلم المعتمد على النشاط

- دراسة عزوز (2008) التي هدفت إلى استقصاء فاعلية الأنشطة العلمية في تنمية قدرات التفكير الابتكاري لدى عينة من أطفال الروضة في مدينة مكة المكرمة، وتكونت عينة الدراسة من (40) طفلاً من أطفال الروضة (5-6) سنوات بمكة المكرمة، واستخدمت الباحثة اختبار أبراهام للتفكير الابتكاري واختبار Z-A لذكاء أطفال ما قبل الروضة، وقد أظهرت النتائج فاعلية الأنشطة العلمية في تنمية التفكير الابتكاري عند أطفال الروضة.

- دراسة عبد الحميد (2008) التي هدفت إلى قياس أثر برنامج مقترح في التربية العلمية باستخدام أسلوب التعلم التعاوني وبعض الأنشطة العلمية، وقياس فعاليته في اكتساب بعض المفاهيم العلمية وتنمية بعض المهارات الاجتماعية لدى أطفال الروضة، وتكونت عينة الدراسة من (24) طفل من أطفال الروضة بمدرسة اللغات لرياض الأطفال بمدينة سوهاج خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2007 / 2008، واستخدمت الباحثة برنامج مقترح في التربية العلمية باستخدام أسلوب التعاوني وبعض الأنشطة العلمية لأطفال الروضة، واختبار تحصيلي لقياس اكتساب بعض المفاهيم العلمية، وبطاقة ملاحظة لقياس بعض المهارات الاجتماعية، وقد أظهرت النتائج فاعلية هذا البرنامج في تحصيل طلبة عينة الدراسة، وفي تنمية المهارات الاجتماعية.

- دراسة حجازين (2006) التي هدفت إلى استقصاء أثر استخدام إستراتيجية تدريس قائمة على الأنشطة العلمية في التحصيل وتنمية الاتجاهات العلمية لدى طلبة المرحلة الأساسية في الأردن ، وقد تكونت أفراد عينة الدراسة من (49) طالباً وطالبة، وزعوا على مجموعتين : تجريبية (23) طالباً درسوا باستخدام الإستراتيجية القائمة على الأنشطة وأخرى ضابطة (26) طالباً درسوا باستخدام الطريقة الاعتيادية وأظهرت النتائج تفوق طلبة المجموعة التجريبية على طلبة المجموعة الضابطة في التحصيل وفي تنمية الاتجاهات العلمية.

- دراسة أحمد (2006) التي هدفت إلى الكشف عن أثر تعلم العلوم بالأنشطة العلمية الاستقصائية في فهم الطلبة للمفاهيم العلمية ومعتقداتهم واتجاهاتهم نحو العلم، وتكونت عينة الدراسة من (351) طالباً وطالبة من طلبة الصف السابع الأساسي انتظموا في (8) شعب، من أربع مدارس تابعة لوكالة الغوث الدولية في عمان، حيث اختير من كل مدرسة شعبتان، إحداهما ضابطة والثانية تجريبية وزعتا عشوائياً، وأظهرت النتائج تفوق طريقة الأنشطة الاستقصائية على الطريقة الاعتيادية في تحصيل الطلبة للمفاهيم العلمية وفي معتقدات الطلبة عن العلم.

خلاصة الدراسات السابقة ذات العلاقة:

أشارت نتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة الى فاعلية استراتيجيات الوسائط المتعددة في الارتقاء بمستوى تحصيل الطلبة في مادة التربية الإسلامية، كدراسة الحارث (2008)، وطلبة المرحلة الأساسية الدنيا كدراسة عباس (2001)، وفاعلية التعلم المعتمد على الأنشطة في تنمية قدرات التفكير لدى أطفال الروضة كدراسة عزوز (2008؛ حجازين، 2006) ، وتنمية المهارات الاجتماعية كدراسة عبد الحميد (2008)، وتكوين المعتقدات العلمية كدراسة أحمد (2006).

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: للإجابة على السؤال الأول : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$)، بين متوسط تحصيل طلبة رياض الاطفال لبعض المفاهيم الإسلامية في المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط، والوسائط المتعددة التفاعلية على الاختبار التحصيلي القبلي؟ وللتأكد من صحة الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$)، بين متوسط درجات أطفال المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط

، والوسائط المتعددة التفاعلية في درجات الاختبار التحصيلي القبلي، تم استخدام تحليل التباين أحادي الإتجاه وقد جاءت نتائج كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول (1)

نتائج تحليل التباين أحادي الإتجاه بين المجموعات الثلاث في الإختبار التحصيلي القبلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الدرجات	قيمة (ف)	مستوي الدلالة
بين المجموعات	.400	2	.200	.137	.739
داخل المجموعات	142.000	64	1.652		
المجموع	142.400	66	-		

يتبين من الجدول (1) أن قيمة (ف) غير دالة بين متوسطات المجموعات الثلاثة التجريبتين والضابطة في التطبيق القبلي للإختبار التحصيلي، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى، ويعزى ذلك الى تجانس أفراد العينة في المجموعات الثلاثة.

ثانياً: للإجابة على السؤال الثاني : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0,05)$ بين متوسط درجات أطفال المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط، والوسائط المتعددة التفاعلية على مقياس الوازع الديني القبلي؟ وللتأكد من صحة الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0,05)$ بين متوسط درجات أطفال المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط، والوسائط المتعددة التفاعلية على درجات مقياس الوازع الديني القبلي، تم استخدام تحليل التباين أحادي الإتجاه وقد جاءت نتائج كما يوضحها جدول (2) الآتي :

جدول (2)

نتائج تحليل التباين أحادي الإتجاه بين المجموعات الثلاث على مقياس الوازع الديني القبلي

مجال الملاحظة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الدرجات	قيمة (ف)	مستوي الدلالة
القرآن الكريم	بين المجموعات	.481	2	.213	.142	.934
	داخل المجموعات	281.318	64	1.541		
	المجموع	281.799	66	-		
العقيدة الإسلامية	بين المجموعات	.370	2	.278	137	.782
	داخل المجموعات	546.617	64	0.864		
	المجموع	546.987	66	-		
الحديث الشريف	بين المجموعات	.572	2	.361	1.64	.635
	داخل المجموعات	462.162	64	0.684		
	المجموع	462.734	66	-		
السيرة النبوية	بين المجموعات	.461	2	.195	.375	.916
	داخل المجموعات	129.162	64	1.264		
	المجموع	129.623	66	-		
الفقه	بين المجموعات	.539	2	.210	.074	.693
	داخل المجموعات	286.162	64	0.869		
	المجموع	286.701	66	-		
الأخلاق والتهديب	بين المجموعات	.200	2	.184	.503	.741
	داخل المجموعات	52.041	64	1.075		
	المجموع	52.241	66	-		

يتبين من الجدول (2) أن قيمة (ف) غير دالة بين متوسطات المجموعات الثلاثة التجريبتين والضابطة في التطبيق القبلي لمقياس الوازع الديني، مما يؤكد صحة الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة الخاصة بعدم وجود فروق دالة بين أفراد العينة على مقياس الوازع الديني القبلي ، ويعزى ذلك الى تجانس أفراد العينة، من حيث البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية.

ثالثاً: وللإجابة على السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسط تحصيل طلبة رياض الاطفال لبعض المفاهيم الاسلامية في المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط، والوسائط المتعددة التفاعلية على الاختبار التحصيلي البعدي؟ وللتحقق من الفرض الثالث من فروض الدراسة والذي ينص على : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسط درجات تحصيل طلبة رياض الاطفال لبعض المفاهيم الاسلامية، تبعاً لإستراتيجية التدريس (التعلم المعتمد على النشاط ، والوسائط المتعددة التفاعلية، والطريقة التقليدية) في الاختبار التحصيلي البعدي، تم استخدام اختبار T-test لحساب دلالة الفروق بين متوسط درجات الأطفال في الاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبتين الأولى(التعلم المعتمد على النشاط) والثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) كما في الجدول(3) الآتي:

جدول (3)

اختبار ت (T-test) لحساب دلالة الفروق بين متوسط درجات الأطفال في الاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبتين الأولى(التعلم المعتمد على النشاط) والثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية)

مستوي الدلالة	قيمة (ت)	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المجموعة	مجال التحصيل
0.04	37.42	64	2.68	4.52	21	الضابطة	القرآن الكريم
			2.57	20.32	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			2.35	25.42	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.03	35.42	64	3.21	3.74	21	الضابطة	العقيدة الاسلامية
			2.33	17.05	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			2.17	21.37	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.04	32.70	64	3.43	4.02	21	الضابطة	الحديث الشريف
			2.17	19.26	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			2.08	22.58	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.02	38.14	64	3.72	3.74	21	الضابطة	السيرة النبوية
			3.05	15.36	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			2.46	27.48	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.04	40.32	64	2.53	5.28	21	الضابطة	الفقه
			3.62	23.16	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			4.19	18.29	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.04	31.75	64	3.27	4.17	21	الضابطة	الاخلاق والتهديب
			2.41	26.16	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			3.05	19.74	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.03	35.95	64	3.14	4.24	21	الضابطة	المجموع الكلي
			2.69	20.21	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			2.71	22.48	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	

بالنظر الى جدول (3) يتبين ما يأتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسط درجات الاطفال في المجموعات الثلاثة(الضابطة، والتجريبية الأولى، والتجريبية الثانية) في ضوء نتائج تطبيق الاختبار التحصيلي البعدي لمجال القرآن الكريم ولصالح المجموعة التجريبية الثانية(الوسائط

المتعددة التفاعلية)، حيث المتوسط بزيادة مقدارها (20.9) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الضابطة ،وبزيادة قدرها (5.10) عن متوسطات أطفال المجموعة الأولى(التعلم المعتمد على النشاط)، وقد يعزى ذلك الى أن استراتيجيات(الوسائط المتعددة التفاعلية) تمتلك من الاجراءات التدريسية مستوى عال من التأثير في اكساب الطلبة مفاهيم القرآن الكريم، بسبب التسجيلات المتنوعة بالصوت والصورة لأصوات التلاوات المتعددة، والتفسيرات الشارحة بالرسومات والخرائط التوضيحية، ولصالح المجموعة التجريبية الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) في مجال العقيدة الاسلامية، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها (17.63) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها(4.32) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الأولى(التعلم المعتمد على النشاط)، وقد يعزى ذلك الى حاجة الطلبة الى وسائل محسوسة تقرب مفاهيم العقيدة المجردة غير المرئية الى عقولهم، وهذا ما توفره استراتيجيات الوسائط المتعددة التفاعلية أكثر من الطريقة التقليدية واستراتيجية التعلم المعتمد على النشاط، ولصالح المجموعة التجريبية الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية)، في مجال الحديث الشريف حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها(18.78) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الضابطة ، وبزيادة قدرها (3.32) عن متوسط أطفال المجموعة الأولى(التعلم المعتمد على النشاط) ويعزى ذلك الى اهتمام الطلبة باقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، وهم يستمعون الى لفظها الصحيح ونطقها السليم من الوسائط المتعددة التفاعلية، وكانهم يعيشون اجواء البيئة التي قيلت فيها، ولصالح المجموعة التجريبية الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) في مجال السيرة النبوية، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها (23.74) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (12.6) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الأولى(التعلم المعتمد على النشاط) وقد يعزى ذلك الى ميل الطلبة الى تتبع أحداث السيرة النبوية بالصوت والصورة، ومن خلال القصص المشوقة، والرسوم المتحركة، والتي تعتبر عناصر رئيسة في استراتيجيات الوسائط المتعددة التفاعلية، مما جعل الاطفال يتفاعلون مع أحداثها ويكتسبون المفاهيم المتعلقة بها، ولصالح المجموعة التجريبية الأولى(التعلم المعتمد على النشاط) في مجال الفقه، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها (17.88) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها(4.87) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) ، وقد يعزى ذلك الى أن المفاهيم الفقهية تحتاج الى احداث حقيقية يلتمس اثرها المتعلم بمارساته العملية الحية لها، أو تمثيلها مع الزملاء ، أو ملاحظة اثرها في الواقع، كالوضوء والصلاة، والحج، والصدقة، والصوم، وهذا ما يتوافر في استراتيجيات التعلم المعتمد على النشاط، ولصالح المجموعة التجريبية الأولى(التعلم المعتمد على النشاط) في مجال الأخلاق والتهديب ، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها (21.99) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (6.42) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) وقد يعزى ذلك الى أن الأنشطة الدينية الاجتماعية التي يقوم بها الطفل ويمارسها مع أسرته واقربائه، كالصدق، والأمانة، وزيارة الاقرباء، وغير ذلك من المفاهيم المنتمية الى مجال الأخلاق والتهديب، تعزز فهم وأستيعاب الطلبة لهذه المفاهيم .

وتبين من الجدول(2) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط المجموع الكلي لدرجات الاختبار التحصيلي للأطفال الذين درسوا في المجموعة الضابطة ومتوسط درجات الأطفال الذين درسوا في المجموعات الثلاث، وذلك في ضوء نتائج الاختبار التحصيلي بعد دراسة بعض المفاهيم الاسلامية عند مستوى دلالة ($05 \geq \alpha$)، لصالح المجموعة التجريبية الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) مما يؤكد صحة الفرضية وقبولها، ويعزى ذلك الى ضعف الطريقة التقليدية في اكساب الأطفال المفاهيم الاسلامية بدرجة مرضية لغياب عناصر التشويق وتيسير المعرفة للمتعلمين عن اجراءات تنفيذها، مقارنة مع مستوى تحصيل الطلبة في الاستراتيجيتين التجريبتين الذي بدا واضحا تحسن مستوى الطلبة فيهما لفاعليتهما في التدريس، الا ان استراتيجيات(الوسائط المتعددة التفاعلية)، لفاعليتها وسماتها التي تميزت بها جاءت بزيادة قدرها(18.24) عن الطريقة التقليدية، و بزيادة قدرها(2.27) عن استراتيجيات التعلم المعتمد على النشاط، وتتفق هذه النتيجة مع

دراسة الحارث (2008؛ عباس، 2001) في فاعلية استراتيجية الوسائط المتعددة في الارتقاء بمستوى تحصيل الطلبة .

رابعاً: وللإجابة على السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، بين متوسط درجات أطفال الروضة في إكتساب بعض المفاهيم الإسلامية، تبعاً لإستراتيجية التدريس (التعلم المعتمد على النشاط، الوسائط المتعددة التفاعلية، الطريقة التقليدية) في درجات اختبار التحصيل المؤجل؟ وللتحقق من الفرض الرابع من فروض الدراسة والذي ينص على : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، بين متوسط درجات أطفال الروضة في إكتساب بعض المفاهيم الإسلامية، تبعاً لإستراتيجية التدريس (التعلم المعتمد على النشاط، الوسائط المتعددة التفاعلية، الطريقة التقليدية) في درجات اختبار التحصيل المؤجل، تم استخدام اختبار T-test لحساب دلالة الفروق بين متوسط درجات الأطفال في الاختبار التحصيلي المؤجل للمجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين الأولى(التعلم المعتمد على النشاط) والثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) كما في الجدول(3) الآتي:

جدول (4)

اختبار (T-test) لحساب دلالة الفروق بين متوسط درجات الأطفال في الاختبار التحصيلي المؤجل للمجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين الأولى(التعلم المعتمد على النشاط) والثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية)

مستوي الدلالة	قيمة (ت)	درجات الحرية	الإتحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المجموعة	مجال التحصيل
0.05	39.16	61	4.49	2.63	20	الضابطة	القرآن الكريم
			3.41	17.84	21	التعلم المعتمد على النشاط	
			3.78	20.92	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.04	31.05	61	3.86	2.59	20	الضابطة	العقيدة الإسلامية
			5.64	14.86	21	التعلم المعتمد على النشاط	
			4.47	16.53	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.03	40.29	61	4.69	1.87	20	الضابطة	الحديث الشريف
			4.46	14.06	21	التعلم المعتمد على النشاط	
			3.25	15.73	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.04	35.63	61	3.84	2.95	20	الضابطة	السيرة النبوية
			4.28	14.74	21	التعلم المعتمد على النشاط	
			4.17	25.62	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.05	37.59	61	3.96	2.74	20	الضابطة	الفقه
			4.07	19.82	21	التعلم المعتمد على النشاط	
			4.85	14.53	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.03	40.16	61	4.58	2.24	20	الضابطة	الأخلاق والتهديب
			3.52	21.36	21	التعلم المعتمد على النشاط	
			4.25	16.37	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.04	37.31	61	4.23	2.50	20	الضابطة	المجموع الكلي
			4.23	17.11	21	التعلم المعتمد على النشاط	
			4.12	18.28	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	

يظهر جدول (4)، حدوث فاقد لثلاثة أفراد، احدهما من أفراد المجموعة الضابطة، واثنين من المجموعة التجريبية الثانية (التعلم المعتمد على النشاط)، وبالنظر الى جدول (4) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، بين متوسط درجات الأطفال في المجموعات الثلاثة (الضابطة، والتجريبية الأولى، والتجريبية الثانية) في ضوء نتائج الاختبار التحصيلي المؤجل لمجال القرآن الكريم ولصالح المجموعة التجريبية الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) ، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها(18.29) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الضابطة ، وبزيادة قدرها (3.08) عن متوسط أطفال المجموعة الأولى(التعلم المعتمد على

(النشاط)، وقد يعزى ذلك الى فاعلية برامج استراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية، وتواصل الطلبة المستمر بعد الانتهاء من التجربة في التفاعل مع برامجها الالكترونية التي ساعدت الطلبة على الاحتفاظ بالمفاهيم المتعلقة بالمفردات والتركيبة المتعلقة بمجال القرآن الكريم الذي يعيشون في اجوائه في البيت والروضة، ولصالح المجموعة التجريبية الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) في مجال العقيدة الاسلامية، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها (13.94) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها(1.67) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الأولى(التعلم المعتمد على النشاط)، وقد يعزى ذلك الى ثبات الصور المتعلقة بالمفاهيم العقيدية في اذهان الطلبة لارتباطها بصور محسوسة، ولصالح المجموعة التجريبية الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) في مجال الحديث الشريف، بزيادة مقدارها (13.86) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (1.67) عن متوسط أطفال المجموعة الأولى(التعلم المعتمد على النشاط)، ويعزى ذلك الى حاجة المتعلمين في مرحلة رياض الاطفال الى اساليب تعليمية حديثة تسهم في الاحتفاظ بتعلم مفاهيم الحديث الشريف، ولصالح المجموعة التجريبية الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) في مجال السيرة النبوية، حيث جاء المتوسط بزيادة قدرها(22.67) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (10.88) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الأولى(التعلم المعتمد على النشاط)، وقد يعزى ذلك الى احتفاظ مجموعة الاطفال التي تعلمت باستراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية ببعض برامج السيرة النبوية بموادها المعرفية ذات العرض الالكتروني المتنوع ، والعودة اليها من وقت لآخر لميل الأطفال الى تثبيت احداث السيرة النبوية في عقولهم، ولصالح المجموعة التجريبية الأولى(التعلم المعتمد على النشاط) في مجال الفقه، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها(17.08) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (5.29) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية)، وقد يعزى ذلك الى أن التعلم المعتمد على النشاط، يعزز استمرار ممارسة الأطفال للمفاهيم الفقهية في واقع حياتهم اليومية، أو مشاهدتهم لذويهم وأسرهم وهم يمارسون نشاطات الأحكام الفقهية ومفاهيمها في واقعهم الاجتماعي، مما يحافظ على ديمومتها واستمرارها في اذهانهم لمدة اطول، ولصالح المجموعة التجريبية الأولى(التعلم المعتمد على النشاط) في مجال الأخلاق والتهذيب، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها(19.12) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (4.99) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) ، ويعزى ذلك الى طبيعة مجال الأخلاق والتهذيب المرتبطة بالأنشطة الواقعية للمتعلمين الذي تعلموا مفاهيمه باستراتيجية التعلم المعتمد على النشاط، وما زالوا يمارسون في بيئاتهم الاجتماعية.

ويتبين من الجدول(4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الكلي لدرجات الاختبار التحصيلي المؤجل للأطفال الذين درسوا في المجموعة الضابطة ومتوسط درجات الأطفال الذين درسوا في المجموعة التجريبية الأولى(التعلم المعتمد على النشاط)، ومتوسط درجات الأطفال الذين درسوا في المجموعة التجريبية الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية)، وذلك في ضوء نتائج الاختبار التحصيلي المؤجل بعد مضي (15) يوم على الاختبار البعدي عند مستوى دلالة ≥ 0.05 ، ولصالح المجموعة التجريبية الثانية(الوسائط المتعددة التفاعلية) مما يؤكد صحة الفرضية وقبولها، وقد يعزى ذلك الى استمرار فاعلية التعلم باستراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية وديمومتها الى ما بعد الاختبار البعدي.

خامساً: وللإجابة على السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ≥ 0.05 بين متوسط درجات أطفال المجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبيتين التي تدرس باستخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط، والوسائط المتعددة التفاعلية على مقياس الوازع الديني البعدي؟ وللتحقق من الفرض الخامس من فروض الدراسة والذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ≥ 0.05 ، بين متوسط درجات مقياس تنمية الوازع الديني البعدي، تبعاً لإستراتيجية التدريس (التعلم المعتمد على النشاط ، والوسائط المتعددة

التفاعلية، والطريقة التقليدية) على مقياس الوازع الديني البعدي، تم استخدام اختبار ت (T-test) كما في الجدول (5) الآتي:

جدول (5)

اختبار ت (T-test) لحساب دلالة الفروق بين متوسط درجات الأطفال على مقياس تنمية الوازع الديني البعدي للمجموعة الضابطة والمجموعتين التجريبتين الأولى (التعلم المعتمد على النشاط) والثانية (الوسائط المتعددة التفاعلية)

مستوي الدلالة	قيمة (ت)	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المجموعة	مجال التحصيل
0.04	29.16	64	3.39	8.17	21	الضابطة	القرآن الكريم
			2.45	17.09	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			3.16	14.63	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.04	30.17	64	5.72	7.38	21	الضابطة	العقيدة الإسلامية
			4.06	13.47	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			3.26	17.52	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.05	28.51	64	4.74	6.18	21	الضابطة	الحديث الشريف
			3.84	11.46	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			2.93	13.72	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.03	31.37	64	3.05	9.52	21	الضابطة	السيرة النبوية
			4.28	20.15	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			2.38	29.26	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.05	31.47	64	3.47	6.46	21	الضابطة	الفقه
			4.15	26.35	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			4.52	18.17	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.04	26.19	64	4.17	10.36	21	الضابطة	الاخلاق والتهديب
			3.52	27.43	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			4.73	14.62	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	
0.04	29.47	64	4.09	8.01	21	الضابطة	المجموع الكلي
			3.71	19.32	23	التعلم المعتمد على النشاط	
			3.49	17.98	22	الوسائط المتعددة التفاعلية	

يتبين من جدول (5) ما يأتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، بين متوسط درجات الاطفال في المجموعات الثلاثة (الضابطة، والتجريبية الأولى، والتجريبية الثانية) في ضوء نتائج مقياس الوازع الديني البعدي لمجال القرآن الكريم ولصالح المجموعة التجريبية الأولى التعلم المعتمد على النشاط، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها (8.92) عن متوسط نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (2.46) عن متوسط أطفال المجموعة الثانية (الوسائط المتعددة التفاعلية)، ويعزى ذلك الى فاعلية تنوع الأنشطة المتضمنة مفاهيم القرآن الكريم في تكون وازع ديني ايجابي، ولصالح المجموعة التجريبية الثانية (الوسائط المتعددة التفاعلية) في مجال العقيدة الإسلامية، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها (10.14) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (4.05) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الأولى (التعلم المعتمد على النشاط)، ويعزى ذلك الى تمكن استراتيجيات الوسائط المتعددة التفاعلية في ايجاد شعور ايجابي نحو مفاهيم العقيدة الإسلامية، لتنوع وسائطها، ولصالح المجموعة التجريبية الثانية (الوسائط المتعددة التفاعلية) في مجال الحديث الشريف، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها (7.54) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (2.26) عن متوسطات أطفال المجموعة الأولى (التعلم المعتمد على النشاط)، وقد يعزى ذلك الى تذوق الأطفال لبلاغة حديث رسول وهم يتفاعلون مع مفرداته وتراكيبه بالوسائل التفاعلية ذات الوسائط المتعددة، ولصالح المجموعة التجريبية الثانية (الوسائط المتعددة التفاعلية) في مجال السيرة النبوية، حيث جاء المتوسط

زيادة قدرها (19.74) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (9.11) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الأولى (التعلم المعتمد على النشاط)، ويعزى ذلك الى مزايا استراتيجية الوسائط المتعددة التفاعلية في اثاره دوافع المتعلمين لتعلم السيرة النبوية، مما ساهم في تكوين وازع ديني نحو السيرة النبوية، ولصالح المجموعة التجريبية الأولى (التعلم المعتمد على النشاط) في مجال الفقه، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها (19.89) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (8.18) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الثانية (الوسائط المتعددة التفاعلية)، ويعزى ذلك الى ايجابية التعلم المعتمد على النشاط، في تشكيل الوازع الديني لدى الأطفال وهم يمارسون بسعادة وطمأنينة بعض المفاهيم الفقهية في واقع حياتهم وبين أسرهم، ولصالح المجموعة التجريبية الأولى (التعلم المعتمد على النشاط) في مجال الأخلاق والتهديب، حيث جاء المتوسط بزيادة مقدارها (17.07) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الضابطة، وبزيادة قدرها (12.81) عن متوسطات نتائج أطفال المجموعة الثانية (الوسائط المتعددة التفاعلية)، ويعزى ذلك الى قدرة استراتيجية التعلم المعتمد على النشاط في تكوين اتجاهات ايجابية وشعور ديني نام لدى الأطفال لانها تلبي احنياجاتهم، وتتفاعل مع بيئاتهم التعليمية والاجتماعية بما فيها من قيم أخلاقية وسلوكيات تربوية .

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الكلي لدرجات مقياس تنمية الوازع الديني البعدي للأطفال الذين درسوا في المجموعة الضابطة ومتوسط درجات الأطفال الذين درسوا في المجموعة التجريبية الأولى (التعلم المعتمد على النشاط)، ومتوسط درجات الأطفال الذين درسوا في المجموعة التجريبية الثانية (الوسائط المتعددة التفاعلية)، وذلك في ضوء نتائج مقياس الشعور (الوازع) الديني البعدي بعد دراسة بعض المفاهيم الإسلامية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ولصالح المجموعة التجريبية الأولى (التعلم المعتمد على النشاط) مما يؤكد صحة الفرضية وقبولها، وقد يعزى ذلك الى تكون وازع ديني قوي لدى الأطفال نتيجة تفاعلهم مع الأنشطة المقدمة لهم وهم مندمجون في ادائها بشكل متكامل وفي جميع مجالات التربية الإسلامية، وتتفق هذه النتيجة الى حد ما مع دراسة عزوز (2008؛ حجازين، 2006) في فاعلية استراتيجية التعلم المعتمد على النشاط في تنمية قدرات التفكير لدى أطفال الروضة، وفي تنمية المهارات الإجتماعية كدراسة عبد الحميد (2008)، وتكوين المعتقدات والاتجاهات الايجابية كدراسة أحمد (2006).

سادسا: وللإجابة على السؤال السادس: هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ في تحصيل طلبة رياض الأطفال لبعض المفاهيم الإسلامية يعزى للتفاعل بين استراتيجية التدريس والمجال، واستراتيجية التدريس ومقياس تنمية الوازع الديني؟ وللتحقق من الفرض السادس من فروض الدراسة والذي ينص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين متوسط درجات تحصيل طلبة رياض الأطفال لبعض المفاهيم الإسلامية يعزى للتفاعل بين استراتيجية التدريس والمجال، واستراتيجية التدريس ومقياس تنمية الوازع الديني، جاءت الاجابة كما في الجدول (6) الآتي:

الجدول (6)

نتائج تحليل التباين الثلاثي للتفاعل بين استراتيجية التدريس والمجال في الاختبار البعدي والقبلي لعلامات طلبة عينة الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المتغيرات القبلي	152.315	1	152.315	13.015	0.072
استراتيجية التدريس	189.858	1	189.858	14.97*	0.040
المجال	0.712	1	0.712	0.051	0.418
استراتيجية لتدريس × المجال	2.958	1	2.958	0.291	0.537
الخطأ	1513.237	62	13.141		
الكلي	1825.271	66			

يوضح الجدول (6) عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ لقيمة "ف" (0.291)، في تحصيل عينة الدراسة لبعض المفاهيم الإسلامية يعزى للتفاعل بين استراتيجية

التدريس والمجال في التباين الثلاثي المشترك (3×6) للعلامات البعدية مع القبليّة، ويعزى ذلك الى عدم امكانية اعتماد استراتيجية تدريسية واحدة ومحددة في تدريس مختلف مجالات مفاهيم التربية الاسلامية وبدرجة واحدة، ولمعرفة أثر التفاعل بين استراتيجية التدريس ومقياس تنمية الوازع الديني جاءت الاجابة كما في الجدول (7) الآتي:

الجدول (7)

نتائج تحليل التباين الثلاثي للتفاعل بين استراتيجية التدريس ومقياس تنمية الوازع الديني في الاختبار البعدي والقبلي لعلامات طلبة عينة الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المتغيرات القبلي	174.120	1	174.120	11.752	0.164
استراتيجية التدريس	191.372	1	191.372	*16.42	0.030
مقياس تنمية الوازع الديني	0.531	1	0.531	0.048	0.395
استراتيجية لتدريس × مقياس الوازع الديني	3.629	1	3.629	0.329	0.428
الخطأ	1397.874	62	11.849		
الكلّي	1679.326	66			

يوضح الجدول (7) عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0,05$) لقيمة "ف" (0.329)، في تحصيل عينة الدراسة لبعض المفاهيم الاسلامية يعزى للتفاعل بين استراتيجية التدريس ومقياس تنمية الوازع الديني في التباين الثلاثي المشترك للعلامات البعدية مع القبليّة، ويعزى ذلك الى عدم امكانية اعتماد استراتيجية تدريسية واحدة ومحددة في تنمية الوازع الديني وفي جميع مجالات مفاهيم التربية للاسلامية وبدرجة متساوية.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بالتوصيات الآتية:

1. توظيف الوسائط المتعددة التفاعلية كاستراتيجية تعليمية-تعليمية في رياض الأطفال من أجل إكساب الأطفال العديد من المفاهيم الاسلامية في مجالات (القرآن الكريم، العقيدة الاسلامية، الحديث الشريف، السيرة النبوية).
2. توظيف التعلم المعتمد على النشاط كاستراتيجية تعليمية-تعليمية في رياض الأطفال من أجل إكساب الأطفال العديد من المفاهيم الاسلامية في مجالات (الفقه الاسلامي، الأخلاق والتهذيب).
3. استخدام التعلم المعتمد على النشاط كاستراتيجية تعليمية-تعليمية في رياض الأطفال من أجل تنمية الوازع الديني لدى أطفال الروضة في مجالات التربية الاسلامية.
- 4- عقد دورات تدريبية لمعلمات رياض الأطفال في استخدام استراتيجيتي التعلم المعتمد على النشاط، و الوسائط المتعددة التفاعلية، لتدريس مفاهيم التربية الاسلامية خاصة، ومفاهيم المجالات الدراسية الأخرى عامة.

* شاهر أبو شريخ، دكتوراه مناهج وأساليب تدريس تربية إسلامية، جامعة جرش، الأردن
dr.abushrakh@yahoo.com

المراجع

- ابو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (1994)، سنن ابي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- أبو رياش، حسين محمد (2007)، **التعلم المعرفي**. دار المسيرة. عمان
- ابو شقير، محمد سليمان وحسن، منير سليمان (2008) "فاعلية برنامج بالوسائط المتعددة على مستوى التحصيل في مادة التكنولوجيا لدى طلبة الصف التاسع الأساسي"، **مجلة الجامعة**. المجلد السادس 1429 هـ / 2008.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (2002) **صحيح البخاري**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، جدة.
- أحمد، أماني (2006). **أثر تعلم العلوم بالأنشطة العلمية الاستقصائية في فهم الطلبة للمفاهيم العلمية ومعتقداتهم**
- الابستمولوجية واتجاهاتهم نحو العلم**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- بدير، كريمان (2004) **الرعاية المتكاملة للأطفال**. عالم الكتب. القاهرة
- بوادي، حسنين المحمدي (2005)، **حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (1996) **الجامع الكبير: سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت
- الحارث، حسن على (2008)، **فاعلية برنامج بالوسائط المتعددة على مستوى التحصيل في مادة التربية الإسلامية لدى طالبات الصف الأول الأساسي**، رسالة ماجستير غير منشورة: كلية التربية جامعة صنعاء، 2008.
- حجازين، ميشيل (2006). **أثر استخدام استراتيجيات تدريس قائمة على الأنشطة العلمية في التحصيل وتنمية الاتجاهات العلمية لدى طلبة المرحلة الأساسية في الأردن**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن
- حطبية، ناهد فهمي (2009) **منهج الانسطة في رياض الأطفال**. دار المسيرة. عمان.
- الخزامي، عبد الحكم أحمد (2004)، **المرجع الشامل في حقوق الطفل**، القاهرة، مكتبة ابن سينا.
- شريف، نادية وعبد العال، سميره (2001)، **دراسة تحليلية تقييمية لمناهج رياض الأطفال في بعض الدول العربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- خلف، أمل. (2005). **مدخل إلى رياض الأطفال**، عالم الكتب، القاهرة.
- خميس، إيمان أحمد حسن وعابدين، حسن سعد محمود (2010). **سلوكيات العجز المُتعلم وعلاقتها بكل من الاستبصار الاجتماعي والمناخ المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية**، المؤتمر الدولي الخامس للبحوث العلمية و تطبيقاتها، القاهرة، 497 – 543.
- داود، نسيمه، حمدي، نزيه (2009) **الأسرة والطفل**. وزارة الثقافة. عمان
- سويدان، أمل عبد الفتاح (2007)، **فاعلية التعلم الذاتي في مجال التدوق الفني عن طريق الوسائط المتعددة** **لدى الطلاب المعلمين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.
- الصويغ، سهام عبد الرحمن (2004)، **التنشئة الاجتماعية للطفل العربي وعلاقتها بتنمية المعرفة (دراسة تحليلية)**، **مجلة الطفولة والتنمية**، ع 13، مج 4، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، ص ص : 73 – 99.
- طه، محمد (2006) **الذكاء الإنساني، اتجاهات معاصرة وقضايا نقدية**، ع (330) أغسطس، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- عاطف، هيام محمد (2005) **الأنشطة المتكاملة لطفل الروضة**. دار الفكر العربي. القاهرة
- عباس، هناء عبده (2001): **فعالية استخدام الكمبيوتر في التحصيل الأكاديمي وتنمية القدرات الابتكارية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية**. **مجلة التربية العلمية**. الجمعية المصرية للتربية العلمية. المجلد الرابع. ع 2. ص ص 147-179.
- عبد الحميد، عواطف (2008). **برنامج مقترح في التربية العلمية باستخدام أسلوب التعلم التعاوني وبعض الأنشطة العلمية، وقياس فعاليته في اكتساب بعض المفاهيم العلمية وتنمية بعض المهارات الاجتماعية لدى**

- أطفال الروضة (المستوي الثاني). مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (24)، يناير.
- عبد الكريم، محمود (2000)، فاعلية استخدام الوسائط المتعددة في إكساب الطلاب المعلمين المندفيعين والمترويين المهارات الأساسية لتشغيل الكمبيوتر والتحصيل المعرفي . رسالة ماجستير غير منشورة : كلية التربية جامعة الأزهر ، 2000 م .
- عبد الهادي، محمد محمد (2003)، فاعلية الوسائط المتعددة الكمبيوترية ومستويات للسعة العقلية في تنمية مهارات التعلم الذاتي والتحصيل لتلاميذ المرحلة الإعدادية في مادة العلوم ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر.
- عزوز، هنيده (2008). فاعلية بعض الأنشطة العلمية في تنمية قدرات التفكير الابتكاري لدى عينة من أطفال الروضة في مدينة مكة المكرمة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- العيسوي، عبد الرحمن (2002). علم النفس التربوي. ط3. دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- فتحي، أكرم (2000)، فاعلية برنامج مقترح باستخدام الوسائط المتعددة التفاعلية لمحو الأمية الكمبيوترية و تنمية الاتجاه نحو استخدام الحاسوب. رسالة ماجستير غير منشورة . ، كلية التربية ، جامعة جنوب الوادي، 2000
- قطامي، نابغة (2008). . تقويم نمو الطفل، دار المسيرة، عمان.
- كفاي، علاء الدين، النبال، مایسة أحمد، السالم، سهير محمد سالم (2008). الارتقاء الانفعالي والاجتماعي لطفل ما قبل الروضة. دار الفكر، الأردن، عمان.
- مسلم، أبو الحسين (2001) صحيح مسلم، تحقيق على عبد الرحمن العزاز، ط2، دار الاستقلال، بيروت.
- مكي، سمر عبد الباسط مكي (2003)، "أثر استخدام بعض المعايير الفنية لعناصر تصميم شاشات برامج الوسائط المتعددة علي إكتساب مفاهيم الدراسات الاجتماعية لدي تلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي" رسالة ماجستير غير منشورة : معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.
- ملحم، سامي محمد (2007). الأسس النفسية للنمو في الطفولة المبكرة، دار الفكر، عمان.
- نصر، حسن أحمد محمود (2005)، فاعلية توظيف تكنولوجيا الوسائط المتعددة بالحاسب في تدريس هندسة الصف الثالث الإعدادي على تحصيل التلاميذ وتنمية التفكير الابتكاري، رسالة ماجستير غير منشورة : كلية التربية بنبي سويف جامعة القاهرة ، 2005 .
- نوفل، خالد محمود حسين (2004)، أثر التفاعل بين تحكم المتعلم في البرنامج التعليمي متعدد الوسائط والأسلوب المعرفي على تحصيل الطلاب. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية النوعية، جامعة عين شمس.
- Owens, K.B. (2002). *Child & Adolescent development. An integrated approach.* Australia: Wadsworth, Thomson learning.
- Provenzo, Eugene F.; (2005) **Computer Curriculum , & Cultural Change: An Introduction For Teachers** (Lawrence Erlbaum Associates , Publishers , Mahwah New Jersey, 2005
- Salrana, R.G. (2008). **The girls Education Initiative in Egypt.** Amman. UNICFE EENA-Ro
- Reeves, Tomas C (1992) **Evaluating Interactive Multimedia Educational Technology** , V32, N.5 May 1992. pp: 47-52
- Giuseppina, Pellegrino's (2005) **Thickening The Frame : Cross-Theoretical Of Contacts Inside Around Technology** (Bulletin Of Science Technologies And Societies, V25, N1, P63-72, Fer, 2005
- Killian , J.M.; Fish, M.C. & Manjage , E.b. (2007) **Making schools safe : A System-Wide School Intervention to Increase Student prosocial Behavior and Enhance School Climate** , Journal of Applied School Psychology, 23 , (1) , 1-30

الثنائيات الضدية في شعر " عرار " قصيدة " نورٌ نُسميهم " نموذجاً

الدكتور أحمد العرود- جامعة جرش الأردن

ملخص البحث

تمثل الثنائيات الضدية في حياة الإنسان ظاهرة طبيعية ، وعاها الإنسان وجعلها جزءاً من رؤيته الآخر حيث وظّف هذه الثنائيات في تواصله مع هذا الآخر والتعبير عن رؤيته للعلاقات القائمة بين مكونات الوجود ولعل الشعراء ، هم أكثر الناس وعياً لصورة الثنائية هذه ، حيث دفعهم هذا الوعي إلى توظيف الثنائيات في التعبير عن مضامينهم الشعرية ، ومصطفى وهبي التل هذا الشاعر الإشكالي ربما يكون من أكثر الشعراء توظيفاً لهذه الثنائيات ، ولعل ما يكتف هذه الثنائيات في شعره ، طبيعة الحياة التي عاشها ، ونموذجاً على الثنائيات الضدية في شعر عرار ، اختارت الدراسة قصيدة " نورٌ نُسميهم " لما تحمله هذه القصيدة من بعد دلالي للثنائية الضدية التي صنعها عرار مع المجتمع وثقافته .

Abstract

Represent diodes antibody in human life is a natural phenomenon, and Aaha rights, and make it a penalty of his view of the last, where employed these diodes in contact with the other, and to express his vision of the relationships between the components of existence, and perhaps the poets, they are more people aware of the image of bilateral these, with them this awareness, to employ diodes in the expression of their implications noodles, and Mustafa Wahbi Al-Tal, the poet's problematic, it may be more poets utilize these binaries, and perhaps what intensify these diodes in his poetry, the nature of life Their relationship, and a model for diodes antibody in the poetry of Arar, chose study the poem "Nawar call them" the bear of this poem after bilateral indicative of antibody-made Arar with the community and its culture.

وقد تبدو الفوضى الذاتية للشاعر، مجرد فوضى ذاتية، ولكن القصيدة التي ينتجها الشاعر تركز، وتجسد قضايا وصراعات تستطيع التّفاذ إلى المجتمع المحيط²⁰ " ...لا يمكن القول إن قراءتين من القراءات متطابقتان تماماً، وكذلك لا يمكن لأي ناقد أن يزعم أنه قد ألمّ تماماً مطلقاً بالمعنى الذي أراده المؤلف. ضمن هذه الحالة من عدم الإمكانية يصبح ميدان التّقد ممكناً²¹ "

تأتي الثنائيات الضدية Bilateralism antibody في الكون سمة من سمات شكل الوجود، حيث شكّلت الخطوط العامّة لمعظم الظواهر الكونية، فالسما والارض، والليل والنهار، والذكورة و الأنوثة، والشرق والغرب والشمال والجنوب، والحضور والغياب... إلخ، مما جعل بعض الفلاسفة والمفكرين، يرون أن هذه الثنائية بني عليها الوجود، " وأنّ الذهن البشري مجبولٌ على ترتيب العالم كلّهُ، على شاكلة تلك الأضداد²²" ولهذا عبّر الإنسان عن علاقته بهذه الثنائية عبر العصور، وبحث من خلال النّظر فيها المعاني والدلالات، التي تؤدّيها في الحياة، ووجد أن الفن وأدواته ومنها اللغة، هي الوسيلة الأقوى في التعبير عن هذه الثنائية، ووجد أن هذه الثنائية تصنع كلّ ما يمكن أن يجده، من معان في هذا الكون، فأوجد ثنائيات الضدية الموازية لتلك الثنائيات الكونية، من خلال القيم التي يتبنّاها أو يؤمن بها، ولعل هذه الثنائيات، هي التي خلقت إشكالية الأنا الفردية، مع الأنا الجمعية، في المجتمعات الإنسانية. وليس هذا فقط، بل رؤيته للثنائيات الثابتة، أو الكونية، وتفسيره لها، جعلته في حالة من الصراع الدائم، مع الحضور القوي لهذه الثنائيات، التي يسعى من أجل تغييرها أو تجاوزها وتفسيرها.

بهذا تكون الثنائيات الضدية قد تشكّلت في إطارين: الإطار الكوني الخارج عن إرادة الإنسان، والإطار الإنساني، الذي تشكّلت ثنائياته عبر الفكر، والسلوك الإنساني، حيث ذلك عبر التاريخ الثقافي للحضارات الإنسانية. فجاءت الثنائيات نوعاً من التعبير الثقافي، الذي ينظم حياة الإنسان، ويبني علاقته مع الآخر من خلاله.

يمكن القول إن الشعراء كان لهم النّصيب الأكبر في صراعهم مع الآخر، ولهم النّصيب الأكبر أيضاً في خلق ثنائياتهم الضدية معه، ولعل هذا يكاد يتوقّر لكل شاعر بغض النّظر عن جنسيته وزمنه، ولكن مع تفاوت في مدى هذا الحضور، وفي مدى عمق هذه الثنائية. إذ " للثنائيات الضدية، فاعلية في بناء النص الشعري، من خلال توالد الأنساق وتناميها²³ " حيث يخلقها الشاعر في إطار علاقته مع الآخر، وإقامة العلاقة الساخرة كما يسمّيها " كالر " والتي تنطوي على النّضاد بين أسلوبين للتشبيه بالواقع²⁴ " إنّ الثنائية الضدية تتحقق في الشعر على مستوى الشّكل: " اللفظ المفرد" و " التركيب اللغوي" ، وعلى مستوى المضمون، في إطار معرفة قيم الواقع والأب الثقافي للشاعر، والمتلقي في آن واحد، فعندما يوظف الشاعر معنى مضاداً للمعنى المتعارف عليه في ثقافته، فإن الضدية تنشأ بين الحضور والغياب، حضور القيم والقبول بها، وغياب الجديد ورفضه، ولعل هذا ما نجده قد أخذ مساحة كبيرة في شعر عرار، حيث كانت ثنائياته الضدية، تأتي من إشكالية العلاقة بين عرار، والآخر بأشكاله المتعددة. إذ الثنائيات عنده تمثّل قيمة مهيمنة على النص، تمنحه نوافذ للمعنى.

²⁰ بن ورن، روبرت، الديمقراطية والشعر، ترجمة وتقديم فؤاد عبد المطلب، دار التوحيد للدراسات والنشر، مطبعة الخطيب، حمص، 2000م، ص 97.

²¹ راي، ولیم، المعنى الأدبي من الظاهرية إلى التفكيك، ترجمة يونيل يوسف عزيز، دار المأمون للترجمة والنشر، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط 1، 1987. ص 10.

²² كريب، أيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، تر، محمد حسين غلوم، مراجعة، محمد عصفور، عالم المعرفة الكويتية، ع 244، 1999، ص 204.

²³ سمر ديوب، جماليات النسق الضدي شعر أبي العلاء المعري أنموذجاً، مجلة التراث العربي-مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب-دمشق العدد 110 السنة الثامنة والعشرون - حزيران 2008 - جمادى الآخرة 1429، ص 172

²⁴ المعنى الأدبي، مرجع سابق، ص 134.

تمثل قصيدة "مصطفى وهبي" التل* "عرار" في مجملها، إشكالية على مستوى المضمون، والشكل الشعريين*، حيث ولدت هذه القصيدة، في سياقات واقعية ومعرفية صنعت الرؤية التي تبناها عرار، إذ يمكن لنا أن نصنف قصيدة عرار في مجملها قصيدة تنضوي تحت ما يسمّى "نص التضاد"، فهذه القصيدة في تاريخها، خرجت من روح تائفة على قيم اجتماعية وسياسية وثقافية متوارثة، فجاءت محملة بالجدلية القائمة، بين الواقع المؤسس على الثوابت الدينية، والاجتماعية، والسياسية، وبين الرفض ومحاولة الخروج من جلياب التبعية غير المقنعة بالنسبة إلى الشاعر. حيث كانت مصادر المعرفة عند عرار تأتي مما يقع عليه من كتب و معارف، تأتي من طرق شتى، وفي هذا يقول البدوي المثلّم:

"كان عرار دودة كتب كما يقول الأوروبيون... وكان تواقاً لمعرفة كل جديد، بفضي به إلى معرفة حقائق الكون، وفك طلاسم العالم الثاني، ولقد أتاح له طموحه، أن يقرأ شتى المؤلفات، ويقف على آراء طائفة من فلاسفة العرب والإسلام، الذين نهلوا من معين الفلسفة الإغريقية،!... وقد عبّ من أدب الفرس، وأقبل على الكتب الصّفراء، وعلى فلسفة (المعري) و(ابن رشد) و(الغزالي)، ونظريات وآراء صديقه الفيلسوف التركي الدكتور رضا توفيق²⁵"

ولهذا "امتلات نفسه بقلق لا يستقر، ولا يتوادم مع الحياة من حوله، فكان عنيفاً في رفضه. فلسف الحب، والحريّة، واللذة، وجعلها جميعها تعبيراً عن إحساس وجودي، صميم بالحياة، وكرهاً أصيلاً لمنغصاتها، التابعة من مظالم المجتمع الطبقي، من حوله، وتعسف السّلطة الحاكمة في البلاد"²⁶

هذا ما شكّل "ينابيع الكتابة*" ومنها الشعرية عند عرار، حيث جاءت قصيدته في مستوياتها المختلفة انعكاساً معرفياً، وفنياً، وظّف عرار أساليبه اللغوية فيها، من أجل بناء الدال والمدلول، اللذين يؤديا الرؤية التي يراها، وهنا نجد أنفسنا أمام أسلوبية "الثنائيتية الضدية" Bilateral antibody، التي تطغى على شعر عرار عامّة، سواء على مستوى "ألفاظ الضد" Opposite words - كما سمّاه البعض²⁷ - أو "المفارقة" The irony - كما أطلق عليه آخرون²⁸.

ولكن يبقى الأمر أوسع من ذلك، حيث شكّلت حياة عرار ثنائيات كثيرة، امتدت به من حياته الأسرية، القائمة على ثنائيتية الرفض والقبول بين الأب والابن²⁹، مروراً بثنائيتية الطبقة الاجتماعية - الغنى والفقر - وثنائيتية الموقف السياسي - الانتماء إلى الوطن والعروبة، أو مماثلة المستعمر وسلب الوطن. حيث كان "وعي عرار جزءاً جوهرياً من الوعي الشعري العربي الحديث، المنفتح على كلّ الجهات، والمشتبك بسبب هذا الوعي، مع كل الظروف والعوامل التي تحبطه، أو تكبله، فقد كان عرار واحداً بارزاً من ممثلي اتجاه المتحررين من الشعراء العرب،

* حول شعر مصطفى وهبي التل يمكن الرجوع إلى:

1- المطلق، محمود، عشيات وادي اليباس، ط1، 1954.

2- العودات، يعقوب (البدوي المثلّم)، عرار شاعر الأردن، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، 2011م.

3- أبو مطر، أحمد، عرار الشاعر اللامنتمي، 1977.

4- مقدمة ديوان عشيات وادي اليباس، تحقيق، زياد الزّعي، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، 2007م.

* انظر: علي الشّرع، عرار والأطروحات الشعرية الحديثة، مقالة ضمن كتاب مصطفى وهبي التل (عرار) قراءة جديدة، وزارة الثقافة الأردنية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 159-188

²⁵ عرار شاعر الأردن، مرجع سابق، ص 276.

²⁶ فحماوي، كمال، مصطفى وهبي التل، 1899-1949، دت، ص33.

* للمزيد: انظر: زياد الزّعي، ينابيع الكتابة: مرجعيات عرار المعرفية، ضمن كتاب: مصطفى وهبي التل (عرار)، مرجع سابق، ص29-38.

²⁷ محمد المجالي، المعجم اللفظي، ودلالاته في شعر مصطفى وهبي التل (عرار). ضمن كتاب مصطفى وهبي التل (عرار)، مرجع سابق، ص213-260.

²⁸ الرباعي، عبد القادر، عرار: الرؤيا والفن (قراءة من الداخل)، اللجنة الوطنية العليا لإعلان عمان عاصمة للثقافة 2003، أمانة للنشر، ص 139 وما بعدها.

²⁹ انظر صورة هذه العلاقة في كتاب عرار شاعر الأردن، مرجع سابق، ص30 وما بعدها.

الذين وجدوا أنفسهم يناوشون بعداء، بين كلِّ مظهرٍ من مظاهر الحياة العربيّة ، وكل مبدأ من مبادئها³⁰

كلُّ هذه الثنائيات بعمقها الدلالي، وأثرها النفسي، جعلت شعريّة عرار، تترعرع في جدليّة الصراع، واختيار ما يناسب ذلك من أساليب، تحققت في شعره عامّة، من خلال لغة شعريّة " لم تعرف التكلف أو النّصنع، لكن مهاراته الفنيّة أسعفته في الاهتداء إلى الصياغة البلاغيّة، التي من شأنها تعميق أفكاره، وقد أعانته روحه العابثة، وجرأته السياسية، على أن يمنح، لغته حريّة وانطلاقاً، في قول ما يبدو له سليماً على المستوى الذاتي، في علاقاته الخاصّة، وصحيحاً على المستوى الموضوعي، في علاقاته العامّة³¹ في هذا السياق الجدلي بين طرفي المعادلة - الأنا والآخر - تأتي قصيدة " نورٌ نسميهم" لتمثّل قمّة الجدليّة ، والنّصيّة المضادة في شعر عرار، موظفةً الثنائيات الضديّة ، من أجل الوصول إلى المضمون الشعري، المحمّل بروح الرفض، والإثبات في الوقت ذاته، رفض القائم وإثبات المفقود أو المسكوت عنه.

إن الدراسة ترى ، أن الثنائيات الضديّة في قصيدة " نورٌ نسميهم" لم تكن ثنائياتٍ تكاملية* ، بل ثنائياتٍ متعارضة*، ليس وجودٌ إحداها بحاجة إلى الآخر، ولكن تأتي في إطار التعارض ، والضدية الأبدية، التي تنشئ جدليّة الرفض والقبول في حياة الإنسان.

وكما أشارت الدراسة ،فإن هذه النوع من الثنائية الضديّة يساهم في تكوينها الإنسان في إطار تقييمه الأشياء، وإطار قيمه الثقافيّة المكتسبة ، والمؤدجة من خلال الدين ،أو الفلسفات الوضعية عند الإنسان، حيث " الإنسان هو القيمة وحامل القيمة في أن معاً، وكل ما لا يبيث القيمة الجلي، وكل ما لا ينتسب إلى الشعور الايجابي، وكذلك إلى النبالة والأصالة، لا يعوّل عليه كثيراً، وربما لا يعوّل عليه بتاتاً. فما تشعر به أو تتحسس بهمّ واهتمام، هو أبرز شيء في وجودك بأسره، وذلك لأن الإنسان شعور بالدرجة الأولى، وكيفما كان شعورك كنت أنت. ³² "

لقد شكّل عرار رؤيته للحياة ، وإشكالاتها ، من خلال وعيه الذاتي، وثقافته، التي تشكّلت عبر الصراع، والسياقات المعرفيّة، التي عاشها عرار، على المستوى الشّخصي والمستوى العام* ولهذا، فصورة المعادل الموضوعي في قصيدة عرار، جاء تعبيراً عن حضور الشاعر في الحياة العامة للمجتمع، وفي الحياة الخاصّة للذات ، موظفاً الخطاب الشعري، القائم على الضدية ، والمعارضة بين الثنائيات ، التي شكّلت شخصيّة ، " فسار على خط غير السائد، لذا كان من المتوقع ، أن يشكّل هذا الموقف معارضاتٍ ومتناقضاتٍ فكريّة وسلوكيّة كبيرة. ³³ "

لقد ولدت قصيدة" نورٌ نسميهم" من رحم الصراع الضدي بين الذات والآخر، ولعل سياقها جعلها من أكثر قصائد عرار تعبيراً عن الضدية التي وسمت شعر عرار عامّة. جاءت حركة الثنائيات الضديّة في قصيدة " نورٌ نسميهم" في ثلاث دوائر ، شكّلت في مجموعها الصورة الكلية لهذه الثنائية الضديّة* .

الدائرة الأولى: / ثنائية الأنا والآخر "الديني"

تبدأ القصيدة في حركتها الأولى مبنية على الثنائية الضديّة، التي تعيشها الذات مع الآخر (الديني) ، إذ كشفت الذات هذه العلاقة وطبيعتها الضديّة ، من خلال الخطاب الموجه إلى

³⁰ علي الشّرع ، عرار والأطروحات الشعريّة الحديثة، مقالة ضمن كتاب مصطفى وهبي التّل (عرار)،مرجع سابق، ص165
³¹ الرباعي، عبد القادر، عرار الرؤيا والفن ، مرجع سابق ،ص244.

* يقصد الدارس بالثنائيات التكامليّة ، ما كان أحدها يمثّل الوجه الآخر ، مثل الذكورة/ الأنوثة، الليل/النّهار، الأرض/السّماء.... وهذا ما أطلق عليه الدكتور رمضان عبد التّواب " التّضاد" وهو نوع من العلاقة بين المعاني، بل ربما كانت أقرب إلى الذهن من أي علاقة أخرى، فمجرد ذكر معنى من المعاني، يدعو ضدّ هذا المعنى إلى الذهن. كتاب : فصول من فقه اللغة العربيّة، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1987، ص336.

³² يوسف ،سامي يوسف ، الشعر والحساسية، دراسات نقدية ، منشورات وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب 2010، ص2
* للوقوف على تفصيلات الحياة التي عاشها عرار يمكن الرجوع إلى كتاب العودات . مرجع سابق

³³ عرار الرؤيا والفن ، مرجع سابق، ص150.

* جاءت الأبيات التي تتشكّل هذه الدوائر موزّعة داخل القصيدة ، وسوف يعيد الدارس ترتيب هذه الأبيات بناءً على الحركات التي يراها في النّص .

"جعفر" صديق الذات * فشكّلت ضديّة الأنا مع الآخر صورة النصّ الشعري عامّة ، ودفعت الذات إلى إقامة صورة الموازنة بين طرفي المعادلة، الأنا والآخر، على مستويي المضمون، والشكل. فعلى مستوى **المضمون** فإن شرب الخمر - وهو ما كانت عليه الذات - يصادد الالتزام بالشرعية - ما عليه الآخر- ، ولعل هذا جاء في البيت الأول (المطلع)، من القصيدة :

لا درّ درّك " جعفر" يا جعفر " دعني بغيّ ضلالتني أتعثر

فالخطاب الشعري في مطلع القصيدة بجدليّته الضديّة - الموجه إلى "جعفر" رمز الآخر- يمكن عدّه جامع المضمون الشعري للقصيدة، وهو معنى المضادة، والمخالفة، والرفض، وعندما يكون المطلع في القصيدة هو المبيّن عن لواحقه³⁴، فإن عرار في مطلع قصيدته هذه قد أبان عن التضاديّة التي يعيشها مع الآخر ، حيث تحقق ذلك في لغة القصيدة ودلالاتها . التي تنامت عبر الأفكار والمعاني التي قدّمتها الذات .

فالذات تقدم نفسها على أنّها "ضالّة/ مضادة " ، فهي تعترف بذلك ، وتضع نفسها في حالة **التضاد** مع الآخر، الذي يدّعي الهداية ، ولعل هذا التضاد لم يأت فقط على مستوى المضمون- كما أشارت الدراسة - بل جاء على مستوى الشكل من خلال اللغة التي شكّلت حركة النصّ، المكوّن من تسعة الأبيات الأولى من القصيدة.

لا درّ درّك " جعفر يا " جعفر " دعني بغيّ ضلالتني أتعثر
 وإذا فقيه القوم أسهب واعظا وبه اهتدى غيري فدعني أكفر
 وإذا مريدوه الأفاضل أسرفوا بالقول : هذا ماجن مستهتر
 فأنخ على باب الصرّاحة ناقتي حتى يموت بغيظه المتذمر
 واضرب به وبفقهه وبوعظه عرض الجدار فذا بذلك أجدر
 عبود قال ، فما لنا ومقاله السكر في نظر الشريعة منكسر
 والخمر رجس والكؤوس برأس من شربوا بها يوم الحساب تكسر
 إنّ الإله الحقّ جلّ جلاله من أن يقول بقول شيخك أكبر
 فهلّم نشربها فلون حبابها ذهب كشعر الشركسية أشقر

لقد أسفرت الذات عن علاقتها بالآخر، وكشفت حدة الصراع القائم بين طرفي المعادلة ، وعندما تكون الذات رمزاً لإحدى هذين الطرفين ، فإنّ مكوّنات الخطاب الشعري يأتي تعبيراً عن هذا الكشف الواضح ، حيث تحقق ذلك في لغة شعريّة ابتعدت عن توظيف الشعريّة العالية للنص، واتجهت نحو السردية الشعريّة القائمة على المباشرة بالقول اللغوي، موظفة الثنائية الضديّة التي تدفع المتلقي إلى الموازنة بين طرفي المعادلة، والتقييم في إطار السياق الذي يقدمه الخطاب الشعري، حيث تصبح التضاديّة، ووسائلها ، حاجة ملحة لبناء المعنى الشعري الذي يقدم المعنى الواقعي.

ويمكن للدراسة من خلال جرد للمفردات والتراكيب المتضادة التي وردت في النصّ أن تبين ما تذهب إليه من دور صورة التضاد التي اختارتها الذات :

الذات*	الآخر*
ضلالة	واعظاً
أكفر	اهتدى
ماجن	فقيه/ واعظ.
مستهتر	شيخ

* انظر : الديوان ، ص 205.

³⁴ للمزيد حول مطلع القصيدة العربيّة انظر: بكار، يوسف، بناء القصيدة العربيّة ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالفجالة، القاهرة، 1979. ص267- 287.

* يدل عليها بضمير المتكلم بتشكيلاته

* يدل عليها بضمير الغائب بتشكيلاته

أما على مستوى التراكيب، فقد جاءت أيضاً رافدة، ومؤكدة صورة التضاد هذه، مما يدل على أن هذه الحركة التضادية لم تكن عرضية، بل أساساً في بناء النص عند عرار، فلننظر إلى التراكيب التالية، ونرى كيف أن بدايتها تضاد آخرها، أو أنها جاءت تنفي مقالة سبقتها:

- وبه اهتدى غيري / فدعني أكفر

- وإذا مريدوه الأفاضل أسرفوا بالقول: هذا ماجن مستهتر

- فأخ على باب الصراحة ناقتي .

- واضرب به وبفقهه وبوعظه عرض الجدار فذا بذلك أجد

- عبود قال / فما لنا ومقاله

لعله يتضح، أن تشكيل التضاد فيما سبق، قد جاء تعبيراً عن الدلالات القائمة على جدلية الحياة، التي تعيشها الذات، وأن التضاد وظف في إطار التعبير عن الوعي الفردي للأشياء، على الرغم من أن الآخر (الديني) قد قال كلمته، فيما تراه الذات، ولكن روح التمرد عند الذات، دفعها إلى إعادة النظر فيما هو ثابت، فجاء توظيف الثنائية الضدية أسلوباً متوافقاً مع الذات وليس استعارة تزويقية .

إن روح الجدل، واستمراره في النص، يؤكد أن عراراً قد عبّر عن إشكالية الوعي المضاد عنده، من خلال توظيف المعجم اللغوي، والمعجم التركيبي، المتضادين، فيما يقدمانه من دلالات، وليس هذا فقط، بل إن جدلية الأنا، قد تجاوزت الآخر نحو بناء الذات، في إطار الرؤية الذاتية الخالصة، حيث سيستمر التضاد متوالداً عبر صور متعددة، لكنها متكاملة في نهاية التجربة. فالدائرة الأولى / ثنائية الأنا والآخر" (الديني) أغلقت على التضاد المسوّغ عند الذات، وهو أن "الله" جل وعلا، لا يقول كما يقول الشيخ:

إن الإله الحقّ جلّ جلاله من أن يقول بقول شيخك أكبر

إن الذات تحاول أن تفكك الآخر ومدلولاته، من خلال خلق حالة من الجدلية بين وعي الذات ووعي الآخر. ولهذا، فالذات ذاهبة في تضادها، وموقفها الذي سيتناسل منه تضاديات أخرى في موقفها من الحيادة وجدليتها، وهنا يأتي البيت الأخير في الحركة الأولى من النص الشعري:

فهلمّ نشربها فلون حبابها ذهب كشعر الشركسية أشقر

ليقل صورة تضادية، مأزومة، سوف تزيد من موقف الذات، وجدليتها مع الآخر بصورة المتعددة؛ ومنها: الاجتماعي، والسياسي. وهذا جاء مرتبطاً " بوجود وعي ذاتي للشاعر، وبمعرفة جديدة له إزاء الحياة الإنسانية وطبيعة معنى الأخلاق والقيم"³⁵ التي ترى الذات أن الآخر لا يعيها، بل تخطها من أجل تحقيق مآربه.

الدائرة الثانية: ثنائية الأنا والآخر (السياسي) *

إن التضادية مع الديني عند عرار، وهي الأخطر في حياة الإنسان، قد جعلته لا يقيم توافقاً مع الآخر بتعدد، إلا ما كان يتفق ورويته الذاتيتة، التي بنت الأشياء في إطار القناعة الفردية، والتوافق الفكري، ولهذا فإن دور الذات في إقامة المعنى عند عرار نتحسسه عبر نصوصه ومنها هذا النص، مما يجعل حضور ضمير المتكلم، وما يحيل إليه ميزة أسلوبية عند عرار. ومن هنا، امتدّ ضمير المتكلم عبر النص، حيث أصبحت الإحالة إليه من خلال السياق العام للنص، ولعل الدائرة الأولى قد وضعتنا - كما بينت الدراسة- أمام الضاديات التي بنتها الذات مع الآخر)

³⁵ علي الشرع، مقالة ضمن كتاب: مصطفى وهبي التل (عرار) مرجع سابق، ص166.

* يمكن الرجوع إلى كتاب الدكتور علي محافظة: الفكر السياسي في الأردن، ج3 للوقوف على الآراء السياسية التي كان يدعو إليها عرار، وموقفه من الحراك السياسي في تلك الفترة، انظر: محافظة، علي، الفكر السياسي في الأردن، وثائق ونصوص، 1916-1946، الجزء الثالث، منشورات وزارة الثقافة الأردنية. 2001.

الديني) ، ولعل السياسي كان له الدور الأوسع في تأزيم العلاقة بين الذات والآخر، وزيادة حدية التضاد بين الطرفين.

فعلامة عرار مع السياسي كانت علاقة مضطربة ، بل هي على طرفي نقيض³⁶، حيث صورة الذات: الثبات على القيم، والمبادئ، والظهور على الحقيقة في السلوك والممارسة، بينما الآخر ومنه (السياسي) ، متلون ، ومتقلب ليس له ثوابت وقيم، ولعل هذه اللوحة الشعرية تنضح صورة التضاد هذه :

أو لم تر العرفاء كيف تهودوا أو لم تر المتعلمين تنصروا .
والبائعين بلادهم بقلامه قد أقدموا والمخلصين تقهقروا .
فالحزب فينا للعلاج مطية والعفّ منا لليهود يسمسر .
بعنا العروبة بالوظيفة وانبرى ليبيع " غور أبي عبيدة " أزعر.
لا تعجبين لعلنا فنفسنا رغم الظواهر بالدناءة تزخر .

لقد بنيت الثنائية الضدية في هذه الدائرة على ما كانت عليه الأنا الجمعية وما أصبحت عليه، هذه الأنا ، إذ وظف عرار هنا صورة الماضي والحاضر – بالتأكيد الذات مع الماضي- ووظف أيضاً أسلوب الاستفهام الإنكاري، بما يحمله هذا الأسلوب من تعبير عن الاندهاش، والإنكار لما يحدث، وهنا ستحاول الدراسة أن ترصد أدوات التضاد التي وظفها عرار من أجل التعبير عن الدلالة التضادية التي تعيشها الذات :

الحاضر	الماضي
العرفاء تهودوا	لم يكونوا كذلك
المتعلمين تنصروا	لم يكونوا كذلك
البائعين أقدموا	لم يكن لهم وجود
المخلصين تقهقروا	كانوا في المقدمة
الحزب مطية والعفّ يسمسر	لم يكن هذا موجوداً
بعنا العروبة	كنا ننادي بالعروبة
نفوسنا بالدناءة تزخر	نفوسنا كانت عالية

إنّ القراءة التضادية، تضعنا أمام ماضٍ سياسي كان أفضل مما عليه الآن، وهذا ما تراه الذات حيث تحوّل إلى حاضر مرفوض من قبل الذات ، ولعل التضادية هنا قد قدّمت صورة التحوّل التي مست الحياة الذاتية والعامّة ، من خلال الثنائيات التي صنعتها الذات أسلوباً دلاليّاً ، وهنا يتبيّن دور الثنائيات الضدية في توسيع المعنى الذي يبحث عنه الشاعر ، حيث يكون دور المتلقي تحفيز الذهن في مساحة الثنائية التي يتلقاها. وفي إطار العلاقة الواقعية بين طرفي المعادلة، فعرار في قصيدته و(شعره عامّة) ، كانت الثنائية الضدية عنده نافذة للمعنى ، وكانت أسلوباً ، تنبأه من أجل إقامة الجدلية ، التي شكّلت مظاهر حياته مع الآخر، ولعل هذا ما يفسّر اختيار عرار أسلوب المواجهة مع كلّ القيم بتعددتها، وهذا ما عرف عنه في إطار الواقع. وهذا ما دفعه إلى توظيف الثنائية الضدية التي تتحقق من خلال المحابطة السياقية ، التي تجعل المتلقي مقارناً للوقائع من خلال السياقات المتشابهة ، التي يستدعيها في إطار الوعي للتاريخ والواقع، وهذا التضادية تتحقق في اللوحة الشعرية التالية. والتضادية هنا جاءت بين الضمير الجمعي نحن (إنّا) أو ما يدلّ عليه، وبين ما هو معروف في التاريخ والواقع عن الهير وما يرمز إليه .

يا " هبر" ، يا طبّال يا من قومُه من كلّ سفسطة تغلّ تحرروا
إنّا على ما قدره لشأننا من قيمة من شسع نعلك أحقر
حاك الصّغار لنا رداء رئاسة يلهو بقرض خيوطه المستعمر
لا تحسبن يا " هبر " سؤدنا كما يبدو، فغيرك بالحقيقة أخبر
هيهات لو تغني الظواهر ربّها أسدا لكان الثعلب التتمر .

إن صورة التضاد بين الأنا الجمعية و(رمزيتها) وصورة الهير و(رمزيتها)، والتي تحققت من خلال الثنائية الضدية بين طرفي المعادلة التي بنتها الذات ، جاءت تشريحاً لصورة الأنا الجمعية

³⁶ انظر تفصيل ذلك : عرار الشاعر اللامنتمي ، مرجع سابق، ص 124- 140.

وانهيارها في الواقع ، وعلو الآخر (الهبير) ؛ لأنه في الخفاء والظاهر يؤسس لشخصية واحدة ، بينما الأنا الجمعية تعاني من الانفصام بين الظاهر والباطن ، او ما يسمّى انفصام الشخصية ، فالهبير طبّال ، وقد تحرر مع قومه من السفسطة، لهذا فهو أعلى في قيمه من الآخر (الأنا)، حيث حاك حياته المستعمر، فهو غير حرّ، فكل ما يعيشه ظواهر زائفة وليست حقيقية، كما هو الثعلب الذي يدعى عيشة الأسد. ويمكن للدراسة أن ترصد هذه التضادية على مستوى معجم التركيب اللغوي، كما ورد في النص، حيث يمكن استنتاج الضدية من خلال المعنى المستخلص من التركيب المباشر (الأبيات السابقة) :

الهبير وقومه	الأنا الجمعية
طبّال	يدعي السيادة
متحرر من السفسطة	مقيّد من المستعمر
أعلى	أحقّر
على حقيقته	يعيش المظاهر

إن هذه المعاني والدلالات ،التي يصلها المتلقي عند قراءته هذا النص، قد رشحت بها وقدمتها الثنائيات الضدية التي وضعها عرار حوامل لهذه الدلالات . ولعل ما يميّز هذه الثنائيات، التي خلقها عرار، والتي تسميها الدراسة ثنائيات غير متكاملة. بل متضادة دائماً؛ لأنها جدلية. تعمل كلّ واحدة منها أن تلغي الأخرى ، ولهذا فهي تتبنّى الاختيار من قبل الذات، التي تعيش أحد طرفيها ، وهذا ما حدث مع عرار حيث اختار الآخر المتضاد (الهبير) وما يرمز اليه، وهذا الاختيار قد خرج من رحم وجود الثنائية الضدية المتباينة في طرفيها ، يقول:

فدع الرصانة والرزانة والحجا برؤوس عبدان الفلوس تنقر
وهلمّ عند الضاربين بطبلهم للناس أمثلة الصراحة نسمر
الراقصين على حبال جدودهم رقصا كرقص الأمس لا يتغير
الثابتين على مبادئ قومهم الحافظين ذمام من لا يخفر
نورٌ " لئن كانوا فإنّ وفاءهم مما يحار بأمره المتبصر
لا يكذبون ولا تبور فعالهم ولقلّما ظهروا بما لم يضمروا
ما زال من كن نؤمل خيره قد صار عن آراء " وزمن " يصدر

هكذا تصل الذات إلى قمة الاستهتار والتهمك من الأنا الجمعية ، منحازة إلى طرف التّضاد (الهبير) ودلالاته الرمزية، وتطلب من المتلقي أن يدع كل القيم الكاذبة التي تعيشها الأنا الجمعية - المتمثلة في(الفلوس) ، والجاه الكاذب - إلى الصراحة والحياة التي تكون على حقيقتها ، وهذه لا توجد الا عند طرف التّضاد (الهبير)، وقد تحقق هذا عند عرار، من خلال معجم لغوي ومعجم تركيبى ، مثلاً وعاءٌ للأحاسيس، والقيم التي يؤمن بها ، ولعل هذا سيتبين من خلال الرصد التالي :

الأنا الجماعية	الآخر (الهبير)
ادعاء الرصانة/ الحجا/ الفلوس	ضاربين للطبل/ الفقر
رأيها ليس لها	الصراحة
التحوّل عن القيم	الثبات على العادات والقيم الخاصة بهم
الخدیعة	الوفاء
الكذب	لا يكذبون

لقد شكّلت الدائرة السابقة بمجملها ، الموقف السياسي الذي كان يراه عرار، ووظف الثنائية الضدية بجزئياتها السابقة رمزاً وتعبيراً أسلوبياً من أجل دحض الجدلية القائمة في زمنه، فشخصية عرار بإشكاليته المتعارف عليها كانت جزءاً من التيار السياسي الذي كان يوظف الحياة العامة في الاردن، وحيث عرار، كان في جانب كبير من حياته، يشغل مناصب في الدولة

، وكانت سلوكاته ينظر إليها على أنها تسيء إلى الروح الرسميّة، التي كان على عرار أن يعيشها ،وهنا وجد عرار نفسه في مواجهة هذه الجدليّة، التي استدعت أسلوب المناظرة التضاديّة بين القيم المزيفة والحقيقيّة، خاصّة في جانبها السياسي . ولعل هذا ما دفع عرار إلى الإعلان أنّه يميل، بل ينحاز إلى مجتمع التّضاد لأنّه الأحقّ بالكرامة كما يرى عرار:

يا " هبر " شعبك بالحياة من أمتي أضحيّ الأحقّ وبالكرامة أجدر

يا " هبر " هات لي الرّبابة وانطلق بي حيث قومك أسهلوا أم أصحروا

لم يكن عرار في توظيفه صورة المجتمع "التّوري" بمثاليّته التي يراها، إلا تعبيراً عن موقفه السياسي بالدرجة الأولى، والاجتماعي بالدرجة الثانية، فهذا المجتمع بتحلله من القيم الضّاغطة، وقبوله بالمساواة بين أفراده، وتمسّكه بصورته التي ورثها عن جدوده، شكّل عند عرار صورة مثاليّة في النّظام السياسي، والاجتماعي، فهو مجتمع يخلو من المؤامرة، ويخلو من التزمّت، وبغض النّظر عن موقف عرار المتطرّف - هذا-، فإن البحث عن فكرة المساواة والعدل، هي التي كانت تؤرّق عرار، وتجعله يقف مواقف يرى فيها الآخرون، نوعاً من السقوط، في شرك الإباحية والاستهتار، ولكن على الرغم من ذلك تأتي التضاديّة بين الأنا الجمعيّة والآخر (الهبر) صورة سياسيّة مطلقة في شعر عرار، وفي هذه القصيدة بالذات ينسرب الخط السياسي بشكل أقوى مما في قصائد أخرى، ولعلّ التصريح المباشر بهذه القصيدة بوعد "بالفور"، من خلال الموازنة بين الأنا الجمعيّة والآخر (الهبر)، يؤيد ما تذهب إليه الدراسة:

أنا مثلكم أصبحت لا أرض ولا	أهل ولا دار ولا لي معشر
ولقائل لك بالعراق، وملكه	واق يعيذك ما تخاف وتحذر
فهناك لا بلفور يزعج وعده	أحدا وليس هناك من يتبفر
وهناك لا " بيك " تخاف جنوده	يوما ولا " ككس " هناك وهوبر
وهناك لا .. أهل هناك دساكر	يا شيخ بالهيف المرثح تزخر

فالذات الجمعيّة هنا - التي يمثّلها عرار في البيت الأوّل من الأبيات السابقة- أصبحت، كما هو الآخر، لا أرض، ولا أهل، والسبب في ذلك المستعمر الذي لا تقف في وجهه الأنا الجمعيّة، ولا تدافع عن قيمها، وأرضها، تجاهه، وهنا تتحوّل القصيدة إلى " نص مضاد " للواقع السياسي الذي عاشه عرار . وأن صورة الهبر هي صورة التحرر .
لقد شكّلت هذه الدائرة بضديّاتها، السّقف الأعلى لحالة التّأزم، بين الأنا والآخر (السياسي)، حيث انتهت - كما ستبين الدراسة - بحالة التّوحد بين الأنا المتضادّة مع مجتمع التّضاد (مجتمع التّور):

أنا مثلكم أصبحت لا أرض ولا أهل ولا دار ولا لي معشر

ولهذا فإن التابو (Taboo) السياسي، الذي يشكّل جزءاً من ثقافة الإنسان العربي، كان يضع عراراً أمام تحديات كثيرة في حياته، ولكن عمق الإيمان الشخصي عند عرار برويّه، جعلته يبني قصيدة تتبنّى الجدليّة، موظّفة الثنائيّة الضديّة، ولعلّ هذا قد انسحب عند عرار على الآخر (الاجتماعي)، وعلاقة عرار مع مجتمعه، وقيمه الموروثة، ولهذا تظهر الثنائيّة الضديّة الأكثر جدلاً في حياة عرار سواء على مستوى المضمون أو الشكل الشعريين، وهنا تأتي الدائرة الثالثة في هذه القصيدة.

الدائرة الثالثة: ثنائيّة الأنا والآخر (الاجتماعي).

تأتي الثنائيّة الضديّة بين الأنا والآخر (الاجتماعي) في قصيدة " نورٌ نُسميهم " لتكمل الدائرة الكليّة لهذه الضديّة، ولعلّ هذا يدل على دور العلاقة مع الواقع الاجتماعي، ونقيضه في حياة عرار. إنّ قراءة تحليليّة، على مستوى المعجم اللغوي، والمعجم التركيبي لأبيات هذه الدائرة تضعنا أمام ثنائيّة ضديّة تمثل استمراراً للثنائيّات السابقة، وتبيّن عمق الضديّة التي تعيشها الذات، في الجانبين النفسي والفعلي. يمثّل مجتمع التّور الذي تطلق عليه الدراسة هنا "مجتمع التّضاد" المحور الرئيس، في تشكيل صورة الآخر "مجتمع عرار" أو المجتمع الرسمي، فعرار (الذات) يقيّم المجتمع الرسمي، من خلال القياس المأخوذ من مجتمع التّضاد، حيث مجتمع

التضاد يمتلك ما يطمح إليه عرار، وهو الصدق والصراحة، والوضوح في الباطن والظاهر، والعلاقات القائمة على المساواة، والثبات على القيم، والمبادئ التي يؤمن بها هذا المجتمع، وهو على التضاد من مجتمع عرار الذي يفقد كل الصفات التي تتوافر في مجتمع التضاد.

لقد قدم عرار هذه المضامين المتضادة من خلال معجم لغوي، ومعجم تركيبى بني تعبيراً عن رؤية الذات، كما هو في الدوائر السابقة من القصيدة، فهذا "مجتمع التضاد" مجتمع النور، قد بني عند عرار صورةً مثاليّةً، تذكرنا بجمهورية أفلاطون، أو المدينة الفاضلة عند الفارابي، فهو مجتمع يعي ذاته، ويعيش في إطار يومه، ولا يبحث عن تعقيدات الحياة التي يعيشها مجتمع عرار، ولعل اللوحة التالية من القصيدة تبين فطريّة هذا المجتمع، ووعيه الحياة على طبيعتها، حيث قدم عرار هذه الفطريّة من خلال معجم تركيبى، بناه من أجل المعنى الخاص لهذا المجتمع، فالمفردات المتضادة في النص جاءت أسلوباً موقفاً في بناء التضاد، وليس هذا فقط، بل التركيب اللغوي، جاء يؤكد ويعمق المعنى الذي يضاد ما عليه الذات الجمعية عند عرار، ويمكن للخطاطة التالية أن توضح ذلك:

معجم التراكيب المتضادة:

<u>الطامعين</u> وليس من أمل لهم	<u>والقائطين</u> وكلهم مستبشر
<u>الآخذين</u> من الحياة بصفوها	<u>والتاركين</u> لغيرهم ما يكدر
<u>الساخرين</u> بكل شيء بينما	<u>لا شيء إلا وهو</u> منهم يسخر
<u>نور</u> " نسميهم ونحن بعرفهم	<u>منهم وفي عين الحقيقة</u> " أنور "

لقد شكّل عرار صورة عفووية لا تكلف فيها لمجتمع التضاد، موظفاً لغة مباشرة في معناها، من خلال التضاد القائم على المفارقة، فيما تسميه الدراسة **كسر حاجز التوقع** عند المتلقي، فالطامع يتوقع منه الأمل فيما يطمع فيه، والقائط يتوقع منه عدم الاستبشار، فهذا التضاد الذي وظفه عرار قلب معادلة التوقع عند المتلقي، حيث الطامع لا أمل له، والقائط مستبشر، إنها ثنائية ضدية، كثفت المعنى الشعري، وجعلت مجتمع التضاد صورة نموذجية فاضلة، فهو يأخذ من الحياة صفوها، ويترك ما يكدر، و يسخر بكل شيء، بينما كل شيء يسخر منه، إنها جدلية الصراع والتضاد، بين طرفين، هما الأنا الجمعية، ومجتمع (النور)، ولهذا فقد نمت التضادية في تسمية كل طرف للآخر، حيث يصبح الاسم هو الصفة، فالأنا الجمعية تسميهم "نور" بينما مجتمع التضاد وعُرفه يرى أن الآخر في حقيقته "أنور".

لقد عبر عرار عن إشكالية الحياة، التي عاشها في قصيدته هذه، من خلال التضاد المبني على الثنائية - كما بينت الدراسة - وشكلت الدوائر الثلاث في مجملها صورة متكاملة لهذه الثنائية، التي نسجت خيوط النص الشعري، فالديني، والسياسي والاجتماعي، في مجموعها وتداخلها، دفعت الذات إلى التمرد والتضاد، حيث الذات، حاولت إعادة صياغة هذه الثلاثية من منظورها الذاتي، موظفة عمق التاريخ، والواقع المتضاد، مع الحقائق التي كانت تراها. ولهذا جاءت قفلة النص الشعري تأكيداً على قناعات الذات المتضادة مع الآخر، وموقفها منه، فهي مؤمنة بالمكان، وأصالته، وأن أيّ مكان غير مكان الذات مزيف، ولا يظهر على حقيقته.

هيهات ما بعد "الصريح" وأهلها	للحصن لا شرقي "سال" "مغير"
ما في العراق وربّ زمزم أعين	إلا ومن خلف الزّجاجة تنظر
"عص" ويحسبها السّخيف لأنّها	سقيت بدجلة بابلية تسحر

وبعد فإنّ النص الشعري عند عرار يبقى مفتوحاً على القراءات والتأويلات، لما لهذا النص من سياقات يمكن تأويلها عبر الدلالات التي بينها المتلقي في إطار المنهج التحليلي للنص الأدبي.

النص بعد إعادة ترتيبه حسب حركات الدراسة

لا درّ درك " جعفر يا " جعفر
 وإذا فقيه القوم أسهب واعظا
 وإذا مريدوه الأفاضل أسرفوا
 فأنخ على باب الصراحة ناقتي
 واضرب به وبفقهه وبوعظه
 عبود قال ، فما لنا ومقاله
 والخمر رجس والكؤوس برأس
 إن الإله الحق جلّ جلاله
 فهلّم نشربها فلون حبابها
 أو لم تر العرفاء كيف تهودوا
 والبناعين بلادهم بقلامه
 فالحرّ فينا للعلاج مطية
 بعنا العروبة بالوظيفة وانبرى
 لا تعجبنا لفعلنا فنفوسنا
 يا " هبر " ، يا طبّال يا من قومه
 إننا على ما قدره لشأننا
 حاك الصغار لنا رداء رئاسة
 لا تحسبن يا " هبر " سؤددنا كما
 هيهات لو تغني الظواهر ربّها
 فدع الرصانة والرزانة والحجا
 وهلمّ عند الضاربين بطبلهم
 الراقصين على حبال جدودهم
 الثابتين على مبادئ قومهم
 نورّ " لنن كانوا فإنّ وفاءهم
 لا يكذبون ولا تبور فعالهم
 ما زال من كن نؤمل خيره
 أنا مثلكم أصبحت لا أرض ولا
 ولقائل لك بالعراق ، وملكه
 فهناك لا بلفور يزعج وعده
 وهناك لا " بيك " تخاف جنوده
 وهناك لا .. أهل هناك دساكر
 الطامعين وليس من أمل لهم
 الآخذين من الحياة بصفوها
 الساخرين بكلّ شيء بينما
 نورّ " نسميهم ونحن بعرفهم
 " الصريح " وأهلها
 ما في العراق وربّ زمزم أعين
 " عمص " وبحسبها السخيف لأنّها

دعني بغّي ضلالتي أتعثّر
 وبه اهتدى غيري فدعني أكفر
 بالقول : هذا ماجن مستهتر
 حتى يموت بغيظه المتذمر
 عرض الجدار فذا بذلك أجدر
 السكر في نظر الشريعة منكر
 من شربوا بها يوم الحساب تكسّر
 من أن يقول بقول شيخك أكبر
 ذهب كشعر الشركسية أشقر
 أو لم تر المتعلمين تنصروا .
 قد أقدموا والمخلصين تقهقروا .
 والعفّ منا لليهود يسمسر .
 ليبيع " غور أبي عبيدة " أزعر .
 رغم الظواهر بالدناءة تزخر .
 من كلّ سفسطة تغلّ تحرروا
 من قيمة من شسع نعلك أحقر
 يلهو بقرض خيوطه المستعمر
 يبدو ، فغيرك بالحقيقة أخبر
 أسدا لكان الشعب التتمر .
 برووس عبدان الفلوس تنقر
 للناس أمثلة الصراحة نسمر
 رقصا كرقص الأمس لا يتغير
 الحافظين ذمام من لا يخفر
 مما يحار بأمره المتبصر
 ولقلّما ظهروا بما لم يضمروا
 قد صار عن آراء " وزمن " يصدر
 أهل ولا دار ولا لي معشر
 واق يعيذك ما تخاف وتحذر
 وليس هناك من يتبلفر
 يوما ولا " ككس " هناك وهوبر
 يا شيخ بالهيف المرّج تزخر
 والقاطنين وكلّهم مستبشر
 والتاركين لغيرهم ما يكدر
 لا شيء إلا وهو منهم يسخر
 منهم وفي عين الحقيقة " أنور " هيهات ما بعد
 للحصن لا شرقي "سال " مغير "
 إلا ومن خلف الرّجاجة تنظر
 سقيت بدجلة بابليّة تسحر

المصادر والمراجع

- 1- أبو مطر، أحمد، عرار الشاعر اللامنتمي، 1977
- 2- بن ورن، روبرت، الديمقراطية والشعر، ترجمة وتقديم: فؤاد عبد المطلب، دار التوحيدي للدراسات والنشر، مطبعة الخطيب، حمص، 2000م.
- 3- بكار، يوسف، بناء القصيدة العربية، دار الثقافة للطباعة والنشر بالفجالة، القاهرة، 1979.
- 4- ديوب، سمر، جماليات النسق الضدي شعر أبي العلاء المعري أنموذجاً، مجلة التراث العربي-مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب-دمشق العدد 110 السنة الثامنة والعشرون - حزيران 2008 - جمادى الآخرة 1429.
- 5- راي، وليم، المعنى الأدبي من الظاهراتية إلى التفكيك، ترجمة يونيل يوسف عزيز، دار المأمون للترجمة والنشر، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط 1، 1987.
- 6- الرباعي، عبد القادر، عرار: الرؤيا والفن (قراءة من الداخل)، اللجنة الوطنية العليا لإعلان عمان عاصمة للثقافة، أزمنة للنشر، 2003.
- 7- الزعبي، زياد، مقدمة ديوان عشيات وادي اليايس، تحقيق، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، 2007م.
- 8- الطريفي، يوسف عطا . [مصطفى وهبي التل \(عرار\) : حياته وشعره](#)، عمان الأهلية للنشر، تاريخ النشر 2010
- 9- عبد التواب، رمضان، فصول من فقه اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1987
- 10- عبيدات، محمود، [سيرة الشاعر المناضل مصطفى وهبي التل \(عرار\) ، 1897 - 1949 /](#) ، وزارة الثقافة، عمان : 1996
- 11- العودات، يعقوب (البدوي الملتئم)، عرار شاعر الأردن، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، 2011م.
- 12- فحماوي، كمال، مصطفى وهبي التل، 1899-1949، د.ت.
- 13- كريب، أيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس، ترجمة، محمد حسين غلوم، مراجعة، محمد عصفور، عالم المعرفة الكويتية، ع 244، 1999.
- 14- محافظة، علي، الفكر السياسي في الأردن، وثائق ونصوص، 1916-1946، الجزء الثالث، منشورات وزارة الثقافة الأردنية. 20011.
- 15- مصطفى وهبي التل (عرار) قراءة جديدة، وزارة الثقافة الأردنية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،
- 16- المطلق، محمود، عشيات وادي اليايس، ط1، 1954.
- 17- يوسف، سامي يوسف، الشعر والحساسية، دراسات نقدية، منشورات وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب 2010.

الطور المعولم من التوسع الرأسمالي وعسكرة الإعلام السياسي

د.لطفى حاتم - كلية القانون والسياسة في الاكاديمية العربية في الدنمارك

الملخص

أثارت الاحتجاجات الشعبية العربية الكثير من القضايا الفكرية والسياسية في العلاقات الدولية وبالأخص ما تعلق منها بمحاولة توظيف تلك الاحتجاجات في خدمة المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى وبهذا السياق ظهرت وسائل جديدة جرى الاعتماد عليها في النزاعات المحتدمة بين استراتيجيات الدول المختلفة في عالمنا المعاصر الذي طرأت عليه كثرة من التغيرات التي يمكن ملاحظاتها من خلال مؤشرات عديدة ترتبط بطبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية المهيمنة على مقاليد السياسة الدولية . وفي خضم هذه النزاعات الاجتماعية الجارية اليوم سواء في عالمنا العربي أو الدول الرأسمالية الكبرى احتل الإعلام السياسي الفضائي دورا جديدا في المعركة المستمرة بين مطامح الشعوب العربية الهادفة الى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وبين القوى الإقليمية / الدولية التي تحاول توظيف تلك المطامح لصالح توجهاتها الاستراتيجية .

Abstract

Sparked popular protests Arabic many of the issues of intellectual and political in international relations, particularly those related to trying to recruit those protests in the service of the strategic interests of major states and in this context have emerged and new methods were relied upon in open conflict between the strategies of different countries in the contemporary world, which have taken place by the large number of changes observations that can be through several indicators related to the nature of the social and economic forces dominate the international political reins. In the midst of these social conflicts taking place today, whether in the Arab world or the major capitalist countries occupied the political media space a new role in the ongoing battle between the aspirations of the Arab peoples aimed at democracy and social justice and the forces of regional / international is trying to recruit those aspirations .in favor of strategic directions

- مشكلة البحث :-

ان وحدة العالم الاقتصادية المبنية على وحدة السوق الرأسمالية الحرة وسيادة الليبرالية الجديدة في العلاقات الاقتصادية السياسية الدولية فضلا عن دور الشركات الاحتكارية العالمية واحتكارها لشبكة الإعلام العالمية في محاولة منها لإعادة صياغة الوعي السياسي للمواطن العادي بما يتناسب ومساراتها الاستراتيجية من كل ذلك تبرز مشكلة البحث المتمثلة بكيفية صياغة إعلام سياسي فضائي قادر بخطاب موضوعي حيادي في بناء رؤية إنسانية هادفة الى اتخاذ مواقف عقلانية مساندة أو مناهضة لقضايا السياسة الدولية .

- أهمية البحث :-

تستمد أهمية البحث مكانتها من خطورة الإعلام السياسي المعاصر المتمثلة بإفراغ الوعي الإنساني المتجاوب ومصالح الناس وحقوقهم الأساسية من محتواه الديمقراطي والاجتماعي وتحويل الوعي السياسي والثقافي للإنسان الى رنين فارغ من المضامين الحقيقية لتلك الحقوق .

- أهداف البحث :-

تكمّن أهداف البحث في محاولة تعرية أسباب السياسات التي تقوم بها الأجهزة البحثية لمراكز الدول الكبرى الهادفة الى وضع الإعلام السياسي الفضائي الناتج عن الثورة العلمية التكنولوجية في خدمة السياسة الدولية وفضح عملية تشويه الوعي البشري لتبرير جرائم التدخل العسكري والحصارات الاقتصادية .

- أسئلة البحث :-

يتساءل الباحث في ثنايا دراسته حول إمكانية بناء وعي سياسي ثقافي مضاد لأدلجة رأس المال وإعلامه السياسي ؟ . وهل هناك حاجة لبناء إعلام إنساني يعالج المصالح الحقيقية للناس وحقوقهم السياسية والاجتماعية ؟ . وأخيراً هل تستطيع الحركات الشعبية المناهضة لإعلام التوتّر والإثارة إجهاض سياسة التطرف الإعلامي بأشكاله المختلفة .

- مفاهيم البحث :-

وردت في البحث عدة مفاهيم خاصة بالباحث ودفعاً للالتباس عمد الباحث الى إيضاحها وفق المسار الآتي :-

- الإعلام السياسي

يقصد به الباحث الأدوات والوسائل التكنولوجية والإدارية من قنوات فضائية، وكالات أنباء، تلفزة، صحف مقروءة مخصصة لتناول الأحداث السياسية وتحليلها بشكل مستمر بهدف التأثير على الوعي الإنساني بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدول المتنازعة .

- التشكيلية الاجتماعية :-

ويعنى بها المكونات الأساسية للمجتمعات في الدول المختلفة مضافاً إليها القوى الفكرية والدينية الفاعلة وهنا لا بد من التمييز بين المفهوم الماركسي المرتكز على أسلوب الإنتاج وما ينتج عنه من علاقات إنتاج وأبنية فوقية عن ما يطرحه الباحث من حصر مفهوم التشكيلات الاجتماعية بالدول الوطنية التابعة التي لم يكتمل بناء طبقاتها الاجتماعية فضلاً عن سيادة المستويات الأيديولوجية والدينية في بناءها السياسي .

الإلحاق :-

– يعتبر الباحث موضوعة الإلحاق واحدة من القوانين الناظمة للطور الجديد من التوسع الرأسمالي إضافة الى قانون الاندماج بين شركات الدول الرأسمالية الكبرى ، ويهدف قانون الإلحاق بصيغته الكولونيالية الجديدة الى ربط دول العالم الثالث بالتكتلات الاقتصادية والعسكرية لدول التحالف الأطلسي وما يحمله ذلك من فقدان الاستقلال والسيادة الوطنية .

نظم الإسلام السياسي الطائفي

– عمد الباحث الى استخدام مفهوم نظم الإسلام السياسي الطائفي التي برزت في الآونة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط حيث اعتمدت المراكز الإقليمية – إيران ، العربية السعودية – على مذاهب إسلامية فقهية دون غيرها في بناء نظمها السياسية فضلا عن صعود الإسلام السياسي الى الحكم بعد الاحتجاجات الشعبية في كثرة من البلدان العربية.

منهج البحث :-

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي التاريخي محاولا ربط منطلقاته الفكرية ونتائجها السياسية بالوقائع الاجتماعية والاقتصادية متوخيا إنتاج معرفة علمية عن الأسباب الكامنة وراء التحولات والظواهر الجديدة في مسيرة الإعلام التاريخية متوصلا الى معرفة دورها الجديد في الظروف التاريخية المعاصرة .

استناد الى تلك الرؤية المنهجية حاول الباحث تأطير رؤيته التحليلية ومنطلقاته الفكرية عبر المنهجية التالية :-

جرى تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث تعرض المبحث الاول الى مقدمة نظرية حول تطور الدولة وسلطتها السياسية مشيراً الى اختلال التوازن بين سلطات الشرعية الديمقراطية التي حملتها الثورة البرجوازية وذلك بسبب تطور المواقع الاقتصادية والسياسية للشركات الاحتكارية ومحاولتها جعل السلطة التنفيذية أداة في تحقيق مصالحها الاستراتيجية . أما المبحث الثاني فجرى التوقف عند الإعلام وتحولاته التاريخية وقد تتبع الباحث التطور التاريخي لمسيرة الإعلام خاصة الايديولوجي منه فضلا عن ملاحظته لسمات الإعلام في طوره المعولم . في المبحث الثالث حاول الباحث ملامسة الإعلام العربي السياسي وسماته بشقيه الرسمي والفضائي متوقفا عند تطور الإعلام الطائفي في نظم الإسلام السياسي الطائفي . وفي الختام أورد الباحث أهم الاستنتاجات التي اعتبرها خلاصة ضرورية لبنية التحليل السياسية ونتائجها الفكرية .

المبحث الأول :- سلطات الشرعية الديمقراطية واختلال توازنها

حمل الطور المعولم من التوسع الرأسمالي تغييرات أساسية على الدولة تمثلت بتبديل العلاقة بين سلطات الدولة الديمقراطية و أجهزتها السيادية من جهة ومواقعها – الدولة – في العلاقات الدولية من جهة أخرى، وبهذا المسار تغيرت مكانة المؤسسات الشرعية الناظمة لسلطات الدولة الثلاث – التنفيذية ، التشريعية ، القضائية – المرتكزة على الشرعية الديمقراطية . لتقدير شرعية هذه الفرضية لابد لنا من تركيتها عبر موضوعات معقدة فكريا يمكن تلخيصها بالآتي :-

– استندت الشرعية الديمقراطية المعتمدة في البناء الدستوري لدول القارة الأوروبية بعد صعود الطبقة الرأسمالية الى الحكم الى مبدأ فصل السلطات الثلاث الهادف الى تحقيق غرضين الاول منهما تقاسم السلطة السياسية بين شرائح الطبقة البرجوازية الحاكمة وتداولها السلمي للسلطة ، والثاني بناء السلام السياسي الاجتماعي بين مكونات تشكيلاتها الاجتماعية .

– اقترنت منظومة البلاد السياسية إضافة الى وجود الأحزاب السياسية المعبرة عن مصالح كتلتها الاجتماعية بوجود صحافة وطنية قوية كمنت وظيفتها الأساسية بمراقبة النشاط العام

لسلطات دولة القانون الامر جعلها سلطة رابعة بعد السلطات الثلاث في دول الشرعية الديمقراطية .

– شكل التوازن السياسي القانوني بين أنشطة السلطات التنفيذية ،التشريعية والقضائية في السياسيتين الداخلية والخارجية آلية ضامنة لحدود تقاسم السلطة بين شرائح الطبقة البرجوازية المتسيدة وسيادة الحد الأدنى من التضامن الاجتماعي بين طبقات التشكيلة الرأسمالية المرتكزة على توازن مصالحها الاجتماعية .

– أدى التوسع الرأسمالي المعولم وانتقال العالم الى وحدانية السوق الرأسمالي المرتكز على سيادة الشركات الاحتكارية الكبرى الى اختلال آلية توازن سلطات الشرعية الديمقراطية وما نتج عن ذلك الاختلال من تبدلات وتغيرات سياسية اقتصادية على مواقع الدولة الوطنية والدولية يمكن للباحث تأشير البعض منها :-

- أفضى الطور المعولم من التوسع الرأسمالي وامتداده خارج حدوده الوطنية فضلا عن اشتداد المواقع الاقتصادية للشركات الاحتكارية وتنامي دورها في الحياة السياسية الى انفصال السياسة الداخلية عن الخارجية انطلاقاً من ميل السلطات التنفيذية في الدول الرأسمالية الكبرى الى التدخل في معالجة النزاعات الوطنية للدول الأخرى والابتعاد عن معالجة الإشكالات الاقتصادية الاجتماعية الوطنية لبلدانها . وبهذا المعنى شكلت النزاعات الاجتماعية الداخلية للدول الوطنية مضمون السياسة الخارجية للدول الرأسمالية الكبرى .

– أشر انفصال السياستين الداخلية والخارجية للدول الكبرى رغم احتفاظ الدولة بوظائفها الاقتصادية / السياسية / الاجتماعية في الإطار الوطني الى تبدلات في مواقع ووظائف السلطات الثلاث التي تشكل جوهر الشرعية الديمقراطية .

– استناداً الى دورها الجديد المتمثل بكونها جهاز إداري تنفيذي يمثل مصالح الشركات الاحتكارية الكبرى أصبحت السلطة التنفيذية تمتلك حرية القرار في تنفيذ سياسة الدولة الخارجية بعيدا عن رقابة السلطات الأخرى .

– الرؤى المشار إليها تتكامل إذا أضفنا الاختلال المتنامي بين وحدة السياسة الخارجية للدول الرأسمالية الكبرى إزاء المشاكل الدولية وبين ضعف السياسة الداخلية الوطنية وما أنتجه ذلك من تهميش دور السلطتين التشريعية والقضائية وإضعاف أنشطتهما الرقابية .

- تهميش دور السلطتين البرلمانية والقضائية وتسيّد السلطة التنفيذية أمّلته التغيرات الجديدة الحاصلة على بنية الشركات الاحتكارية الدولية التي انتقلت من مواقعها الوطنية الى مواقعها الدولية المتمثلة بوحدة مصالحها الاقتصادية الاستراتيجية وما نتج عن ذلك من انتقال الطبقة البرجوازية وخاصة شرائحها المالية الى قوى عالمية متحكمة بتوجهات السياسة الدولية ، وما اشترطه ذلك من ترابط مصالح الطواقم القيادية في السلطات التنفيذية وبين مدراء الشركات الاحتكارية لخدمة المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى .

- أدت التغييرات الوظيفية المشار إليها الى نتيجتين هامتين على طبيعة الأنظمة السياسية لدول الشرعية الديمقراطية الأولى منهما هو علوية السلطة التنفيذية واتساع صلاحياتها ووظائفها السيادية والثانية تراجع دور السلطتين التشريعية والقضائية في البناء الدستوري وما يعنيه ذلك من تراجع دولة القانون وشرعية النظم السياسية في الدول الغربية .

- ترابط اختلال التوازن الوظيفي والسياسي بين سلطات الشرعية الديمقراطية في الدول الغربية وتغيرات أخرى منها تسريب الوظائف الأمنية الى شركات خاصة تسعى لحماية رؤساء المراكز الإدارية وموظفي الشركات الاحتكارية ومنها تسريب بعض الوظائف القانونية للشركات الاحتكارية خاصة تلك المتعلقة بعقد الاتفاقات مع الدول الأخرى وموقع العمالة الوطنية فيها ، فضلا عن حق الشركات الاحتكارية لصياغة لوائح قانونية فوق وطنية.

- أفضى اختلال التوازن بين سلطات الشرعية الديمقراطية الى نتائج سلبية على بناء التشكيلة الاجتماعية للدول الكبرى تمثل بميلين أحدهم تحجيم الديمقراطية السياسية الناتج عن منح السلطات التنفيذية صلاحيات تتعدى حدودها القانونية وثانيهم تدني الامن الاجتماعي - السياسي

الناتج عن تحجيم شبكة الضمانات الاجتماعية التي أفرزته سيطرة الشرائح المالية على الاقتصاد الوطني .

– تزامنت ميول تحجيم الديمقراطية السياسية مع الأزمة الاقتصادية التي تجتاح اقتصادات الدول الكبرى وصعود البرجوازية المالية المتحالفة مع المجمع العسكري الهادف الى حل الأزمات الاقتصادية عبر انتهاج دبلوماسية التوتر في العلاقات الدولية وصولاً الى استخدام القوة العسكرية في النزاعات الداخلية للدول الأخرى .

– أنتجت التغييرات الحاصلة على الدولة وسلطات الشرعية الديمقراطية نمطاً جديداً من السلطات التنفيذية تتشكل من ثلاث أجهزة فاعلة أولهما المؤسسة العسكرية التي تجري تغذيتها بالصناعات الحربية المتطورة وثانيهما سطوة الأجهزة الاستخباراتية ، وتنامي دورها في الحياة السياسية وأخرهما الإعلام السياسي المترابط مع وأجهزة السلطة التنفيذية الأخرى ليشكل أداة سياسية ذات مضامين جديدة . (1)

المبحث الثاني : - الإعلام السياسي وتحولاته التاريخية

شكلت سلطة الإعلام السياسي واحدة من أهم ركائز الشرعية الديمقراطية في الدول الرأسمالية بسبب وظائفها الثقافية والسياسية المتمثلة بدورها الرقابي الناقد لعمل السلطات السياسية الثلاث ناهيك عن تعدد واختلاف برامج الإعلام السياسي وصحفه الفكرية والسياسية المعبرة عن اختلاف مصالح القوى السياسية الناشطة في إطار منظومة البلاد السياسية .

– استناداً الى وظائفها المتعددة الأشكال كانت الصحافة الديمقراطية المستقلة والحزبية عاملاً أساسياً في فضح الممارسات الغير قانونية لبعض النخب السياسية الحاكمة ، كما أطاحت الوظيفة الرقابية للصحافة بالكثير من الشخصيات والوزارات الحكومية (2) وبهذا المعنى كانت ولا زالت السلطة الرابعة الضامن الأساسي لتوازن مصالح التشكيلة الاجتماعية لدول الشرعية الديمقراطية بعد أن اتسع دورها وباتت أداة أساسية من أدوات الضبط السياسي الوطني ومساهم فاعل في السلام والأمن الدوليين .

ان تنوع أشكال الإعلام واتساع دوره السياسي يشترط متابعة دوره ورصد حركته التاريخية عبر المحددات التالية: -

- الإعلام الأيديولوجي

ترافق صعود الطبقة البرجوازية الى الحكم مع بزوغ الأفكار الأيديولوجية التي اعتمدتها الطبقة الجديدة في الحياة السياسية بهدف إضعاف سلطة الكنيسة وفكرها الغيبي وبهذا المسار أعلنت الثورة الفرنسية أفكاراً عظيمة متمثلة بحقوق الإنسان المواطن التي أصبحت محور النزاعات السياسية والاجتماعية وساهمت الصياغة الدستورية لتلك الحقوق في انبثاق الكثير من المبادئ الفكرية والأحزاب السياسية فضلا عن انتشار الكتب والصحافة الهادفة الى نشر الأفكار الجديدة – التغييرات السياسية – الاجتماعية – الفكرية التي حملتها الثورة الفرنسية الكبرى أدت الى تطور البلدان الأوربية واندلاع الثورات البرجوازية فيها الأمر الذي ساعد على انقسام تشكيلاتها الاجتماعية الى طبقات وشرائح اجتماعية متنازعة حملت كل منها مفاهيمها الخاصة عن الحرية والإخاء والمساواة .

– ساهم الفكر الاشتراكي المرتكز على المساواة الطبقيّة استناداً الى تلك التبدلات في تطور الفكر السياسي الأوربي دافعاً ذلك الفكر الى تخوم أيديولوجية شملت جل ركائزه – الفكر السياسي – الأساسية بدأ من طبيعة السلطة السياسية ، موقف الطبقات الاجتماعية المتنازعة منها وصولاً الى مضامين الديمقراطية السياسية والاجتماعية ودور السلطة السياسية في بناء شبكة الضمانات الاجتماعية .

– لقد شهد القرن العشرين صراعا ايديولوجيا كبيرا دشنته ثورة اكتوبر الاشتراكية بعد اعتمادها خيار التطور الاشتراكي وما نتج عن ذلك من انقسام العالم الى ازدواجية خيار التطور

الاجتماعي رأسمالي - اشتراكي وما أفرزه ذلك من انحياز الإعلام الرسمي والحزبي بأشكاله المختلفة من صحافة الى إعلام مسموع ومقروء لأحد خيارى التطور الاجتماعى ، وبهذا المسار اكتسب النزاع الأيدىولوجى بين النظامين الاجتماعيين سمة دولية وانقسم الإعلام الرسمى والشعبى الى معسكرين أساسيين تجسداً بالإعلام الاشتراكى والأخر الرأسمالى .

— بسبب انقسام التشكيلات الاجتماعية فى الدول الرأسمالية المتطورة انتشرت الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية الأمر الذى أفضى الى ظهور أشكال جديدة من الإعلام السياسى انطلاقاً من طبيعة ومحتوى الحركات الشعبية المناهضة والمساندة لخيارى التطور الاجتماعى .

— انقسام الإعلام السياسى على أسس أيدىولوجية بسبب تعارض المصالح الدولية أكسب الحرب الباردة بين النظاميين الاجتماعيين كسأً أيدىولوجياً حيث وظفت الدول الرأسمالية مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى النزاعات السياسية الدولية وجعلتها وسيلة من وسائل الحرب الإعلامية الدائمة ضد نظم خيار التطور الاشتراكى .

— أمثلك الإعلام السياسى سطوة كبيرة على عقول الناس وأستطاع صياغة الوعى الاجتماعى تبعاً لأهدافه الأيدىولوجية وبهذا المنحى لعبت الصحافة دوراً رائداً متميزاً فى دول الشرعية الديمقراطية باعتبارها أداة للمراقبة السياسية فضلاً عن كونها أداة لحشد الرأى العام ضد تجاوزات السلطة التنفيذية .

تكتيفاً يمكن القول ان الإعلام السياسى فى حقبة المعسكرين تعددت رؤيته الفكرية لحل المشاكل الوطنية والدولية فضلاً عن تعدد أشكاله التى توزعت بين إعلام رسمى وإعلام حزبى أيدىولوجى معارض .

— الإعلام السياسى والتطور الرأسمالى المعولم

— افرز انهيار ازدواجية خيار التطور الاقتصادى — الاجتماعى كثرة من التغيرات السياسية على صعيد العلاقات الدولية اكتسبت مضامينها من أسباب كثيرة أهمها : -
— سيادة خيار التطور الرأسمالى وما نتج عنه من بناء وحدة العالم الاقتصادية على أسس رأسمالية .

— قادت وحدة العالم الاقتصادية بمستوياتها الوطنية ، الإقليمية ، الدولية الى اندفاع حركة راس المال الى الدول الوطنية فى محاولة لإعادة بناء اقتصادها على أسس ليبرالية تتجاوب وحركة راس المال التوسعية .

— أفضى انهيار النزاع الأيدىولوجى وإعلامه السياسى الى سيادة الليبرالية الجديدة المرتكزة على السوق الحرة والديمقراطية السياسية وما نتج عنها من تراجع السوق الاجتماعى الضامن للتوازنات الاجتماعية فى الدول الرأسمالية الكبرى .

— ارتكزت الليبرالية الجديدة فى بناء هيمنتها الاقتصادية السياسية على معاهد للبحوث وإمبراطوريات إعلامية فضائية ومحلية فضلاً عن توظيف كوادر أكاديمية من مختلف المعاهد والجامعات المرموقة فى حملة إعلامية لسلب الدولة الوطنية حق استثمار ثرواتها الوطنية لبناء تنمية وطنية ذات أهداف اجتماعية .

— أدى صعود البرجوازية المالية الى الحكم المساند من الشركات الدولية الاحتكارية وتبؤها المشهد الاقتصادى العالمى الى انهيار استقلالية الإعلام السياسى والصحافة المحلية بعد سيطرة راس المال عليها الأمر الذى أنتج أثاراً سياسية اجتماعية على طبيعة نظم الشرعية الديمقراطية يمكن رصدها بالقضايا التالية : -

أ : — ترابط الإعلام السياسى مع الشركات الدولية ومصالحها الإستراتيجية وما نتج عن ذلك من فقدان الاستقلالية النسبية التى ميزت نشاطه سابقاً .

ب : — اختلال العلاقة بين سلطات الدول الديمقراطية وتنمى دور الشركات الاحتكارية فى الحياة السياسية أدى الى وضع الإعلام السياسى فى خدمة توجهات السلطات التنفيذية . (3)

- قاد الترابط بين وظائف الإعلام السياسي وأجهزة الاستخبارات في الدول الرأسمالية الى ولوجه
- الإعلام السياسي - ميادين الحروب الاقتصادية والسياسية التي يشترطها التوسع الرأسمالي
وشركاته الاحتكارية .

ج : - ان هيمنة راس المال على الصحافة المحايدة والمستقلة وضعها في خدمة الأنظمة
السياسية خاصة في منطقة الخليج العربية حيث ان الصحف العربية الصادرة في الغرب
اقتصرت وظائفها على الترويج للنهوج السياسية للدبلوماسية العربية .

- الإعلام السياسي وسماته العامة

- شكلت الثورة العلمية التكنولوجية علامة فاصلة بين مرحلتين من مراحل تطور الإعلام
السياسي وكيفية توظيفه لخدمة المصالح الأساسية للكتل الاجتماعية والدولية المتنازعة وبهذا
المسار تلازمت الثورة العلمية التكنولوجية مع سرعة الاتصال ونقل المعلومة الخبرية وحرية
التواصل عبر الحدود الوطنية ناهيك عن تطور بنية الإمبراطوريات الإعلامية وتنوع شبكات
الإعلام السياسي من وكلاءات أنباء، صحافة ورقية، محطات فضائية، تلفزة محلية، فضلا
عن غرف التواصل والمدونات الاجتماعية .

- استطاعت الشركات الاحتكارية الكبرى وقوى راس المال المالكة لشبكة الإعلام السياسي (4
) الانتقال من توظيف الخبرات العلمية والفنية لشريحة القوى الاجتماعية العاملة في الحقول
الإعلامية والفنية الى صياغة تحالف بين الرأسمال المالي وتلك الشرائح الجديدة التي تحتل
المشهد الإعلامي، وبهذا السياق وضعت الدول والشركات الدولية الفوق وطنية نتائج الثورة
العلمية التكنولوجية والإعلام السياسي الفضائي في مسار أهدافها الاستراتيجية . (5)
ان تعرضنا للإعلام السياسي الفضائي وأدوات التواصل الاجتماعي المرتكزة على الوسائل
الالكترونية تشترط فحص سماتها العامة ولحصر التحليل في أطره المفترضة نتوقف عند سمات
الإعلام السياسي المتمثل بالمحطات الفضائية ومدى تأثيرها على تسطيح بنية الوعي الشعبي
ومحاولة توظيفه الى جانب النهوج السياسية التي ترسمها مراكز البحوث والدراسات
الاستراتيجية للدول الكبرى .

1 : - السمة الأممية للإعلام السياسي الفضائي

يتميز الإعلام السياسي الفضائي بالأخص منه المحطات الفضائية بكونه إعلاماً عابراً للدول
والنظم السياسية وبهذا المعنى يمكن القول انه إعلام سياسي فوق وطني رغم معالجته لقضايا
وطنية في هذا البلد أو ذاك وتتأتى سمة الإعلام السياسي الأممية من ترابط مصالح الطغم المالية
المتحكمة بمسار السياسية الدولية سواء كانت في المراكز الرأسمالية أم الدول التابعة وما
يشترطه ذلك من وحدة الخطاب السياسي في شبكة المحطات الفضائية فضلا عن وحدة برامجها
الخبرية التحليلية .

2 : - يتميز الإعلام السياسي الفضائي بكونه أداة تحريضية دولية ضد الأنظمة السياسية
المناهضة لسيطرة رأس المال وتوجهاته الاقتصادية مستنداً في نشاطه السياسي على دراسة
واقعية للمشاكل الأساسية التي تواجهها تلك الأنظمة المتمثلة بغياب الديمقراطية السياسية واحتكار
السلطة فضلا عن ظهور مشاكل اقتصادية اجتماعية اشترطتها الليبرالية الجديدة ونهجها
الاقتصادي المدمر .

3 : - يترابط الإعلام السياسي الفضائي مع دبلوماسية الدول الكبرى واستراتيجيتها الهادفة الى
التدخل في الشؤون الداخلية للدول الوطنية لغرض إعادة بناء انظمتها السياسية ونهجها
الاقتصادي بما يتناسب وحركة التوسع الرأسمالي العاملة على بناء التكتلات الاقتصادية الكبرى .

4 : - عمدت الأجهزة الاستخباراتية للدول الكبرى الى استغلال الإعلام السياسي الفضائي وتطوير مهامه التنظيمية والتعبوية وصولاً الى خلق حركة اجتماعية مناهضة للأنظمة السياسية المستهدفة ودعمها دولياً ، وبهذا المسار انتقل الإعلام السياسي من مرحلة الحيادية والموضوعية الى مشارك ناشط في النزاعات الاجتماعية الوطنية . (6)

5 : - يحاول الإعلام السياسي الفضائي مد لغته السياسية وخطابه التحريضي الصاخب الى القوى الشعبية المهمشة القابلة للاشتعال والاحتجاج بسبب وضعها الاجتماعي البائس التي أفرزته التحولات الاقتصادية في البلدان التابعة والأزمة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية الكبرى.

6 : - تتلازم سمي التنظيم والتعبئة مع سمة أخرى تتمثل بالتحريض والتوجيه حيث أصبحت شبكات الإعلام السياسي الفضائي محرصاً ومعبئاً لكل القوى الاجتماعية الساخطة والمناهضة لأنظمتها السياسية ، وبهذا السياق نشير الى أن شبكة الإعلام السياسي الفضائي تتمتع بكثرة من المزايا منها وحدة الخبر وصياغته وتعميمه ، ومنها حيازتها لإمكانيات وأدوات وأساليب فنية قادرة على فبركة الحدث ، تهويله ، وتضخيمه وصولاً الى تطويره عبر معالجة سينمائية وصورة تلفزيونية تخدم أهدافاً سياسية .

7 : - شكل الإعلام السياسي الفضائي قاعدة معلوماتية للمنظمات الدولية فضلاً عن تأثيره على سياسة الكثير من الدول وما حمله ذلك من مخاطر إجبار تلك المنظمات والهيئات الدولية على اتخاذ قراراتها استناداً الى التقارير التي ينتجها الإعلام السياسي الفضائي .

8 : - بسبب سيادة النزعة الهجومية لحركة رأسمال التوسعية انتقلت لغة الإعلام السياسي الفضائي من الخطاب الإنساني الى الخطاب التحريضي والتدخل في النزاعات الوطنية مبتعداً بذلك عن رسالة السلام وأمن الإنسان الاجتماعي والسياسي .

المبحث الثالث : - الإعلام السياسي العربي

1 : الدولة القطرية وتطور الإعلام السياسي

من المعروف ان الإعلام السياسي الوطني بكافة أشكاله المقروءة والمسموعة والمرئية ترابط وطبيعة النظم السياسية العربية التي تفتقر الى الديمقراطية السياسية والقوانين الناظمة لعمل المؤسسات الإعلامية لهذا نجد ان الإعلام في البلدان العربية ما عدا استثناءات تاريخية كان ولا زال محتكراً بيد الحكومات العربية معبراً عن مصالحها ومروجاً لنهوجها السياسية .
استناداً الى سيادة النظم الاستبدادية وانعدام الحريات الديمقراطية العامة فقد مرت الأجهزة الإعلامية في البلدان العربية بحفتين تاريخيتين هما : -

أ : - الإعلام السياسي في الحقبة الكولونيالية

تميزت المرحلة الكولونيالية بحياة ديمقراطية شكلية حيث شهدت هذه الفترة ظهور الاحزاب السياسية المعبرة عن تطلعات الكتل الاجتماعية في المحيط الوطني فضلاً عن تقاسم شكلي للسلطات الثلاث ، وبهذا السياق تفاوتت التغييرات الديمقراطية الشكلية من بلد الى آخر خاصة في الدول العربية الكبرى مصر ، العراق ، سوريا انطلاقاً من قوة الحركة السياسية الاجتماعية المناهضة للهيمنة الكولونيالية والحكم الوطني الموالي لها ورغم ذلك التفاوت فقد انقسم الإعلام الوطني الى قسمين الأول إعلام رسمي ترعاه السلطات الكولونيالية والقسم الاخر هو إعلام وطني حزبي معارض ظهر بأشكال مختلفة منها العلني المتمثل بالصحافة ، المجلة والكتاب المطبوع ومنها السري الذي تميز بإصدار صحف محدودة التوزيع فضلاً عن البيانات السياسية الذي تعبر عن رؤى الأحزاب السياسية في المنعطفات الوطنية والدولية الكبرى .

ب : - الإعلام السياسي في الدولة القطرية المستقلة

- تواصلت أشكال الإعلام السياسي المختلفة الرسمية منها والحزبية العلنية والسرية في مسار بناء الدولة الوطنية المستقلة خاصة بعد ظهور دول الشرعية (الثورية) التي ارتكز إعلامها على شكلين إعلاميين مميزين الشكل الاول هو الايديولوجي الرسمي المرتكز على الفكر القومي المرتبط بهيمنة الحزب الواحد في نظم الشرعية الثورية والإعلام الحزبي المعارض لنهج التسلط المتشع هو أيضا بأردية أيولوجية .

- ان انتشاح كلا الشكلين من الإعلام الرسمي والحزبي العلني والسري بأردية أيولوجية أملتته (روح) العصر المتمسمة بازواجية خيار التطور الاجتماعي رأسمالي - اشتراكي فضلا عن سيادة التيارات القومية واليسارية والإسلامية على الحياة السياسية ، هذا إذا استبعدنا التيار الليبرالي الذي انحسرت قاعدته الاجتماعية بسبب هيمنة الدولة على الاقتصاد الوطني .

- الإشارة الى الإعلام الرسمي والشعبي الأيديولوجي في دول الشرعية (الثورية) تزامن واحتكار الإعلام الرسمي في دول الشرعية الوراثة التي افتقدت بدورها الى الاحزاب السياسية المعارضة وما أنتجه ذلك من مصادرة الحريات السياسية العامة وجعل الإعلام أداة من أدوات التضامن القبائلي بعيدا عن التغيرات السياسية. 2 : - العولمة والإعلام السياسي الفضائي العربي

أدخلت الثورة العلمية التكنولوجية الإعلام العربي الرسمي في أزمة حقيقية وذلك بسبب اختراق المعلومة السياسية الحدود الوطنية وسرعة انتقالها الأمر الذي اشترط على النظم الاستبدادية العربية مواجهة التحديات الجديدة بما يضمن لها إمكانية التكيف مع التطورات التكنولوجية وإعلامها الإلكتروني العابر لحدودها الوطنية .

انطلاقاً من ذلك شرعت النظم الاستبدادية العربية باتخاذ حزمة من الأساليب الهادفة الى التقليل من تأثيرات الموجة الإعلامية الجديدة عبر سلسلة من التوجهات أهمها : -

- تقييد شبكات التواصل الاجتماعي ومنع المدونات الالكترونية فضلا عن إنشاء المدونات الرسمية الخاصة بهذا النظام السياسي أو ذاك .

- شراء الصحف والمجلات الإلكترونية والورقية لغرض الترويج لسياستها الرسمية الداخلية والخارجية .

- الاستمرار في تقييد حرية النشر عبر منع إعطاء تراخيص جديدة لصحف أو مجلات فضلا عن محاولة توظيف كتلة من الإعلاميين والكتاب والصحفيين في مراكزها الإعلامية .

ان الإشارة الى محاولة النظم العربية الاستبدادية التكيف مع تطورات الإعلام الإلكتروني اتخذ ثلاث أشكالاً أساسية (أ) بناء محطات فضائية إعلامية . (ب) بناء محطات دينية . (ج) حيازة محطات فضائية ترفيهية تعني بالبرامج الغنائية ، والمسلسلات تلفزيونية الخ ورغم الترابط بين الأشكال الثلاث من الناحية الاستراتيجية الإعلامية لكننا نتوقف عند الشكلين الأولين.

2-أ : - الإعلام الفضائي السياسي العربي

- يهتم الإعلام الفضائي السياسي العربي بمعالجة القضايا العربية ، الإقليمية والدولية من وجهة نظر النظام السياسي الرسمي العربي المترابط واستراتيجيات الدول الكبرى خاصة في دول الشرعية القبائلية وبهذا المعنى يعد الإعلام الفضائي السياسي أحد الأشكال الهامة التي تعتمد عليها النظم السياسية في الدول العربية مشيراً الى ان التغيرات الاجتماعية - السياسية التي جرت على دول الشرعية (الثورية) خاصة في حقلها الاقتصادي المتماشي ووصفات الليبرالية الجديدة لم ترافقها حرية الرأي والنشر وتأسيس الاحزاب السياسية بل بالعكس أدت الاجراءات الاقتصادية المتمثلة بتحجيم دور الدولة الاقتصادي الى خلق كتل سكانية هامشية محرومة من حقوق الإنسان الأساسية .

- أفرزت التحولات الاقتصادية الليبرالية في دول الشرعية (الثورية) شرائح طبقية جديدة اغتنت بسبب تخريب قطاع الدولة الاقتصادي الأمر الذي مكنها من بناء تحالف سياسي

اجتماعي مع كتلة اجتماعية ناهضة تتشكل من إعلامي وفني قطاع المحطات الفضائية فضلاً عن جمهرة واسعة من الكتاب والصحفيين وما نتج عن ذلك التحالف من ظهور إعلام يخدم التحالف البيروقراطي / الكمبيوتر دوري الجديد المبارك من الشركات والمؤسسات المالية الدولية

— بسبب اقتصاد دولها الريعي وتحالف شرائحها المالية والعقارية مع الرأسمال الدولي الاحتكاري أنتجت دول الشرعية القبائلية إعلاماً سياسياً اتسم بتناقض حركته السياسية المتمثلة بسمتين الأولى منهما ترابط القيم العشائرية المتحكمة في بنية النظم السياسية القبائلية مع النزعات الكسموبولوتية الرأسمالية . والثانية تشابك مصالح الرأسمال الخليجي مع السلفية الإسلامية وما نتج عن ذلك من دعم القوى السلفية بالمال والفتاوى الجهادية .

— ان التناقض المشار إليه في بنية الإعلام السياسي في دول الشرعية القبائلية يفسره المسار التاريخي لتطور تلك الدول والتي تشكلت بنيتها السياسية من ازدواجية السلطة المتمثلة بسلطة القبائل المتداخلة وسلطة (الدولة) والمستندة الى ركائز ثلاث أساسية (أ) هيمنة قبائلية تغذيها العادات والأعراف العشائرية . (ب) سيطرة اقتصادية تتجلى بملكية الطواقم القبائلية الحاكمة لمؤسسات (الدولة) الاقتصادية / الخدمية . (ج) سيادة قبائلية سياسية تتمثل بسيطرة أبناء العشائر المنتفذة على السلطة السياسية .

خلاصة القول ان تناقض الإعلام السياسي في الدول القبائلية يكمن في تحالفات رأس المال الخليجي النفطي مع الشركات الدولية الاحتكارية ذات النزعات الفوق وطنية من جانب وبين تحالف الروح القبائلية مع السلفية للإسلام السياسي الطائفي من جانب آخر.

ب — الإعلام السياسي الفضائي الطائفي

— أدت حركة الطور المعولم من التوسع الراسمالي الى نتائج كثيرة على البلدان العربية تمثلت بعدة حلقات أساسية أهمها (أ) السعي الى استبدال آليات التبعية الاقتصادية من ضوابطها الدولية الى بناء مستلزمات الاندماج الاقتصادي بصيغة الإلحاق وما يحمله ذلك من خطر تهميش الدول العربية وانهيار مضمون التنمية الوطنية المستقلة . (ب) انتقال النزاعات الاجتماعية من طابعها الطبقي ذات الأهداف والمصالح الاقتصادية الى نزاعات طائفية بسبب الحروب والحصارات الاقتصادية وتفكك التشكيلات الاجتماعية في البلدان العربية. (ج) ظهور ما يسميه الباحث بدول الإسلام السياسي الطائفي وما أفضى إليه من سيادة الأحزاب الإسلامية الطائفية في البنى السياسية لتلك الدول . (7)

— أفضت النزاعات الإقليمية — الدولية المتمحورة حول مشروع التبعية بصيغة الإلحاق الذي تمثله الدول الكبرى وموازنة المصالح الإقليمية / الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الى تشابك الإعلام السياسي الفضائي الشرق أوسطي مع السياسة الطائفية للنظم السياسية . (8)
— أفضى تشابك الإعلام السياسي الفضائي مع السياسة الطائفية الى ظهور إعلام سياسي جديد يتسم بخصائص جديدة يمكن للباحث إيراد بعضاً منها : —

1 : — انعدام الضوابط الموضوعية والمهنية في لغة الإعلام السياسي / الطائفي فضلاً عن سيادة الروح العدائية والتدخل في النزاعات الداخلية.

2 : — اشتداد وتيرة التحريض والشد الطائفي عبر الفتاوى الدينية المستعرة .

3 : — الابتعاد عن هموم المصالح الوطنية الحقيقية والتركيز على بناء الوعي السطحي المتسم بالهيجان والإثارة.

4 : — ترابط الإعلام السياسي / الطائفي وإعادة بناء الجوانب النفسية لدى المواطن بهدف إخضاعه لآليات الضبط الطائفي .

تكثيفاً يمكن القول ان الإعلام السياسي / الطائفي في الظروف التاريخية المعاصرة يحمل سمات عدائية الأمر الذي يمكن اعتباره وسيلة من وسائل التعبئة والإثارة الحربية الهادفة الى جر

القوى الاجتماعية الى صراعات طائفية بعيدة عن المصالح الإنسانية الاقتصادية والسياسية وخدمة للقوى المتحكمة في مسار السياسة العربية والدولية.

الاستنتاجات

في ضوء بنية البحث التحليلية ونتائجه الفكرية السياسية توصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية :
أولاً : - انتقال العالم الى الطور المعولم من التوسع الراسمالي أفضى الى تبدلات في بنية الدولة ووظائفها الأساسية وما نتج عن ذلك من تطور مكانة السلطات التنفيذية وأجهزتها السيادية .
ثانياً : - أدى اختلال التوازن بين سلطات الشرعية الديمقراطية في الدول الكبرى وتنامي هيمنة الشركات الاحتكارية الى تغير وظائف الإعلام السياسي ومضامينه الإنسانية وتحوله الى أداة ناشطة في الدفاع عن مصالح الشركات الاحتكارية .
ثالثاً : - أفضى تنازع إستراتيجيات السيطرة على إلحاق الدول الوطنية بالتكتلات الاقتصادية الدولية على الإعلام السياسي سمات تحريضية تعبوية تدخلية في الشؤون الوطنية .
رابعاً : - بسبب تحول بعض الأنظمة السياسية العربية من اطارها العلماني الى أنظمة إسلامية طائفية تحول الإعلام السياسي العربي من إطاره الوطني الى إطاره الطائفي .

الهوامش :-

1 : - تتساءل صحيفة "ميليو" الفرنسية هل ان العالم سيشهد (حلفاً ثلاثياً بين السلطة الاقتصادية والسلطة الإعلامية والسلطة العسكرية؟ وهل ستتحول الديمقراطيات الأوروبية إلى "ديمقراطيات أوتوقراطية"؟. انظر: - الطريق الإلكتروني الأربعاء, 28 كانون الأول 2011 .

2 : - ساهمت الصحف الأمريكية بكشف عملية تجسس قام بها الحزب الجمهوري الأمريكي الحاكم على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس في ميني ووترغيت والتي أطيح على أثرها بالرئيس الأمريكي نيكسون عام 1974. - أجبرت فضيحة تورط جون بروفومو وزير البحرية البريطانية في علاقة غير شرعية مع كريستين كلير التي كانت تتجسس لحساب الاتحاد السوفيتي رئيس الوزراء ماكلان على الاستقالة في عام 1963 .

3 : - أثارت قضية التنصت على الهواتف عبر الأطلسي من بريطانيا إلي الولايات المتحدة علامات استفهام على إمبراطورية مردوخ الإعلامية وتأثيرها على سياسات العديد من الدول. ، وسلطت تلك الفضيحة الضوء علي احد أقطاب الإعلام ومدى تأثيره على الحياة السياسية في بريطانيا والولايات المتحدة ودول أخرى

انظر : - عامر الحسيني سقوط إمبراطورية الإعلام. ضعف إجراءات الحوكمة الاقتصادية الإلكترونية 03 أغسطس 2011 العدد 6505
http://www.aleqt.com/2011/08/03/article_565603.html

4 : - تتشكل شبكة الإعلام العالمية من إمبراطوريات إعلامية مثل إمبراطورية مردوخ وإمبراطورية برلسكوني فضلا عن وكالات أنباء وفضائيات إخبارية CNN ، BBC قناة فرانس 24 ، الجزيرة ، العربية كثير غيرها .

5 : - تملك إمبراطورية مردوخ الإعلامية صحف التايمز "سانداي تايمس"، إضافة إلى شبكات تلفزيونية مثل "شبكة سكاى" التي تملكها "نيوزكوربوريشين" العابرة للقارات والجنسيات، فضلاً عن خدمات أسواق الأسهم "داوجونز"، وصحيفة المال والأعمال "وول ستريت جورنال"، واستوديوهات في هوليوود تنتج أشهر برامج ومسلسلات التلفزيون، مثل "سبمسون" و"سوبرانو". وتمتد حدودها إلى الصين، حيث تملك صحيفة "بيبلز ديلي"، ومئات الصحف وشبكات التلفزيون في ألمانيا، وإيطاليا، والهند، وأستراليا.

- تحصل الإمبراطورية أرباحاً من صناعة السينما والترفيه نحو 8 مليارات دولار سنوياً، وفي التلفزيون أكثر من 4 مليارات، وفي شبكة التلفزيون السلكية 7 مليارات، وفي الصحافة وخدمات المعلومات 6 مليارات، وفي أنظمة البث الفضائي المباشر نحو 4 مليارات، وأكثر من مليار دولار في كل من خدمات التسويق، ونشر الكتب، ونشاطات إعلامية أخرى. ولا تشمل هذه الأرقام تحالفاتها الدولية التي تمتد حتى "تاتا" الهندية، و"روتانا" السعودية.

انظر : - محمد عارف شبكة سقوط إمبراطورية الكذب العالمية
www.albasrah.net/ar.../3aref_200711.htm

6 : - تشكل وظائف الإعلام السياسي الفضائي التعبوية والتحريرية جهازاً سياسياً بديلاً عن غياب القوى الاجتماعية الحاملة لمشروع التحالف السياسي - الطبقي مع الدول الرأسمالية هذا إذا استثنينا الطغم المالية القبائلية الحاكمة في دول الخليج.

7: - ان مصطلح دول الإسلام الطائفي يشير الى تلك الدول التي احتوت دساتيرها على مواد تشير ضمناً أو صراحة الى طائفاتها الإسلامية منها العربية السعودية ، وإيران الإسلامية ويمكن توسيع المصطلح لضم كثر من الدول رغم نظامها العلماني منها إسرائيل وحكم حزب العدالة والتنمية في تركيا .

8 : - تنتشر المحطات الفضائية الطائفية بصورة لافتة في المنطقة العربية، فبعد انهيار الدولة العراقية وتفكك تشكيلتها الاجتماعية ظهرت القنوات الفضائية والأرضية الطائفية بكثرة منها الفرات ، الرافدين ، البغدادية ، صلاح الدين . كما توجد للدولة السعودية الكثير منها المستقلة ، اقرأ فضلاً عن القنوات الفضائية لجمهورية إيران الإسلامية

أنظر : - لظفي حاتم الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية إصدار جمعية تموز مالمو 2007 ص 49

- كما تتكاثر الغرف الإلكترونية الطائفية حيث توجد أكثر من 90 غرفة طائفية منها مثلاً أنصار آل محمد عليهم السلام المهاجرون والأنصار للرد على الشيعة ، عائشة أم المؤمنين ، علي مع الحق .

المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً

عاصم عبد النبي أحمد البندي

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة، وبيان الآثار الاقتصادية لها على الاقتصاد، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تم دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر وذلك للوقوف على وضعها الحالي في ظل معدلات التنمية الاقتصادية، ثم دراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلاً في ظل الظروف التي انتابت معظم اقتصاديات دول العالم ومنها مصر. ومن خلال نتائج البحث أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات والمقترحات.

Abstract

This research aims to shed light on small projects and their economic effects on the economy and to clarify the relationship between the effectiveness of small projects and economic development.

In order to achieve the objectives of the research the researcher studied the current state of small-scale projects in Egypt to determine the current state under the rates of economic development and examine the future prospects for this role which they can play in the future under the conditions that faced most economies of the world including Egypt. From the results of research the researcher recommended a set of recommendations and proposals.

الإطار العام للبحث

1-1: مدخل البحث

رغم انتشار المؤسسات العملاقة ذات الفروع المتعددة على مستوى العالم والتي تعمل بمليارات الدولارات، إلا أن التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدول يحتم عليها الاهتمام بالرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة الذين يغامرون وينشئون أعمالاً صغيرة ترفد الاقتصاد الوطني بالقدرات الإدارية والفنية، وتعمل على توازن المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل تركيز جهود معظم حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وفي هذا البحث سيحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات التالية:-

- ما هو مفهوم المشروعات الصغيرة؟ وما هي المعايير المستخدمة في تصنيفها؟

- ما هو الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

- ما هو الأثر لهذه المشروعات على القيمة المضافة، ومواجهة البطالة، وتوفير فرص العمل؟

- ما هو واقع المشروعات الصغيرة في مصر؟

- ما هي الآفاق المستقبلية لهذه المشروعات في مصر، وأثرها على التنمية الاقتصادية؟

وفي نهاية البحث سيقدم الباحث بعض التوصيات المبنية على نتائج البحث.

2-1: مشكلة البحث

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمشروعات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحويلات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدراج الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. ولكن من الملاحظ أن الوضع الحالي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها مصر متردي ومعدلات النمو منخفضة، ومما هو مشاهد استفادة الدول المتقدمة في تحقيق مستوى عالي من التنمية الاقتصادية من خلال تنبني ودعم سياسيات واضحة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد ظهر ذلك في محاولة القضاء على البطالة والحد من الفقر، بل وتحقيق رفاهية اقتصادية في بعض الدول. وتُمثّل هذه طبيعة مشكلة الدراسة التي يهدف الباحث بحثها ومعالجتها، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3-1: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في الرؤية التي تنشدها كل المجتمعات والدول للتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية تقوم على بناء الامكانيات التي تعمل على زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة نصيب دخل الفرد وهذا ينعكس على زيادة رفاهيته، والفائدة المرجوة من دعم وتفعيل وريادة المشروعات الصغيرة لتحقيق هذه التنمية، لذا فإن لهذا البحث أهمية من خلال النقاط التالية:-

- 1- إنه قد يمثل إضافة نظرية إلى ما هو مكتوب من أدبيات سابقة عن موضوع المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 2- إن هذا البحث يلقي الضوء على واحدة من أهم الموضوعات التي تشغل بال الاقتصاديين وعلماء الإدارة والمتمثلة في دراسة المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية الاقتصادية.
- 3- تزداد أهمية هذا البحث في الوقت الراهن حيث تراجعت معدلات التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم، ومنها مصر، من ناحية، وتزايدت أهمية المشروعات الصغيرة من ناحية أخرى.
- 4- الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في تفعيل دور المشروعات الصغيرة وتحقيق الأثر التنموي منها، وهو ما يعزز أهمية الاعتماد على هذه المشروعات في الوقت الراهن في تحقيق معدلات التنمية المنشودة.

4-1: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق هدف رئيسي وهو:-

- دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر وذلك للوقوف على وضعها الحالي في ظل معدلات التنمية الاقتصادية، ثم دراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلاً في ظل الظروف التي انتابت معظم اقتصاديات دول العالم ومنها مصر. ويمكن أن يندرج تحت الهدف الرئيسي السابق بعض الأهداف الفرعية وهي:-
- 1- إلقاء الضوء على مفهوم المشروعات الصغيرة.
 - 2- بيان الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد المصري.
 - 3- توضيح مدى الارتباط بين نجاح المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
 - 4- تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة لتطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة.

5-1: فرضيات البحث

- تستند فرضيات الإثبات لهذا البحث إلى العلاقة الطردية بين فعالية المشروعات الصغيرة ودورها الإيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية على النحو التالي:-
- أولاً: تلعب المشروعات الصغيرة دوراً إيجابياً في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تقليل معدل البطالة.
- ثانياً: تسهم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى الدخل وبالتالي الحد من الفقر.
- ثالثاً: المشروعات الصغيرة تُعد فرصة للاستثمار الآمن.

6-1: منهجية البحث

- يعتمد البحث على أسلوب التحليل الاستقرائي، حيث تم القيام بدراسة بحثية مكتبية في مراجع أدبيات المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية ومدى ارتباطهما سوياً، بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني. ولتحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على المراجع والدراسات السابقة كمصادر ثانوية للمعلومات.

7-1: مفاهيم ومصطلحات الدراسة

1- التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية: بأنها ذلك الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته والاهتمام به لأنه من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف أيضاً على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعرف على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تبعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.

تساعد التنمية الاقتصادية في تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل⁽³⁷⁾. وبصفة عامة يمكن القول بأنها العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة⁽³⁸⁾.

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية إجرائياً على أنها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يُعدّ الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادةً بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحدث إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبياً.

وعلى ذلك نخلص إلى أن النمو Growth هو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة وتطور بطيء تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية Development فعبرة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن و تحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي. إن الفارق المهم بين

37 هوشيار معروف (2005)، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر، ط1، ص11.

38 نعمة الله نجيب إبراهيم (2000)، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص499.

التنمية والنمو هو أن التنمية تقوم على بناء الإمكانيات ومن ثم استغلالها في حين أن النمو يكون نتيجة استغلال الإمكانيات سواء الإمكانيات المكتسبة أو الكامنة، وبذلك يمكن أن تشمل التنمية النمو وليس العكس، بمعنى أن النمو يمكن أن يكون أحد نتائج وتجليات التنمية وليس كل نتائجها، كما أن التنمية -بالمعنى الذي ذكر- تعني أنها عملية تقوم على الاستمرارية في حين أن النمو لا يقوم ولا يضمن ذلك.

2-المشروعات الصغيرة

يختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه، هل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول الصناعية والنامية مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشروعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية. وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملاً، وما يزيد عن 99 تعد مشاريع كبيرة.

ويمكن تعريف إدارة المشروع الصغير بأنها الاستخدام الأمثل لموارد المشروع البشرية والمادية المتاحة للوصول إلى الهدف المنشود في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، كما أنها التنفيذ الأمثل لمهام المشروع باستخدام الآخرين وتفويض السلطات مع مراعاة حسن التخطيط ودقة المتابعة.

1-8: الدراسات السابقة

سنتناول الدراسات السابقة للوقوف على أهمية ودور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن خلال التتبع والبحث في الكتب وشبكة الإنترنت من أجل التوصل إلى دراسات تتحدث في إطارٍ متقاربٍ من هذه الدراسة فقد تم العثور على الدراسات التالية:

1-دراسة ميساء حبيب سلمان (2009) بعنوان (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية)- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية-:(³⁹) تناولت الباحثة في دراستها تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية تنموية داعمة، تلك

³⁹ سلمان، ميساء حبيب (2009)، (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية)- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة إستراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوى الدخل وبالتالي التخفيف من الفقر، كما أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً في سورية.

2- الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها: دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة⁽⁴⁰⁾ (المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية). تحاول هذه الدراسة التعرف على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تنتهجها الحكومة بغرض النهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها، وذلك لمحاولة حل مشاكل الفقر والبطالة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى. كما تهدف إلى التعرف على تطور الصناعات الصغيرة وأهميتها، والكشف عن أثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي على الصناعات الصغيرة. ومعرفة دور الصناعات الكبيرة في تنمية وتدعيم الصناعات الصغيرة، والتعرف على خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة، والصعوبات التي تواجهها، وأخيراً عملت الدراسة على محاولة تحديد إستراتيجية مستقبلية للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها في المستقبل.

3- دراسة إدريس محمد صالح (2009): بعنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية):⁽⁴¹⁾ وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، اقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا. وأن مشكلة أصحاب المشروعات- من وجهة نظرهم- ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل. أما عن صعوبة التمويل المصرفي فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات. ويرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

⁴⁰ _____، الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها: دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة، المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

⁴¹ صالح، إدريس محمد (2009)، (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية)، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

4-دراسة رامي زيدان (2005): بعنوان (تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية): (42) وقد نُفذت الدراسة على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من 1970 – 2001، وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول. كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة وأن جزءاً منها مهدد بالانهيار في ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

5-دراسة Stoner (1983): أكدت هذه الدراسة على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصغيرة، حيث أجريت الدراسة على (451) مؤسسة صناعية صغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، تهدف إلى الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي والعوامل البيئية المتمثلة بالصناعة / التكنولوجيا، والقوى العاملة، والعوامل الاقتصادية، وأثر ذلك في بقاء واستمرار هذه المؤسسات، ووجد الباحث علاقات معنوية بين ظروف البيئة وعواملها وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات.

6-دراسة Decarlo and Lyons (1980): نُفذت هذه الدراسة على مجموعة من المشروعات الصناعية الصغيرة في بريطانيا، حيث بينت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من الفشل في المشروعات الصغيرة، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى افتقارها للتخطيط الاستراتيجي بشكل عام، وأن نجاح هذه المشروعات يعتمد على قدرتها على التحليل البيئي وبناء الاستراتيجيات، والأهداف والخطط التي تسهم في تحقيق فرص أكبر لنموها وبقائها في دنيا المشروعات، وأن ذلك يتم من خلال تحقيق الانسجام بين عوامل المنافسة، والمزودين (أو الموردين)، والمستهلكين، والتغير التكنولوجي، وقرارات الإدارة الإستراتيجية لهذه المشروعات.

الإطار النظري للبحث

المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني والعالمي إذ تشكل رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، كما أنها تشكل تكاملاً واضحاً مع الشركات العالمية العابرة للقارات من

⁴² زيدان، رامي (2009)، تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق.

خلال تكامل الوظائف معها. ورغم التوجه العالمي الحالي نحو التكتلات الكبرى إلا أن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ما زال قائماً في الدول أو الشركات رغم تباعد الدول في الاتفاق على حجم المشروعات الصغيرة على مستوى العالم.

1-2: المشروعات الصغيرة Small Businesses

لقد بذلت جهوداً كبيرة لتعريف المشروع الصغير، واستخدمت معايير عديدة مثل (عدد العاملين، حجم المبيعات، ومبلغ الأصول)؛ لتحديد التعريف، ولكن هنالك عدة تعاريف تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما. ولقد اختلفت التعريفات المطروحة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى التقدم التكنولوجي السائد، ومرحلة النمو التي بلغتها. فالمشروع الذي يعتبر صغيراً في الولايات المتحدة أو اليابان، قد يعتبر مشروع كبير الحجم في دولة أخرى نامية، بل وإنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم المشروع بحسب مرحلة النمو.⁽⁴³⁾

وتعرّف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو"⁽⁴⁴⁾ المشروعات الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعاها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملاً. ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي تزيد فيها بين 50 و 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة.⁽⁴⁵⁾

وفي مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً، ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً والتي يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.⁽⁴⁶⁾

1-1-2: المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة

يمكن تقسيم المعايير التي يتم على أساسها تصنيف المشروعات الصغيرة إلى نوعين هما المعايير الكمية والمعايير النوعية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

43 محمد حامد الصياد (2006). التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. منظمة العمل العربية، ص7.

44 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، هي وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة، مقرها فيينا بالنمسا، والهدف الرئيسي للمنظمة هو تعزيز وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية، والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، وتعزيز التعاون الدولي.

45 د. حسان خضر، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر للتنمية، العدد التاسع، سبتمبر 2002، السنة الأولى، الكويت، ص3.

46 د. صابر أحمد عبد الباقي، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، ص2.

المعايير الكمية Quantitative Criteria

وتتمثل في حجم رأس المال المستمر في المصنع والماكينات, وعدد العاملين, وحجم الإنتاج أو معدل دورات الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة وقيمة المبيعات, إلا أن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر انتشاراً وذلك لسهولة في التعامل, وثباته لفترة من الزمن. وكذلك معيار رأس المال المستثمر.

ونلاحظ أن هناك تفاوت في تعريف المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى, وذلك نابع من التقدم الاقتصادي للدولة, ومستوى معيشة أفرادها, ومدى التقدم في الاستخدام التكنولوجي الصناعي في تلك الدول.

ويمكننا أن نلاحظ التباين في الدول المختلفة من خلال الجدول رقم (1):

الدولة / الجهة	المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
مصر (تعريفات متعددة منها)	عدد العمال	1-4 عامل	5-49 عامل	50-99 عامل
	أصول ثابتة	أصغر من 25 ألف جنيه	من 25 إلى أصغر من 100 ألف جنيه	من 100 ألف جنيه إلى 2 مليون جنيه
الوكالة الدولية للتنمية	عدد العمال	1-5 عامل	6-15 عامل	
	أصول ثابتة		أصغر من 25 ألف جنيه	
الإتحاد الأوروبي إنجلترا	عدد العمال	حتى 10 عمال	حتى 50 عامل	حتى 250 عامل
	عدد العمال		أصغر من 15 عامل	
	رأس المال		أصغر من نصف مليون جنيه إسترليني	
المكسيك	عدد العمال	أصغر من 15 عامل	16-100 عامل	101-250 عامل
غانا	عدد العمال		أصغر من 9 عامل	10 – 30 عامل
ماليزيا	عدد العمال	من 5-50 عامل	أصغر من 75 عامل	
تاوان	عدد العمال	أصغر من 50 عامل		
اليابان	عدد العمال	أصغر من 300 عامل		

الجدول رقم (1)

المصدر: محمد حامد الصياد(2006), التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة, منظمة العمل العربية، ص15.

المعايير النوعية Qualitative Criteria

إلى جانب المعايير الكمية هناك معايير وصفية (نوعية) تركز على الخصائص النوعية للمشروع الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق, وأيضاً شكل إدارته وملكيته. وتعرف لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالية:

- 1- عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فعادةً ما يكون المدير مالك المشروع.
- 2- تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.
- 3- مجال نشاط المشروع عملياً في الغالب، حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد، ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.
- 4- حجم المشروع يكون صغيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال. ومن خلال هذه المعايير الوصفية يمكن القول أن: المشروع الصغير: منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها.⁽⁴⁷⁾

2-1-2: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن " المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (40% - 80%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50% - 60%) من القوى العاملة في العالم. وتسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85%، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب"⁽⁴⁸⁾

وتوضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن عدد المشروعات الصناعية التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل 95% في مصر و42% في تونس و50% في المغرب. وتوضح البيانات المتاحة أن الأمر لا يختلف كثيراً في بقية دول العالم. وقد بدأت حكومات بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء أن تعي أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها، وبالتالي بدأت الحكومات مساندة هذه المشروعات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح التي تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الازدهار والعمل في بيئة اقتصادية صحية.

وسواءً بالدول المتقدمة أو بالدول النامية ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية؛ مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة. وهي مزاي تتوافق مع ظروف المنطقة العربية التي

47 محمد حامد الصياد(2006). مرجع سابق، ص14.
48 البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص 74

تعاني من ارتفاع معدلات البطالة؛ حتى إن البنك الدولي قد أشار في عام 2004 إلى حاجة المنطقة العربية إلى تدبير 74 مليون فرصة عمل خلال العشرين عاماً القادمة، وهي فرص عمل ذكرت دراسة كويتية حديثة أن تحقيق التكامل العربي وعودة أموال العرب بالخارج لا يكفيان معاً لتدبير نفقات هذه الملايين من فرص العمل.

3-1-2: الدول العربية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتفاوت درجة اهتمام الدول العربية بالمشروعات والصناعات الصغيرة:

ففي مصر يكاد يقترب عدد الجهات الراعية للصناعات الصغيرة من الأربعين جهة، ومع ذلك لا يوجد أب شرعي يرفع تلك المشروعات؛ حتى أنط قانون خاص بالمشروعات الصغيرة صدر في عام 2004 الأمر إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بدور التنسيق بين كل تلك الجهات، كما جاء بالقانون إنشاء نظام الشباك الواحد لتلقي طلبات الترخيص للمشروعات بالمحافظات، وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة بالمحافظات. إلا أن هذا القانون جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة؛ مما جعل الآمال المعقودة عليه محدودة، خاصة أنه لم يقترب من خضوع تلك المشروعات لنحو 18 قانوناً ونحو 100 قرار جمهوري ووزاري وإقليمي؛ مما يعدد من جهات الرقابة والتفتيش.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي أشارت ورقة بحثية لاتحاد غرف المجلس إلى أنه لا توجد لدى دول المجلس سياسات اقتصادية وحوافز محددة خاصة بالمشروعات الصغيرة؛ فالسياسات والإجراءات ذات طبيعة عامة، بل إنها - خاصة سياسات الاستثمار الأجنبي- متحيزة ضد المشروعات الصغيرة، كما أن الامتيازات والحوافز المقدمة للمشروعات تخضع للعديد من الشروط والضوابط التي لا ينطبق الكثير منها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي اليمن نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ عام 1997 وحدة لتنمية المشروعات الصغيرة والأصغر، وكان هناك مشروع للإقراض الصغير لتمويل المشروعات الصغيرة منذ عام 2000 يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية؛ بحيث لا يتجاوز القرض الواحد حوالي ثلاثمائة دولار، ولقد بلغت نسبة السداد 100% رغم ارتفاع نسبة الفائدة لحوالي 20%، وتوزعت القروض به ما بين 50% للتجارة، و43% للصناعة، و7% للخدمات. وشكلت النساء نسبة 86% من المقترضين، كما أنشئ صندوق لتمويل الصناعات والمشروعات الصغيرة عام 2002 يعمل تحت إشراف وزير الصناعة.

وفي لبنان تقوم المؤسسة الوطنية للاستخدام بتوجيه الشباب الباحثين عن عمل لتلقي التدريب في مسار مهني تتوافر فيه فرص عمل بالقطاع الخاص، وتتولى المؤسسة الوطنية للاستخدام تكلفة التدريب لتسهيل اندماج الخريجين بسوق العمل.

وفي المغرب تم إنشاء المجلس الوطني للشباب والمستقبل في عام 1991 الذي أعد ميثاقاً وطنياً لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية، وتم تعيين مسئولين عن تشغيل الشباب في الأقاليم، كما شكلت لجان محلية للغرض نفسه.

وفي الجزائر تم إنشاء مندوبيات لتشغيل الشباب بالولايات، تقوم باستقبال الشباب، وتقديم خدمات التوجيه والإعلام حول مختلف البرامج التشغيلية، كما تقوم بإعطاء قروض بلا فوائد للتعاونيات

التي تنشئها، إلا أن محدودية مواردها المالية قد حد من أنشطتها عام 1996، ومن هنا تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب في العام نفسه، وبخاصة في مجال المشروعات الصغيرة المنشأة من قبل الشباب، والتي تعتمد في تمويلها على موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومساعدات الجهات الدولية.

وفي تونس توجد عدة مسارات، منها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الخفيفة والصناعات الصغرى. ونظام الشباك الموحد لتلقي طلبات تأسيس الشركات، والبنك التونسي للتضامن المتخصص في توفير قروض لخريجي الجامعات بسقف لا يتجاوز 10 آلاف دولار لإقامة صناعات صغيرة.

وفي السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشروعات، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج، كما خصص 15% من السقف الائتماني للبنك لصالح المشروعات الصغيرة، كما أعفى أصحاب المشروعات الصغيرة من شرط المساهمة في ثلث التكلفة الكلية للمشروع والمنصوص عليها في لائحة البنك ومن دفع القسط الأول فوراً في حالة التمويل بالمرابحة، وتوزع نمط التمويل ما بين نسبة 78% للتمويل بالمرابحة، و22% للتمويل بالمشاركة.

وفي المملكة العربية السعودية تمثل المشروعات والمتوسطة والصغيرة ما نسبته 88-90% من إجمالي المشروعات العاملة بالمملكة.⁽⁴⁹⁾

4-1-2: المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية

من المتعارف عليه أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية بوجه عام وفي التنمية الصناعية على وجه الخصوص، فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، وتُشكّل ما يزيد على نسبة 90% من مجموع المشروعات في العالم، وتُسهّم بنسبة ما بين 50:60% من الاستخدام. وتسهم المشروعات العاملة منها في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ما بين 40:80% من الاستخدام في هذا القطاع. وفي البلدان الأقل نمواً، وهي بؤرة اهتمام اليونيدو، وتزداد أهمية دور تلك المشروعات على اعتبار أنها تمثل الآفاق الواقعية الوحيدة لنمو الاستخدام والقيمة المضافة. وينطبق الوضع نفسه على بلدان التحول الاقتصادي حيث بدأت المؤسسات الحكومية الكبيرة عديمة الكفاءة تفسح المجال لتحل محلها مشروعات خاصة أصغر حجماً وأكثر كفاءة. كما أن هذه المشروعات قادرة على أن تساهم وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلية الإنتاج في العديد من الدول النامية، والتي تعد مصر منها. فهي تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة حيث تقوم بتشغيل العديد من الأيدي العاملة، وتساهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقق التوازن الإقليمي للتنمية الشاملة. لذا فإن المشروعات الصغيرة أكثر أهمية لاقتصادنا لتحقيق التنمية الشاملة. ولها العديد من الآثار الاقتصادية فهي تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية، ويمكن تناول أهميتها للاقتصاد الوطني في النقاط التالية:-

⁴⁹ محمد حامد الصياد(2006)، مرجع سابق، ص 4-6.

1- زيادة متوسط دخل الفرد، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع

تعمل المشروعات الصغيرة على زيادة متوسط الدخل الفردي والتغيير في هيكل الأعمال والمجتمع، وهذا التغيير يكون مصحوباً بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكيل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

2- الزيادة في جانبي العرض والطلب

إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما أن الانتفاع من المخرجات والطاقت الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب، حيث تعمل على زيادة كلاً من جانبي العرض والطلب.

3- التجديد والابتكار والقدرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق

يعتمد التطوير على الإبداع، ليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للأسواق، ولكن أيضاً الاهتمام بالاستثمار المترام في تأمين مشاريع جديدة. لذلك كانت المشروعات الصغيرة مصدر من مصادر التجديد والابتكار والمخاطرة أكثر من المؤسسات الكبيرة، فالمشروعات الريادية قادرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة.

4- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة

تستطيع الدول أن تشجع الاتجاه نحو الريادة في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والريادية لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

5- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة

تستطيع المشروعات الصغيرة المساهمة في تنمية الصادرات سواءً من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، ومن خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها. حيث يمكن أن تعتمد عليها المشروعات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

6- التكامل مع المشروعات الكبيرة وترابط الأعمال التجارية

تتكامل المشروعات الصغيرة مع المشروعات الكبيرة من خلال إمدادها بالمواد والأجزاء التكوينية التي تحتاج إليها وتعمل كذلك على ترابط الأعمال التجارية لأن صاحب العمل التجاري الحديث ليس وحدة قائمة بذاتها، وإنما يشتري ويبيع من المشروعات الأخرى. ومما يدل على التكامل بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الريادية الصغيرة تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من (37) ألف عمل من المشروعات الصغيرة لتزودها بالبضائع والخدمات المختلفة.

7- العمل على تطور الاقتصاد

المشروعات الصغيرة في الغالب هي الأصل في تطور الاقتصاد من خلال تحولها فيما بعد إلى مشروعات كبيرة أو بالأفكار التي تقدمها. وبنظرة سريعة على تطور الاقتصاد الأمريكي نلاحظ أن أكبر خمسمائة شركة صناعية أسسها ريادةيون برؤوس أموال محدودة، فقد كان "سوفت" جزاراً، بينما "فورد" كان ميكانيكي، أما "كرايسلر" فقد كان ميكانيكي أيضاً في مصنع للسكك الحديدية قبل أن يصبح مهندس محركات، أما "جيلمان" مؤسس شركة الأطلسي والباسفيك للشاي فقد كان يبيع الشاي بجانب وظيفته.

8- تعظيم العائد الاقتصادي

على الرغم من أن إنتاجية العامل في المشروعات الكبيرة أعلى منها في المشروعات الصغيرة، وقد يعود ذلك إلى اعتماد المشروعات الصغيرة على تقنيات إنتاج غير متقدمة وكثيفة الاستعمال للعمل، ورغم ذلك لو أننا ربطنا رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي سيظهر أن المشروعات الصغيرة هي الأكفأ من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لوحدة رأس المال، ورأس المال المستثمر.

2-2: إسهامات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. فهي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل. وتسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية. فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك البلدان من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسّع نشاط تلك المشروعات في الأسواق "غير الرسمية"، أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشروعات الكبيرة. تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة. فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على كافة مستويات الاقتصاد وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالديناميكية والمرونة، تترابط فيها الشركات الصغيرة والكبيرة. وهي تنتشر على نطاق جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.⁽⁵⁰⁾

50 د.سروار هوبوم (2002)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ص3.

2-2-1: دور المشروعات الصغيرة في توليد القيمة المضافة

تساهم المشروعات الصغيرة في توليد القيمة المضافة، وذلك من خلال مقدار الإضافة التي تولدها المشروعات الصغيرة من عملياتها الإنتاجية إلى الناتج المحلي. ويمكن قياس حجم القيمة المضافة (الدخل) التي تولدها المشروعات الصغيرة، وكذلك حصتها في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل. فكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما دل ذلك على أهمية المشروعات الصغيرة في توليد الدخل القومي.

ويمكن احتساب القيمة المضافة بطريقتين:

أولهما: جمع عوائد عناصر الإنتاج الأربعة (الأجور والأرباح والفوائد والإيجار).

وثانيهما: استبعاد مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج الإجمالية.

ويمكن توضيح الطريقتين لحساب القيمة المضافة من بيانات الجدول رقم (2) أدناه:

السنة	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	الأجور	الفوائد	الإيجارات	الأرباح	القيمة المضافة
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	ألف دينار (8)
1	250	150	40	10.0	35.0	15.0	100
2	350	175	70	17.5	61.3	26.3	175
3	500	250	100	25.0	87.5	37.5	250
4	550	275	110	27.5	96.3	41.3	275
5	650	325	130	32.5	113.8	48.0	325

الجدول رقم (2)

ويتبين من الجدول رقم (2) تقديرات القيمة المضافة في العمود رقم (8) استناداً على الطريقتين. فالطريقة الأولى ناتجة عن جمع أرقام الأعمدة من (4) إلى (7)، أما الطريقة الثانية فهي ناتجة عن طرح العمود رقم (3) من العمود رقم (2).

ومن خلال العلاقة بين أرقام القيمة المضافة وأرقام قيمة الإنتاج الإجمالية نحصل على نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج الإجمالية، وهذه تمثل ما يعرف بدرجة التصنيع. فكلما ارتفعت درجة التصنيع كلما دل ذلك على تطور العملية التصنيعية وازدياد عمليات التصنيع المحلية وارتفاع مساهمة المشروع الاستثماري في توليد الدخل.

2-2-2: دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل

لا شك أن تشغيل الأيدي العاملة المحلية يمثل هدفاً مهماً من أهداف التنمية وخصوصاً في البلدان النامية، وعليه فلا بد من معرفة مساهمة المشروعات الصغيرة في هذا المضمار، ويتعين احتساب عدد العاملين الذين تقوم المشروعات الصغيرة بتشغيلهم، وكذلك نسبة العمالة المحلية إلى إجمالي العمالة التي توفرها المشروعات الصغيرة.. وكلما ارتفع عدد العاملين المحليين الذين توظفهم المشروعات الصغيرة، ارتفعت نسبتهم في إجمالي العمالة لدى المشروعات الصغيرة، وارتفعت نسبة الأجور المدفوعة للعاملين المحليين في إجمالي الأجور المدفوعة من قبل المشروعات الصغيرة كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع العائد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة،

وجدير بالذكر أن النسبة الغالبة والأصل في المشروعات الصغيرة أن العاملين هم عاملين محليين، وهنا تظهر الفائدة الاقتصادية الكبيرة للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني. ويتم احتساب نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل بالمعادلة الآتية:

$$\text{مساهمة المشروعات الصغيرة في فرص العمل} = \frac{\text{مجموع العمالة المحلية التي تولدها المشروعات الصغيرة}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

ومن المفيد أيضاً معرفة إمكانية المشروع على توفير فرص العمل بأقل مقدار ممكن من رأس المال. ويتم ذلك من خلال قسمة العدد الإجمالي للعمال الذين تشغلهم المشروعات الصغيرة على حجم الاستثمارات الكلية في المشروعات الصغيرة وكما يأتي:

$$\text{مساهمة المشروعات الصغيرة في فرص العمل} = \frac{\text{العدد الكلي للعمالة الجديدة في المشروعات الجديدة}}{\text{حجم الاستثمارات لدى المشروعات الصغيرة}} \times 100$$

2-2-3: دور المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة

تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة. وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84% من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا 2 مليون و300 ألف مشروع فردي صغير..! وفي أمريكا... وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وأثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوروبي في عام 1998، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70% من فرص العمل بدول الاتحاد.

3-2: المشروعات الصغيرة في مصر

2-3-1: تجربة مصر مع المشروعات الصغيرة

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991 م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة. وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى

عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أميركي، منها 45 ألف مشروع صغير جداً يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية). وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي 53 بالمائة من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار. وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها. وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل حوالي 99% من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي. ويساهم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة. ويعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل.

وقد دفع ذلك الحكومة المصرية إلى بذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع وتمثل في الآتي:

- 1- مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة.

- 2- تقديم برنامج ضمان بنسبة 50% من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي.

- 3- أسس مجموعة من أساتذة جامعة حلوان جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.

- 4- تقديم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي) قروضاً لمساعدة المشروعات الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل.

- 5- إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية عام 1991 م وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامج تنمية المشروعات حيث أصبح هذا الصندوق أساساً لتنمية قاعدة المشروعات الصناعية الصغيرة. حيث يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية، وقد حقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجارية.

2-3-2: الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر

تمثل المشروعات الصغيرة أهمية متزايدة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية، خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل، مما نتج عنه ظهور مصطلح المشروعات الصغيرة، ودفع العديد من المشروعات الدولية لمحاولة الوصول إلى تعريف محدد لها، الأمر الذي بات صعباً نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول بعضها البعض⁽⁵¹⁾. ولقد ظلت المشروعات الصغيرة في مصر أيضاً تعاني من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظراً

51 سماح مصطفى عبد الغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، ص5.

لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل. وبصدور القانون رقم 141 لسنة 2004 والمسمى بقانون تنمية المشروعات الصغيرة، توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات. وقد عرف القانون المشار إليه المشروعات الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً. وفيما يتعلق بالمشروعات المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. ويلاحظ من التعريف السابق أن المشرع المصري قد استخدم معياري العمالة ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة.⁽⁵²⁾ وجدير بالذكر ما لهذه المشروعات من الأهمية الاقتصادية على الاقتصاد المصري، ويتوقع لها أن تكون قاطرة لنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة. فهذه المشروعات تشكل أكثر من 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي في مصر، وتسهم تقريباً في توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع.⁽⁵³⁾ وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جانباً رئيسياً في الاقتصاد المصري، حيث تعد بمثابة العمود الفقري له، ويبرز ذلك من خلال بعض المؤشرات الدالة على هذه الأهمية، منها:

- 1- حجم هذه المشروعات، إذ يبلغ عددها أكثر من 2.5 مليون مشروع يضاف سنوياً نحو 39 ألف مشروع جديد، بما يجعلها تساهم بنحو 75% من العمالة بالقطاع الخاص غير الزراعي.
- 2- تمثل المشروعات الصغيرة 87% من حجم المشروعات الصناعية مقارنة بـ 11% للمشروعات المتوسطة.
- 3- تمثل المشروعات الصغيرة حوالي 13% من قيمة الإنتاج الصناعي مقارنة بـ 46% للمشروعات المتوسطة.
- 4- تصل نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية 4%، ورغم أنها نسبة ضعيفة مقارنة بالعديد من اقتصاديات دول العالم، حيث تمثل هذه النسبة نحو 60% في الصين، 56% في تايوان، 70% في هونج كونج، 43% في كوريا الجنوبية، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة غير المستغلة للصناعات الصغيرة في مصر، والتي تلعب دوراً حاسماً في زيادة الصادرات المصرية.⁽⁵⁴⁾

52 حسين عبد المطلب الأسرج (2006)، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام، ص7.

53 وزارة التجارة الخارجية، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير 2002، ص5.

54 أحمد ماهر، الصناعات الصغيرة في مصر ودورها في تداعيات الأزمة العالمية، مقال على الانترنت على الرابط التالي:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52>

2-3-3: الأهداف الإستراتيجية العامة لتنمية المشروعات الصغيرة في مصر

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المداخل المهمة ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر، حيث يعتبر تنمية هذه المشروعات أحد أهم وسائل مواجهة مشكلة البطالة نظرا لأنها قليلة رأس المال وكثيفة الأيدي العاملة، كما يمكن أن تلعب هذه المشروعات دورا كبيرا في تنمية الصادرات المصرية للخارج. ويمكن تقسيم الأهداف العامة لتنمية المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات إستراتيجية على النحو التالي (55):-

أولاً: مجموعة الأهداف الاقتصادية: وتنقسم بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:-

الهدف الأول: تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي المصري: تعانى تشكيلة المنتجات المصرية product mix وكذلك الخدمات الإنتاجية services mix من محدودية شديدة ونظرة واحدة للتصنيف الاقتصادي الدولي أو الصناعي القياسي الدولي ISIC ستوضح إلى أي مدى يفتقر هيكل الإنتاج والخدمات المصرية للتنوع سواء على مستوى السلع والخدمات الصناعية الاستهلاكية أو الرأسمالية أو الوسيطة أو الخدمات التكنولوجية. وبذلك فإن تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات والخدمات الإنتاجية المصرية من خلال المشروعات الصغيرة سواء لتلبية متطلبات السوق المحلي أو التصدير أو الإحلال محل الواردات وكذلك تغطية احتياجات باقي الأنشطة الاقتصادية الزراعية والسياحية والخدمية يعتبر هدف استراتيجي شديد الأهمية.

الهدف الثاني: تنمية المدخرات المحلية: تساهم المشروعات الصغيرة بفاعلية في تنمية المدخرات المحلية حيث تشجع هذا الادخار للاستثمار فيها. والعائد على الاقتصاد القومي من وراء تنمية المدخرات المحلية متعدد الجوانب حيث يعنى ذلك ترشيد الاستهلاك أولاً، كما يعنى كبح جماح التضخم ثانياً وأيضاً فهو يوفر الاستثمارات المحلية اللازمة للأنشطة الجديدة.

الهدف الثالث: إحداث التراكم الرأسمالي وتنشيط الحراك الاجتماعي: إن انتقال الاقتصاد المصرى بعد سنوات طويلة من التخطيط المركزى والسوق المقيدة الى حرية السوق وتحرير قوى العرض والطلب تمهيداً لإحداث تنمية حقيقية من خلال مشاركة القطاع الخاص ورؤوس الأموال المحلية في التنمية، لا يمكن أن يستمر وينمو إلا من خلال منح الفرص للأفراد والمجتمع لإحداث التراكم الرأسمالى اللازم Capital Accumulation لتطور المجتمعات والأفراد من مجتمع الندرة والحاجة الى مجتمع الوفرة والرفاهية كما أن هذا التراكم الرأسمالى من جهة أخرى ينقل الأفراد وطبقات المجتمع من شريحة أقل دخلا الى شريحة أعلى دخلا وبما يسمح للحراك الاجتماعى الصحى أن يعمل وللمجتمعات أن تنمو الى الأمام. والمشروعات الصغيرة هي الأقدر على إحداث التراكم الرأسمالى والحراك الاجتماعى المنشود للمجتمعات المصرية.

الهدف الرابع: تعظيم استخدام الخامات المحلية: إن المشروعات الصغيرة هي الأقدر والأكثر استعدادا لاستخدام الخامات المحلية، خاصة تلك الخامات متوسطة أو منخفضة الجودة، ولذلك

55 جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعى للتنمية، "مقترح الأهداف الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والسياسات العامة والإجرائية لإستراتيجية المشروعات الصغيرة فى مصر" موجود فى مجلس الشورى: "خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"، التقرير المبدئى للجنة الإنتاج الصناعى والطاقة دور الانعقاد العادى الثالث والعشرون، 2003، ص ص 142-151 نقلاً عن: حسين عبد المطلب الأسرج (2006)، مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد 229، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام، ص ص 8-12.

يعتبر هذا الهدف الاستراتيجي مزدوج الفائدة حيث يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي فضلا عن أنه يمنع هدرا لمورد قومي يتمثل في الخامات المحلية التي تنفر الصناعات الكبيرة من الاقتراب منها أو التعامل معها.

الهدف الخامس: المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: إن المشروعات الصغيرة بما يمكنها أن توفره في السوق المحلية من سلع وخدمات تساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بإحلال الواردات مساهمة فعالة من خلال عرضها لسلع وخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.

الهدف السادس: تنمية الصادرات: إن تنوع وتوسيع تشكيلة المنتجات المصرية من خلال المشروعات الصغيرة يعمل على تنمية الصادرات في ثلاثة اتجاهات: الأول، من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها. والثاني، من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة ومناسبة السعر للصناعات الكبيرة التي تصدر منتجاتها. والاتجاه الثالث، من خلال منافسة بعض منتجات المشروعات الكبيرة التي تضطر للتصدير هربا من المنافسة الداخلية.

الهدف السابع: تنمية نشاط إعادة التصدير: مازال نشاط إعادة التصدير Re-export والذي اعتمدت عليه ومازالت دول كثيرة مثل اليابان أو النمور القديمة أو النمور الحديثة لتحقيق نهضتها الصناعية، نشاطا غائبا في مصر. ويعتمد هذا النشاط على الاستيراد بهدف إحداث قيمة مضافة ثم التصدير أو إعادة التصدير وهو ما يمكن أن تقوم به المشروعات الصغيرة بكفاءة. ومن الغريب أن جهود التصدير في مصر تعتمد على تصدير منتجات محلية مع ترشيد الاستيراد، وهذا ما لم تفعله أو تحققه أي دولة صناعية في العالم حيث أن تشجيع الاستيراد (للآلات والخامات والمستلزمات والأجزاء والمكونات والتكنولوجيا وحتى العمالة) بغرض إحداث قيمة مضافة ثم إعادة التصدير.

ثانياً: مجموعة الأهداف الاجتماعية: وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:-
الهدف الأول: مكافحة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل الحقيقية المنتجة: تتميز المشروعات الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، حيث أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المشروعات الصغيرة منخفضة بما يناسب الدول النامية، كذلك فإن المشروعات الصغيرة وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص. وأخيرا فإن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى تكلفة رأسمالية مناسبة أو منخفضة لبدء النشاط مما يشجع الكثيرين على بدء النشاط بالاستثمار فيها.

الهدف الثاني: توفير فرص عمل للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة: لا تساهم المشروعات الصغيرة فقط في توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة، بل تتمتع بميزة إضافية تتمثل في قدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة لسببين: الأول: انخفاض نسبة المخاطرة. والثاني، هو وجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل on job training لرفع القدرات والمهارات وهو ذلك النوع من التدريب الذي لا تسمح به المشروعات الكبيرة.

الهدف الثالث: نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع المصري: رغم محاولات التحديث للمجتمع المصري منذ بداية الخمسينيات فما زالت القيمة الزراعية هي الغالبة حتى في المناطق الحضرية بالمجتمع. تلك القيم الزراعية منها جانب سلبي ضد حركة النمو يتمثل في:

- عدم الإحساس بعنصر الوقت كأحد موارد الثروة.
- عدم اعتبار الجودة.
- عدم الاهتمام بالإنتاجية.
- غياب مفاهيم الكفاءة أو الفاعلية.
- غياب مفاهيم تقسيم العمل والتخصص.
- الإدارة برد الفعل.

وهذه القيم السلبية عكسها تماما الهيكل الأساسي لمنظومة القيم الصناعية Industrial Value System والذي يتمثل في الالتزام الشديد بمفاهيم واعتبارات والمشروعات والصناعات الصغيرة بقدرتها على الانتشار والتوسع الجغرافي كفيلة بتعميق ونشر القيم الصناعية الايجابية التي تفنقدها بعض المجتمعات المصرية.

الهدف الرابع: المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المكانية: تستهدف إستراتيجية التنمية المكانية زيادة المساحة المأهولة بالعمران إلى 25% من اجمالى مساحة مصر بدلا من نسبة الـ 5.5% الحالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير ثلاثة اشتراطات للمجتمعات العمرانية الجديدة.

- فرص العمل الجديدة
- السلع والخدمات.
- السكن.

ومن الواضح أن سبيل تحقيق الشرطين الأولين وجود استثمارات ومشروعات منتجة توفر فرص عمل. ونظرا لأن أسواق المجتمعات الجديدة هي أسواق جديدة وبالتالي صغيرة، فإن أنسب المشروعات لها هي المشروعات الصغيرة، وبالتالي لا يمكن تصور تحقيق الانتشار العمراني والتنمية المكانية دون تنمية المشروعات الصغيرة التي توفر السلع والخدمات من جهة وفرص العمل من جهة أخرى.

الهدف الخامس: تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية: تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تغطية الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة وتحسين جودة السلع والخدمات نتيجة المنافسة ما بين المشروعات الصغيرة وبعضها البعض أو بينها وبين المشروعات الكبيرة.

ثالثاً: مجموعة الأهداف التكنولوجية: وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى عدة أهداف كما يلي:-

الهدف الأول: استخدام التكنولوجيات المحلية: لا يمكن تطوير التكنولوجيا دون وجود طلب حقيقي عليها، وهذا الطلب يتمثل بالأكثر في الصناعات الصغيرة الأقل مخاطرة والأكثر مرونة لاستقبال التكنولوجيات المحلية وتجربتها واستيعابها حيث من غير المتصور للدول النامية أن تكون الصناعات الكبيرة هي المستفيد الأول من التكنولوجيا المحلية.

الهدف الثاني: تعظيم استخدام المنتجات الثانوية والمخلفات: لأن الصناعات الكبيرة تعنى أول ما تعنى وجود منتجات ثانوية ومخلفات. ونظرا لأن مبدأ التخصص الإنتاجي لا يحبذ تصنيع أو استخدام المنتجات الثانوية بما يعطل النشاط الأساسي وبما أن قوانين واعتبارات البيئة تلتزم بمعالجة أو إعادة تدوير Recycling المخلفات فان تنمية المشروعات والصناعات الصغيرة

الأكثر قدرة وتأهيلاً على التعامل مع المنتجات الثانوية والمخلفات يصبح هدف استراتيجي، خاصة وأن استخدام المنتجات الثانوية عادة ما يرتبط بتنمية تكنولوجيات جديدة.

الهدف الثالث: توازن هيكل النشاط الصناعي المصري: يعاني هيكل النشاط الصناعي المصري من خلل جسيم يتمثل في غياب القاعدة القوية التي يستند عليها من الصناعات الصغيرة المتطورة وعالية التكنولوجيا (كما سيتضح في الفصل الثالث). وحيث يتمثل الهيكل الصناعي الحالي في معظمه في العديد من الصناعات المتوسطة الخاصة محدودة التنوع وان كانت كثيرة العدد نسبياً، كما يتضمن الهيكل عدد محدود من الصناعات الكبيرة أو العملاقة (مثل الحديد والصلب والأسمدة) أما القاعدة من الصناعات الصغيرة والتي بإمكانها إحداث التنوع والترويج للأنشطة الصناعية الكبيرة أو المتوسطة فهي محدودة إن لم تكن غائبة ويتوفر بدلاً منها عدد كبير من الأنشطة أو الصناعات الحرفية Handicrafts والتي يعمل معظمها بنظام الورشة Workshop-type وليس بنظام المصنع المتطور Factory Type.

الهدف الرابع: توفير الصناعات الداعمة للأنشطة الصناعية الكبيرة والمتوسطة Support Industry: تشير أحدث أدبيات تنمية الصناعات الصغيرة إلى دورها الجديد كصناعات داعمة لكل النشاط الصناعي وخاصة الصناعات الكبيرة والمتوسطة، ويمكن القول أنه بعد نجاح الصناعات الصغيرة في لعب دورها كصناعات مغذية Feeding Industries أو كصناعات ذات علاقات أمامية وخلفية مع الصناعات الأخرى Backward-Forward Linkages أو كصناعات تقدم خدمات الإنتاج Productive services. فان هذه الأدوار مجتمعة وضعت الصناعات الصغيرة المتطورة في موضع الصناعات الداعمة التي لا يستغنى عنها بالنسبة للنشاط الصناعي ككل. أي أن الصناعات الصغيرة المتطورة تستهدف أن تكون مغذية وذات علاقات تعاقدية مع الصناعات الأخرى في نفس الوقت.

الهدف الخامس: تشجيع دخول الصناعات الصغيرة مجال استخدام التكنولوجيات المتطورة: إن أهم ما يميز التكنولوجيات الجديدة من درجة الانتشار الواسع الذي تحققه ومناسبتها للاستخدام والتعميم في المشروعات والصناعات الصغيرة وحتى الاستخدام اليومي، ومن هنا فان تشجيع الصناعات والمشروعات على استخدام التكنولوجيا المتطورة هدف استراتيجي يحقق تطوراً لها كما يحقق تحديث المجتمع.

2-3-4: دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

لا شك أن العديد من المزايا التي تتميز بها المشروعات الصغيرة تعطيها في نفس الوقت القدرة على لعب دور مهم وحيوي في التنمية الاقتصادية. والذي يتمثل بالنقاط التالية:

1- نظراً لأن المشروعات الصغيرة في معظمها كثيفة العمل وتستخدم تقنيات بسيطة، فإنها تساهم مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل وبالتالي تخفيف مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية بشكل خاص، وبالتالي تساهم في تخفيف مشكلة الفقر.

2- تساهم المشروعات الصغيرة بنشر الصناعات جغرافياً وتنويع الإنتاج، وبالتالي تساهم في تحقيق المرونة والاستقرار في النشاط الاقتصادي.

3- وحيث أن العديد من المشروعات الصغيرة تنتشر في الريف وفي المدن الصغيرة فإنها تلعب دوراً إيجابياً في إعادة توزيع الدخل سواءً من حيث الوظيفة (أي نسبة الأجور إلى الأرباح) أو من حيث الجانب الإقليمي. ففي العديد من التجارب التنموية نمت المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية، مما أدى إلى تدهور نمط توزيع الدخل، لهذا فإن توسع وانتشار الصناعات الصغيرة يساعد على تخفيف عدم التوازن في توزيع الدخل إضافة إلى تقليل تركيز المشروعات وزحف الريف إلى المدن.

4- وبما أن المشروعات الصغيرة تتميز باستخدام الموارد المحلية فإنها تساهم في خلق الروابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة وقطاع النقل وغيرها. كما أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تقوم بإنتاج القطع والأجزاء التي تحتاجها المشروعات الكبيرة، وبذلك تحقق الترابط فيما بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة.

5- والمشروعات الصغيرة تساهم أيضاً في خلق المهارات والقدرات الفنية والإدارية، الأمر الذي يساهم أيضاً في خلق طبقة من المنظمين Entrepreneurs التي تفتقد إليها معظم البلدان النامية.

6- وتساهم المشروعات الصغيرة (من خلال توليد الدخل) في تشجيع المدخرات التي يمكن أن توجه نحو الاستثمارات الإنتاجية.

7- وبسبب ارتفاع مستوى الإنتاجية في المشروعات الصغيرة فإنها تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخصوصاً من خلال علاقات الروابط والتشابك مع نفسها ومع الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

2-3-5: المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر

من بين أبرز المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر، مشكلة التمويل ومشكلة تسويق المنتجات (داخلياً وخارجياً) وشح الكادر الإداري وانخفاض مستواه (الإداري والفني) وتدني مستوى المهارات لدى العاملين والحاجة الماسة إلى المزيد من الخدمات والتسهيلات في المجالات المختلفة.

ويعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة، ذلك لأن المصارف عادةً ترى بأن مستوى المخاطر المرتبطة بإقراض هذه المشروعات أكبر من المخاطر المرتبطة بإقراض المشروعات الكبيرة، ويعود ذلك ربما إلى عدم استطاعة المشروعات الصغيرة استغلال الائتمان الممنوح لها بشكل جيد، إضافة إلى عدم قيام هذه الصناعات بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى المصارف في الأوقات المناسبة، أو أنها لا تقدمها على الإطلاق. وغالباً ما تشتكي المشروعات الصغيرة بأن المصارف تأخذ وقتاً طويلاً في إنهاء معاملات الائتمان مما يسبب لها الخسائر. ومن بين أسباب التأخير في تقديم الائتمان لهذه المشروعات هو عدم توفر الضمانات المطلوبة من قِبل المصارف.

والمشكلة الثانية التي تواجه المشروعات الصغيرة هي شح الكادر الإداري المؤهل لتسيير المشروعات الصغيرة بالشكل المطلوب وكذلك انخفاض مستواه الإداري والمحاسبي والاقتصادي والفني.

والمشكلة الثالثة هي تسويق المنتجات سواء في السوق الداخلي أو في الأسواق الخارجية. إن صعوبة التسويق الداخلي قد تكمن في صغر حجم السوق، أو انعدام الإمكانية على التسويق بالشكل المناسب. أما بالنسبة إلى التسويق الخارجي أي التصدير إلى الخارج فإنه بلا شك مهمة ليست سهلة على الإطلاق وتتطلب الكثير من الإمكانيات والمهارات وكذلك المعلومات حول أذواق المستهلكين في الخارج ومستويات الأسعار ومستوى الجودة والنوعية المطلوبة للتصدير، هذا إلى جانب تدني المستوى التكنولوجي للعديد من المنتجات لدى المشروعات الصغيرة.

2-3-6: التغلب على المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر

لحل مشكلة التمويل يجب العمل على تقديم القروض الميسرة المتوسطة وطويلة الأمد للمشروعات الصغيرة، وذلك لتمكينها من شراء الآلات وشراء المواد الخام، على أن تُحل مشكلة الضمانات المطلوبة من قِبَل المصارف لأغراض تقديم الائتمان. هذا وتشير المعلومات إلى أن كلاً من بريطانيا واليابان والأردن على سبيل المثال تقوم بتقديم خدمة ضمان القروض للمشروعات الصغيرة بنسب معينة لكنها لا تغطي كامل القروض. وفي مجال تطوير الكادر الإداري فإن المطلوب هو تنفيذ المزيد من البرامج التدريبية للكوادر العاملة في الصناعة، سواء في المجالات الإدارية والمالية والتسويقية وفي استخدام الحاسوب وذلك لتنمية قدرات الإدارات العليا والوسطى للمشروعات الصغيرة.

وإضافة إلى ما تقدم يتعين الاهتمام بتقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات للمشروعات الصغيرة وتعزيز روح المنافسة فيما بين هذه المشروعات وتعزيز استكمال الحلقة الإنتاجية من خلال دفع هذه الصناعات باتجاه تجهيز المستلزمات الإنتاجية من قطع وأجزاء إلى المشروعات الكبيرة. ولا بد من قيام الحكومة بجمع المعلومات والبيانات ووضعها تحت تصرف المشروعات الصغيرة سواء ما يتعلق بأسواق التصدير أو الأسعار العالمية أو غير ذلك.

2-3-7: الاحتياجات الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة

تتلخص الاحتياجات الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة في النقاط التالية:
- الخدمات الاستشارية في مجال الفرص الاستثمارية ودراسات الجدوى الاقتصادية إضافة لتطوير الإنتاجية والجودة والتسويق.
- تسهيل الاتصال وتدعيم الأفكار والمعلومات بين المؤسسات الاقتصادية ذات نفس النشاط وبين المؤسسات ذات العلاقة في الداخل والخارج.
- تقديم خدمات تدريب عالية التقنية للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- مساعدة أصحاب الصناعات الصغيرة للوصول إلى مصادر التمويل المتوفرة من خلال البنوك ومؤسسات الإقراض الأهلية، والحصول على تسهيلات ائتمانية بتكلفة منخفضة.
- توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية والإجراءات الإدارية المتبعة، ومعلومات عن مصادر الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج المطلوبة (والإجراءات اللازمة لتوفيرها في كل من مصر ودول المصدر)، إضافة لاحتياجات الأسواق من السلع والاتفاقيات المبرمة وكيفية الاستفادة منها.

2-3-8: الدور الحكومي المطلوب لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة

- مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة، في سبيل إيجاد السياسات القادرة على حماية وتطوير المشروعات الصغيرة في مصر.
- نشر ثقافة الريادة في المجتمع المصري، لخلق وتشجيع أفكار ريادية قابلة للتطبيق.
- تأسيس نظام ضمان القروض بهدف دعم المشروعات الصغيرة.
- إيجاد بيئة قانونية وتشريعية ملائمة لتشجيع المشروعات الصغيرة.
- توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لجذب وتشغيل المشروعات الصغيرة.
- إنشاء جهة حكومية متخصصة للتعامل مع المشروعات الصغيرة للحد من تبيد الجهود والإمكانات من خلال عدة مؤسسات.
- تقديم المشورة الفنية والاقتصادية للمشروعات الاقتصادية العاملة وخاصة المشروعات الصغيرة.

النتائج والتوصيات

3-1: النتائج

- نَطَمَ القانون رقم 141 لسنة 2004 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في مصر أمر إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة، ولكنه جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة.
- يُمثِّل قطاع المشروعات الصغيرة فرس الرهان في التصدي لأزمة البطالة في مصر في المرحلة المقبلة مما يحتم على الحكومة أن تولي هذا القطاع أهمية كبرى، خاصة وأنه يشكل نحو 80% من حجم الاقتصاد الكلي، ويستحوذ على نسبة 82% من الحجم الإجمالي للعمالة.
- تُعد صعوبة الحصول على التمويل من العقبات الرئيسية أمام الرياديين وأصحاب المشروعات الصغيرة في مصر.
- انخفاض أداء الكادر الإداري أحد المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر.
- يوجد ضعف في نقل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والصاعدة، التي تبنت وطورت رؤية إستراتيجية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة. بالإضافة إلى ضعف الاستفادة والتنسيق بين الدول العربية في نفس المجال.

3-2: التوصيات والمقترحات

- من خلال البحث يوصي الباحث بالآتي:-
- تفعيل مزايا ضريبية وتأمينية للمشروعات الصغيرة، حيث أن القانون رقم 141 لسنة 2004 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في مصر لم يشمل أي مزايا تأمينية أو ضريبية للمشروعات الصغيرة.
- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.

- تفعيل دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية "إيدمو"⁽⁵⁶⁾ في تعزيز التعاون الصناعي بين الدول العربية، ونقل التجارب الناجحة وتبادل الخبرات في مجال إدارة المشروعات الصغيرة. بالإضافة لذلك، الاستفادة من تجارب بعض الدول الناهضة في نفس المجال مثل كوريا والهند وما يسمى النمر الأسيوية.
- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية أو التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادة جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.
- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.
- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات.
- إصدار دورية تهتم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشروعات الصغيرة، وتوجيه الشباب إلى كيفية اختيار مشاريعهم الصغيرة.
- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل مصر وخارجها.
- إشراك الشباب - بقدر الإمكان- في قيادة وإدارة المشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى تدريبهم على الإدارة وزيادة خبراتهم ورفع إنتاجيتهم.
- ضرورة العمل على الاكتشاف المبكر لمعوقات نجاح المشروعات الصغيرة، وتذليل هذه العقبات والمعوقات.
- إنشاء حاضنات المشروعات لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم.

ويقترح الباحث إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة وتفعيل دورها التنموي، وعمل دراسات حالة لأكثر من دولة عربية ونامية كل على حدى مما يعطي عمقاً أكبر لهذا الموضوع، وفرص التنمية الحاصلة من خلاله.

الخاتمة

تكوّن البحث من ثلاثة فصول وهي الإطار العام للبحث وتطرّق فيه الباحث إلى مشكلة البحث وأهميته والأهداف التي يهدف إليها لتحقيقها، ثم أتبع ذلك بفرضيات البحث ومنهجية البحث واستعرض مفاهيم ومصطلحات البحث، وختم الفصل بالدراسات السابقة التي تناولت موضوعات مقارنة من موضوع البحث.

وعنّون الفصل الثاني بعنوان الإطار النظري للمشروعات الصغيرة، واستهل هذا الفصل بمقدمة مختصرة عن المشروعات الصغيرة ومدى أهميتها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على

⁵⁶ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO، مقرها الرباط بالمملكة المغربية، وأعضاءها كافة الدول العربية، وتهدف إلى العمل على دفع عجلة الإنتاج، وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

حدٍ سواء، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل ومواجهة البطالة وتوليد القيمة المضافة.

ثم استعرض تجربة مصر مع المشروعات الصغيرة، والوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر ثم سرد الأهداف الإستراتيجية العامة لتنمية المشروعات الصغيرة في مصر. ودور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. ثم بيّن المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة، وكيفية التغلب عليها، والاحتياجات الفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة والدور الحكومي المطلوب لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة.

وختم البحث بالفصل الثالث الذي احتوى على النتائج التي توصل إليها الباحث، وكذلك التوصيات التي يوصي بها الباحث لتحقيق الدور المرجو للمشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.

المراجع

1. إبراهيم، نعمة الله نجيب (2000)، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
 2. الأسرج، حسين عبد المطلب (2006)، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام.
 3. البنك الأهلي المصري، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة.
 4. الصياد، محمد حامد (2006)، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية.
 5. القرشي، د. مدحت (2005)، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
 6. النجار، د. فايز جمعه و أ.د. عبد الستار محمد العلي (2010)، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط2، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
 7. خضر، د. حسان (2002)، تنمية المشروعات الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط، دورية جسر التنمية، الكويت.
 8. عبد الباقي، د. صابر أحمد، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر.
 9. عبد الغني، سماح مصطفى، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية.
 10. ماهر، أحمد، الصناعات الصغيرة في مصر ودورها في تداعيات الأزمة العالمية، مقال على الانترنت على الرابط التالي:
- <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52>
11. معروف، د. هوشيار (2005)، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، ط1، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر.
 12. نصر الله، عبد الفتاح أحمد و غازي الصوراني (2005)، المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، فلسطين.
 13. هوبوم، د. سروار (2002)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
 14. وزارة التجارة الخارجية، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير ٢٠٠٢.

إستراتيجيات إدارة الأبنية والمعدات المخزنية في عالم سريع التغير

حسين رحيم عزيز الهماشي

ملخص الدراسة

اخترت هذه الدراسة لأهميتها في كفاءة إدارة المخازن والعملية الإدارية وكلاهما يتجهان نحو تحقيق التوازن وصولاً إلى الكفاءة العالية في إدارة وتنظيم المخازن واستحداث الأساليب الجديدة والمستحدثة في عملياتها . ولقد حظيت ظاهرة الإدارة باهتمام الباحثين والمعنيين منذ أقدم العصور وبالتحديد عندما أدرك الإنسان أهمية تنسيق العمل الجمعي الذي يتم فيه تضافر جهود العديد من الأفراد . وكان من بين أهداف الدراسة :

- 1- تشخيص إستراتيجيات إدارة الأبنية والمعدات المخزنية .
 - 2- الكشف عن مدى التمايز في خصائص الإستراتيجيات الإدارية للأبنية والمعدات المخزنية .
- وقد توصل الباحث إلى ابرز الاستنتاجات منها :
- 1- إن معظم أدبيات العمل الإداري تؤكد على وجود عشرة إستراتيجيات مفضلة وفعالة يمكن استخدامها في تطوير وتحسين أداء العاملين في إدارة الأبنية والمعدات المخزنية
 - 2- إن هذه الإستراتيجيات العشرة تكون مترابطة فيما بينها ووثيقة الصلة مع بعضها اذ لا يمكن الفصل بين هذه الإستراتيجيات حيث إن احدهما يكمل الآخر .

Abstract

This study has been chosen for its importance for the quality of stockroom administration and the administration process , thus , both of them aim to achieve equivalence to reach a high degree of the stockrooms administration and create new and modern means of its process .

The process of administration attracts the attention of the researchers since the old ages especially when the human beings recognize the importance of the coordination of the group work by which all the efforts of many individual will cooperate ,however , the study aims at :

- 1- Identify the used in the a administration of buildings and stockrooms equipments .
- 2- Present to what extent the discrimination in the characteristics of the administration strategies of the buildings and storage equipments .

The researcher asserts that there are many recommendations need to be considered :

- 1-many of the administration work literature assert that there are ten effective and favorite strategies can be used for refine and develop the performance of the staff who work in the administration of the buildings and storage equipments.
- 2-This ten strategies are interconnected and undividable that each one complete the other.

مشكلة البحث:

أن المشاريع تتباين حاجاتها للمخازن وذلك حسب طبيعة عمل كل منها وأهمية النشاط المخزني لها (الثوان، 1991 ص90).

إن كفاءة إدارة المخازن والعملية الإدارية كلاهما يتجهان نحو تحقيق التوازن وصولاً إلى الكفاءة العالية في إدارة وتنظيم المخازن واستحداث الأساليب الجديدة والمستحدثة في عملياتها. (الشربتي، 1995 ص84). تبدأ إدارة المخازن بممارسة أعمالها ووظائفها والواجبات الملقاة على عاتقها في ضوء مجموعة من السياسات الإدارية التي تضعها الإدارات العليا في المنشآت وفي مختلف المجالات ومنها بالطبع عمليات التخزين. (المطوع، 1990 ص101).

وللمنشأة سياستها الإدارية لأوجه نشاطاتها المختلفة والتي من ضمنها العمليات المخزنية، حيث يتطلب الأمر وجود سياسة خاصة لهذا النشاط الحيوي للمنشآت وذلك عن طريق ما يمكن استثماره في العمليات المخزنية أو في كيفية استخدام النظم والأساليب الحديثة المتطورة لإدارة هذه العمليات، وكذلك الأمر في كيفية الاختيار بمركزية أو لا مركزية التخزين (المصباح، 1993 ص64). وتعرف السياسات الإدارية بأنها مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تضعها الإدارة العليا لغرض الاسترشاد بها من قبل العاملين وكذلك الالتزام بها من قبل الإدارات المنفذة في اثنا القيام بواجباتها الوظيفية، ومما سبق يظهر بان هدف السياسة هو التعبير عن وجهة نظر الإدارة العليا في تسليط الضوء على عمل أو موضوع معين، كما أن هذه السياسة تعد الدستور الدائم التي تعمل المنشأة بموجبه يتم تحديد الأعمال وتوجيهها. (إبراهيم، 1989 ص44). وقد نجد لدى إدارة المخازن أو ضمن المنشأة أو المؤسسة أو الدائرة الواحدة اختصاصي أو عدد من الاختصاصيين في معدات التخزين يمكنهم من تقديم المشورة في اختيار المعدات الملائمة. (منصور، 1990 ص27). ويجب النظر هنا إلى ضرورة ترك الاختصاصي يعمل بحرية في مجال تقديم المشورة لاختيار معدات التخزين الملائمة وعدم فرض رأي محدد عليه قد ينشأ عنه اختيار غير ملائم إلا أن ذلك لا يمنع الاختصاصي من الاستعانة بأراء العاملين في المخازن أو المنشأة حول المعدات المفضلة وأسباب تفضيلها. (جابر، 1991، ص97). أن القسم الأكبر من أعمال التخزين تتم في المكاتب فإجراءات الصرف أو إصدار أوامر الصرف وتحرير مستندات الاستلام والفحص وكافة المستندات والسجلات المستخدمة في أعمال التخزين يتم إعدادها في المكاتب قد تكون غير مستوفيه للشروط لعملها ادارياً ومكانياً وحتى تصميمياً ، فمن خلال ذلك تظهر أهمية تحديد مساحات كافية لتنفيذ الأعمال الإدارية وكذلك تحديد التصميم الجيد والسليم لهذه المكاتب. (الجسام، 1992 ص30).

أن اغلب العاملين في إدارة الأبنية والمعدات المخزنية لديهم طموح في الارتقاء بأساليب عملهم الإداري والفني وتطويره نحو الأفضل بما ينسجم مع التطورات الحاصلة في مجال إدارة المخازن (منصور، 2006 ص80). وانطلاقاً مما تقدم ارتأى الباحثان الخوض في غمار هذا الموضوع الحيوي المهم.

أهمية البحث والحاجة

حظيت ظاهرة الإدارة باهتمام الباحثين والمعنيين منذ أقدم العصور وبالتحديد عندما أدرك الإنسان أهمية تنسيق العمل الجمعي الذي يتم فيه تضافر جهود العديد من الأفراد وتوجيهها نحو تحقيق الكثير من الأهداف والغايات التي يسعى الإنسان ألوصل إليها . (السيد، 1979، ص51).ومن اهم مكونات العملية الإدارية في أي منشأة أو مؤسسة إنتاجية أو خدمية هي:

(1) المدخلات ونظم:

- أفكار ومعلومات.
- أفراد.
- أموال.
- مواد وآلات.

(2) عمليات: وتشمل على:

- التخطيط.
- التنظيم.
- التوجيه.
- التقويم.

(3) المخرجات.

وهي النتائج المرغوبة أو الأهداف المراد تحقيقها (احمد، 1958 ص22).

ويعتبر التخطيط عنصر أساس من عناصر الإدارة فلا يمكن إنجاز أي عمل من الأعمال على أتم وجه وتحقيق الهدف المرجو منه إلا بالتخطيط لذلك، فالتخطيط هو المرحلة التي يتم فيها التفكير للعمل أي لمرحلة لاحقة فتنتهي هذه المرحلة باتخاذ القرار الذي يتعلق بالعمل المطلوب إنجازه ويقول (فاول) (Faul) ان التخطيط في الواقع يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا (المستقبل). (عبد القادر، 1990 ص17) وعند التفكير بالتخطيط لإنشاء المخازن فأول ما يتبادر في الذهن هو تحديد المساحات المخزنية بكافة جوانبها والتي تساهم في إتمام عمليات التخزين على أفضل وجه ولكن لا تبدأ مباشرة بتحديد المساحات وإنما بتتابع الخطوات الأساسية في التخطيط (ادم، 1983 ص46).

ويتضمن التخطيط لإنشاء المخازن ما يأتي:

أولاً: تحديد الهدف.

ثانياً: جمع البيانات والمعلومات.

ثالثاً: تحديد مناطق التخزين.

رابعاً: تحديد المساحات المخزنية.

خامساً: تحديد مناطق التفريغ والفحص والاستلام والشحن.

سادساً: تحديد أمكنة ومساحات التخزين داخل المخزن (للمخزن النهائي).

(ميخائيل، 1989 ص25) واختلفت الخدمات العامة اللازم توفرها للمخازن فمنها الخدمات اللازمة لتشغيل المخازن وتهيئة الظروف المناسبة للأفراد العاملين فيها وأيضاً خدمات صيانة مباني المخازن ومشتملاتها والمحافظة على المظهر العام للمخازن، وكذلك صيانة الأجهزة والمعدات التي تستخدم في المخازن فلأهمية هذه المخازن يجب أن يختص قسم من المساحة المخزنية لتوفير الخدمات، وبالأخص الخدمات التي تكون على عاتق إدارة المخازن، فخدمات الصيانة للمباني المخزنية وخدمات صيانة الأجهزة والمعدات فغالباً تلقى على عاتق الإدارة الهندسية أو الشعبة الفنية ففي هذه الحالة يكون الاتصال بين إدارة المخازن وهذه الإدارات وذلك من خلال أعلام الشعبة الفنية بأي خلل يحدث في الأبنية أو في المعدات لتصلحه بأسرع وقت ممكن كي لا تتوقف العمليات المخزنية بسبب العطل. (صلاح الدين، 1997 ص34). وهكذا يلاحظ مدى أهمية التخطيط في أي نشاط من أنشطة المشروع، ومن ضمن الأنشطة التي تخص إدارة الأبنية والمعدات المخزنية هو نشاط التخزين، فبعد أن يتم اختيار المواقع المقرر إنشاء المخازن فيها تبدأ عملية التخطيط، ومن الضروري أن تتوفر في الخطة كل المبادئ والأسس العامة المتعلقة بوظيفة التخطيط. (ناشد، 1992 ص72). ولأمين المخزن وظائف ومهام عديدة في مجال عمله الإداري والمهني إذ تكون بمسؤوليته إدارة مخزن لتجهيزات المواد وخرنها. (شعلان، 1994 - ص87). وتهتم الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً بالتخزين، إذ تعد العمليات المخزنية إحدى المراحل الأساسية والضرورية لمتطلبات العمليات الإنتاجية والخدمية على حد سواء. ويلاحظ هذا الاتجاه في قطرنا حيث أولى المسؤول أهمية كبيرة في إنشاء المخازن والعناية بها وتجهيزها بالمعدات اللازمة لها. (جعفر، 1979 ص31). أن للعمليات المخزنية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني إذ تعد العمليات التخزينية الرافد المهم في توفير السلع والمواد إلى جميع المستهلكين ولكافة القطاعات، (سامح، 1990 ص41). أن التخزين هو الدعامة الرئيسية لكافة الأعمال، ولكن نلاحظ أن الاهتمام بالتخزين بصورة عامة قد جاء متأخراً، بعض الشيء عن باقي النشاطات الإدارية الأخرى وذلك لعدم إدراك الدور الذي تؤديه وانعكس في

تبعية المخازن وتنظيمها للحفاظ على المواد والسلع وتوفيرها في الوقت المناسب، فقد كانت المخازن تابعة لإدارة الإنتاج أو الشراء أو المبيعات فتأتي بالدرجة الثانية بالأهمية وبعد إدراك المعنيين بأهمية هذه الوظيفة الإدارية خصصت إدارة مستقلة ووضعت في مستوى الإدارة الأخرى في الهيكل التنظيمي للمنشآت وهذه الإدارة مهمتها تبدأ باستلام المواد والسلع وتخزينها والمحافظة عليها ثم صرفها إلى الجهات الطالبة ويتم ذلك بإنشاء مخازن ومستودعات من أجل احتواء الأصناف وتجهيزها بالمعدات اللازمة لتنفيذ العمليات المخزنية وهذه المرحلة الأولى والتي تسمى بإدارة الأبنية والمعدات المخزنية أما المرحلة الثانية فهي تتضمن الأساليب والإجراءات والنظم اللازمة لإدارة العمليات المخزنية والتي تسمى إدارة النشاط المخزني (محمد، 1994 ص 97-98). إن من المسؤوليات الرئيسية لإدارة المخازن والتي جزء منها هو إدارة الأبنية والمعدات هو تحديد برنامج الأمان وسلامة العاملين في المخازن وذلك حفاظا على العنصر البشري الذي هو أعلى عناصر الإنتاج، وكذلك لرفع كفاءة عمليات التخزين فالعمل في بيئة سليمة ومتوافر فيها كل الظروف الصحية يقلل الحوادث بشكل ملموس، ولا يقال منع حدوثها نهائياً، ولكن محاولة تقليلها قد يكون إلى 95%. إن وقاية العاملين في المخازن من الحوادث والإصابات التي قد تحدث بهم لها جانبين الأول هو إنساني والجانب الثاني اقتصادي. (جميل، 1992 ص 52). ترمي إدارة المخازن بصورة أساسية إلى تهيئة وتوفير المواد والمهمات إلى الجهات الطالبة بالوقت والمكان المناسبين وبالجودة المطلوبة، ولأجل تحقيق ذلك فإن من الواجب على إدارة المخازن، إن تحافظ على الأصناف المخزونة ووقايتها من الضرر والتلف الذي ممكن إن تتعرض له خلال فترة التخزين. ولكن الوقاية والأمان لا تشمل الأصناف المخزونة فقط وإنما تتعداها إلى تحقيق السلامة والأمان للعاملين في المخازن حرصا على أرواح العاملين، وكذلك على صيانة المخازن وملحقاتها ووقايتها من السرقة والحريق، وأيضا توفير برنامج لصيانة المعدات المستخدمة في المخازن. (قدو، 1994 ص 45) وبذلك تنطلق أهمية البحث الحالي من :

- 1- أهمية مكونات العملية الادارية.
- 2- أهمية عملية التخطيط في الانشطة المخزنية .
- 3- أهمية الخدمات المخزنية من صيانه وتنظيم واستمرار العمل في تلك المخازن بشكل يؤمن كفاءتها.
- 4- أهمية توفير سبل الوقاية والامان المطلوبة لتحقيق السلامة للعاملين في تلك المخازن
- 5- أهمية المخازن في المنظور الاقتصادي الوطني باعتبارها دعامة من الدعومات الاستراتيجية لديمومة العمل الانتاجي للرفاه الاقتصادي للمجتمع .

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى

- 1- تشخيص استراتيجيات إدارة الأبنية والمعدات المخزنية .
- 2- الكشف عن مدى التمايز في خصائص الاستراتيجيات الادارية للابنية والمعدات المخزنية
- 3- الكشف عما اذا كانت هناك استراتيجية سائدة في ادارة الابنية والمعدات المخزنية.

حدود البحث:

يحدد هذا البحث في ضوء ما ورد في أهدافه.

منهجية البحث:

ينتهج هذا البحث المنهج الوصفي لوصف وتحليل وتفسير الظاهرة كونه أكثر مناهج البحث مناسبة لهذا الموضوع

تحديد المصطلحات:

1- الاستراتيجيات (Strategies):

يعرف قاموس وبستر Webster (1972) الاستراتيجية بأنها نظام متكامل مسؤل عن وضع الأهداف ، وأختيار وتكوين الاسلوب او الطريقة المفضلة ثم مراقبة الاداء (من العلاوي ، ص 1409-1420) يعرفها الخولي بانها خطط أو طرائق أو أساليب لأداء عمل ما بشكل غير مألوف (الخولي، 1999 ص497). ويعرفها البعلبكي بأنها فن أو أنماط أو أساليب فعالة تستخدم لأداء وظيفة ما (البعلبكي، 2002 ص271). ويعرفها الباحث لإغراض البحث على أنها مجموعة من الأساليب والطرائق الفعالة التي يمكن استخدامها في إدارة الأبنية والمعدات المخزنية بمهارة وكفاءة عالية

2- الإدارة (Administration).

يعرفها كمال بأنها عملية تنظيم وتوجيه الموارد البشرية والمادية لتحقيق أهداف مرغوبة (كمال، 1991 ص43). ويعرفها هادي بأنها عملية تكامل الجهود الإنسانية في الوصول إلى هدف مشترك (هادي، 1991 ص35) ويعرفها الباحث لإغراض البحث على انها: عملية الوصول إلى الهدف بأحسن الوسائل والطرائق وقلل التكاليف في حدود الموارد والتسهيلات المتاحة مادياً وبشرياً وبحسن استخدامها.

3- إدارة الأبنية والمعدات المخزنية:

يعرفها المطوع بأنها:

هي مجموعة أنشطة إدارية وفنية هدفها تهيئة العوامل المادية والبيئية للحصول على مخازن ومستودعات وتجهيزها بالمعدات اللازمة لإنجاز عمليات التخزين والنقل والمداولة بأعلى ما يمكن من الفعالية والكفاءة وتهيئة الظروف الملائمة للعاملين بالمخازن (المطوع، 1990 ص62). ويعرفها صلاح الدين بأنها فن إدارة مجموعة الأبنية والمعدات المخزنية المتوافرة التي تستخدم في أداء العمل المخزني (صلاح الدين، 1997 ص92). ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها نشاط إداري وفني هادف لمجموعة المستودعات المجهزة بالمعدات اللازمة والضرورية في العمل المخزني.

الفصل الثاني

الخلفية الأدبية للبحث

أولاً: دراسات سابقة

1- دراسة نصيف، 1976 الموسومة بـ(المشكلات التي تواجه إدارة الابنية والمعدات المخزنية).

أجريت هذه الدراسة في العراق واستهدفت معرفة المشكلات التي تواجه إدارة الأبنية والمعدات المخزنية، وطبقت على عينة عشوائية بلغت (124) مسؤولاً إدارياً عن هذه الأبنية والمعدات، واستخدم الاستبيان المفتوح والمغلق كوسيلة لتحقيق أهداف هذه الدراسة وحللت النتائج باستخدام النسب المئوية، ومن أبرز نتائجها هي مشكلة تأجير المخازن والمعدات التي تستخدمها المنشأة، وسوء التخطيط لإنشاء المخازن من حيث الموقع الجغرافي للمخازن، ومشكلة المركزية واللامركزية في إدارة هذه المخازن، وسوء نوعية المباني المخزنية التي لا تتلاءم وطبيعة عملها، ومشكلة سوء التصميم الداخلي للمخازن، وتحديد متطلباتها مما يؤثر في سرعة تجهيز الفلاحين، وقلة توافر معدات التخزين مما يضعف نشاط النقل والمنازلة في المخازن، ومشكلة سوء التعبئة والتغليف لعدم توفر المعدات الخاصة لهذا الغرض، ومشكلة سوء الخدمات العامة في المخازن ولاسيما التي تخص أمناء المخازن والعاملين معه وبالخصوص مشكلة قلة توفر السلامة والأمان لهم وتقدمت هذه الدراسة بعدد من التوصيات من أبرزها هو ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في مجال إدارة المخازن لإيجاد حلول نافعة ومثمرة لها وضرورة الاهتمام بتخطيط وتنفيذ التصاميم الداخلية الجديدة لمخازن التجهيزات في أي دائرة من دوائر الدولة الخدمية والإنتاجية وضرورة إجراء تقييم شامل للمنشآت والمباني المخزنية من قبل الجهات المختصة. (نصيف، 1973 ص15-17).

2- دراسة القواسمة، 1979 الموسومة بـ(العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الجغرافي للمخازن والمستودعات، من وجهة نظر أمناء المخازن).

أجريت هذه الدراسة في مدينة العقبة الأردنية، واستهدفت معرفة أبرز العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الجغرافي في المخازن والمستودعات من وجهة نظر أمناء المخازن، وطبقت على عينة عشوائية تكونت من (96) أميناً مخزناً واستخدم الاستبيان المفتوح والمغلق لتحقيق أهداف هذه الدراسة واستخدمت هذه النسب المئوية في تحليل النتائج التي كان من أبرزها أن هناك اعتبارات أو عوامل مؤثرة في اختيار الموقع الجغرافي للمخازن والمستودعات هي الموقع الجغرافي للمخازن ضمن المشروع (المصنع أو الدائرة). وهذا له آثار إيجابية ملموسة على تكلفة المواد وبالتالي على كفاءة الأداء المخزني. وهناك عوامل أخرى مرتبطة بهذا الموقع منها ارتباط المخزن بأحد أقسام المشروع (إنتاجية أو خدمية) والمساحة المخزنية وطبيعة وحجم المواد المراد خزنها وكميتها أما العامل الثاني الذي يحدده أمناء المخازن فهو الموقع الجغرافي للمخازن خارج نطاق المشروع (المخازن المنفردة) وهذا يقوم على أسس عملية مدروسة منها القرب من مراكز التوزيع وتوفير الخدمات الأساسية والظروف الطبيعية وامتصاص الأيدي العاملة والقوانين والتشريعات التي تحد من إنشاء هذه المشاريع في مواقع معينة ومدى توافر الأراضي المناسبة لإنشاء هذه المخازن ومدى صلاحيتها لهذا الغرض والتكامل الصناعي الذي يهدف إلى تخفيض التكلفة الاقتصادية وتقدمت هذه الدراسة بعدد من التوصيات من أبرزها ضرورة اعتماد المعايير والأسس العلمية الرصينة عند اختيار الموقع الجغرافي للمخازن والمستودعات لتحقيق الغايات المنشودة من بناء هذه المخازن والمستودعات. (القواسمة، 1979 ص 20-22).

3- دراسة حكمت، 1985 الموسومة ب(تقويم أسلوب المركزية الموقعية الخزينة من وجهة نظر أمناء الخازن):.

أجريت هذه الدراسة في مدينة الموصل- العراق واستهدفت معرفة إيجابيات وسلبيات إتباع أسلوب المركزية الموقعية الخزينة من وجهة نظر أمناء الخازن وحددت هذه الدراسة مفهوم المركزية بأنه تجمع الفعاليات المتشابهة والمتماثلة والمتكاملة في وحدة تنظيمية واحدة بحيث لا يمكن لأي وحدة تنظيمية أخرى ممارستها. وأن كل الصلاحيات والمسؤوليات موجودة في المركز العام (الهرم الوظيفي الأعلى) فقط وليس هناك أي تحويل أو تفويض أو توكيل في الصلاحيات والمسؤوليات وكذلك حددت مفهوم المركزية الموقعية الخزينة بأنه تجمع المواد والمهام المتشابهة والمتكاملة مع بعضها في مخزن واحد. وطبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (114) أميناً مخزناً واستخدم أسلوب الاستبيان المفتوح والمغلق النتائج باستخدام مربع كاي والنسب المئوية ومن أبرز هذه النتائج أن هناك مزايا عديدة حددها أمناء المخازن لأسلوب المركزية الموقعية الخزينة، ومنها تخفيض رؤوس الأموال المستثمرة في الأبنية والأراضي وتخفيض التكاليف الخاصة بعمليات النقل الداخلي

والإضاءة والحراسة والأعمال الإدارية المكتبية وعمليات النقل والتفريغ والتحميل والاستفادة من معدات المناورة بشكل أمثل وسهولة الرقابة والسيطرة على الخزين وسهولة إجراء الجرد الدقيق دفعة واحدة ووضع التخطيط الأمثل للمخزن وتوزيع الأعمال على العاملين بدرجة أكثر فاعلية وإنتاجية وسهولة الاحتفاظ بحد أدنى من المواد الاحتياطية وسهولة عمليات التخطيط وإدارة الأعمال ببسر وسهولة وتجميع المواد التالفة والراكدة من مخزن واحد مما يسهل بيعها أو تصليحها وإعادةها للعمل ومن أبرز العيوب التي حددها أمناء المخازن هي صعوبة تمويل الجهات البعيدة عن المشروع (المخزن) وبطء الإجراءات المخزنية وذلك بسبب سرعة دوران البضاعة وزيادة حركة وسائط النقل في داخل المشروع وأن المركزية تدعو إلى تقليل الأيدي العاملة في المشروع وكذلك وجود زيادة في الحوادث والمخاطر ومنها مخاطر الحريق والسرققات والكوارث الطبيعية وعدم كفاية المساحة المخزنية مما قد يؤدي إلى إمكانية خزن المواد في العراء أو تأجير مخازن وبذلك تزداد التكاليف والنفقات وفي هذا الأسلوب يتم توزيع المسؤوليات على العاملين دون استشارتهم ووضع سياسة العمل المخزني وتحديد خطواته من دون استشارة العاملين أيضاً وهذا النمط أو الأسلوب لا يوفر أي مجال للتوسع والتطور في مجال الإنتاج أو الخدمات وتقدمت هذه الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة اتباع خليط (مزيج) من المركزية واللامركزية الموقعية في أن واحد بحسب طبيعة الحالة أو ظروف العمل مما يؤدي إلى تحقيق سرعة وكفاءة خزنية فاعلة وأيضاً بما يؤدي إلى تقليل كلفة التخزين. (حكمت، 1985 ص20-23).

مناقشة الدراسات السابقة:-

تباينت الدراسات السابقة في أهدافها وحدودها وإجراءاتها ونتائجها وتوصياتها ومقترحاتها. فقد اختلفت العينات التي استخدمت في الدراسات السابقة الثلاثة التي تطرق إليها الباحث في بحثه الحالي إذ كانت أكبر عينة في هذه الدراسات هي (124) فرداً في دراسة نصيف عام 1973م وأقلها في دراسة القواسمة 1979م والتي بلغت (96) فرداً، أما في دراسة حكمت 1985م فكانت العينة تساوي (114) فرداً في حين بلغت عينة البحث الحالي (30) فرداً واستخدمت فيها الدراسات السابقة التي تناولها الباحث أسلوب الاستبيان المفتوح والمغلق أما البحث الحالي فقد استخدم المنهج الوصفي لوصف وتحليل وتفسير نتائجه.

ثانياً: استراتيجيات إدارة الأبنية والمعدات المخزنية

تشتمل على مجموعة أنشطة إدارية وفنية ويمكن تقسيم عمل إدارة الأبنية والمعدات المخزنية إلى عدة استراتيجيات أبرزها ما يأتي:-

- 1- التخطيط.
- 2- التنظيم.
- 3- التوجيه.
- 4- اتخاذ القرار.
- 5- التنفيذ.
- 6- التجهيز.
- 7- التقويم.
- 8- المتابعة.
- 9- الاتصال.
- 10- المسؤولية.

وفيما يأتي توضيح لهذه الاستراتيجيات:-

1- استراتيجية التخطيط

تبدأ إدارة الأبنية والمعدات المخزنية نشاطها بعملية التخطيط لأي وحدة إدارية من الضروري أن تمارس التخطيط وفي بداية عملية التخطيط يجب تحديد الأهداف المنشودة فهذه إدارة الأبنية والمعدات هو إنشاء مخازن ومستودعات للحفاظ على الأصناف المخزونة وفائدة تحديد الهدف كي لا تكون الأعمال والدراسات نتيجتها أو نهاية العمل الذي يقومون به أي لا يكون عملهم ارتجالياً وتذهب المبالغ التي تصرف سداً والجهود المبذولة تذهب هباء.

إضافة إلى مراعاة أن الخطة التي توضع في ضوء الإمكانيات المتاحة للمنشأة، وهذه الإمكانيات هي المقدرة المثالية للمنشأة والكادر المتوفر لديها، أو الذي باستطاعتها أن توفره لإدارة المخازن حتى لا تجد المنشأة نفسها تحت وطأة مشاكل هي في غنى عنها إذا كانت خطتها سليمة فهذه إدارة الأبنية والمعدات بشكل عام هو تهيئة المخازن اللازمة للحفاظ على المواد وتوفيرها إلى الجهات الطالبة في الوقت والمكان المناسبين بالجودة المطلوبة وبأقل جهد ممكن وأقل كلفة. فذلك عند التخطيط لا تفكر فقط لمجرد بناء المخازن وتوفير المواد لأنه في بعض الأحيان مجرد الوصول إلى الهدف لا يعكس ما إذا كانت الإدارة جيدة أم لا ولكن توجد معايير يقاس على أساسها ذلك وهي الوقت والكلفة والجهد فمثلاً المواد يجب أن تتوفر في وقت الحاجة فلا تتواجد في الأسواق في وقت وتتشح في وقت آخر وقد يكون وقت الحاجة إليها كأن تكون الحاجة إليها في فصل الشتاء بينما تتوفر في فصل الصيف، وأيضاً المبالغ التي تصرف للحصول على المواد وتخزينها وتوفيرها يجب أن تتناسب والجدوى الاقتصادية التي سوف تحققها تلك المواد ومحاوله أن تكون الكلفة والجهد أقل مما يمكن بحيث لا يؤثر ذلك على جودة وقيمة الأصناف المخزونة. (صبحي، 1975 ص6-7).

كذلك المحافظة على الأصناف المخزونة يجب التخطيط لتوفير الظروف الملائمة للعاملين في المخازن، إذ تغيرت النظرة السابقة للعنصر البشري وأصبح أعلى عنصر من عناصر الإنتاج فالاهتمام بالعنصر البشري له فائدتان اقتصادية وإنسانية وكذلك يصعب تعويض الخسارة في الأرواح البشرية ولكن مهما تكن خسارة المواد فبالأمكان تعويضها وأيضاً إنه كلما زاد الاهتمام بالعاملين وتوفرت ظروف العمل الملائمة كلما زادت احتمالات زيادة إنتاجيته مما يؤدي بالنتيجة إلى رفع كفاءة التخزين وتحقيق الأهداف المرجوة منه. (جعفر، 1976 ص7).

وتكمن أهمية التخطيط في المجال الإداري في كونها العملية التي يتم فيها تحديد الوسائل والتدابير اللازمة للوصول إلى الأهداف المرسومة وهي بهذا تعد من أولى المهام الأساسية في إدارة الأعمال. (مصلح، 1991 ص33).

والتخطيط عادة عملية تتجه نحو التنبؤ في المستقبل، تحاول الاستحضر أو الإحاطة بما سيحدث أو ما يراد تحقيقه في المستقبل وفي ضوء ذلك ترسم الخطط والسياسات اللازمة لمواجهة ذلك المستقبل وما ينطوي عليه من أمور. (مصطفى، 1997 ص40).

وتتجلى أهمية التخطيط لتطوير العملية الإدارية وتحسين جوانبها النوعية وخاصة في كونه:-

(أ) تحقق لدى إدارة المنشأة فهماً أوسع للأهداف المنشودة والإحاطة بمضامينها.

(ب) يدفع العاملين على ترجمة الأهداف المنشودة للمؤسسة إلى أهداف سلوكية قابلة للتنفيذ والتطبيق.

(ج) تنظيم الخبرات والإمكانات المتاحة بما يضمن تجنب الصعوبات المختلفة ومحاولات الخطأ في الوصول على الأهداف.

(د) يزيد من فاعلية الإداري إذ تصبح أهدافه واضحة ومحددة، وهذا يساعد في اتخاذ قرارات صائبة. (متولي، 1989 ص36).

2- استراتيجية التنظيم

يعتبر التنظيم من بين أهم الوظائف الإدارية في وقتنا الحاضر حيث لا تستطيع الإدارة بدون تنظيم جيد أن تقوم بتنفيذ الأهداف والمهام المرسومة لها. (يعقوب، 1986 ص72).

ويعرف البعض التنظيم بأنه: (ترتيب منسق للأعمال اللازمة لتحقيق الهدف وتحديد السلطة والمسؤولية المعهود بها إلى الأفراد الذين يتولون تنفيذ هذه الأعمال). ويرى آخرون أن التنظيم هو: (مجموعة من الأفراد يتميزون في الأداء ولكنهم يعملون في وظائف متداخلة ومتناسقة من أجل تحقيق هدف أو أكثر). (مطاوع، 1982 ص36-37). ويتجه التنظيم بشكل عام نحو تحديد أوجه النشاط وتوزيع الأعمال وتوجيه الجهود الجماعية وقيادتها لتحقيق الأهداف وبهذا فالتنظيم يعد عنصراً أساسياً في العمل الإداري ومكماً لعنصر التخطيط. (شعلان، 1994 ص21).

وما يجب أن يقوم به الإداري الكفوء في هذا الجانب هو تحديد المسؤوليات وتوزيع المسؤوليات على المرؤوسين معه في المؤسسة وذلك كل حسب اختصاصه ومؤهلاته. ولا بد أن نؤكد هنا ضرورة التزام الدقة والموضوعية في توزيع الأعمال اعتماداً على المؤهلات الحقيقية لكل موظف أو عامل وما يناسبه من عمل في ضوء ذلك وأن يكون المعيار الأساس هو حسن سير العمل في المؤسسة وقد يتطلب التنظيم أن يقوم الإداري بتنسيق عمل مؤسسته وهذا له مردود إيجابي للمؤسسة لنجاح العملية الإنتاجية فيها. (مصلح، 1991 ص17).

3- استراتيجية التوجيه

يقوم التوجيه بشكل رئيس على مدى سلامة التخطيط والتنظيم فالتوجيه يتوقف على تحديد الأهداف ووضوحها لجميع العاملين في المؤسسة وعلى حسن توزيع المهمات والمسؤوليات عليهم. (مطاوع، 1982، ص54).

4- استراتيجية اتخاذ القرارات

تعد عملية اتخاذ القرار من أهم وظائف القيادة الإدارية وبالتالي فإن أي تطور أو إصلاح للإدارة يرتبط أساساً بمدى أمان الوصول على أفضل هذه القرارات. (مطاوع، 1982، ص23). ومن ثم يصبح الاهتمام بتحسين عملية اتخاذ القرارات وتحديثها عنصراً مهماً في تنمية وتطوير العملية الإدارية. ويرى بعض المختصين أن (القرار هو لب العملية الإدارية والمحور الذي تدور حوله كل الجوانب الأخرى للتنظيم الإداري) ويرى آخرون أن (تركيب التنظيم الإداري يتحدد بالطريقة التي تعمل بها القرارات). وينظر كثيرون إلى الإدارة على إنها تفكير ابتكاري متعلق باتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة موقف معين في ضوء استعراض عدد من البدائل المتاحة يتم المفاضلة بينها. (زيدان، 1976، ص37).

5- استراتيجية التنفيذ

أن المرحلة الأولى السالفة الذكر قبيل النشاطات الإدارية والتي تتمثل وضع الخطة وإقرارها من قبل الإدارة العليا في المنشأة وحصول الموافقات ومصادقتها توضع موضع التنفيذ، إذ يبدأ ببناء المخازن من قبل الجهات المختصة واختيار نوعية المباني ومواد البناء التي تنفق ومتطلبات المنشأة وإمكانيتها وتتناسب مع الأصناف المراد تخزينها. (ماهر، 1992، ص31).

6- استراتيجية التجهيز

بعد أن يتم بناء المخازن فأنها تجهز بالمعدات اللازمة لاحتواء الأصناف المخونة من أجل المحافظة عليها وكذلك تسمح باستغلال المساحات المخزنية استغلالاً تاماً وسهولة توظيف الأصناف والوصول إليها، أما النوع الثاني من المعدات هو الذي يساعد على إتمام عمليات

التخزين إذ بواسطتها يتم التخزين والصرف والنقل والتداول فيجب توفير معدات النقل والمناولة التي تناسب الأصناف المخزونة والمباني المخزنية وإضافة على ذلك توفير أجهزة التبريد والتدفئة من أجل توفير الجو الملائم للأصناف وتوفير أجهزة الإطفاء والحراسة للمحافظة على الأصناف من مخاطر الحريق والسرقة. (راشد، 1977، ص101).

7- استراتيجية التقييم

يعرف بعض الباحثين التقييم بأنه عملية تقدير أو وزن أو حكم على قيم الأشياء ويعرفه آخرون بأنه:- (عملية الحصول على المعلومات وإصدار أحكام تفيد في اتخاذ القرارات).
فالتقييم مبني على أساسين مهمين هما:- جمع البيانات والمعلومات عن طريق القياس ثم إصدار أحكام في ضوء تلك البيانات ويعد التقييم عملية ضرورية تقتضيها طبيعة أي عمل بصفة عامة والعمل الإداري بشكل خاص ويمكن توضيح أهميته بما يأتي:-

1- إنه وسيلة هامة لمعرفة مدى التقدم الذي يحرزه الفرد أو الجماعة نحو تحقيق هدف معين.

2- يساعد على تحديد نواحي القوة والضعف في أي برنامج عمل.

3- يساعد في الحصول على الأدلة اللازمة التي يمكن أن نستند عليها في الحكم على مدى فاعلية أسلوب وطريقة معينة.

4- يساعد على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتطوير العمل وتحسين نوعيته. (جلال، 1983، ص65).

8- استراتيجية المتابعة

أن أي خطة عندما توضع موضع التنفيذ، يجب أن تخضع للمراقبة والمتابعة من أجل معرفة مدى صحة التنفيذ وفق ما هو مطلوب واكتشاف الانحرافات التي تحدث من أجل تلافيها، إضافة إلى متابعة تنفيذ الخطة حتى بعد إتمام التنفيذ فأن المخازن تحتاج على متابعة دائمية إذ تتميز المخازن بالعمر الإنتاجي الطويل فتستخدم لسنوات طويلة وليس من السهولة الاستغناء عن المخازن فمن الضروري أن تواكب المخازن التطورات التكنولوجية التي تحدث والمخزن الذي ينشأ في هذه السنة ويعد مخزن متطور عند مشاهدته بعد خمس أو حتى عشر سنوات، يعتبر متقدماً قياساً بالمخازن التي تنشأ في تلك السنين فيراعي إن تكون المخازن فيها قابلة للتغيير والتطوير وإدخال التحسينات عليها واستخدام الأجهزة والمعدات التي تنتج مؤخراً. (عبد الفتاح، 1972، ص97).

9- استراتيجية الاتصال

تعتبر عملية الاتصال من المكونات الرئيسية للعملية الإدارية وتعرف عادة بأنها العملية التي يتم من خلالها نقل التوجيهات والمعلومات والأفكار وما شابهها من شخص لآخر أو من مجموعة لأخرى. وهي عملية يتم عن طريقها أحداث التفاعل بين الأفراد. ويعرف الاتصال كذلك بأنه موقف معين أو حالة يتم خلالها صدور سلوك من الإنسان باتجاه الآخرين من أبناء جنسه وبالعكس ويتم بموجبها تبادل الأفكار والمعلومات بشكل من الأشكال التي يتحدد في ضوئها مستوى الإدراك والتأثير المتبادل بين طرفي الإنسان. (مصطفى، 1997، ص34-35).

أن الاتصال هو عملية انتقال وتبادل معلومات وأفكار بين الأفراد نحو عملية إنسانية مطلوبة لخلق لغة مشتركة وتفاهم متبادل بين أفراد الجماعة الواحدة. (متولي، 1989، ص35).

وتكمن أهمية الاتصال في الإدارة كونه أداة فعالة للتأثير في السلوك الوظيفي للمرؤوسين وتوجيه جهودهم في الأداء. (إبراهيم، 1989، ص37).

وليؤدي أمين المخزن مهامه الملقاة على عاتقه والمحدد بصلاحيات وتعليمات خاصة بعمله لابد أن يمتلك كفايات أساسية في فن التعامل مع الذين يتعامل معهم وان يمتلك مهارات أساسية في القدرة على كشف المشكلات التي تعاني منها مخازن التجهيزات والتعرف على الأسباب الحقيقية الكامنة ورائها، واختيار أساليب العلاج المناسبة والطول الناجحة لمجابهتها وتحديد هذا يتطلب معرفة واسعة بخصائص عمله وبخصائص العاملين معه وبخصائص الأطراف التي يتعامل معها كي يكون قادراً على أداء عمله على أكمل وجه وأفضل صورة. (هادي، 1996، ص53).

10- استراتيجية المسؤولية

عند بيان مراحل إدارة البنية والمعدات المخزنية ذكرنا أن المرحلة الأولى هي الوظيفة الإدارية والتخطيط، وهي تتطلب دراسة مستفيضة للأصناف المراد تخزينها ودراسة ظروف المنشأة ثم التخطيط لإنشاء المخازن والمستودعات من اجل الاحتفاظ بالأصناف والمحافظة عليها ثم توفيرها إلى المستهلكين أو المنشآت الأخرى وهذا هو هدف إدارة الأبنية والمعدات، ولكن لو نرجع إلى الهيكل التنظيمي لأي منشأة من المنشآت (صناعية/ تجارية/ خدمية) لنشاهد إدارة خاصة للأبنية والمعدات والمخزنية ولكن يلقى على عاتق إدارة المخازن تنفيذ هذه المهمة وخاصة إنه في الوقت الحاضر أصبحت للمخازن إدارة مستقلة فبإمكانها الاهتمام بإنشاء المخازن وتجهيزها بالمعدات وأدارتها بالشكل السليم الذي يسمح لها بتحقيق الهدف الذي تروم الوصول إليه. (إبراهيم، 1993، ص42).

هذا من ناحية التخطيط أما الجانب الثاني والذي يمثل مرحلة التنفيذ فلا يمكن أن تقوم إدارة المخازن بتنفيذها إذ أن هذه المرحلة هي جانب فني هندسي وإدارة المخازن قد تكون غير ملمة بالنواحي الهندسية وعمليات الإنشاء فتلقى هذه المهمة على عاتق الإدارة الهندسية فتقوم ببناء المخازن حسب المواصفات والشروط المطلوبة أو قد تلقى المهمة على عاتق مقال خارجي إذا لم تستطع الإدارة الهندسية تنفيذ المهمة، ولكن لا تعمل الإدارة الهندسية لوحدها وإنما يتم العمل بمساعدة إدارة المخازن إذ إنه قد تحدث بعض التغييرات في الخطة نتيجة لظروف طارئة فتشرف إدارة المخازن على تنفيذ العمل لمواكبة ذلك. أما من ناحية التجهيز فإذا كانت معدات النقل والمناولة من النوع الثابت فتركب هذه الأجهزة من قبل المهندسين المختصين بذلك أما إذا كانت من النوع المتحرك كالرافعات او العربات.... الخ. فبالإمكان إدارة المخازن شرائها واستعمالها بالمخازن وكذلك معدات التخزين وأيضاً تركيب أجهزة التكيف. (رداح، 1995، ص70). فمسؤولية إدارة البنية والمعدات تقسم في جانبين الأول إداري ويكون على عاتق إدارة المخازن ويتضمن التخطيط والمتابعة أما الجانب التنفيذي (الفني فيكون على عاتق الإدارة الهندسية أو المقال خارجي حيث تقوم ببناء المخازن وتجهيزها بالمعدات اللازمة). (الشعلان، 1994، ص34). وفي الختام يتضح لنا من استعراض أبرز استراتيجيات إدارة الأبنية والمعدات عملهم اليومي وهذه المهام والوظائف لا يمكن تحقيقها وتنفيذها بكفاءة وفاعلية إلا إذا استخدم أمناء المخازن الاستراتيجيات العشرة التي جاء بها البحث الحالي إذ إنها تعد خلاصة نتائج بحوث ودراسات إدارة المخازن المعاصرة التي قد تسهم في تطوير أداء العاملين في إدارة الأبنية والمعدات المخزنية في أي قطاع .

نتائج البحث:-

- من خلال استعراض أبرز استراتيجيات إدارة الأبنية والمعدات المخزنية يتضح لنا ما يأتي:-
- 1- أن استراتيجية التخطيط تأتي في المرتبة الأولى من بين الاستراتيجيات العشرة التي تطرق إليها البحث الحالي لأنها أكدت عليها معظم الدراسات والبحوث المعاصرة في إدارة المخازن ومنحتها الأولوية في العمل الإداري فلا عمل ناجح بدون وجود استراتيجية التخطيط، فالتخطيط يعد الخطوة الأساسية الأولى في العمل الإداري لأنه عادة ما يمثل عملية تتجه نحو المستقبل وتحاول التنبؤ بما سيحدث أو ما يراد تحقيقه في المستقبل وفي ضوء ذلك ترسم الخطط والسياسات اللازمة لمواجهة ذلك المستقبل وما ينطوي عليه من أمور.
 - 2- أن استراتيجية التنظيم تعد من أبرز استراتيجيات إدارة المخازن في وقتنا الحاضر إذ لا تستطيع الإدارة بدون تنظيم سليم أن تقوم بتنفيذ الأهداف والمهام المرسومة لها

ويتناول التنظيم تحديد أوجه النشاط وتوزيع الأعمال والمسؤوليات وتوجيه الجهود الجماعية وقيادتها لتحقيق الأهداف وبهذا فالتنظيم يعد عنصراً أساسياً في العمل الإداري ومكماً لعنصر التخطيط.

3- أن استراتيجية التوجيه تعتمد بشكل رئيس على مدى سلامة ودقة استراتيجيات التخطيط والتنظيم، فالتوجيه يتوقف على تحديد الأهداف ووضوحها لجميع العاملين في المخازن الزراعية وعلى حسن توزيع المهمات والمسؤوليات عليهم.

4- يمكن القول أن استخدام استراتيجية اتخاذ القرار بصورة دقيقة وسليمة في إدارة الأبنية والمعدات المخزنية تعد عنصراً أساسياً في تطور أو إصلاح هذه الإدارة للوصول إلى أفضل القرارات ومن ثم يصبح الاهتمام بتحسين عملية اتخاذ القرارات وتحديثها عنصراً مهماً في تنمية وتطوير العملية الإدارية في المؤسسات المختلفة. فالقرار هو لب وجوهر العملية الإدارية والمحور الأساس الذي تدور حوله كل الجوانب الأخرى للتنظيم الإداري.

5- تعد إستراتيجية التنفيذ الوجه المشرق للتخطيط. فالعلاقة بينهما علاقة قوية ومتكاملة ومرابطة فأحدها يكمل الآخر.

6- أن استراتيجية التجهيز تعد من أبرز استراتيجيات العمل الإداري في المخازن الزراعية لأنها تمثل حصيلة الاستراتيجيات الخمسة السابقة لها.

7- أن استراتيجية التقييم مبنية على أساسين مهمين هما جمع البيانات والمعلومات عن طريق القياس ثم إصدار أحكام في ضوء تلك البيانات وتعد استراتيجية التقييم ضرورة إدارية وفنية تقتضيها طبيعة أي عمل بصفة عامة وعمل إدارة الأبنية والمعدات المخزنية بشكل خاص لأنها تساعد على تحديد نواحي القوة والضعف في أي برنامج عمل بغية تطويره وتحسين نوعيته.

8- تعد استراتيجية المتابعة مكمل لـ استراتيجيات التخطيط والتنظيم فالمتابعة تتضمن مجالات فنية عديدة كالإشراف والتوجيه والرقابة على طبيعة أداء العمل المخزني.

9- تعد استراتيجية الاتصال من أبرز استراتيجيات إدارة الأبنية والمعدات المخزنية في أي قطاع. إذ أن عملية الاتصال يتم من خلالها نقل الأوامر والتوجيهات والمعلومات والأفكار والتبليغات وما شابهها من شخص لآخر ومن مجموعة لأخرى لأحداث التفاعل بين طرفي الاتصال (المرسل والمرسل إليه) وخلق لغة مشتركة وتقاوم متبادل بين أفراد الجماعة الواحدة أو الدائرة الواحدة أو المؤسسة الواحدة وتتجلى أهمية الاتصال في الإدارة كونه إدارة فاعلة ومؤثرة في السلوك الوظيفي للمرؤوسين وتوجيه جهودهم في الأداء.

10- أن استراتيجية تحمل المسؤولية في إدارة الأبنية والمعدات المخزنية تمثل عصب العمل الإداري وشرطاً أساسياً وضرورياً ينبغي أن يتوافر لدى أمناء المخازن.

الاستنتاجات:-

في ضوء نتائج البحث الحالي يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:-

- (1) أن معظم أدبيات العمل الإداري تؤكد على وجود عشرة استراتيجيات مفضلة وفعالة يمكن استخدامها في تطوير وتحسين أداء العاملين في إدارة الأبنية والمعدات المخزنية .
- (2) أن هذه الاستراتيجيات العشرة تكون مترابطة فيما بينها ووثيقة الصلة مع بعضها إذ لا يمكن الفصل بين هذه الاستراتيجيات، إذ أن أحدهما يكمل الآخر.

التوصيات:-

في ضوء نتائج البحث الحالي يوصي الباحث بما يأتي:-

1. ضرورة استخدام الاستراتيجيات العشرة التي تناولها البحث الحالي في أداء العمل المخزني في دفعة واحدة وبصورة متكاملة ومترابطة وشاملة وموضوعية.
2. ضرورة تدريب وتأهيل أمناء المخازن على استخدام هذه الاستراتيجيات لتحسين وتطوير أدائهم نحو الأفضل والأحسن.
3. ضرورة أيفاد أمناء المخازن للمشاركة في دورات تدريبية داخلية وخارجية في مجال إدارة المخازن لمواكبة وبرز التطورات المعاصرة في مجال عملهم.

المقترحات:-

استكمالاً لنتائج البحث الحالي وتطويراً له يقترح الباحث إجراء الدراسات اللاحقة الآتية:-

- 1- إجراء دراسة عن معوقات استخدام أمناء المخازن لاستراتيجيات إدارة الأبنية والمعدات المخزنية.
- 2- إجراء دراسة عن اتجاهات أمناء المخازن نحو استراتيجيات إدارة الأبنية والمعدات المخزنية.

المصادر

- 1- إبراهيم، فؤاد، نظم السياسة الإدارية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1989.
- 2- إبراهيم، ممدوح، مسؤوليات أمين المخزن، القاهرة، عالم الكتب، 1993.
- 3- البعلبكي، أنطوان، معجم مصطلحات التربية وعلم النفس، بيروت، دار العلم للملايين، 2002.
- 4- الشنوان، صلاح إدارة المخازن، سياسة وبرامج، الكويت دار القلم، 1991.
- 5- أحمد، أحمد إبراهيم، مكونات العملية الإدارية ومبادئها، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958.
- 6- آدم، إبراهيم عبد الله، سايكولوجيا إدارة الأعمال، بنغازي دار مكتبة الاندلس، 1989.
- 7- جابر، مالك، استراتيجيات إدارة مخازن، الأردن، مكتبة الضفاف، 1991.
- 8- الجسام، باقر، أعمال التخزين، الكويت، دار القلم، 1992.
- 9- جعفر، عصمت حسين، الإدارة العملية للمواد والمخازن وللمشتريات، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1976.
- 10- جعفر، عصمت حسين، أسس التموين والتخزين للمواد، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، 1979.
- 11- جلال، سعد، أسس القياس والتقويم، القاهرة، دار الفكر، 1983.
- 12- جميل، إبراهيم، إدارة عمليات التخزين، القاهرة، دار النهضة العربية، 1992.
- 13- الخولي، محمد علي، قاموس مصطلحات التربية وعلم النفس، بيروت، 1999.
- 14- راشد، لطفي، الهندسة المخزنية، بغداد، 1977.
- 15- رداح، أحمد، أسس إدارة المخازن، الأردن، دار الندوة للنشر والتوزيع، 1995.
- 16- زيدان، محمد مصطفى، إدارة الأعمال، أصولها، مبادئها، القاهرة عالم الكتب، 1976.
- 17- سامح، محمد عبد الله، ضرورات العمليات التخزينية، دمشق، مطبعة البلاد، 1990.
- 18- السيد صلاح، الإدارة بالأهداف، مدخل كلي للإدارة، القاهرة، 1979.
- 19- الشريتي بسام، المدخل في إدارة المخازن، الاسكندرية دار المطبوعات الجديدة، 1995.
- 20- الشريبي، عوض، التجهيزات الزراعية في مصر العربية بين الواقع والطموح، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، 1995.
- 21- شعلان، فكري، إدارة الأبنية المخزنية، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، 1994.
- 22- صبحي، إبراهيم، تنظيم وإدارة العمليات المخزنية، بغداد، 1975.
- 23- صلاح الدين، جوهر، المدخل في إدارة وتنظيم المخازن، القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر، 1997.
- 24- عبد الفتاح، محمد سعيد، أصول الشراء والتخزين، القاهرة دار المعارف، 1972.
- 25- عبد القادر، زكي، اتجاهات حديثة في تخطيط العمل الإداري، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1990.
- 26- العلاوي، محمد وقائي. استراتيجيات وتكتيكات التعلم من بحوث المؤتمر السنوي الرابع للطفل، المنعقد في جامعة عين الشمس، المجلد الثالث، 1991
- 27- قدوري، إدارة المخازن بين النظرية والتطبيق، دمشق، مطبعة حلب، 1994.
- 28- كمال حكمت، مؤتمر وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في مدينة الموصل، جامعة الموصل، العراق، 1991.
- 29- ماهر، جابر، مهام الإداري الناجح، الأردن، 1992.
- 30- متولي، أحمد حسن، ضروريات التخطيط في العملية الإدارية، القاهرة، عالم الكتب، 1989.
- 31- المصباح، فهد، السياسة الإدارية، السعودية، دار المريخ، 1993.
- 32- محمد، فارة حسن، إدارة المخازن، لبنان، بيروت، مطبعة النهار، 1994.
- 33- مصطفى، محمد سالم، مبادئ التخطيط الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997.
- 34- مصلح، عدنان، إدارة الأعمال أصولها وتطبيقاتها، القاهرة عالم الكتب، 1989.
- 35- مطاوع، عصمت، وظائف القيادة الإدارية، القاهرة، دار المعارف، 1982.
- 36- المطوع، بدر، سياسة إدارة المخازن، الكويت، دار القلم، 1990.
- 37- منصور، حسين، متطلبات إدارة المخازن، القاهرة، مكتبة غريب، 1990.
- 38- منصور، حسين، استراتيجيات إدارية معاصرة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2006.
- 39- ميخائيل، جميعان، اسس الإدارية العامة للمخازن، الأردن، مطبعة الجميل، 1989.
- 40- ناشد، سامي، اسس إدارة الأعمال، القاهرة، دار النهضة العربية، 1992.
- 41- هادي، باقر، مهام أمناء المخازن بين المسؤولية والتشريع، بيروت، لبنان، 1996.
- 42- يعقوب، عدنان، التنظيم الإداري، الكويت، دار القلم، 1986.

حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي

أ. فيروز رجال

د. شريف غياط

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

ملخص:

إن ما يشهده العالم اليوم من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تغييرات في أسواق المال، وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية لها تأثير بالغ على الاقتصاديات الوطنية، قد أدى إلى زيادة حدة المنافسة، وفي أحيان أخرى أدى إلى حدوث انهيارات مالية، نتيجة قيام العديد من الشركات بممارسات إدارية ومالية خاطئة، والتي تمثل نوعا من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من قبل الإدارة بصفتها وكيلة عن المساهمين، وذلك سعيا وراء تحقيق مصالح شخصية على حسابهم. وفي أعقاب الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العديد من دول العالم، والتي كان من أبرز أسبابها نقص الإفصاح وانعدام الشفافية وغياب المساءلة في الشركات، إضافة إلى استخدام أدوات مختلفة للتلاعب في السياسات المحاسبية قصد التأثير على البيانات المحاسبية، مما دعا إلى ضرورة الاستعانة بآليات حديثة للإدارة والرقابة، تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بما يرفع من مستوى الإفصاح، ليكون بذلك الأثر إيجابيا على مستوى أداء الشركات وعلى مستوى كفاءة السوق المالي، ألا وهي حوكمة الشركات.

Résumé :

Que la libéralisation mondiale d'aujourd'hui de l'économie de marché et les changements subséquents dans les marchés financiers, et leurs résultats économiques ont un impact énorme sur les économies nationales, a conduit à une concurrence accrue et, parfois, conduit à un effondrement du système financier, en raison des nombreuses pratiques de gestion d'entreprise et financiers sont mauvais, ce qui représente un type de comportement contraire à l'éthique professionnelle par l'administration comme un agent des actionnaires.

Et la poursuite des intérêts personnels, à leurs frais.

Dans le sillage des crises économiques et financières en témoignent les nombreux pays du monde, qui a été les raisons les plus importantes pour le manque de communication et le manque de transparence et de manque de responsabilité dans les entreprises, en plus de l'utilisation de différents outils pour manipuler les politiques comptables destinées à influencer sur les données comptables, qui a appelé à la nécessité d'utiliser les mécanismes de gestion modernes et le contrôle, contribuent à améliorer la qualité des informations comptables publiées, élever le niveau de divulgation, et serait donc un impact positif sur le niveau de performance de l'entreprise et l'efficacité au niveau du marché financier, à savoir la gouvernance d'entreprise.

Les mots clés : La gouvernance, la divulgation, les informations comptables, la responsabilisation et la transparence, l'efficacité du marché financier, la corruption financière.

تمهيد:

شهد عالم المال والأعمال في الآونة الأخيرة جملة من التحولات والتغيرات الناجمة في معظمها عن عديد الأزمات المالية والاقتصادية، والتي هزت العديد من الاقتصاديات، لتبرز حوكمة الشركات كأحد المواضيع الملحة على جدول أعمال الشركات والمنظمات الدولية، إذ أن هناك الكثير من الأحداث السلبية التي استحوذت على اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي وكذا المؤسسات المالية الدولية. ولا ريب إن قلنا أن أسباب هذه الاضطرابات تعود في معظمها إلى الفساد المالي والإداري، علما أن الفساد المالي يرجع في أحد جوانبه إلى دور مراجعي الحسابات وتأكيدهم على مدى صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية، هذه الأخيرة التي تشكل النواة الأولى التي تبنى عليها قرارات الشركة، حيث أنها تعبر عن القيمة الاقتصادية لثروتها في لحظة معينة. ولما تزايد الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية، وذلك نتيجة التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمتمثلة في اتجاه الدولة نحو خصصة العديد من الأنشطة الاقتصادية، فإن تحليل تلك المعلومات من شأنه أن يعطي رؤية أوضح لمتخذي القرار. إلا أن المرونة الممنوحة إلى إدارة الشركة للاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية قد يشكل نوعا من التلاعب واغتنام الفرص لتحقيق أرباح غير عادية، مما قد يؤثر على مصداقية المعلومات ومحتواها الإخباري. من هنا تتجلى أهمية الإفصاح في الحفاظ على عدالة الفرصة ومصداقية المعلومات الواردة إلى السوق، مما يعزز الثقة في هذه المعلومات ويسهم في تنشيط السوق وتحقيق كفاءته. وبهذا تظهر العلاقة بين إتاحة المعلومات وتطبيق مبادئ وإجراءات الحوكمة في سبيل الحد من أعمال الغش والتلاعب ومن ثم رفع كفاءة السوق، وذلك من خلال الاعتماد من جهة على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الشركة، ومن جهة أخرى إعادة الثقة لدى المتعاملين في أسواق المال، مما يساهم في تحسين المناخ الاستثماري على المستوى المحلي أو الدولي.

مشكلة البحث:

وجهت الانهيارات المالية الكثيرة أنظار الباحثين لدراسة أسبابها ومحاولة إيجاد صيغة ملائمة تحول دون وقوع مثل هذه الانهيارات. فقد أثارت أزمة الثقة بين الإدارات العليا للشركات وملاكها الناتجة عن الفضائح المالية للشركات العالمية، أهمية إيجاد معايير مثلى لأفضل الممارسات والإجراءات في إدارة وتنظيم ومراقبة الشركات والإشراف الفعال عليها. إلا أن تجاهل الكثير من الشركات لأهمية وجود هذه المعايير التي تحفز الحقوق وتساهم في خلق المجتمع المنظم والمتناسك بكل أركانه، وكذلك عدم إلزام هذه الشركات بتطبيق هذه المعايير من قبل الجهات المنظمة، قد يؤدي إلى إخفاء الكثير من المعلومات المالية، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أوضاع الشركة وأسهمها في البورصة. وبهذا تظهر العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات وتطبيق مبادئ الحوكمة في سبيل الحد من أعمال الغش والتلاعب ومن ثم رفع كفاءة السوق المالي. لذا فإنه وفي ضوء حتمية تشخيص هذه العلاقة، فإن البحث الحالي سيحاول الإجابة عن التساؤل الآتي:

- ما مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين مستوى الإفصاح وتوفير الثقة اللازمة للتعامل في أسواق المال والحد من ممارسات التلاعب؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه، بوصفه أحد الموضوعات الحديثة في الأدب المالي المعاصر، ومن أهمية الدور الذي تضطلع به حوكمة الشركات باعتبارها تساهم في العديد من الجوانب الاقتصادية، فهي تعمل على توفير عناصر الإدارة السليمة للشركات وتفعيل تطبيق الأدوات الرقابية والإشرافية فيها، بهدف توفير الشفافية في المعلومات ورفع كفاءة الممارسات وإضافة المصداقية والثقة للمعاملات، بشكل يرفع أداء الشركات، ويساعد على زيادة ثقة المساهمين وحماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في مجلس الإدارة.

- وتتجسد أهداف البحث في تفصي ما يمكن إيجازه في العناصر التالية:
- إبراز أهمية حوكمة الشركات ودورها في تحسين مستوى الإفصاح وتعزيز ثقة المساهمين في أسواق المال.
- بيان مدى تأثير الممارسات غير الأخلاقية على كفاءة السوق المالي.
- بيان مدى تأثير حوكمة الشركة في الحد من مظاهر الفساد.
- إظهار علاقة كفاءة السوق بالمعلومات المحاسبية المنشورة وتأثيرها على أسعار الأسهم.
- توضيح مستوى كفاءة بورصة الجزائر والوقوف على مدى مساهمة الجزائر للمستجدات العالمية.

فرضيات البحث:

- في ضوء الأهداف المحددة للبحث وضعت الفرضيات التالية:
1. الإفصاح الجيد يزيد في استقرار أسواق المال ويرفع من كفاءتها.
 2. التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحقيق الشفافية والإفصاح في الأسواق المالية.
 3. هناك ارتباط وثيق بين حوكمة الشركات وكفاءة أسواق المال.
 4. انتشار الفساد المالي والإداري في الجزائر راجع إلى غياب حوكمة الشركات.

منهجية البحث:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتستمد معلوماتها من مصدرين متكاملين هما:

أ. مصادر ثانوية (Secondary Sources): وتتمثل في مختلف المراجع والمقننيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

ب. مصادر أولية (Primary Sources): وتتمثل في جميع البيانات من واقع النشريات والدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية.

ونظرا لأهمية البحث وأثره على الجزائر، فقد ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:

حيث شمل المحور الأول: التأسيس النظري لحوكمة الشركات من حيث المفهوم، الأهمية، المبادئ.....

في حين استعرضنا في المحور الثاني: كفاءة السوق المالي، بدءا بتعريفها وصولا إلى أثر حوكمة الشركات على كفاءتها مرورا بمتطلباتها.....

أما المحور الثالث: فقد ناقش واقع حوكمة الشركات في الجزائر، انطلاقا من التعريف بالسوق المالي الجزائري، ودراسة ميدانية على عينة منه، وصولا إلى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والحوكمة

المحور الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

ارتبط مصطلح حوكمة الشركات بالعوامة والأزمات المالية، هذه الأخيرة أوجدتها ظروف غير مستقرة واضطرابات وفوضى وتذبذبات اجتاحت العديد من أسواق المال العالمية، وألقت عليها بظلال من الشكوك وألوان من القلق وعدم الثقة، لتطرح معها المزيد من التساؤلات الحائرة حول مدى مصداقية المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات المدرجة فيها، ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

من هنا برزت جهود كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، لتبني اتجاه جديد لتحقيق الإصلاحات الهيكلية، اعتماداً على مجموعة من الإجراءات لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي، ليلوح في الأفق مصطلح الحوكمة كمدخل للرقابة، يضمن تحقيق الإفصاح والشفافية والمساءلة، بما يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والأسواق.

1.1. ماهية حوكمة الشركات وأهميتها

1.1.1. تعريف حوكمة الشركات

حظي مصطلح حوكمة الشركات باهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين والمحليين والممارسين، وذلك في إطار حل مشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة والملاك. وقد كان من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف موحد لهذا المصطلح، غير أن زيادة ترابط الأسواق المالية واستحداث أدوات مالية جديدة بصفة مستمرة، جعلت مجال حوكمة الشركات يتسع مع مرور الوقت، لذا ارتأينا أن نعرض بعض التعاريف الواردة في هذا الشأن.

فقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية "IFC" حوكمة الشركات بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"⁽¹⁾ كما عرفها حماد عبد العال بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصرافة"⁽²⁾.

يقودنا التعريفان السابقان إلى استنتاج مفاده أن حوكمة الشركات هي نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات. وفي السياق ذاته جاء تعريف عبد الوهاب علي وشحاته السيد، ليظهر أهم مبادئ هذا النظام والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، إذ يعرفان حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلا من الانضباط "Discipline" والشفافية "Transparency" والعدالة "Fairness"، وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات الإدارة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل"⁽³⁾. استناداً إلى هذا التعريف، يمكن القول بأن حوكمة الشركات هي أداة تمكن إدارة الشركة من تحقيق أهدافها على المدى البعيد بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح.

وبصورة بسيطة، حوكمة الشركات هي تعميق دور الرقابة ومتابعة الأداء في الشركات.⁽⁴⁾

وبناءً على ما تقدم، فإن التعريفات السابقة تتضمن العديد من الجوانب أهمها:

- ✓ تعنى الحوكمة بوضع القوانين والمعايير التي تتضمن التحكم والسيطرة على الأمور.
- ✓ تعنى الحوكمة بمجموعة العلاقات بين مجلس الإدارة والملاك والمساهمين وأصحاب المصالح.

✓ تسعى الحوكمة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين ورعاية مصالحهم بشكل عادل.

2.1.1. أهمية حوكمة الشركات

تكمن أهمية حوكمة الشركات في كونها عملية ضرورية لضمان تحقيق أهداف الشركات، لاسيما ما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات العامة للمساهمين للاضطلاع بمسؤولياتهم، وحماية دورهم الرقابي على أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، بما يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح.

وتستمد الحوكمة أهميتها من اختصاصاتها بالجوانب التالية:⁽⁵⁾

- تحقيق الحياد والاستقلال لكافة العاملين في الشركات في مختلف المستويات التنظيمية.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، والاعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث الأخطاء، ومن ثم تفادي تكاليف حدوثها.
- ضمان الاستفادة من نظم الرقابة الداخلية.
- التأكد من استقلالية وموضوعية وحيادية المراجعين الخارجيين، وضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو أي أطراف داخلية أخرى.

2.1. مبادئ حوكمة الشركات وقواعدها

1.2.1. مبادئ حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات بمثابة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة، بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف. وتستند تلك المبادئ إلى تجارب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي "OCED"، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل متخصص لوضع تلك المبادئ، كما تمت الاستفادة من إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء وكذا إسهامات البنك الدولي.

وعموماً تتمثل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب "OCED" لعام 2004 النواحي التالية:⁽⁶⁾

أولاً: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

ثانياً: حقوق المساهمين: يتعين أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الشركات حماية المساهمين، حيث أن لهم حقوق ملكية معينة، وهي: الحق في تأمين طرق تسجيل الملكية، الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحق في الحصول على نصيب من الأرباح، حق المشاركة في التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين، الحق في نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحق في الحصول على مختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بنشاط الشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

ثالثاً: المعاملة المتكافئة للمساهمين: تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين، بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث يجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها، كما ينبغي أن تتوفر للجميع القدرة على الحصول على المعلومات.

رابعاً: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي تم إقرارها وفقاً للقانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركة، وتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المطلوبة.

خامساً: الإفصاح والشفافية: تضمن حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل الخاصة بتأسيس الشركة، وهذا بتوفير معلومات عن: النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة، الرواتب والمزايا الممنوحة لكبار المسؤولين، و هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

وجدير بالذكر أنه يجب إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وأيضاً بمتطلبات عمليات المراجعة، بهدف إتاحة التدقيق الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية وصياغة التقارير المالية.

سادساً: مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح أسلوب ممارسة حوكمة الشركات الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

لا ريب أن هذه المبادئ هي بمثابة نقاط مرجعية تضم عدداً من العناصر المشتركة في ضوء حدوث تغيرات كبيرة في الظروف والتي تعد أساساً لحوكمة الشركات.

2.2.1. قواعد حوكمة الشركات:

يرتبط مفهوم حوكمة الشركات بشكل أساسي بسلوك الفئات المختلفة ذات الصلة بالشركات، لذا فهناك مجموعة من الخصائص، التي يجب أن تتوفر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم. فهذه الخصائص تشكل الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، نذكر أهمها فيما يلي:⁽⁷⁾

❖ **الشفافية (Transparency):** أي تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، بما يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة، كما تضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة. وتؤمن هذه الخاصية توصيل معلومات محاسبية وإفصاحاً مالياً وغير مالي، وأن تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة.

❖ **المسؤولية (Responsibility):** ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، ومحاسبة المسؤولين ومتخذي القرارات عن مسؤوليتهم تجاه الشركة والمساهمين.

❖ **المساءلة (Accountability):** وهي قاعدة تقضي بمحاسبة متخذي القرارات في الشركة أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم تجاه الشركة والمساهمين، وإيجاد آلية لتحقيقها.⁽⁸⁾

❖ **الوضوح (Clarity):** ويقصد به أن تتسم القوائم والتقارير المالية بالوضوح والشفافية والعدالة عن إعدادها، ولتحقيق ذلك على الإدارة وعن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية.

❖ **الاستقلالية (Independence):** وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح، حيث تبدأ هذه الآلية من تشكيل المجالس وتعيين اللجان إلى تعيين مراجع خارجي مستقل وكفء ومؤهل، يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه العناية والأصول المهنية، ليقدّم تأكيداً أو مصادقته بأن القوائم المالية تمثل بصدق حقيقة المركز المالي وأداء الشركة.

❖ **العدالة (la justice):** بمعنى ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة.

3.1 ركائز حوكمة الشركات

لقد أصاب العالم الفزع من حالات الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول في أسواق المال والشركات والبنوك، والتي كان أحد أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل وانعدام الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية والمالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تواطؤ بعض المسؤولين في الشركات مع أطراف ذات مصلحة واستغلال مناصبهم لتحقيق مآربهم. ومن الطبيعي أن يستتبع ذلك شيوع الإهمال والتفريط بشكل أو بآخر من إدارة شؤون هذه الشركات في مراجعة الحسابات والفساد المحاسبي بتواطؤ مكاتب المحاسبة مع الإدارة التنفيذية لإخفاء انحرافات واختلاساتها بالتلاعب في الحسابات.⁽⁹⁾

من هذا المنطلق أخذ موضوع حوكمة الشركات يتبوأ قمة اهتمامات العالم، باعتبارها أداة لمكافحة مظاهر الفساد ومختلف الممارسات غير الأخلاقية، تركز على المحاور التالية:

أ. **أخلاقيات الأعمال:** لا ريب أن تعزيز قواعد الحوكمة الرشيدة بالقيم والسلوكيات التابعة من مرجعية أصيلة وأخلاقية، هو البلمس الشافي من الممارسات اللاأخلاقية. إذ أن وضع أسس قوية لحوكمة الشركات هو أحد الطرق لمجابهة هذه المعضلة، ومعضلات أخرى، وهو أمر أخذ في الازدياد، ليس فقط كأداة لزيادة الكفاءة وتحسين فرص إتاحة رأس المال وتأمين الحفاظ عليه، بل أيضاً كأداة فعالة لمكافحة الفساد. وباختصار فإن تحالف كل من الحوكمة الرشيدة للشركات والقيم والمبادئ الأخلاقية، يساعد الشركات على اجتياز حقول ألغام الفساد بها.⁽¹⁰⁾

وتنص اتفاقية بازل، فيما يتعلق بأخلاقيات الأعمال، ضمن النسختين المعدلتين سنتي 2005 و2006، على ثلاث أمور هي:⁽¹¹⁾

• ضرورة وجود توافق بين سياسات الأجور والقيم الأخلاقية للمؤسسة المصرفية وكذلك مع استراتيجية هذه المؤسسة.

• تحذر الاتفاقية المسيرين من القيام بعمليات المضاربة في الأسواق المالية بغية الحصول على عوائد مالية في المدى القصير، دون مراعاة عنصر المخاطرة الذي يشوب مثل هذه العمليات.

- تفرض الاتفاقية على مجالس إدارة البنوك الموافقة على أجور المسيرين إلا إذا كانت متوافقة مع الأهداف الإستراتيجية للبنك، وعليه تطالب الاتفاقية بعدم خروج سياسة الأجور عن السياسة العامة للمؤسسة حتى يمكن تقادي المبالغة في اتخاذ المخاطر.
- ب. الرقابة والمساءلة: تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمن حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات المصلحة المرتبطة بأعمال الشركة، وذلك من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أدائها من قبل: (12)
- أطراف رقابية عامة مثل: البنك المركزي، الهيئة العامة لسوق المال.
- أطراف رقابية مباشرة مثل: المساهمين، مجلس الإدارة.
- أطراف خارجية مثل: الموردين، العملاء، المقرضين.
- لجنة المراجعة الداخلية: تهتم بالتقييم الحيادي للعمليات ونظام الرقابة الداخلية ومدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية المتفق عليها في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها. (13)
- ج. إدارة المخاطر: تعتبر حوكمة الشركات عملية إدارة المخاطر من بين الركائز الأساسية التي تعتمد عليها، ذلك أنها تمثل تلك العملية الديناميكية التي يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على أهداف الشركة والتعامل معها. (14)

4.1. مستوى الإفصاح وعلاقته بحوكمة الشركات

تحتاج الشركات في سياق عملها الاعتيادي إلى معلومات دقيقة وسليمة من أجل ضمان استمراريتها، وتعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية للعام 1837، حيث نشرت مجلة "Railway Magazine" مقالة عن الإفصاح، أشارت فيها إلى أثر الإبلاغ عن أرباح الشركات على سلوك المستثمرين، حيث ساد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر اتجاه يحث على زيادة الإفصاحات المحاسبية، من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح ورأس المال والاستهلاكات وتغيير الموجودات، ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية والحد من البدائل في المعالجات المحاسبية. (15)

1.4.1. تعريف الإفصاح

تعددت التعاريف التي تناولت الإفصاح، حيث أشارت بعضها إلى أن الإفصاح هو: "اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع." (16)

كما عرف بأنه "نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها، وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات، للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها." (17)

ويرى فريق آخر من الباحثين أن الإفصاح هو أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي، ويعني تزويد المستخدمين الخارجيين بالمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية. (18)

من خلال استعراض التعاريف السابقة فإنها تلتقي جميعاً في أن الإفصاح هو الالتزام بسياسة الوضوح والشفافية في إظهار جميع المعلومات المحاسبية والحقائق المالية الهامة عن الشركات المقيدة في السوق المالية، التي من شأنها أن تؤثر على سعر الورقة المالية، والتي تهم الفئات الخارجية، على وجه الخصوص، بحيث تعينها على اتخاذ قرارات استثمارية وإقراضية رشيدة. (19)

2.4.1. أهمية الإفصاح

تظهر أهمية الإفصاح لكل من الأطراف التالية على النحو التالي: (20)

بالنسبة للمستثمر: تتجلى أهمية الاستثمار في تحفيز اهتمامه بالأوراق المالية انطلاقاً من المعلومات المنشورة من خلال القوائم والتقارير المالية التي تعدها إدارة الشركة، مما يضمن له بناء توقعات واقعية عن العائد الذي يمكن أن تدره عليه هذه الأوراق، هذا ما يساعده على اتخاذ قرار الاستثمار في الشركة المعنية، وفق أسس سليمة بعيداً عن الشائعات والمضاربات، وبذلك يوفر الإفصاح حماية المستثمرين، وبالتالي تتحسن صورة الشركة فتكتسب سمعة جيدة من حيث النزاهة والشفافية في السوق المالية المسجلة فيها.

بالنسبة للسوق المالية: يمكن الإفصاح من خلق جو استثماري خال من أساليب الاحتيال وتضارب المصالح بين المديرين والمساهمين ومن المضاربة، مما يعزز الثقة في السوق، إضافة إلى ذلك فهو يقلل من التقلبات الحادة لأسعار الأوراق المالية في السوق، إذ بتوفر المعلومات المفيدة بشكل كاف، فإنه يمكن تقييم سعر الورقة المالية بطريقة سليمة، بما يضمن التسعير العادل لها.

إذن فالإفصاح عنصر جوهري من عناصر خلق الشفافية وتوطيد دعائم الثقة بالاستثمار في الأوراق المالية، وذلك من خلال نشر كافة المعلومات المحاسبية والمالية بصورة دورية للمستثمرين، لأن المعلومات المحاسبية تعد المصدر الأساسي في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية.⁽²¹⁾

3.4.1. علاقة الإفصاح بحوكمة الشركات

تبرز علاقة الإفصاح بحوكمة الشركات باعتباره من أهم مبادئها التي يجب على مجلس الإدارة أن يهتم بها، من خلال القوائم والتقارير المالية. حيث تتجلى علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها، مما يساعد على تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة، الأمر الذي يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر، وهو ما يؤدي إلى توسع الشركات ونموها.⁽²²⁾ كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات، حيث تتوقف نجاعة القرارات على جودة المعلومات الموجودة في تلك القوائم المالية.

أما عن علاقة التقرير المالي والحوكمة فتتجسد في تحليل أو تأصيل جذور كل منهما، حيث يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح، ويعد الإفصاح أيضاً واحداً من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي، حيث يرجح أن تعبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح، وأن المعلومات المفصحة عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريده الأطراف الداخلية من خلال ما تقصص عن أنشطة وأداء الشركة.⁽²³⁾

المحور الثاني: كفاءة السوق المالي

يعتبر السوق المالي المحور الرئيسي في عملية تنشيط الاستثمار، ذلك أنه يشكل الوعاء الذي تصب فيه المدخرات، التي يتم توجيهها لخلق طاقات إنتاجية جديدة. ولما كانت الشركات الشريان الرئيسي للأداء الاقتصادي في أسواق المال، فإن ما توفره من معلومات عن مركزها المالي، يشكل أساس الاستثمار في الأوراق المالية، وطالما أن المعلومات المحاسبية تشكل النواة الأولى التي تبنى عليها قرارات الشركة، فإن الالتزام بالإفصاح يساهم في الحفاظ على عدالة الفرص وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة إلى السوق المالي، إضافة إلى تمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات، وصولاً إلى الأسعار الحقيقية لأسهمها، هذا مفاده زيادة حجم العمليات والصفقات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق، ومن ثم رفع كفاءتها.

1.2. ماهية كفاءة السوق المالي ومتطلباتها

1.1.2. تعريف كفاءة السوق

وصف الاقتصادي (Fama) السوق الكفاء بأنه: "السوق الذي تعكس فيه الأسعار كافة المعلومات بشكل تام." (24) ويشير ناصر بن غيث إلى أنه في ظل السوق الكفاء نجد: "أن أسعار تداول أسهم أو سندات أي من الشركات المدرجة تعكس بشكل حقيقي جميع المعلومات المتعلقة بتلك الشركة وبوضعها المالي وبأدائها عموماً." (25)

كما يعرفه مثنى عبد الإله ناصر بأنه السوق الذي يعكس سعر السهم فيه توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب. والجدير بالملاحظة أن إتاحة المعلومات للجميع لا تعني بأن تقديراتهم بشأن المكاسب المستقبلية والمخاطر المحيطة بها متطابقة تماماً، فقرارات المستثمرين قليلي الخبرة قد تأخذ بالأسعار بعيداً عن قيمتها الحقيقية، ولكن ليس هذا هو المهم، فالمهم أن يكون كل مستثمر مقتنعاً بأن تقديراته سليمة وغير مبالغ فيها. (26) وعليه يمكن القول بأن السوق الكفوءة هي تلك السوق التي تتمتع بقدر عالٍ من المرونة، تسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية. (27) هذا يعني أنه في ظل السوق الكفوءة تعكس القيمة السوقية للسهم تماماً قيمته الحقيقية "Intrinsic value"، التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك السهم من مخاطر، وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين مفهومين للكفاءة هما:

أ. **الكفاءة الكاملة (Perfectly Efficient Market):** ويقصد بها عدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر السهم، حيث يؤدي إلى تغير فوري فيه ومن ثم لا تتاح لأي مستثمر فرصة لا تتاح لغيره (28). وتنصف الأسواق الكاملة بما يلي: (29)

- يجب أن تكون المعلومات غير مكلفة ومتاحة لكافة المتعاملين في السوق، فتكون توقعات المستثمرين متماثلة.
- عدم وجود قيود على التعامل مثل تكاليف المعاملات أو ضرائب أو غيرها.
- للمستثمرين الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريدونها في الأسهم ودون شروط وبسهولة.
- كافة الأفراد متعادلون في تعظيم المنفعة المتوقعة.
- وجود عدد كبير من المستثمرين، بما يؤدي إلى عدم تصرفات بعضهم على أسعار الأسهم.
- اتصاف المستثمرين بالرشد، أي أنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها وراء استغلال ثرواتهم.

ب. **الكفاءة الاقتصادية (Economically Efficient Market):** وفقاً لهذا النوع يتوقع وجود فاصل زمني بين وصول المعلومات وانعكاسها على أسعار الأسهم. (30) هذا يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تكون أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لبعض الوقت على الأقل، أي أن كيفية تغير سعر ذلك السهم تكون بطيئة بعض الشيء، غير أنه من المعتقد أنه بسبب تكلفة المعاملات والضرائب لن يكون الفرق بين القيمتين كبيراً لدرجة أن يحقق المستثمر من ورائها أرباحاً غير عادية.

2.1.2. متطلبات كفاءة السوق

حتى تحقق السوق هدفها المنشود والمتمثل في التخصيص الكفاء والتوجيه الفعال للموارد المالية المتاحة، فإن الأمر يتطلب توفر سمتين أساسيتين هما:

أ. **كفاءة التشغيل (الكفاءة الداخلية):** وهي قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملون تكاليف عالية عن العمولات، ودون أن تتاح فرصة لصناع السوق لتحقيق هامش ربح مغالى فيه.⁽³¹⁾

إذن فالكفاءة الداخلية هي كافة العوامل التي تساعد في تنشيط وتحسين وتسويق الأوراق المالية في البورصة، خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكلفة التعامل.

ب. **كفاءة التسعير (الكفاءة الخارجية):** وفيها يعكس السوق تماما كافة المعلومات المتاحة والمناسبة لتحديد القيم وذلك في أية لحظة.⁽³²⁾ هذا يعني أن الفرصة متاحة للجميع للحصول على تلك المعلومات، فتكون لديهم الفرصة نفسها لتحقيق الأرباح، مما يجعل أسعار الأوراق المالية مرآة عاكسة لكافة المعلومات المتاحة.

وبذلك فإن كفاءة التسعير تعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشغيل، إذ ينبغي أن تكون كلفة الحصول على المعلومات منخفضة مقارنة بفرصة الحصول على العائد المتحقق، أي أن كلفة إتمام الصفقات عند حدها الأدنى.⁽³³⁾

وحتى تتحقق كل من كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل، لابد من توفير مجموعة من الشروط أهمها:⁽³⁴⁾

- أن تسود سوق الأوراق المالية المنافسة الكاملة.
- توفر عنصر الشفافية بقدر يجعل المعلومات عن أسعار الأوراق المالية المتداولة فيها، وما يتم من صفقات على هذه الأوراق، متاحة لجميع المتعاملين فيها على قدم المساواة.
- أن يتوفر لسوق الأوراق المالية وسائل وقنوات اتصال فعالة توفر للمتعاملين فيها معلومات دقيقة حول السعر وحجم عمليات التبادل، بالإضافة إلى مؤشرات العرض والطلب في الحاضر والمستقبل.
- كما يشترط أن تكون سوق الأوراق المالية والمتعاملون فيها محكومين من قبل هيئة أو لجنة تعرف بلجنة البورصة.
- أن توفر سوق الأوراق المالية خاصية سيولة هذه الأوراق المتداولة فيها.
- من الأمور التي يجب إدراكها أن مفهوم كفاءة السوق نسبي وليس مطلقا.

2.2. صيغ كفاءة السوق

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال مختلفة لكفاءة السوق والمتمثلة فيما يلي:

أ. **الشكل الضعيف:** يقتضي هذا الفرض بأن "المعلومات التي تعكسها أسعار الأسهم في السوق هي المعلومات السابقة المتعلقة بالأسعار والإيرادات وغيرها من المعلومات التاريخية، بشأن ما حدث من تغيرات على السهم وعلى حجم التعامل في الماضي."⁽³⁵⁾ هذا يعني أن محاولة التنبؤ بما سيكون عليه السعر في المستقبل من خلال دراسة التغيرات التي حدثت في الماضي هي مسألة عديمة الجدوى، لأن تلك المعلومات أصبحت معروفة لدى الجميع وهي موجودة مسبقا في الأسعار الحالية، ومن ثم لا يمكن استعمال هذه المعلومات من قبل بعض أو كل المستثمرين للتفوق على غيرهم في تحقيق أرباح متميزة، لذا نطلق على هذا الشكل فكرة "الحركة العشوائية للأسعار".

ب. **الشكل المتوسط:** حسب هذا الشكل فإن أسعار الأوراق المالية، خاصة الأسهم، لا تعكس فقط التغيرات السابقة في السعر (المعلومات التاريخية) فحسب، وإنما تعكس أيضا كافة المعلومات المتاحة لعامة الناس.⁽³⁶⁾ ما يهم هنا هو مدى استجابة السوق لتلك المعلومات وهل تتغير الأسعار بسرعة بمجرد وصولها إلى السوق؟ الاستجابة أو التغير هنا يعني أن الأسعار تعكس تلك المعلومات الواردة للسوق بالسرعة المطلوبة، التي قد تجعل المستثمرين يحققون أرباحا غير عادية على حساب غيرهم، وعليه كلما زادت سرعة استجابة السوق، كلما كان ذلك دليلا على الكفاءة.

ج. **الشكل القوي:** يقصد به أن أسعار الأسهم لا تعكس كافة المعلومات المعروفة لدى العامة والمنشورة فحسب، وإنما تعكس أيضا المعلومات التي لم تنشر بعد أو غير المعروفة بعد.⁽³⁷⁾ أي

أنه في ظل هذه الصيغة القوية للكفاءة يتوقع أن تعكس الأسعار الحالية بصفة كاملة كل المعلومات المتاحة للعامة والخاصة، حيث يفترض أن هناك فئات معينة من المستثمرين لها وسائلها الخاصة في الحصول على معلومات لم تتاح لغيرها بعد، واستعمالها في تحقيق أرباح تفوق أرباح غيرهم من المتعاملين.

3.2. أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة الأسواق المالية

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بأسواق المال، من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذي تحققه، أي أن الإفصاح يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء أو البيع، وكذلك زيادة حجم التعامل، ما يؤدي بدوره إلى تنشيط التداول في السوق المالية. فالمستثمرون في حاجة إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وتقدير درجة المخاطر الخاصة بالأسهم، بالإضافة إلى تكوين محفظة ملائمة للأوراق المالية، بهدف تجنب المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الاستثمارات.⁽³⁸⁾

1.3.2. علاقة المعلومات المحاسبية بكفاءة السوق المالية

تتوقف كفاءة السوق على مدى توافر المعلومات، من حيث سرعة تواجدها وعدالة فرص الاستفادة منها وتكاليف الحصول عليها، أي أنها تساعد في تحديد العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للورقة المالية بعيدا عن الشائعات.

فالمستثمر عند اتخاذ القرارات المتعلقة باستثمار أمواله، يعتمد على المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية المنشورة والمتعلقة بالمركز المالي للشركات، لذا تعتبر المعلومات المحاسبية عاملا أساسيا في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، وكذا عقد المقارنات بين فرص الاستثمار المتعددة المتعلقة بالشركات الأخرى المدرجة.⁽³⁹⁾ ويتمثل تأثير المعلومات على السوق المالي في شقين كما يلي:⁽⁴⁰⁾

أ. **الدور التيسيري (Facilitating role):** وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع، بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

ب. **الدور التأثيري (Influencing role):** هنا يتوجب خلق توازن بين المخاطر والعوائد في محفظة الأوراق المالية، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة من جهة، ويحفظ الاستقرار للسوق المالي قدر الإمكان من جهة أخرى. وعليه يمكن القول أن كفاءة السوق المالي تتوقف على كفاءة نظام المعلومات المحاسبية، بحيث تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة والضرورية وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار. بناء على ما سبق فإن نجاح السوق المالي يحتاج إلى معلومات تبنى على أساس مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:⁽⁴¹⁾

✓ الإفصاح المالي ودوره في ضبط حركة السوق المالي، من خلال توفير قدر كاف من المعلومات التي يمكن استخدامها في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة.

✓ توفر المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي للشركة المعنية لحساب القيمة الحقيقية لها.

يتضح مما سبق أهمية الإفصاح عن المعلومات في مساعدة المستثمرين في معرفة الأنشطة الاقتصادية كافة والعمليات التي قامت بها الشركة. من هنا كان الإفصاح المالي المحاسبي مسألة قانونية تلزم كل شركات الأموال بنشر القوائم المالية، والإفصاح عنها في أوقات محددة لتحقيق الكفاءة في السوق المالي، وذلك عن طريق:

- متابعة التزام الشركات بتوفير معلومات تتصف بالدقة والشفافية المطلوبة.
- تطبيق قواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة.

- الالتزام بالمعايير الدولية عن متطلبات الإفصاح والشفافية.
- تقييم أداء الشركات وشركات السمسرة في الأوراق المالية.

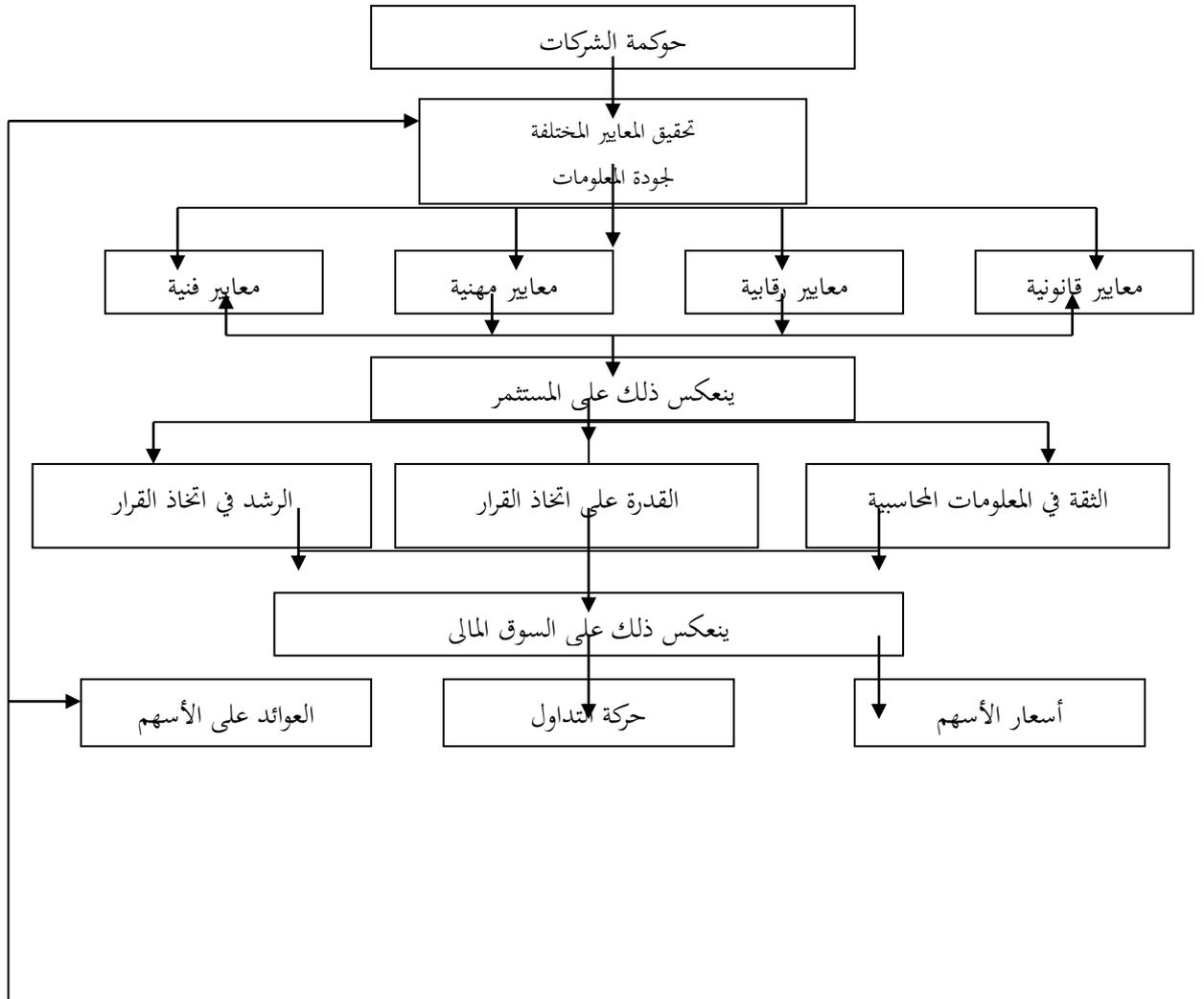
2.3.2. أهمية المعلومات في ظل حوكمة الشركات

لا ريب أن أهم العوامل التي ظهرت من أجلها حوكمة الشركات، هو إعادة الثقة للمتعاملين في أسواق المال، وذلك بعد سلسلة الانهيارات التي طالت الكثير من الشركات العالمية العملاقة، والتي يمكن أن نؤكد أن معظمها افتقدت إلى دقة وصحة المعلومات المحاسبية. هذه المعلومات تهدف إلى إعطاء تمثيل للواقع الاقتصادي للشركة، وعلى هذا الأساس جاء مبدأ الإفصاح والشفافية كمبدء رئيسي تعتمد عليه حوكمة الشركات، والذي ينطوي على إعداد ومراجعة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بما يتوافق مع المعايير المتعارف عليها.⁽⁴²⁾ فكل من الإفصاح والشفافية لهما دور في ضمان شفافية واستقامة وانتظام المعاملات في أسواق المال، وذلك حماية لدور سعر السهم في تقييم الشركة. ويبرز هذا الدور من خلال قواعد الشفافية والإفصاح، والتي يمكن الإشارة إليها من خلال النقاط التالية:⁽⁴³⁾

- ✓ القواعد المتعلقة بإعلان القوائم المالية والحسابات الختامية لجمهور المساهمين بعد إخضاعها للمراجعة المستقلة.
- ✓ القواعد المتعلقة بعقد الجمعيات العمومية وضرورة إعلان أول أعمالها مسبقاً والشروط المتعلقة بهذا الإعلان.
- ✓ القواعد المتعلقة بالغش، وإعلان المعلومات المضللة، أو مضاربة الشركة بأسهمها، مما قد يؤدي إلى ظهور حركة غير طبيعية لأسعار الأسهم.
- ✓ القواعد التي تستلزم من أصحاب الحصص الكبيرة، الإعلان عما يمتلكونه من حصص في رأسمال الشركة.
- ✓ القاعدة العامة تتمثل في أنه على الشركة الإعلان عن كافة المعلومات بحيث تكون صحيحة وكافية ويمكن الاعتماد عليها.

ونافذة القول أن: حوكمة الشركات تهدف إلى تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية وتحقيق سهولة فهمها، مما يزيد اهتمام المستثمرين وينعكس على الجوانب المختلفة للسوق المالي، كما يظهر ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): علاقة حوكمة الشركات بالمعلومات وتأثيرها على الأسواق



المصدر: محمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية، عن موقع، www.ac.ly

3.3.2. أثر عدم تماثل المعلومات على كفاءة الأسواق المالية:

ماذا لو لم تكن السوق كفوة؟ تظهر كفاءة السوق المالية عند مقارنتها بحالة اللاكفاءة. فعندما تكون السوق كفوة فإن الأسعار تعكس المعلومات بصدق وبسرعة بمجرد وصولها، ماذا لو لم يتحقق الشرطان؟

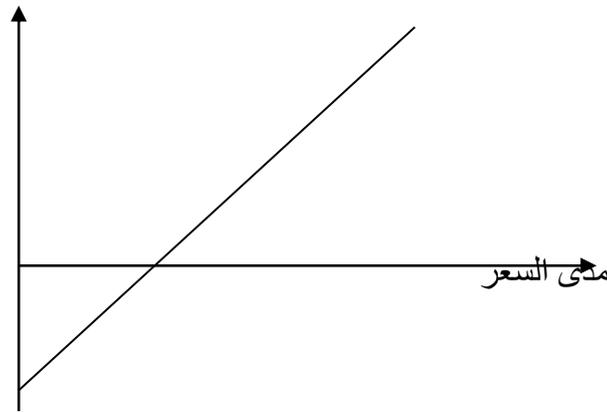
إن الأسعار في السوق الكفوة عشوائية لا يمكن التنبؤ بها، فإذا لم تنعكس المعلومات في الأسعار، فهذا يعني وجود فاصل بين وصول المعلومة وانعكاسها في الأسعار، يستغله بعض المستثمرين لتحقيق أرباح غير عادية لأنها غير دائمة، فسرعان ما تنتشر تلك المعلومة بين كافة المستثمرين، ويصبح هامش أرباح أولئك المستثمرين معدوماً. في هذه الحالة يمكن التنبؤ بالأسعار، وهذا ما يعرف باللاكفاءة التي ينتج عنها فقدان الثقة في السوق المالية التي تبدأ بالانهيار تدريجياً.

إن غياب المعلومات يفسح المجال لاستغلالها من قبل عدد محدود من المتعاملين في إنجاز معاملات غير عادلة، لأنها تقوم على استغلال معلومات لا يملكها غيرهم، وبالتالي فحصول بعض المتعاملين على معلومات مهمة غير منشورة قبل غيرهم، يمكنهم من تحقيق أرباح مميزة.⁽⁴⁴⁾

ففي ورقة بحثية بعنوان "التكنولوجيا وإنتاج المعلومات وكفاءة السوق"، ناقش كل من (Shleifer and Gildor) تأثير التكنولوجيا على الأسواق المالية، فحسب رأيهما أن التقدم التكنولوجي أدى إلى تطور الأسواق المالية بصورة ملحوظة، إلا أن مستوى جودة المعلومات قد تدهور، وذلك لاجتذاب أعداد غفيرة من المستثمرين عديمي الخبرة في مجال السوق المالية، كما أن قدرتهم ضعيفة لاستيعاب المعلومات المفصح عنها وتقييم الأسهم وتحديد القرار الاستثماري الملائم على أساسها، فكانت خصائص أولئك المستثمرين بمثابة حافز قوي لدفع الشركات لتشويه المعلومات الواجب الإفصاح عنها وجعلها أكثر غموضاً، كما طالباً بتنظيم برامج تعليم للمستثمرين وإصدار قواعد الإفصاح عن المعلومات. إذن تستطيع بعض الأطراف الداخلية للشركة في كثير من الحالات استغلال المعلومات المحاسبية قبل نشرها في القوائم والتقارير المالية لتحقيق أرباح غير عادية، كما قد تعتمد إدارة الشركة حجب بعض المعلومات على اعتقاد أنها تضر بمركزها التنافسي، وبهذا يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى انسحاب الأطراف التي لا تملك معلومات فيصغر بذلك حجم السوق وترتفع تكلفة العمليات، وهو ما يؤدي بدوره إلى تخفيض سيولة الأسهم، مما يؤثر سلباً على حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

وقد أظهر (Milgron and Glostn) عام 1985، أن الفرق في السعر يزيد عندما تزداد أهمية المعلومات لدى الأطراف الداخلية، وكذلك عندما يرتفع عدد المتعاملين الذين يملكون المعلومات نسبة إلى عدد المتعاملين الذين هم بحاجة إلى سيولة جاهزة. إذن فزيادة عدم تماثل المعلومات بالنسبة لهم معين، تؤدي بالمختصين إلى وضع مدى "spread" واسع لتقليل التعامل في السهم حتى يختفي مدى السعر في السوق، كما هو موضح في الشكل التالي:

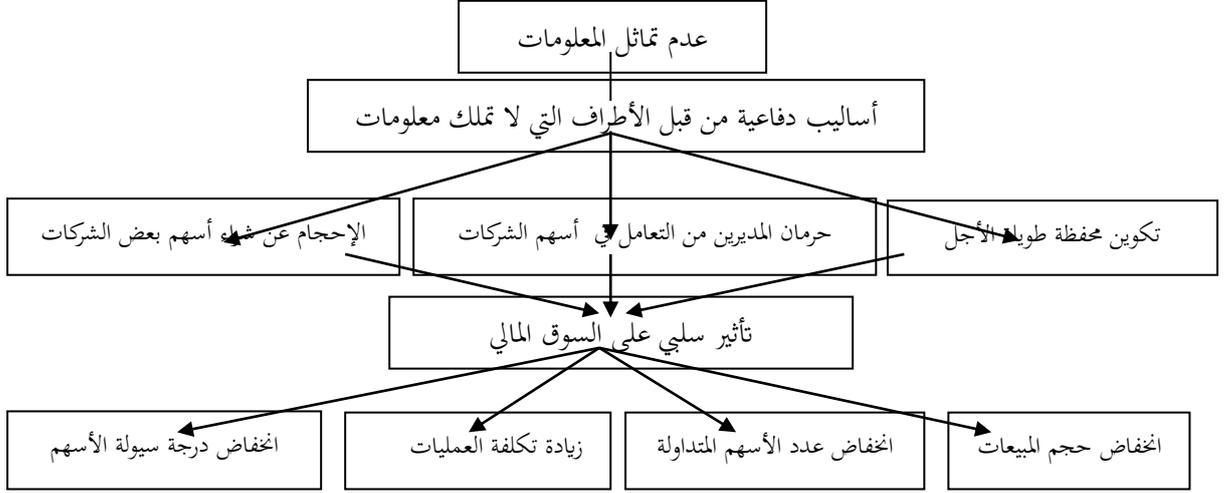
الشكل رقم (2): العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومدى السعر
عدم تماثل المعلومات



المصدر: كمال الدين الدهراوي ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 24.

وخلاصة ما سبق، هو أن تسريب المعلومات وتداولها وسط فئة محدودة من المتعاملين، ينطوي على تعامل مبني على الغش والخداع، كما أنه يضر بمصالح حملة الأوراق المالية، فضلاً على أنه يسيء إلى المناخ الاستثماري العام. ويمكن توضيح آثار عدم تماثل المعلومات على أسواق المال من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3): أثر عدم تماثل المعلومات على أسواق المال



المصدر: كمال الدين الدهراوي ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص.35.

4.3.2. دور الإفصاح في تخفيض عدم تماثل المعلومات

يعمل الإفصاح على تخفيض عدم تماثل المعلومات "Information Asymmetry" بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة كفاءة السوق المالي وصولاً إلى الأسعار الحقيقية للأسهم، إلى جانب زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق. هذا من شأنه أن يخفض تكلفة العمليات وزيادة العائد منها وتحقيق المنفعة للاقتصاد القومي ككل، ففي ظل الكفاءة التي يتمتع بها السوق يسعى كل طرف جاهداً لتحقيق أغراضه الذاتية دون الإخلال بالتوازن القائم في السوق. وقد ناقشت عدة بحوث الحوافز الخاصة بإدارة الشركات لتحقيق كفاءة السوق عن طريق الإفصاح الذاتي عن المعلومات المحاسبية للجمهور كافة، محاولة من خلاله طمأنته بصدق البيانات المفصح عنها، مدعمة ذلك بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وهناك ثلاث نظريات تفسر سلوك الإدارة بالنسبة للإفصاح تتمثل فيما يلي: (45)

أ. **نظريات التعاقدات الكفوة "Efficient Contacts"**: وفقاً لهذه النظرية، فإن كافة الأطراف تتصف بالرشد الاقتصادي، فيحاول كل منها تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق التعاقد فيما بينها لمنع استغلال طرف لطرف آخر. وقد أبرزت بحوث عديدة مثل: (Benston, 1986)، (Lew et Penman, 1990)، أن درجة الإفصاح تزداد بزيادة حجم الشركة وارتفاع نسبة الديون الخارجية وزيادة سيطرة المدراء على أمور الشركة.

ب. **نظرية السلوك الانتهازي "opportunist Behavior"**: تفترض هذه النظرية أن اختيار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح يتأثر بالسلوك الانتهازي للمدراء، أي أنهم يحاولون تعظيم ثروتهم المتمثلة في ملكيتهم للأسهم والمكافآت التي يحصلون عليها، وبالتالي يختارون من الطرق المحاسبية التي من شأنها أن تزيد من الأرباح المالية على حساب الفترات المستقبلية.

ومن أهم البحوث التي تطرقت إلى هذا الغرض نذكر: (Watts, 1977)، (Hauthansen, 1981)، (Healy, 1985). إذ توصلت هذه الأخيرة إلى أن الشركات كبيرة الحجم تحاول تخفيض أرباحها لتفادي التكاليف السياسية الناتجة عن التدخل الحكومي وزيادة الضرائب المفروضة عليها.

ج. **نظرية توفير المعلومات "Information Perspective"**: تقوم هذه النظرية على اختيار المدراء للطرق المحاسبية وشكل الإفصاح بطريقة تعكس القيمة الاقتصادية للشركة، بحيث تساعد المستثمرين على تقدير التدفقات النقدية من استثماراتهم. ونظراً لحدائث هذه النظرية، توجد

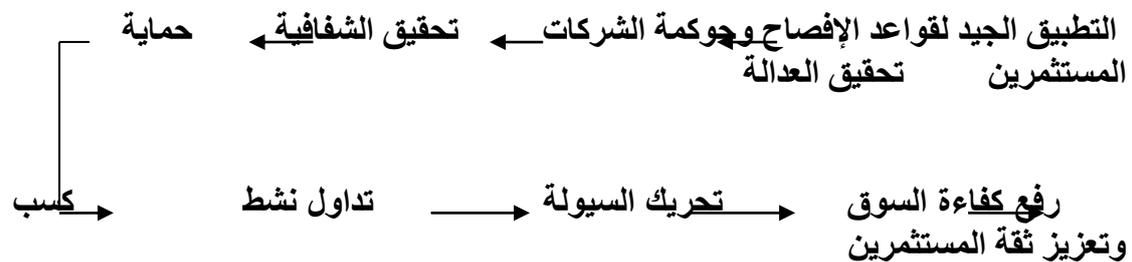
دراستان فقط اختبرت فروضها، الأولى كانت لـ (Malmquist) عام 1990، أثبت من خلالها أن شركات البترول تختار بين طريقتي الجهود الناجحة والتكاليف الشاملة، وهما تعكسان نشاط الشركة في البحث والتنقيب، وبالتالي تظهر القيمة الاقتصادية للشركة. أما الدراسة الثانية التي قام بها (Main and Smith) عام 1990، فقد أثبتت أن الشركات القابضة تختار بين جميع القوائم المحاسبية وبين فصلها، بناء على مدى اعتماد الشركتين القابضة والتابعة على بعضهما.

4.2. أثر حوكمة الشركات على كفاءة أسواق المال

تكتسي قواعد الحوكمة أهمية بالغة لتحقيق كفاءة أسواق المال، لأنها تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التوازن في أسعار الأسهم. ومن المعروف أن كفاءة السوق تتوقف على مدى توفر المعلومات لمجموع المستثمرين في توقيت واحد، وأن الحوكمة لديها الآليات التي تضمن الوصول إلى الإفصاح عن تلك المعلومات التي تمكن من تحقيق كفاءة سوق المال، خاصة من خلال مجموع المزايا التي يوفرها الإفصاح، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (46)

- ✓ زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يقلل من مستوى عدم تماثل المعلومات.
 - ✓ زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يضمن تحسين السيولة وتقليل صانعي السوق.
 - ✓ زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يقلل من تقلبات أسعار الأسهم.
- وعليه فإن تحسين أو تدهور الحوكمة له دور كبير في تحديد أداء الأسهم، لأن هناك علاقة طردية بين حوكمة الشركات وتحديد السعر العادل للسهم، وترجع هذه العلاقة إلى الأسباب التالية:

- نوعية المعلومات المتاحة لكافة المستثمرين تعكس جودة الحوكمة، حيث أن مبدأ الإفصاح والشفافية أحد مبادئ حوكمة الشركات.
- حوكمة الشركات هي انعكاس لنوعية الإدارة، حيث أن الإدارة الواعية تتأكد مع ارتفاع مستوى حوكمة الشركات هو المفتاح الذي يربطها بأداء سعر السهم، على عكس الإدارة غير الواعية، تسعى دائما إلى الحصول على منافع ذاتية من ضعف مستوى الحوكمة، مما يؤثر على أسعار الأسهم.
- حوكمة الشركات بما لديها من آليات رقابية على الإدارة تمنعها من التلاعب بالمعلومات الداخلية، مما يؤدي إلى حد ما، إلى تماثل المعلومات بين المستثمرين، مما ينعكس في النهاية على أداء سعر السهم.
- وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى حوكمة الشركات ومستوى كفاءة السوق المالية. وبما أن ثقة المستثمرين لا تتوفر إلا إذا تأكدوا أنهم سيحصلون على معاملة عادلة ومتكافئة، فقد وجب على نظام الحوكمة الجيد أن يوفر وسائل يتسنى للمساهمين استخدامها لحماية حقوقهم في الشركة، ويتأكدوا من خلالها أن أموالهم ستوظف بالشكل الذي يراعي مصالحهم. (47)
- في ظل هذه الرؤية يظهر عنصر الثقة كأحد السمات المميزة لنظام الحوكمة الجيد، لأن خلق الثقة على مستوى الأسواق من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الرغبة في التداول وتحريك السيولة لدى المدخرين، وبهذا نقول أن الثقة هي إنتاج نظام الحوكمة.
- ويمكن أن نلخص تأثير حوكمة الشركات على كفاءة أسواق المال من خلال المخطط التالي:



1.4.2. كيف يتم التضليل على مستوى الأسواق؟

أوضحت الأزمات نقاط ضعف في الرقابة على الأنشطة المالية للمؤسسات غير المالية، ومثال ذلك شركة "ENRON"، التي كانت صانع سوق رئيسي في سوق المشتقات الطاقوية، وإحدى الشركات الكبيرة التي تمد السوق بالسيولة. حيث قامت باستخدام أساليب محاسبة معقدة، الغرض منها حجب وعدم توضيح الإفراط في الاعتماد على الاقتراض لتمويل أنشطتها وإخفاء ضعف إيراداتها، فأدى ذلك إلى الإفراط في تنفيذ عمليات بالغة التعقيد خارج الميزانية، إلى صعوبة إدراكها واكتشافها بواسطة المحللين الماليين والمساهمين. ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود بعض الثغرات في معايير المحاسبة الأمريكية في معالجة ومحاسبة الأنشطة التي تنفذ خارج الميزانية.

إن تفشي مثل هذه المظاهر التي توحى بالتضليل والتلاعب والفساد في بعض الشركات، من شأنها أن تشيع جوا من الإحباط والتوجس والريبة في الأسواق، مما يؤدي إلى تعثر عدد كبير من المتعاملين وعزوفهم عن الاستثمار، كما قد تترتب مخاطر أخرى منها: (48)

- ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد.

- إحجام المستثمرين وعزوفهم عن الاستثمار محليا ودوليا.

- تعرض الشركات للخسارة والإفلاس.

- انكماش حجم المعاملات في أسواق المال.

فارتكاب أخطاء عن قصد أو حدوث تجاوزات في البيانات المحاسبية يعتبر تلاعبا محاسبيا يهدف إلى التأثير على اتجاه السوق، كما أن إجراء تغيير في الطرق والسياسات المحاسبية في الشركة من شأنه أن يغير من النتائج المحققة.

ويمكن إظهار بعض التجاوزات فيما يلي: (49)

أ. **التلاعب في الدفاتر والسجلات:** قد يعتمد المحاسب ارتكاب عمليات وهمية في دفاتر وسجلات الشركة بغية تغطية تلاعب ما، كإضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصالات الدفع... الخ.

ب. **التلاعب في حسابات الشركة:** قد تتبع الشركة طرقا غير مشروعة قصد التأثير على دلالة القوائم المالية وعلى نتيجة الشركة ومركزها المالي، ويمكن أن يكون التلاعب قصد تضخيم نتيجة الدورة أو العكس.

ج. **التعامل الداخلي:** ويقصد به استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأشخاص المطلعين أو غير المطلعين، ممن آلت إليهم معلومات داخلية في تحقيق مكاسب مادية أو معنوية. (50)

2.4.2. دور حوكمة الشركات في مواجهة الفساد

إن حوكمة الشركات لا تعني فقط مجرد الالتزام بتطبيق مجموعة من القواعد واحترامها، وإنما هي ثقافة وأسلوب لضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديريها والمساهمين والمتعاملين معها.

وكما سبق وأن أشرنا فإن كفاءة السوق المالي تتطلب العديد من المقومات والأخلاقيات، نخص بالذكر في هذا الصدد الأهم منها كالآتي:

أ. **تحسين مستوى الإفصاح:** يتبنى المحاسبون والمراجعون مدخلين أساسيين لتبرير الحاجة إلى مراجعة المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير والقوائم المالية، بهدف توفير الحياد والصدق وتعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية المستمدة من تلك القوائم والتقارير، كأساس لاتخاذ القرارات الاستثمارية. ويتمثل هذان المدخلان في: (51)

❖ **مدخل تعارض المصالح:** يشير هذا المدخل إلى المصالح الذاتية لمعدي القوائم المالية ومستخدميها، حيث أن أهداف مستخدمي المعلومات المحاسبية تختلف عن أهداف معديها، هذا ما يتطلب وجود مراجع محايد يكون كفؤا، حتى يؤكد عدالة تعبير القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتغيرات التي حدثت في المركز المالي.

ويظهر التعارض في أن إدارة الشركة تسعى جاهدة إلى تعظيم هدفها ومنفعتيها باستخدام سياسات محاسبية معينة تمكنها من تحقيق فائض وتحسين مركزها المالي، بينما يرغب

المساهمون في الحصول على أكبر عائد عن الأسهم التي بحوزتهم، ويذكر كل من " Watts et Zimmerman " أن التعارض في المصالح داخل الشركة يتمثل في:

- التعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين الذي تنشأ عنه تكلفة الوكالة المتعلقة بأصحاب حقوق الملكية.

- التعارض في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم والسندات الذي تنشأ عنه تكلفة الوكالة المتعلقة برأس المال المقترض.

ويرى "David" في دراسته أن الطلب على خدمات المراجعة ناتج عن التعارض في المصالح، بين الإدارة باعتبارها الطرف الذي يعد المعلومات المحاسبية، وبين المساهمين بوصفهم الطرف الذي يستخدم تلك المعلومات في تقييم نتائج أداء الشركة.

❖ **مدخل تعظيم استخدام المعلومات المحاسبية:** إذا كانت الحاجة إلى وجود المراجعة قد اتضحت بسبب وجود مصالح متعارضة، فإن الحاجة إلى تطوير المراجعة واتساع مجال تطبيقها، يمكن أن تجد مبررها باستخدام مدخل تعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية.

فقد أثبتت إحدى الدراسات أن الحاجة إلى تعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية تزداد في حالة تعارض المصالح لمستخدمي تلك المعلومات، إذ أن تعارض المصالح لا ينشئ الحاجة إلى المراجعة، ولكنه يكشف عن أهمية تلك الحاجة، وبذلك يعتبر مدخل تعارض المصالح كاشفاً عن أهمية المراجعة، بينما يعتبر مدخل تعظيم استخدام المعلومات المحاسبية كافياً لتبرير الحاجة إلى المراجعة، وهو أعم وأشمل من المدخل السابق.

أي أن فعالية هياكل حوكمة الشركات تعتمد على قدرتها للحد من حالات المعلومات غير المماثلة وتضارب المصالح.⁽⁵²⁾

ب. الحاجة إلى معايير محاسبية لتقليل عدم تماثل المعلومات: مساندة للتطورات الحديثة للمالية العالمية، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تدعيم العمل بالشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية موحدة، من شأنها توحيد الممارسات المحاسبية، مما يساهم في استقرار النظام المالي، وباعتبارها توفر إلى حد كبير المتطلبات الأساسية في البيانات المالية.

عملياً هناك نموذجان:⁽⁵³⁾

❖ **النموذج الأمريكي:** ويتمثل في مجموعة المعايير الأمريكية المسماة " The US GAAP " التي تقوم على قواعد مفصلة جداً ويرغب في تطبيقها على المستوى العالمي.

❖ **النموذج الأوروبي:** متمثلاً في لجنة المعايير المحاسبية الدولية " IASC " والتي تركز على المبادئ أكثر مما تقوم على التطابق مع القواعد الرسمية المفصلة. هذه المعايير تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان الأوروبي سنة 2002، لتعتمد كمرجع محاسبي انطلاقاً من سنة 2005 لجميع الشركات المقيدة بالبورصة الأوروبية.

وجدير بالتنويه أنه في سنة 2001 تم استبدال هذه اللجنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث اعتمد المعايير الدولية السابقة وأخذ على عاتقه مسؤولية تعديل هذه المعايير وتفسيرها، ليظهر مفهوم جديد باسم المعايير الدولية للتقارير المالية " IFRS " بدلا من مصطلح معايير المحاسبة الدولية، حتى يمكن التمييز بينهما.⁽⁵⁴⁾

من العرض السابق نخلص إلى أن الصدق في التعامل بالأوراق المالية يتطلب تحديد هدفين أساسيين هما:

- توفير المعلومات المالية وغير المالية الضرورية والمفيدة عن الشركات قبل طرح أوراقها المالية للاكتتاب العام على المستثمرين.
- منع الغش، الخداع، والتضليل ومختلف التعاملات اللاأخلاقية ومظاهر الفساد في تداول الأوراق المالية.

غير أن تحقق هذين الهدفين مرهون إلى حد كبير بمدى التزام الشركات بتطبيق قواعد الإفصاح، من جهة، ومن جهة أخرى بتطبيق نظام الحوكمة باعتبارها جهازاً رقابياً يحسن من مستوى الإفصاح والشفافية.

المحور الثالث: واقع حوكمة الشركات في الجزائر

إسقاطا لما تم التعرض إليه سابقا، فإن هذا المحور يناقش مستوى كفاءة السوق المالي الجزائري (بورصة الجزائر)، وكذا الوقوف على أهم المعوقات والعراقيل التي تحول دون تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.

1.3. التعريف ببورصة الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري العديد من الإصلاحات التي شملت مرحلتين هامتين هما: **المرحلة الأولى:** امتدت من بداية الاستقلال (1962) حتى أواخر السبعينات، وقد تميزت هذه المرحلة بنشوء المؤسسة الاقتصادية، وبخاصة في العشرية الأولى من تلك الفترة. أما العشرية الثانية، فقد انصب الاهتمام فيها على تقنين أدائها من خلال تعاملها مع المحيط الداخلي والخارجي.

المرحلة الثانية: امتدت من الثمانينات إلى التسعينات، حيث اقترنت بتغيير نمط السياسية الاقتصادية المطبقة في المرحلة الأولى، فبعد سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية مع بداية الثمانينات، جاءت سياسة الاستقلالية التي توجي بتحرير المؤسسات والاقتصاد الوطني ككل، وهو ما ألحق خسائر كبيرة لدى المؤسسات، ترتب عنه وإلى حد كبير انخفاض الأداء الاقتصادي. كما شكل الاعتماد الكلي للمؤسسات الاقتصادية من الناحية المالية على ميزانية الدولة عبئا ماليا ضخما، الأمر الذي ساهم في تضخيم حجم المديونية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك نتيجة ضعف أداء المؤسسات الوطنية وعدم توصلها لتحقيق المردودية، هذا ما دفع متخذي القرار في الدولة إلى التفكير في إيجاد حل من خلال خوصصة القطاع العام، إلى جانب إنشاء سوق مالية لتداول الأوراق المالية المصدرة من قبل شركات المساهمة.

إذن واجهت المؤسسات الوطنية بشكل عام ندرة في مصادر التمويل، وأمام محدودية الموارد وجدت نفسها عاجزة في ظل تواجد جهاز مصرفي لم يرق في منظومته وخدماته إلى أداء دوره التمويلي المنوط به، إذ ظل إلى حد بعيد عاجزا عن تجنيد الادخار المحلي لخدمة القطاعات الإنتاجية، من هنا ظهرت الحاجة إلى إنشاء سوق مالية كآلية تمويل تتزامن في إنشائها مع التقرير بالدخول في تطبيق برامج الخوصصة.

وكما هو معلوم فتحت بورصة الجزائر للتداول في 13 سبتمبر 1999 إثر صدور المرسوم التشريعي رقم 93/10⁽⁵⁵⁾ الصادر في 23 ماي 1993، الذي أقر إنشاء بورصة الجزائر بثلاث شركات مساهمة هي: **شركة الرياض** (متخصصة في تحويل وتسويق الحبوب ومشتقاتها)، **مجمع صيدال** (إنتاج المواد الصيدلانية) و**مؤسسة الأوراسي** (للخدمات الفندقية)، ولم تدرج أي شركة منذ 14 فيفري 2000، الشيء الذي جعل بورصة الجزائر ضيقة وصغيرة وقليلة النشاط مقارنة مع بقية البورصات العربية، لاسيما منذ سنة 2002. وإن كنا نشير في هذا الإطار إلى أنه يتم حاليا تداول سندات خاصة بالشركات التالية: الخطوط الجوية الجزائرية (Air Algérie)، اتصالات الجزائر (Algérie Telecom)، الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (Sonelgaz).

2.3. محاولة قياس مستوى كفاءة بورصة الجزائر

إن للمعلومات المتداولة من قبل الصحافة خاصة المكتوبة منها، تأثيرا على أسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة، لاسيما البورصات العالمية الكبرى، فهل الأمر كذلك بالنسبة لبورصة الجزائر؟ الإجابة عن هذا السؤال اقتضت منا إجراء بحث ميداني، نحاول حوصلته كالاتي:

1.2.3. مجتمع البحث وعينته

اختيرت معلومات هذا العنصر من دراسة موسعة سابقة حول: كفاءة بورصة الجزائر خلال الفترة (1999-2003)، وذلك بأخذ ثلاث عينات من الإعلانات التي نشرت في الصحف الوطنية، تخص كل واحدة منها الشركات التالية: **شركة الرياض، مجمع صيدال، فندق**

الأوراسي، بوصفها أولى الشركات المساهمة في تلك الفترة رغبة في معرفة مدى استجابة شركة أسعار أسهمها لما تنشره الجرائد الوطنية حول نشاط الشركات المصدرة لها. ولتحليل هذه التغيرات التي تطرأ على أسعار الأسهم، قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية المتنوعة بغية إثراء الدراسة علميا وتوظيف البيانات المهيأة لخدمة أهداف البحث. وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي: \bar{X} ، المنوال: Mo)
- وكذلك بعض مقاييس التشتت (الانحراف المعياري: δ ، الانحراف المعياري النسبي: δ).

2.2.3. أثر الإعلانات المنشورة على كفاءة بورصة الجزائر

في هذا الجزء من دراستنا، قمنا بتدعيمها عن طريق حساب مختلف المؤشرات الإحصائية قبل وبعد كل إعلان لمعرفة مدى تأثير المعلومة على أسعار الأسهم، آخذين في ذلك عدد المشاهدات لشهر قبل صدور الإعلان وشهر بعد صدوره. وقد قمنا بترتيب الإعلانات السارة وغير السارة حسب التسلسل الزمني لتاريخ النشر، حتى نتمكن من متابعة تغير أسعار الأسهم الثلاث تبعا لتغير المعلومات السارة وغير السارة، فكانت النتائج كما يلي:

أولا: التحليل على مستوى الإعلان

من خلال الدراسة الإحصائية التي أجريناها على أسعار الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

بالنسبة للإعلانات الخاصة بمجمع "صيدال"

- لم يكن للإعلان رقم (2) تأثير على سعر سهم الشركة المعنية، حيث كان من المتوقع أن ينخفض متوسط الأسعار بعد صدوره، على عكس الانحراف المعياري الذي أبدى تجاوبا كبيرا بعد صدور الإعلان لينخفض من 157.06 إلى 8.08، مما يؤكد استقرار الأسعار بعد صدور الإعلان، وهذا ما يظهر جليا من خلال الانحراف النسبي، وهذا تناقض، مما يعني أنه لم يكن للمعلومات المنشورة من قبل الصحافة المكتوبة أي أثر على أسعار أسهم "صيدال". (انظر الجدول رقم: 2).

- الإعلانات رقم (03 و 04)، سجلت تأثيرا ملحوظا على أسعار أسهم "صيدال"، إذ نلمس ارتفاعا في متوسط الأسعار بعد صدور كل من الإعلانين، بالرغم من التذبذب النسبي للأسعار بعد صدورهما.

- لم تسجل بقية الإعلانات رقم (01، 05، 06، 07) أي تأثير، نظرا لتسجيل سهم "صيدال" حصص بيضاء في البورصة، أي أن مجمع "صيدال" لم يشهد أي تداول على أسهمه خلال فترة صدور الإعلان (إما قبله أو بعده). (انظر الجدول رقم: 2).

أ. بالنسبة للإعلانات الخاصة بمؤسسة "الأوراسي"

- لم يحدث الإعلان رقم (01) تأثيرا على أسعار أسهم "الأوراسي"، حيث سجل انخفاض في متوسط الأسعار، صاحبه انخفاض في الانحراف المعياري بعد صدور الإعلان، مما يثبت عدم تأثير أسعار أسهم "الأوراسي" بما هو منشور من معلومات في هذا الإعلان. (انظر الجدول رقم: 3).

- الإعلان رقم (02)، تبين أن هناك انخفاضا في متوسط الأسعار بعد صدور الإعلان، كبير في الانحراف النسبي مما يعني عدم استقرار الأسعار.

- الإعلانات رقم (03 و 05): هي إعلانات سارة، لكنها لم تؤثر في أسعار أسهم "الأوراسي"، إذ نلاحظ انخفاض متوسط الأسعار بعد صدور الإعلانين، في حين عرف الانحراف النسبي ارتفاعا كبيرا نتيجة تذبذب الأسعار في تلك الفترة. (انظر الجدول رقم: 3).

- الإعلان رقم (04)، أظهر هذا الإعلان تأثيراً إيجابياً للمعلومات المنشورة فيه على أعلى الأسهم، فقد ارتفع متوسط الأسعار من 80.62 إلى 105.62، تبعه ارتفاع في الانحراف المعياري والانحراف النسبي.

ب. بالنسبة للإعلانات الخاصة بمؤسسة "الرياض- سطيف"

- لم تسجل الإعلانات رقم (01، 02، 11، 12)، أي تأثير على أسعار أسهم المؤسسة، بالرغم من أنها تحمل معلومات سارة، اتضح أن هناك انخفاض في كل من متوسط الأسعار والانحراف المعياري، على عكس الانحراف النسبي الذي أظهر استقراراً في الأسعار بعد صدور كل إعلان، إن هذا التناقض مؤداه عدم انعكاس المعلومات التي تتضمنها الإعلانات المذكورة أعلاه في الأسعار. (انظر الجدول رقم: 4).

- الإعلانات رقم (03، 04، 05، 06، 13، 14، 15): لم تشهد المؤسسة المعنية تداولاً نشيطاً على أسهمها، وبذلك سجلت استقراراً في الأسعار، وبالتالي لم يكن هناك أي تأثير لتلك الإعلانات على أسعار الأسهم في تلك الفترة.

- الإعلانات رقم (08، 09، 10): تعبر عن إعلانات غير سارة، وقد كان لها تأثير على أسعار أسهم المؤسسة، هذا ما يبدو جلياً من خلال انخفاض متوسط الأسعار بعد صدور الإعلانات، إلا أنه لوحظ تذبذب في الأسعار بعد صدور هذه الأخيرة، كما يمثل الانحراف النسبي. (انظر الجدول رقم: 4).

- الإعلان رقم (07): ارتفع متوسط الأسعار بعد صدور هذا الإعلان السار، مما يدل على أن سعر السهم تأثر بالمعلومات المنشورة في الجرائد الوطنية.

ثانياً: التحليل حسب طبيعة الإعلان

من خلال ملاحظتنا للإعلانات السابقة، يمكننا تدعيم هذا الجزء بحساب نسبة تأثير أسعار أسهم كل شركة بالمعلومات المنشورة، بغرض معرفة الإعلانات الأكثر تأثيراً على الأسعار، فيما إذا كانت الإعلانات السارة أو

عدد الإعلانات (السارة أو غير السارة)

المؤثرة

النسبة =

نسبة تأثير أسعار الأسهم بالمعلومات المنشورة =

×100

مجموع الإعلانات

وبهذا نخلص إلى ما يلي:

أ. بالنسبة للإعلانات الخاصة بمجمع "صيدال"

- الإعلانات السارة: هناك إعلانان فقط من بين خمسة إعلانات سارة، لها تأثير كبير على أسعار أسهم المجمع، وهما الإعلانان رقم (03، 04)، أما الإعلانات المتبقية رقم (05، 06، 07)، فلم يكن لها تأثير، مما يوحي بعدم انعكاس المعلومات على أسعار أسهم "صيدال"، وعليه كانت نسبة تأثير أسعار أسهم المجمع بالمعلومات المنشورة كما يلي:

$$\text{نسبة التأثير} = 100 \times 7/2 = 28.56\%$$

- الإعلانات غير السارة: لم يسجل الإعلانان رقم (01، 02) أي تأثير يذكر على أسعار أسهم "صيدال"، أي أن المعلومات المنشورة لم تنعكس على الأسعار.

ب. بالنسبة للإعلانات الخاصة بمؤسسة "الأوراسي"

- الإعلانات السارة: من بين أربعة إعلانات، هناك إعلان فقط له تأثير على أسعار "الأوراسي"، هو الإعلان رقم (04)، أما باقي الإعلانات رقم (01، 03، 05)، فقد كان لها تأثير سلبي، وبالتالي كانت نسبة التأثير كما يلي:

$$\text{نسبة التأثير} = 100 \times 5/1 = 20\%$$

- الإعلانات السارة: يوجد إعلان فقط، هو رقم (02)، الذي كان له أثر إيجابي على أسعار الأسهم، مما يعني انعكاس المعلومات في الأسعار، وعليه فإن نسبة التأثير كانت 20%.

ت. بالنسبة للإعلانات الخاصة بمؤسسة "الرياض- سطيف"

- الإعلانات السارة: هناك ثمانية إعلانات، ومن بينها إعلان فقط كان له تأثير على أسعار أسهم المؤسسة، وهو الإعلان رقم (07)، في حين لم يكن للبقية أي تأثير وهي الإعلانات رقم (01، 02، 03، 06، 11، 12، 14)، لاسيما الإعلانات رقم (03، 06)، التي شهدت استقرار في أسعار أسهم المؤسسة في تلك الفترة، وبذلك كانت نسبة التأثير كما يلي:

$$\text{نسبة التأثير} = 100 \times \frac{15}{1} = 6.66\%$$

الإعلانات غير السارة: وعددها 7 إعلانات، منها أربعة إعلانات لها تأثير على أسعار أسهم "الرياض- سطيف"، وهي الإعلانات رقم (05، 08، 09، 10)، بينما لم تبد الإعلانات رقم (04، 13، 15) أي تأثير.

$$\text{نسبة التأثير} = 100 \times \frac{15}{4} = 26.66\%$$

ثالثا: تحليل النتائج

من خلال تحليلنا لتأثير المعلومات المنشورة في الصحف الوطنية على أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، اتضح أن أسعار أسهم كل الشركات في انخفاض دائم، مما يعني أن تأثير الصحافة المكتوبة كان سلبيا بالنسبة للأسعار، ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض التداول على أسهم كل شركة. كما أن تأثير الأسعار ببعض الإعلانات (سواء السارة أو غير السارة)، قد يرجع إما للمعلومات الواردة فيها أو لأسباب أخرى، بما يوحي بأن بورصة الجزائر لم تصل إلى مستوى يجعلها حساسة لمثل تلك الإعلانات، والدليل على ذلك استقرار الأسعار في مستوى معين لفترة معينة وعدم التأثير بتلك الإعلانات. بعبارة واحدة اتصفت بورصة الجزائر، إلى حد كبير بعدم الكفاءة خلال الفترة المدروسة. خلاصة ما سبق أنه من الصعوبة بمكان أن تحقق البورصة الأهداف المنوطة بها في ظل تدني المستوى المعيشي للأفراد، وفي ظل اقتصاد مكبل بالإجراءات البيروقراطية وغياب الإرادة الجادة للتغيير، وفي ظل هذا الواقع المزري برزت بورصة الجزائر إلى الوجود على عتلة، اقتصر التعامل فيها على أسهم ثلاث شركات عمومية، وبالرغم من دخول العديد من الشركات فيها منذ 2006 إلا أن التعامل بقي محتشما، ذلك أن أغلبية هذه الشركات طرحت سندات للتعامل، هذا ما يتنافى مع مبدأ الخصوصية وسياسة اقتصاد السوق، أي تحرير المعاملات في المشاريع الإنتاجية والخدمية، على عكس ما هو معمول به في مختلف البورصات العربية والعالمية حيث يتم التعامل بالأسهم في الأسواق المنظمة والسندات في الأسواق غير المنظمة.

3.3. الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والحوكمة

لم تتمكن بورصة الجزائر من أن تلعب دورها كوسيط مالي نظرا لعدة أسباب، بعضها ثقافي واقتصادي وحتى سياسي، لاسيما وأن الانطلاقة كانت متواضعة وتفتقد إلى الجدية بالنظر إلى الإمكانيات التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري، لولم تهيئة المناخ الملائم لذلك. وحتى تكون الشركات الجزائرية قادرة على أداء دورها في البورصة، فلا بد أن تستوفي الشروط التالية:

- نشر حساباتها المالية خلال فترات يحددها القانون.
 - تحديد رأس مال الشركة بمبلغ يعكس ثقلها في السوق وتأثيرها في الاقتصاد الوطني.
 - التأكد من استقرار وضعها المالي.
 - تشجيع المستثمرين من كل الفئات الاجتماعية على الاكتتاب العام في رأس مالها.
- ومن جهة أخرى، فإن الجهاز المصرفي يمثل الركيزة الأساسية لاقتصاد أي بلد، مما يتطلب تحريره من القيود المفروضة عليه، وفي هذا السياق هناك بعض المتطلبات الواجب استيفاؤها، وهي:

- إصلاح البنوك القائمة بحيث يتم تفادي التداخل في الصلاحيات.
- استحداث صناديق لحماية المستثمرين لاستبعاد المخاطر وإعطاء المزيد من الثقة للمستثمرين.

- تشجيع إنشاء شركات مالية يفتح رأسمالها للخوارج.
 - استحداث بنوك استثمار تتولى مهمة إصدار الأوراق المالية وتوزيعها وتقديم استشارات في مجالات استثمارية لترسيخ هذه الثقافة في المجتمع.
- ومع أن الجزائر تبنت سياسة اقتصاد السوق واعتمدت برامج التصحيح الهيكلي (في فيفري 1989)، والتي ساهمت في إحداث التوازنات الكبرى، لاسيما في ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار النقدي، فإن ذلك لم يكن كافيا لتوفير مناخ ملائم لنمو المدخرات واستقطاب رؤوس الأموال.

- ويمكن تحديد أسباب ضعف تطوير بورصة الجزائر فيما يلي:
- ضعف البنية الاقتصادية من حيث الإنتاج والتنوع والمنافسة.
- عدم ملاءمة التشريعات القانونية السارية المفعول سواء بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية أو المصرفية.
- طول الإجراءات البيروقراطية وتعقيدها تؤدي حتما إلى إجماع المستثمرين عن إقامة مشاريع استثمارية، أو حتى الاستثمار في الأوراق المالية المعروضة للتداول.
- قلة المؤسسات المقيمة في البورصة والمهمين عليها من طرف القطاع العام.
- تقاعس متخذي القرار في الدولة بشأن الإسراع في إتمام برنامج خصصة المؤسسات العمومية.

ولقد تم الشروع في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للنهوض بقطاع الاستثمار، دون إدراك لمضامين الحوكمة، إلا أن دعم هذه الإصلاحات من قبل الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BM)، جعل مبادئ الحوكمة تكون ضمن الحزمات المقدمة للسلطات العمومية، خاصة وأنه تمت ملاحظة بعض المؤشرات السلبية في أداء الاقتصاد الجزائري، كتصنيفها في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد وضعف جاذبية المناخ الاستثماري، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور مؤشر الفساد في الجزائر للفترة (2003 - 2007)

السنة	2003		2004		2005		2006		2007	
	الرتبة	النقطة								
المؤشر	88	2.6	97	2.7	97	2.8	84	3.1	99	3

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، عن موقع: www.transparency.org

وجدير بالإشارة أيضا، أن الجزائر احتلت المرتبة 134 (أي الأخيرة) في فعالية الجهاز المصرفي، وكذا احتلت المرتبة 132 من مجموع 134 دولة في تطوير السوق المالية، وهذا حسب آخر تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2009/2008.⁽⁵⁶⁾

4.3. انضمام الجزائر إلى ركب حوكمة الشركات

لم تكن قضية الحوكمة بشكل عام مطروحة للنقاش في الجزائر، إلا أنه بعد إلحاح المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بات من الضرورة بمكان تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات. هذا ما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت لجنة الحكم الراشد، وإن كان تأسيس هذه اللجنة موجهها بشكل خاص لإرضاء أطراف خارجية.

ويمكن أن نستنتج بعض المؤشرات الدالة بإدخال مبادئ الحوكمة في إدارة المؤسسات الجزائرية، والتي يمكن رصدها من خلال ما يلي:⁽⁵⁷⁾

- سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق، جعلها تخضع للالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد، من خلال تقليص حجم الدولة والشروع في خصصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص.

• مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة، وإنشاء سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى.

• اعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، والانطلاق في تطبيقه على كافة المؤسسات والقطاعات منذ 2010. إلا أن تطبيق هذا النظام يبقى محدود الفعالية في ظل وجود قطاع مواز ضخم يتجاوز 13 % من الناتج المحلي الخام.

وفي إطار تعزيز الشفافية تم إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة (وهي النوع الغالب في الجزائر)، على اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات، بعدما كان هذا الإلزام خاصا بشركات المساهمة فقط.

كما يقضي القانون بنشر النتائج المحاسبية إجباريا، إلا أن المعلومات المتاحة للجمهور عمليا هي تلك المعلومات المنشورة في محاضر الجمعيات العمومية للمؤسسات، ولا تمثل هذه المعلومات إلا جزءا ضئيلا مما يجري في الواقع، وهذا من شأنه أن يفاقم من عدم تماثل المعلومات بين المساهمين وباقي أصحاب المصالح في المؤسسات.

• مراجعة القانون التجاري بشكل يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات: عادة ما تقع إدارة مجموعة من المؤسسات على عاتق رئيس مدير عام، ما يجعل هذا الأسلوب قليل الفعالية فيما يتعلق بالمراقبة والمساءلة، لأن النصوص القانونية تقضي بأن يراقب مجلس الإدارة المدير العام.

صحيح أن عملية الإصلاح الاقتصادي مرت بعدة مراحل، وهي ليست مجرد إجراءات فقط، وإنما هي عبارة عن منظومة من التغيرات الذهنية والسلوكية، هذا ما يتطلب إيجاد طبقة جديدة من المسيرين تتحلى بالمبادرة والمخاطرة والتأهيل الكافي لنجاح أي إصلاح.

1.4. معوقات تطبيق الحوكمة في الجزائر

لاشك في أن الحوكمة في الجزائر تعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب عليها أن تسعى إلى تحقيقها، إلا أن هذا ليس بالأمر الهين نظرا للمشاكل التي تعاني منها والتي تحول دون تحقيق سير آليات الحوكمة فيها، وبالتالي الوصول إلى التنمية. ولعل أهم الأسباب التي كانت بمثابة حجر العثرة أمام الجزائر نذكر ما يلي: (58)

✓ انتشار الفساد المالي والإداري، وهذا ما توضحه التقارير التي تصدرها الهيئات الرسمية الدولية. ففي تقرير أصدرته المنظمة الدولية للشفافية عن الفساد في العالم، يشير فيما يتعلق بالجزائر إلى أنها احتلت المرتبة 97 عالميا في انتشار ظاهرة الفساد وذلك حسب إحصائيات سنتي 2004 و2005 أي بمعدل شفافية لا يتجاوز 2.5 %، أما في سنة 2007 فقد احتلت المرتبة 99 عالميا، هذا ما يدل على أن الجزائر لم تقم بأي إجراءات لمحاربة هذه الظاهرة أما بالنسبة للفساد في المؤسسات الوطنية، حتى 75 % من المؤسسات التي شملها استطلاع المنظمة الدولية للشفافية، نجد 6 % من رقم أعمال هذه المؤسسات يوجه للعمليات والرشاوى.

✓ انعدام الشفافية وغياب المساءلة.

✓ الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى سوق مالي بالمفهوم المتعارف عليه، مما عرقل المضي في تجسيد الخصخصة وكذا في تطوير النظام المصرفي بالشكل المطلوب.

✓ نقص المعلومات الكافية والضرورية، مما قد يعطي صورة غير صادقة عن الشركات.

2.4.3. الاقتراحات المساعدة لتطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

تعتمد الحوكمة على صياغة القرارات وإيجاد أنظمة توافق سير الأعمال الناجمة للشركات، وذلك من خلال تدعيم القطاعين العام والخاص، بغية الوصول إلى مرحلة تدفع بالحوكمة لصياغة قوانين تتماشى ومتطلبات سير الأعمال في الشركات.

ومن أجل الوصول إلى ترسيخ مفهوم حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية يجب:

- ✚ مواجهة مظاهر الفساد بمختلف أشكاله.
- ✚ نشر ثقافة النزاهة وتوعية المجتمع والشركات بضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، من خلال تأسيس هيئات خاصة وجمعيات تعمل على تنظيم ندوات ومؤتمرات من أجل نشر الوعي بأهمية الحوكمة.
- ✚ الاستفادة من خبرة البلدان الرائدة في هذا المجال.
- ✚ تفعيل الأدوات الرقابية المختلفة.
- ✚ تفعيل وسائل الإعلام في إطار حوكمة الشركات خاصة في مجال تنشيط الأوراق المالية.
- ✚ تأسيس نظام حوكمة الشركات يكون قائماً على أساس القواعد لا على أساس العلاقات.
- ✚ التأكيد على ضرورة الالتزام بأخلاقيات العمل في الشركات.

الخاتمة:

تعتبر حوكمة الشركات إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالاقتصاد، من خلال الانعكاس الإيجابي لتطبيق مبادئها القائمة على الإفصاح والشفافية، من قبل الشركات المدرجة في أسواق المال، خاصة وأن هذه الأخيرة تعد مصدراً هاماً للتمويل وتقديم المعلومات المتعلقة بتلك الشركات.

وقد تبين الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تبني نظام شفاف وعادل يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، والحد من أساليب التضليل، سواء عن طريق الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين الذي يضمن تشجيعهم على الاستثمار في الأوراق المالية دون خوف، أو من خلال مبدأ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الذي يعتبر عاملاً مهماً في تخفيض تكلفة رأسمال الشركة و ضمان استمراريتها، بما يضمن تنشيط السوق من جهة، والوصول إلى السعر الحقيقي للأسهم من جهة أخرى، ومن ثم رفع كفاءة السوق المالي. أي أن الطريق الجيد والصحيح لحوكمة الشركات سيكون المدخل الفعال لتعزيز الإفصاح والشفافية، مما ينعكس بالإيجاب على كفاءة السوق المالي.

الهوامش:

1. يوسف محمد طارق، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق: مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص.4.
2. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص. 22.
3. عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2006/2007، ص. 17.
4. يوسف محمد طارق، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ماي 2007، ص. 7.
5. مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد 46، جوان 2009، ص. 18.
6. أحمد رجب عبد الملك، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية- دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (1)، المجلد 45، الإسكندرية، جانفي 2008، ص. 10.
7. مها محمود رمزي ربحاوي، الشركات المساهمة مابين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، المجلد 24، دمشق، 2008، ص. 97.
8. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة: إداري- تجاري- سياسي- دولي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص. 265.
9. محمد عباس السراجي، الحوكمة في مواجهة أزماتنا الاقتصادية، جريدة اليمن، أبريل 2009، ص. 6، عن موقع: www.algomhoriah.net
10. جون د، سوليفان، تقديم: جورج كيل، البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد قيم ومبادئ الأعمال، وأداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، ص. 18، عن موقع:
11. عبد الرحمن العايب، إشكالية حوكمة الشركات واحترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، الملتقى الوطني حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، نوفمبر 2009، ص. 17.
12. إبراهيم السيد المليجي، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، عن موقع: www.faculty.ksu.edu.sa/72669/Publications
13. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: مفاهيم- مبادئ- تجارب، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص. 47.
14. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص. 588.
15. Brief. Richard P, The accountants responsibility historical perspective, the Accounting Review, April 1975, p.268.
16. طارق عبد العال، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص. 80.
17. علي العبد خليل سعادة، مجلة المدقق الأردنية، العدد 76/75، الأردن، مارس 2008، ص- ص. 20-23.
18. حنان رضوان حلوة وأسامة أبو جاموس فوز الدين، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2004، ص. 61.
19. فيروز رجال، أثر الإفصاح المالي على كفاءة الأسواق المالية: دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (1999- 2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة - الجزائر، 2004، ص. 16.
20. لمزيد من الاطلاع ارجع إلى:
- الإفصاح، عن موقع: www.jsc-gov.jo
- ماجد شوقي، حوكمة الشركات، سهولة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة، صعوبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة، عن موقع: www-cip-egypt.org

- سوق المال: الإفصاح (6)، ورقة مرجعية حول سياسات وإجراءات الإفصاح (أ)، 7 جويلية 2002، عن موقع: www.alwatan.com
21. محي الدين حمزة، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، مجلد 23، دمشق- سوريا، 2007، ص. 147.
22. الخضير محسن أحمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص. 67.
23. عفيفي هلال عبد الفتاح، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختيارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد (1)، المجلد 30، مصر، 2008، ص. 429.
24. Fama E.T, Efficient Capital Markets, a review of theory and empirical work, journal of Finance, May 1970, p.383.
25. ناصر بن أحمد غيث، أسواق الأوراق المالية: الكفاءة والشفافية، 25 أوت 2002، عن موقع: www.albayan.co.ae
26. مثنى عبد الإله ناصر، كفاءة سوق الأوراق المالية: الأسس والمقترحات، ندوة حول دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية - تجارب ورؤى مستقبلية، طرابلس، يوم 11/12/2005، ص. 4.
27. حنفي عبد الغفار، بورصة الأوراق المالية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص. 181.
28. مفتاح صالح ومعارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد 07، ورقلة- الجزائر، 2010/2009، ص. 182.
29. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص. 250.
30. عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصات)، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2008، ص. 32.
31. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص. 182.
32. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازور دي العلمية للنشر، عمان- الأردن، 2009، ص - ص. 205-206.
33. محفوظ جبار، البورصة، التسيير وخصوصية المؤسسات العمومية: دراسة حالة دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه، الجزء 2، سطيف- الجزائر، 1997، ص. 372.
34. زياد رمضان ومروان شموط، الأسواق المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة- مصر، 2007، ص. 194.
35. بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2005، ص. 108.
36. Bertrand.J et Solnik B, Les Marchés financiers et La Gestion de Portefeuille, 2ème Edition, Dunnod, Paris, 1976, p. 7.
37. Philippe Gillet, l'efficience des marchés financiers, economica, 2ème Edition, 2006, p. 21.
38. حنفي عبد الغفار، البورصات، أسهم وسندات- صناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص. 177.
39. أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، دار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص. 76.
40. نهلة أبو العز، الميزانية مفتاح الشفافية: تقرير المراجع دليل المستثمر الذكي والإفصاح المحاسبي ضرورة، جريدة الاقتصادي، العدد 1844، مصر، 2003/10/13، عن موقع: www.ik.ahram.org.eg
41. محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية، عن موقع: www.ac.ly
42. محمد صالح الحناوي، تحليل الأسهم والسندات، مدخل الهندسة المالية، دار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص. 132.
43. محمود أبو الوفا، حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات، تاريخ الاطلاع: 2009/11/2، عن موقع: www.behos.maktoobblog.com

44. المعتصم بالله الغرياني، حوكمة شركات المساهمة- دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص-ص. 149-150.
45. كمال الدين الدهراوي ومحمد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 33.
46. Solnik.B et Jackillat B.op.cit, p. 20.
47. Diamond D.W ...verrecchia.R.E, Disclosure, liquidity and the clientele of capital, journal of Finance, septembre, 1991, p. 1325.
48. جهاد خليل الوزير، دور حوكمة الشركات في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، أيلول 2007، موسوعة الاقتصاد والتمويل، عن موقع: www.iefpedia.com
49. مسلم علاوي شبلي ومحمد حسين منهل، بناء منظور استراتيجي لنظام الحوكمة وقياس مستوى أدائه: دراسة استطلاعية في جامعة البصرة، حزيران 2008، عن موقع: www.nazaha.iq/search_web/edare/9.doc
50. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 144.
51. الإفصاح، عن موقع: www.jsc.gov.jo
52. Constant DJAMA, Fraude à l'information comptable et financière : le rôle des autorités de régulation, publié dan : la comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité, version 1, France.2008. (ترجمتنا الخاصة)
53. بشير بن عيشي ودبلة فاتح، حوكمة الشركات كأداة الضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء السوق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، ص. 8، عن الموقع، www.jps.dir.com
54. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2009، ص. 73.
55. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 1999.
56. عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد: دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، القاهرة، ربيع 2009، ص. 97.
57. عبد المجيد قدي، إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية، الجزائر نموذجا، ورقة بحثية.
58. أبو حفص رواني ومهدي شرقي، الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال تجربة بعض الدول، ملتقى وطني حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر 2009.

الجدول رقم (2): مجمل الإعلانات الخاصة بمجمع "صيدال"

المؤشرات الإحصائية				الفترة	تاريخ النشر	نوع الإعلان	رقم الإعلان
δ %	δ	Mo	\bar{X}				
-	-	-	-	قبل الإعلان	2001/10/10 - 4	غير سار	01
-	-	-	-	بعد الإعلان			
149.58	157.06	410	105	قبل الإعلان	2002/10/1	غير سار	02
2.04	8.08	400	394.75	بعد الإعلان			
13.55	46.86	400	345.62	قبل الإعلان	2002/11/3	سار	03
3.42	13.44	370	391.87	بعد الإعلان			
13.43	45.93	400	341.87	قبل الإعلان	2002/11/5	سار	04
13.90	48.04	385	345.62	بعد الإعلان			
-	-	-	-	قبل الإعلان	2003/10/2	سار	05
247.48	123.74	400	50	بعد الإعلان			
-	-	-	-	قبل الإعلان	2003/10/4	سار	06
247.48	123.74	400	50	بعد الإعلان			
247.48	123.47	400	50	قبل الإعلان	2003/10/11	سار	07
-	-	-	-	بعد الإعلان			

الجدول رقم (3): مجمل الإعلانات الخاصة بمؤسسة "الأوراسي"

المؤشرات الإحصائية				الفترة	تاريخ النشر	نوع الإعلان	رقم الإعلان
δ %	δ	Mo	\bar{X}				
0.29	0.87	305	298.75	قبل الإعلان	2001/11/7	سار	01
0.10	0.26	260	262.05	بعد الإعلان			
13.58	26.05	215	191.87	قبل الإعلان	2002/10/1	غير سار	02
6.86	7.29	210	106.25	بعد الإعلان			
6.82	7.33	215	107.5	قبل الإعلان	2002/10/9	سار	03
83.87	66.57	210	79.37	بعد الإعلان			
8.79	7.09	215	80.62	قبل الإعلان	2002/10/14	سار	04
6.87	7.26	210	105.62	بعد الإعلان			
6.16	8.12	260	131.87	قبل الإعلان	2003/5/14	سار	05
150.02	98.44	260	65.62	بعد الإعلان			

الجدول رقم (4): مجمل الإعلانات الخاصة بمؤسسة "الرياض- سطيف":

المؤشرات الإحصائية				الفترة	تاريخ النشر	نوع الإعلان	رقم الإعلان
δ %	δ	Mo	\bar{X}				
0.18	4.14	2310	2306.25	قبل الإعلان	199/12/23	سار	01
0.09	2.16	2300	2301.25	بعد الإعلان			
0.84	19.68	2300	2320	قبل الإعلان	2000/3/20	سار	02
0.10	2.5	2300	2302.5	بعد الإعلان			
0	0	2300	2300	قبل الإعلان	2000/7/18	سار	03
0	0	2300	2300	بعد الإعلان			
0	0	2300	2300	قبل الإعلان	2000/9/11	غير سار	04
0	0	2300	2300	بعد الإعلان			
0	0	2300	2300	قبل الإعلان	2000/11/2	غير سار	05
0	0	2295	2295	بعد الإعلان			
0	0	2300	2300	قبل الإعلان	2000/11/2	سار	06
0	0	2295	2295	بعد الإعلان			
0.10	2.5	2295	2297.5	قبل الإعلان	2000/12/30	سار	07
0	0	2300	2300	بعد الإعلان			
0.18	4.33	2285	2287.5	قبل الإعلان	2001/4/8	غير سار	08
0	0	2285	2261.25	بعد الإعلان			
0	0	2285	2285	قبل الإعلان	2001/4/14	غير سار	09
3.85	79.25	2090	2212.25	بعد الإعلان			
5.10	109.10	1990	2138.75	قبل الإعلان	2001/5/23	غير سار	10
3.44	65.41	1895	1896.25	بعد الإعلان			
3.44	65.41	1895	1896.25	قبل الإعلان	2001/6/30	سار	11
1.72	30.28	1750	1753.75	بعد الإعلان			
28.91	375.83	1750	1300	قبل الإعلان	2001/8/13	سار	12
3.01	53.50	1700	1775	بعد الإعلان			
-	-	-	-	قبل الإعلان	2002/6/22	غير سار	13
150.05	421.09	1100	280.62	بعد الإعلان			
247.48	348.29	1100	137.5	قبل الإعلان	2002/8/15	سار	14
-	-	-	-	بعد الإعلان			
0	0	1100	137.5	قبل الإعلان	2002/8/28	غير سار	15
0	0	1095	136.87	بعد الإعلان			

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة الأسس النظرية و الآليات العملية-

قاسمي شاكر
بجامعة الطارف – الجزائر

أ.د. معطي خير الدين
جامعة 08 ماي 1945 بقالمة- الجزائر

- ملخص:

يعالج هذا المقال الطرق المختلفة لإدخال المنافسة على قطاع الطاقة الكهربائية مستندا إلى جملة من التجارب الواقعية، حيث ينطلق من فرضية أساسية كانت تشكل المبرر الأساسي للاعتماد على تقديم الطاقة الكهربائية من طرف محتكر تاريخي ألا وهي ضرورة التنسيق التقني، هذه الأخيرة مضافا إليها مبررات اقتصادية أخرى مكنت و لسنوات طويلة من إبقاء قطاع الطاقة الكهربائية تحت بنية مندمجة عموديا. في السنوات الأخيرة من القرن العشرين مكن التقدم التقني الباهر في مجال الاتصالات من تجاوز عقبة التنسيق التقني، حيث أصبح قطاع الكهرباء مجالا ملائما لإدخال المنافسة بحثا عن الفعالية الاقتصادية القصوى، و تحول التحدي الحقيقي من كيفية التنسيق إلى كيفية التوصل إلى بنى تنظيمية فعالة قادرة على ضمان تبادل حر و شفاف لحقوق الملكية. تعالج هذه الدراسة إمكانية تحرير قطاع الطاقة الكهربائية من خلال نقاط ثلاثة رئيسية هي:

- البحث عن مفهوم عملي للمنافسة. و محاولة تبرير تدخل الدولة في قطاع الطاقة الكهربائية من خلال سن جملة من القواعد المسهلة لإرساء مناخ تنافسي. و محاولة إبراز دور القواعد المعدلة و المنظمة للنشاط داخل قطاع الطاقة الكهربائية للرفع من الفعالية و تخفيض الأسعار.

الكلمات المفتاحية: المنافسة، التعديل، الاقتصاد، القطاعات، الشبكية، الكهرباء، تدخل،

الدولة.

Summary:

This paper examines the different ways of introducing competition in the electricity supply and its interest in terms of improvement of the structure of incentives in reference to the recent experiments of liberalization. The basic hypothesis is that the needs of technical coordination of the electric sector are the main source of the anterior vertical and horizontal integration. The present dramatic progress of the information and communication techniques allows a redefinition of the former structures in facilitating the establishment of coordination between decentralized agents to preserve the network externalities and to manage the system constraints. Nowadays the real problem is focused on the very complex definition of arrangements to organize efficient competition between generators, or between suppliers. Three key-points are developed: looking for a practical essence of competition; trying to justify the state intervention by introducing the rules structuring the arrangement in order to combine efficient short term coordination and the incentives of competition; presenting the crucial role of a strong regulation to reach efficiency and price decrease.

Key words: Competition, Regulation, Economic, Sector, network, Electricity, Intervention, State.

- مقدمة:

كانت المنافسة و لا تزال إلى غاية اليوم محل نقاش محتدم بين الاقتصاديين من مختلف المدارس، و تحول النقاش من اختلاف حول ضرورتها للأسواق إلى كيفية إرسائها بالشكل الذي يضمن أكبر قدر ممكن من الفعالية الاقتصادية و أصبحت المنافسة في العقود الأخيرة من القرن العشرين هدفا لجميع اقتصاديات العالم حيث بدأت الموجات الأولى للتحرير و امتدت موجة إدخال المنافسة على الحياة الاقتصادية لتشمل تقريبا جميع القطاعات إلى أن وصلت إلى ما يسمى بالقطاعات الشبكية "Economie des Réseaux"، حيث دار جدل كبير بين الاقتصاديين حول ضرورة إدخال المنافسة إلى مثل هذه القطاعات متسائلين عن إمكانية أن يهدد ذلك الخدمة العمومية التي تقدمها هذه الأخيرة.

- أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من حيث كونه يعالج موضوعا متميزا الأ و هو ضرورة و إمكانية إدخال المنافسة على قطاع الطاقة الكهربائية، و الذي يعتبر أحد أهم القطاعات الاقتصادية و التي يتولى تقديم الخدمة فيها ما يسمى بالمحتكر التقليدي "Monopole Historique" المندمج عموديا و عليه ارتأينا في دراستنا هذه التأسيس لإمكانية إدخال المنافسة على هذا القطاع متسائلين عن أفضل السبل و النماذج الممكنة لذلك.

- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى وضع إطار نظري و عملي، يبرهن على إمكانية تحرير قطاع الطاقة الكهربائية و يقدم نموذجا لبنية هيكلية محررة لهذا الأخير، و النقاط التالية من شأنها حصر الأهداف الأساسية للبحث: - محاولة تجاوز مفهوم المنافسة التامة لدى النيوكلاسيك نحو مفهوم عملي قابل للتطبيق.

- محاولة تجاوز مبررات وجود المحتكر التاريخي المندمج عموديا في قطاع الطاقة الكهربائية.

- محاولة البحث عن مبررات و حدود تدخل الدولة في هذا القطاع.

- البحث عن بنية هيكلية تنافسية لقطاع الطاقة الكهربائية.

و لذلك ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن نقل قطاع الطاقة الكهربائية من وضعية الاحتكار إلى وضعية المنافسة و ما هي

الشروط و الآليات الكفيلة بذلك؟

أولا- من المنافسة التامة إلى المنافسة المعدلة:

تطور مفهوم المنافسة عبر الزمن لينتقل في الفكر الاقتصادي من إطار المفاهيم النظرية القائمة على جملة من الفرضيات القصوى غير الواقعية ليصل إلى مفاهيم براغماتية قابلة للتطبيق على

أرض الواقع، حيث تركت المفاهيم المثالية غير القادرة على تفسير الظواهر الاقتصادية المجال أمام جملة جديدة من المفاهيم البراغمية الملائمة لتفسير الظواهر الاقتصادية معتمدة على جملة من الفرضيات الواقعية و فيما يلي تبيان لأهم التطورات التي مر بها مفهوم المنافسة ابتداء من المنافسة التامة" المثالية" إلى المنافسة المعدلة "الواقعية".

1- المنافسة التامة:

ظهر مفهوم المنافسة التامة في الفكر الاقتصادي نتيجة للأطروحات المقدمة من طرف المدرسة النيوكلاسيكية، حيث تعتبر هذه المدرسة أن سوقا ما في حالة منافسة تامة إذا ما اجتمعت جملة من الشروط الأساسية و التي نختصرها فيما يلي :

o عدد المتعاملين داخل المحيط الاقتصادي سواء من ناحية العرض أو الطلب يكون مرتفعا و هو ما يحول دون تمكن أحد ما من التأثير على الأسعار.

o الدخول إلى السوق حسب المدرسة النيوكلاسيكية يجب أن يكون حرا كي يتسنى لجميع المتعاملين اقتناص الفرص المختلفة داخل هذه السوق و هو ما يعني أن حواجز الدخول ضعيفة أو منعدمة.

o لا بد من وجود تجانس مطلق بين جملة السلع و الخدمات المتبادلة داخل السوق و هو ما يوفر إمكانية الإحلال بين سلعة و أخرى.

o أخيرا يفترض أن يكون لدى جميع المتعاملين المعلومات نفسها في الوقت نفسه، و هو ما يعني غياب أي تفوق لمعامل على الآخرين بفعل حصوله على معلومات إستراتيجية.

إضافة إلى الطرح النيوكلاسيكي يركز الاقتصادي (STIGLER.G.J. (1968 على كون المنافسة التامة لا يمكن أن تتواجد إلا في ظروف يكون فيها عدد المتعاملين مرتفعا و التعتيم المعلوماتي غير موجود و هو ما يتيح مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المتعاملين.

من الطرح النيوكلاسيكي السابق يمكن الانطلاق لاكتشاف بقية المراحل التي تطور من خلالها مفهوم المنافسة التامة ليخرج من قوقعته المثالية رويدا رويدا نحو مفهوم واضح، أدق و أكثر واقعية، و لكن قبل ذلك سنبين نقاط ضعف الطرح النيوكلاسيكي في النقاط الأربعة التالية :

o إن فرضية ارتفاع عدد المتعاملين سواء من ناحية العرض أو الطلب تعتبر غير واقعية و هي إن تحققت في بعض الأحيان أو في بعض المجالات الاقتصادية لا يمكنها التحقق في كل المجالات و في جميع الأحوال و خير دليل على ذلك وجود ظاهرة الاحتكار بمختلف أنواعه و ظاهرة الاندماجات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

o أما فرضية حرية الدخول أو الخروج من السوق فهي أيضا فرضية معتلة حيث أن الدخول إلى السوق تحدده جملة من العوائق و الحواجز قد تكون ثقافية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية،

جغرافية، مناخية..... كما أن الخروج من سوق ما لا يمكن أن يكون من دون خسائر نظرا لما سماه الاقتصادي (WILLIAMSON.O.E. (1996 خصوصية الأصول .

o أما فرضية التجانس المطلق بين السلع و الخدمات فلا يمكن تحققها على الإطلاق فلو قلنا بصحة جزء من هذه الفرضية من منطلق الإحلال بين السلع لا يمكن أن يتحقق ذلك بالنسبة لجميع تلك السلع و الخدمات.

o أما توفر المعلومة لجميع المتعاملين بشكل عادل و متساو زمنيا فهو أيضا أمر غير ممكن و يرجع ذلك لاختلاف قدراتهم على جلب المعلومة و استخدامها، إضافة إلى السرية التي تحيط بعملية جلب و بث المعلومات الاقتصادية.

أخيرا يمكن القول إن وجود مثل هذه المنافسة المثالية المرتكزة على مثل هذه الفرضيات يعتبر أمرا مستحيلا وهو ما يدفعنا لاستكمال عملية البحث عن مفهوم المنافسة الواقعية.

2-تطور مفهوم المنافسة:

إن العجز الواضح في أطروحات المدرسة النيوكلاسيكية أدى إلى تطور مفهوم المنافسة التامة المثالية ليقترب من الواقع طرعا بعد آخر.

قدم اقتصاديو نموذج التوازن العام (DEBREU.G . (1959 و على رأسهم

(HAHN.F.(1986 طرعا محوريا حول المنافسة حيث ركزوا على أمور ثلاثة هي :

o الشفافية و التي حلت محل توفر المعلومات بشكل متساو و آني لمختلف المتعاملين و هو ما يضيف على هذه الفرضية جانب الواقعية حيث أن الشفافية لا تعني بالضرورة حصول الجميع على نفس المعلومة في الوقت نفسه.

o التبادل الحر و الذي حل كمبدأ أو فرضية بدل كثرة المتعاملين داخل السوق، و هو حسب رأينا تقدم واضح في هذه النقطة.

o غياب مردود الاقتصاد السلمي و الذي حل محل فرضية التجانس المطلق بين السلع و الخدمات و هو طرح نعتقد بمجانبته للصواب حيث أن غياب مردود الاقتصاد السلمي لا يمكن الجزم به داخل الحياة الاقتصادية في جميع مجالاتها فلا تزال المؤسسات المحتكرة بالأمس و اليوم و غدا تتولى تقديم منتجاتها اعتمادا على هذا المردود.

حاول اقتصاديون أمثال (MC NULTY.P.J. (1968 تقديم إضافة جديدة للأطروحات السابقة حيث ركزوا على البنية الهيكلية لسوق ما حيث ربطوا وجود المناخ التنافسي بشيء أساسي و هو وجود بنية هيكلية مفصلة و غير مندمجة للسوق، أي وجود عدد معتبر من المتعاملين سواء في جانب العرض أو جانب الطلب و هو ما من شأنه إضعاف إمكانية التحكم في الأسعار و بالتالي إرساء المناخ التنافسي داخل سوق ما.

نظرية الأسواق المفتوحة « Marchés Contestables » بدورها قدمت إضافة إلى مفهوم المنافسة باتجاه واقعي حيث ركزت على تذليل حواجز الدخول إلى السوق، مما يؤدي إلى رفع عدد المتعاملين ومن ثمة يظهر التنافس بين هؤلاء و هو ما من شأنه تخفيض الأسعار و رفع جودة المنتجات، بل ذهبت هذه النظرية إلى أبعد من ذلك من خلال اقتصادي مدرسة « Chicago الاقتصادي العام. إضافة إلى طرح هذه النظرية قدم الاقتصادي (MORVAN.Y. (1991 شرطاً إضافياً لوجود مناخ تنافسي فعال و يتمثل هذا الشرط في استمرارية انفتاح الأسواق، حيث تكون السوق منفتحة و باستمرار إذا تحققت الشروط الثلاثة التالية :

0 يمكن لجميع المنتجين الحصول على التكنولوجيا نفسها.

0 لا يمكن للمتعاملين داخل هذه السوق تغيير الأسعار بشكل سريع.

0 يستجيب المستهلكون لتغيير الأسعار بشكل سريع.

من خلال الأطروحات السابقة نلاحظ تقدم ملحوظ لمفهوم المنافسة نحو الواقعية و البراغماتية و تخليه عن جملة الفرضيات القصوى التي حدثت من إمكانية استخدامه على أرض الواقع. الاقتصادي Schumpeter باعتباره أحد أعلام المدرسة النمساوية المتميزة في أطروحاتها الفكرية أدرك الفرق الواضح بين المنافسة التامة الافتراضية و المنافسة الواقعية القابلة للتطبيق حيث دعم المفهوم الثاني بفكرة جديدة تقوم على تكريس روح المبادرة الخاصة و المقاولاتية، المنطلقتين من الفطرة البشرية الرامية لتحقيق أقصى حدود المنفعة و بالتالي تشجيع هذه الروح من شأنه أن يزيد من حدة المنافسة و منه يتم الرفع من الكفاءة الاقتصادية إلى حدودها القصوى. بعد استعراضنا لتطور مفهوم المنافسة لدى مختلف التيارات الفكرية البارزة سنحاول في العنصر الموالي بسط الصورة الواقعية المعتمدة للمنافسة.

3- المنافسة المعدلة:

تعتبر "المنافسة المعدلة" المرحلة الأخيرة التي استقر عندها الفكر الاقتصادي حول مفهوم التنافس، حيث أثبتت الحياة الاقتصادية بمختلف تجاربها أن المنافسة كآلية داخل الأسواق تعاني من نقيصتين أساسيتين هما (NEUMAN.M. (2001 :

0 قد تتحول المنافسة إلى سلوك عدائي مدمر للثروة و للمتعاملين الاقتصاديين و أيضاً للحياة الاجتماعية خاصة عند اختلال موازين توزيع الثروات.

0 قد تتأثر المنافسة كآلية لحث المتعاملين على أداء أفضل بالتحركات الإستراتيجية لهؤلاء الذين قد يرون من خلال دراساتهم بأن التحالف أو التفاهم أو الاندماج أو تقاسم الحصص السوقية من شأنه أن يجنبهم الكثير من الأموال و الجهود التي كانت ستبذل في وجود المنافسة و بالتالي يتجهون

1- التوجه العام:

تعتبر النظرية الحديثة للتنظيمات من أحدث الأطر النظرية وأكثرها واقعية و نجاحا، و إنما اخترنا هذا الإطار النظري لما يحتوي عليه من آليات و عناصر نعتقد بقوتها و قدرتها على معالجة مثل هذا الموضوع.

ركزت النظرية الحديثة للتنظيمات على أهمية القوانين و القواعد المنظمة للحياة الاقتصادية و ربطت بشكل مباشر فعالية الأداء الاقتصادي و مستوى الثروة المحقق بمدى فعالية البنى التنظيمية المؤطرة لهذا النشاط. تناولت هذه النظرية عملية التحرير، الإصلاح أو التعديل الاقتصادي على أنها عملية تغيير تنظيمي لجملة القواعد و القوانين المؤطرة لنشاط اقتصادي ما، حيث أن الاقتصادي (1991 . NORTH.D.C) يعرف التنظيمات بالتالي:

“ as the formal rules (constitutions, statute and common law, regulations, ...etc) the informal constraints (norms of behavior, conventions and ” internally imposed codes of conduct

إذن البنية التنظيمية بالنسبة للاقتصادي North تتمثل في جملة القواعد الرسمية و غير الرسمية و التي من شأنها إدارة المعاملات بين المتعاملين، و يفرق هذا الاقتصادي بين القواعد الرسمية للعبة و غير الرسمية و بين اللاعبين و هم المتعاملون المختلفون و المعنيون باحترام تلك القواعد و يكتب بهذا الصدد:

“ it is useful to distinguish institutions from organizations, institutions are the rules of the game ; organization are the players. The latter are made up of groups of individuals bound together by some common objective, for example firms are economic organizations, political parties or legislatures are political organizations ” .

خلاصة القول تتمثل في كون المحيط الاقتصادي حسب النظرية الحديثة للتنظيمات إنما هو مزيج بين جملة من اللاعبين "المتعاملون الاقتصاديون" و جملة من القواعد التي تضبط اللعبة و هي "القوانين و الأعراف ... " و عليه تجزم هذه النظرية بأن نتائج هذا التفاعل بين المتعاملين و القواعد المنظمة لهم تكون في أقصى حدودها إذا ما كانت تلك القواعد، فعالة، مرنة و شفافة مما يسهل المبادلات و يضمن الحقوق و تكافؤ الفرص داخل المحيط الاقتصادي.

2- عملية التعديل الاقتصادي من وجهة نظر النظرية الحديثة للتنظيمات:

أولت النظرية الحديثة للتنظيمات عملية التعديل الاقتصادي أهمية خاصة حيث تجاوزت الأطروحات المقدمة في مختلف النظريات السابقة حول عملية التعديل و تبرير تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

الاقتصادي (COASE.R.H.(1960) ينفي تماما ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي متى تحققت جملة من الشروط الأساسية المصاحبة للمعاملات الاقتصادية. إن نظرية الاقتصادي Coase تعتبر ثورة في مجال التحليل الاقتصادي الحديث، الواقعي و العقلاني، حيث أن انتفاء أو استحالة توفر الشروط المحددة من طرف Coase لتجنب تدخل الدولة يقود عملية التحليل في اتجاه معاكس حيث يصبح تدخل الدولة أكثر من ضروري بسبب وجود ما يسمى بتكاليف المعاملات و التي لا يمكن إنكار وجودها أو تحييده تماما من الحياة الاقتصادية.

إذن فالفكرة الأساسية لـ Coase تفيد بعدم تدخل الدولة في أي نشاط اقتصادي إذا ما لم تكن هناك تكاليف للمعاملات، حيث أن التبادل المباشر و الحر لحقوق الملكية من شأنه أن يقود المتعاملين إلى وضعيات مثلى اقتصاديا أين يعظمون منافعهم بشكل أمثل و بما أن تكاليف المعاملات هي من صلب الحياة الاقتصادية، فلا نكاد نجد تحركا اقتصاديا أو حتى اجتماعيا خال من تكاليف مصاحبة له و هو ما يجعل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ضروريا لضمان قنوات لتبادل حقوق الملكية، تقلص تكاليف المعاملات و تعظم دالة منفعة المتعاملين.

بعد تمكن الاقتصادي Coase من تبرير عملية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أضاف الاقتصادي (WILLIAMSON.O.E. (1996) آلية عملية تمكن من المفاضلة بين مختلف البنى التنظيمية الأكثر تنافسية و فعالية و قدم هذه الآلية تحت مسمى "البديل الممكن" و الذي تتضح معالمه في الشروط التالية:

o لابد من التسليم بأن جميع البنى التنظيمية الممكنة غير مثلى و بالتالي تقارن فيما بينها بدل مقارنتها بالحل النظري الأمثل.

o لابد من مراعاة تكاليف تغيير، تعديل أو استبدال بنية تنظيمية بأخرى، فإن كانت تكاليف البديل اقل و لكنها مصحوبة بتكاليف تغيير أو تعديل مرتفعة كان إبقاء البنية الأولى أفضل و أكثر واقعية.

o لابد من التسليم بأن بنية تنظيمية ما، يمكن أن لا تعتمد رغم فعاليتها نظرا لغياب المساندة السياسية.

إن طرح الاقتصاديين Williamson و Coase حول تبرير تدخل الدولة و كيفية ذلك يعتبر ثورة في مجال نظرية التعديل الاقتصادي حيث تمكنا من إضفاء واقعية على الأطروحات المتعلقة بعملية التعديل الاقتصادي، كما زادا من قوة مفهوم المنافسة المعدلة الذي استعرض سابقا و فيما يلي سننتقل إلى العنصر الموالي محاولين الوقوف على طبيعة قطاع الطاقة الكهربائية، ثم

بعدها سنركز جهدنا على تبيان شروط و كيفية إضفاء المناخ التنافسي على هذا الأخير معتمدين على ما استعرضناه سابقا من أدوات نظرية.

ثالثا- قطاع الطاقة الكهربائية (البنية التقليدية، المزايا، النقائص):

يعتبر قطاع الطاقة الكهربائية من أهم القطاعات الاقتصادية حيث ظل هذا الأخير مسيرا و مسيطرا عليه منذ عقود من طرف مؤسسات اقتصادية عمومية تعرف بالمحتكر التقليدي و المتمثل في مؤسسة واحدة عملاقة مندمجة عموديا تتولى جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج، توزيع، نقل و بيع الطاقة الكهربائية إضافة إلى أنشطة ثانوية أخرى مساندة للأنشطة الأربعة الأساسية سالفة الذكر.

في العناصر السابقة من هذه الدراسة بينا مختلف المراحل التي مر بها مفهوم المنافسة حيث اتضحت لنا جليا أهميتها كما وصلنا إلى مفهوم المنافسة الواقعية "المعدلة" و انتهينا إلى إيجاد مبررات قوية لتدخل الدولة من خلال أدوات النظرية الحديثة للتنظيمات و عليه يبدو لنا تناول موضوع المنافسة كآلية فعالة لرفع الكفاءة و تحسين الأداء الاقتصادي داخل القطاعات الشبكية أمرا غاية في الأهمية.

ظلت المنافسة غائبة عن القطاعات الشبكية بما فيها قطاع الطاقة الكهربائية لعقود كثيرة ثم بعد الجهود المقدمة من مختلف التيارات الفكرية تم التوجه رويدا رويدا إلى هذه القطاعات بغية إدخال المنافسة عليها من خلال تحريرها و تعديل بناها الهيكلية و التنظيمية. سنحاول فيما يلي تناول قطاع الطاقة الكهربائية من حيث خصائصه مركزين على كيفية إرساء مناخ تنافسي داخل هذا القطاع مبيينين أهم الشروط و القواعد اللازمة لذلك ومستشعدين ببعض التجارب الناجحة.

1- البنية التقليدية لقطاع الطاقة الكهربائية (المبررات التقنية و الاقتصادية للبنية المندجة):

تمثلت البنية التقليدية لقطاع الطاقة الكهربائية و لعقود طويلة و في مختلف اقتصاديات العالم في مؤسسة عمومية عملاقة مندمجة عموديا و كانت لهذه البنية الهيكلية مبررات كثيرة نتناولها فيما يلي:

أ- ضرورة التنسيق التقني كمبرر للبنية المندجة:

إن من أهم خصائص الطاقة الكهربائية كمنتج هو عدم قابليتها التخزين و هو ما يؤدي إلى تعذر مواجهة أي عجز في العرض من خلال المخزون من هذه الطاقة، كما أن الطاقة الكهربائية لا تنتقل بشكل منتظم من نقطة إلى أخرى عبر شبكة نقل الطاقة و هو ما يجعل التبادل الثنائي بين المنتجين فيما بينهم أو المشتريين بمختلف أنواعهم أمرا غاية في التعقيد .

إن الاختلال بين العرض و الطلب المؤدي إلى عجز قد تكون له تبعات اجتماعية و اقتصادية خطيرة للغاية إذ يتعلق الأمر بمنتج حيوي ذي أهمية قصوى بالنسبة للكثير من المتعاملين و هو ما

يبرر حسب القائلين بنموذج البنية المندمجة سيطرة هذه الأخيرة على قطاع الطاقة الكهربائية برمته من منتجين ناقلين و موزعين و تجاربيين مهتمين بالطاقة الكهربائية، حيث أن التحكم بجميع وحدات الإنتاج، النقل والتوزيع من شأنه أن يجنب ظهور عجز في عرض الطاقة الكهربائية، حيث أن الطلب برمته يكون مجعما و مقدرا كما أن العرض يكون مجعما و مقدرا و موجها لتلبية ذلك الطلب بشكل كامل و في الوقت المناسب، حيث أن التنسيق بين مختلف الأنشطة و الوحدات يكون في أعلى مستوياته إذا ما كانت بنية قطاع الطاقة الكهربائية مندمجة (GEGAX.D ; NOVOTNY.K . (1993 .

على العكس من ذلك إذا تصورنا بنية غير مندمجة أي متعاملين أحرارا من جانب العرض و من جانب الطلب لابد أن ينصب اهتمامنا أولا على التفكير في النظام التنسيقي الذي من شأنه أن يتولى مواجهة العرض على الطاقة بالطلب عليها و هو أمر غاية في التعقيد، حيث أن التوفيق بين العروض المتفرقة و الطلبات المتفرقة قد يؤدي في الكثير من الأحيان إلى اختلالات مؤدية إلى عجز قد يكون متكررا و هو أمر غير مقبول اقتصاديا و اجتماعيا.

ب- المبررات الاقتصادية للبنية المندمجة:

هناك جملة من المبررات الاقتصادية، و التي اعتمدا عليها أحتفظ بالبنية المندمجة كإطار تسييري لقطاع الطاقة الكهربائية طويلا و فيما يلي بسطها (HIRSH.R . (1989) :

تعتبر التكاليف الثابتة أحد العناصر الأساسية المبررة لوجود البنية المندمجة فارتفاع هذا النوع من التكاليف بالنسبة للوظائف الأساسية لقطاع الطاقة الكهربائية خاصة الوظيفة التجارية و وظيفة التوزيع يجعل من المؤسسات الخاصة أو الحرة غير قادرة على تحقيق ما يكفيها من أرباح خاصة إذا ما كانت تغطي مناطق واسعة فاجتماع جميع الوحدات أو الفروع تحت ما يسمى بالمحتكر الطبيعي المندمج عموديا و أفقيا يمكن هذه الوحدات من تقديم الخدمات و يسمح لها بالاستمرار حتى و إن لم تتمكن من تحقيق ما يكفي من الأرباح وذلك عن طريق التعويضات الداخلية من بقية الفروع الرابحة و التابعة للمحتكر.

المبرر الاقتصادي الثاني، يتمثل في كون البنية المندمجة تمكن من النمو بشكل سريع و موجه حيث باستطاعتها توفير أصول استثمارية ثقيلة و في مناطق و أزمنة معينة و هو ما لا يمكن فعله في حال وجود انفصال و تحرر للمؤسسات، فالمستثمر الخاص لا يتوجه بالضرورة زمنيا أو مكانيا لما تمليه عليه الدولة أو الصالح العام بل ما تمليه عليه فقط مصلحته الخاصة.

المبرر الثالث يتمثل في وجود توجهات اجتماعية في عملية بيع الطاقة الكهربائية حيث أن الدولة تعتبر ذلك ضمن المنتجات العامة المعنية بتقديمها للمواطن، و منه فالاعتماد على محتكر قانوني في هذه النقطة يمكن من تنفيذ التوجهات الاجتماعية للدولة مع حد أدنى من التنسيق التقني و المالي، كما أن تصور نظام محرر في مجال الطاقة الكهربائية يتولى خدمة

عمومية يزيد من التعقيد التقني و يضيف إليها درجة أخرى هي التنسيق المالي و الذي من شأنه توفير تعويضات مالية عن الخسائر الناجمة عن توفير الخدمة العمومية .

0إضافة إلى ما سبق نضيف جملة من الوضعيات التي أطلق عليها الاقتصاديون اسم ثغرات السوق و التي لا يمكن للسوق أن يتولى فيها الأنشطة الاقتصادية و هذه الوضعيات هي:

- وضعية المنافسة المدمرة: أين يتحول التنافس إلى أداة مدمرة للثروة و للصالح العام في غياب القواعد التي تضمن تعديلها و تهذيبها.

- وضعية الآثار الجانبية : و هي بعض الوضعيات التي تصاحب بعض الأنشطة الاقتصادية و تؤثر سلبا أو إيجابا على بقية المتعاملين و هو ما يفسر عدم قدرة السوق على تولي مثل هذه الأنشطة إلى غاية ظهور مقال الاقتصادي (1960) (COASE.R.H) حول هذا الموضوع.

خلاصة القول أن كل الأطروحات و المبررات التي سبقت سابقا كانت موضوعية و واقعية في زمن ما إلا أنها تهاوت بعد ذلك حيث لم يبق مبررا لعدم إدخال "المنافسة المعدلة" على قطاع الطاقة الكهربائية و فيما يلي تبيان لحدود البنية المندمجة عموديا و أفقيا لتتوجه بعد ذلك إلى محاولة تحليل إمكانية إرساء المناخ التنافسي داخل قطاع الكهرباء و كيفية ذلك.

2-حدود و نقائص البنية المندمجة للمحتكر:

كما أن للبنية المندمجة التي تميز المحتكر التقليدي في قطاع الطاقة الكهربائية جملة من المزايا و التي يمكن تركيزها في القدرة على التحكم و التنسيق من جهة و القدرة على تلبية الخدمات العمومية من جهة أخرى، نجد أن للبنية المندمجة جملة من النقائص نوجزها فيما يلي (1995) (GILBERT.R ; KHAN.E) :

0البنية المندمجة لا تحفز على الفعالية الإنتاجية حيث أن الحماية، خاصة المالية، الموفرة للوحدات في مختلف الأنشطة إنتاج، نقل، توزيع و تجارة تدفع بهم إلى المبالغة في الاستثمارات بما يتجاوز حدود الفعالية الاقتصادية و التي تقضي بتلبية الطلب بأدنى التكاليف و بالتالي تحقيق مردود عال.

0البنية المندمجة توفر مناخا لعدم الشفافية فيما يخص التكاليف عموما و ما تعلق منها بالخدمة العمومية خصوصا، حيث تميل الوحدات إلى التقليل من الجهود المبذولة فيما يخص الضغط المتواصل للتكاليف تحت حجة تلبية الخدمة العمومية.

0كما أن البنية المندمجة توفر مناخا ملائما للتجاوزات السياسية باعتبارها مهيمنة على كامل قطاع الطاقة الكهربائية وهو ما يجعل منها أداة للمساومة السياسية بتقديم الخدمة العمومية مقابل تمويل الحملات أو التصويت لصالح فئة سياسية دون أخرى.

وضف إلى ما سبق أن البنية المندمجة تشجع على توجهات تكنولوجية معينة دون الأخذ بعين الاعتبار بقية التكنولوجيات التي قد تكون أقل تكلفة و أكثر مردودية في مواقع معينة دون الأخرى.

وأخيرا تؤدي البنية المندمجة إلى التقليل بشكل حاد من جودة الخدمة كما تقلل من التوجهات نحو البحث و التطوير في تقنيات و أساليب أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية. بعد التعرض لهذه الحدود و النقائص المتعلقة بالبنية المندمجة يمكن القول بأن هذه الأخيرة أصبحت تواجه مصيرا حتميا بالزوال، حيث تمت معالجة كل مبررات الاندماج لتتجاوز الواحدة تلو الأخرى فاسحة المجال أمام دخول المنافسة.

3-تجاوز مبررات وجود البنية المندمجة :

إن تجاوز المبررات التقنية و الاقتصادية للبنية المندمجة يمكن من إفساح المجال نحو إدخال المنافسة على قطاع الطاقة الكهربائية و فيما يلي معالجة النقاط السابقة الذكر:

التنسيق التكنولوجي "التقني": كان التنسيق التقني يعتبر مركز المبررات التي أيدت بقاء البنية الهيكلية لقطاع الطاقة الكهربائية تحت محكر تقليدي ذي بنية مدمجة عموديا و أفقيا إلا أن التقدم التقني و التكنولوجي الذي حدث في العقدين الأخيرين مكن من تحييد موضوعية هذا المبرر حيث أن شبكات الاتصالات المتطورة، الانترنت، الانترنت.... الخ أصبحت عناصر فعالة في الربط الفوري لجميع المتعاملين و بالتالي تلاشت المخاوف من عدم القدرة على التنسيق اللحظي بين مختلف متعاملي قطاع الطاقة الكهربائية .

أما بالنسبة للتكاليف الثابتة المرتفعة، فارتفاع عدد المتعاملين المتنافسين فيما بينهم سيؤدي إلى تقسيم هذه الكتلة إلى أجزاء يمكن للمتعاملين تحملها، كما أن كثرة المتعاملين في الوظائف الأساسية سيؤدي إلى أن يأخذ كل منهم الحجم الأمثل اقتصاديا و بالتالي يتم تحييد جميع المتعاملين غير الأكفاء لبقى ذوو الخبرة و الفعالية فقط داخل قطاع الطاقة الكهربائية.

أما نقطة قدرة البنية المندمجة على توفير الاستثمارات في أماكن معينة، فيمكن التوصل إلى مستوى الاستثمار نفسه من خلال المؤسسات الخاصة و ذلك من خلال وضع بنى تحفيزية قادرة على جلب مثل هذه الاستثمارات من خلال امتيازات متعددة الأوجه.

أما التوجه الاجتماعي و المتمثل في توفير الخدمة العمومية فيمكن أيضا تلبية هذه الخدمة انطلاقا من بنية هيكلية مفصلة و متعاملين خواص من خلال نظام فعال يجمع بين النشاط المربح داخل القطاع و النشاط الأقل ربحية مع دعم متواصل للدولة بشكل مباشر من خلال التعويضات أو بشكل غير مباشر من خلال البنية التحفيزية الفعالة.

أما ما يسمى بثغرات السوق فقد تمكن الاقتصاديون من تجاوزها حيث أن المنافسة المدمرة لن تكون كذلك إذا استبدلت بمفهوم المنافسة المعدلة و التي تتمثل في إدخال جملة من القواعد المنظمة و المؤطرة للنشاط داخل قطاع الطاقة الكهربائية بما يضمن جوا تنافسيا معتدلا.

أخيرا تم تجاوز مشكل الآثار الجانبية من خلال إدراج التكاليف الاجتماعية للنشاط الاقتصادي ضمن دالة الإنتاج و بالتالي يتم تعويض هذه الآثار اقتصاديا إذا كانت ايجابية و تعاقب إذا كانت سلبية و يعتبر الاقتصادي Coase رائدا في مجال تسويق الآثار الجانبية من خلال نظرية تكاليف المعاملات (1994). (LEVY.B ; SPILLER.P .

إن الحلول المقدمة لمواجهة جملة المبررات المذكورة لصالح البنية المندمجة تعتبر حلولا ثورية في عالم الاقتصاد وهي تتم عن تطور كبير وتعميق أكبر للتحليل الاقتصادي الحديث، و انطلاقا مما سبق يمكن القول إن مبررات البنية المندمجة التي تم تجاوزها بنجاح من طرف الاقتصاديين و جملة السلبيات التي تحيط بأداء المحتر ذي البنية المندمجة تزيدان من تعميق الاقتناع بإدخال المنافسة على قطاع الطاقة الكهربائية بحثا عن فعالية اقتصادية من جهة و عن فعالية اجتماعية تنجم عن الفعالية الأولى تكون للصالح العام من جهة أخرى، و فيما يلي سنحاول تقديم تصور عن كيفية تحرير قطاع الطاقة الكهربائية معتمدين على ما تم تقديمه من إطار نظري سالف.

رابعا- المنافسة داخل قطاع الطاقة الكهربائية:

في هذا العنصر نركز على كيفية إرساء المنافسة كآلية داخل قطاع الطاقة الكهربائية حيث سنبدأ من عملية إعادة الهيكلة لقطاع ما.

1-إعادة الهيكلة كخطوة أولى نحو المنافسة :

إن الوصول إلى قطاع تنافسي للطاقة الكهربائية يستدعي أن يتكون هذا الأخير من جملة من الأجزاء المتجانسة و المتنافسة و التي تتفاعل فيما بينها من خلال ميكانيزم المنافسة المعدلة، هذه الأجزاء مجتمعة تمثل البنية الهيكلية للقطاع ،هذه الأخيرة لا يمكن الحصول عليها إلا بتابع عملية معقدة وخطرة يطلق عليها "إعادة الهيكلة " أي إجراء تحولات أساسية في البنية المندمجة السابقة لقطاع الكهرباء مما يسمح بالحصول على بنية هيكلية جديدة ذات طابع تنافسي و لا بد لعملية إعادة الهيكلة لقطاع الطاقة الكهربائية أن تتخذ اتجاهين احدهما عمودي و الآخر أفقي وفيما يلي تفصيل ذلك (1999). (BERGMAN.L ; VON DER FEHR.N-H-M .

أ-إعادة الهيكلة العمودية:

تهدف عملية إعادة الهيكلة العمودية إلى الفصل بين الوظائف الأساسية للمحتر التقليدي حيث تفصل الوظائف كالتالي : وظيفة الإنتاج، وظيفة النقل، وظيفة التوزيع وأخيرا الخدمات التجارية ويمكن بسط هذه العملية كالتالي BORENSTEIN.S ; BUSHNELL.J ; KNITTEL.C.

((1998 :

o الفصل بين الإنتاج ونقل الطاقة الكهربائية: حيث يتم نقل الطاقة بعد إنتاجها من طرف متعاملين أحرار منفصلين تقنيا، ماليا و قانونيا عن المتعاملين المختصين في إنتاج الطاقة.

o الفصل بين وظيفتي النقل والتوزيع : حيث أن وظيفة النقل تتميز بثقل البنية الهيكلية وضخامة التكاليف الثابتة في حين أن وظيفة التوزيع لا تتطلب استثمارات نوعية أو خصوصية عالية في الأصول وهو ما يجعل أمر تحريرها أيسر وأقل تعقيدا من تحرير وظيفة النقل أفقيا وهو ما سنتطرق له في العنصر التالي.

o الفصل بين التوزيع والخدمة التجارية : وتتعلق الخدمات التجارية بالتعامل المباشر مع الزبون من خلال الفوترة، التحصيل، قراءة العداد، التدخل السريع والخفيف تقنيا، في حين تتعلق وظيفة التوزيع بتزويد الزبون العادي أو الصناعي بالطاقة المتوسطة أو منخفضة التوتر.

إن عملية إعادة الهيكلة العمودية تعتبر مرحلة ضرورية ومهمة حيث تمكن من تشكيل بنية هيكلية منفصلة عموديا حسب الوظائف الأساسية الأربعة داخل قطاع الطاقة الكهربائية وفيما يلي عرض لعملية إعادة الهيكلة الأفقية.

ب-إعادة الهيكلة الأفقية:

تقليديا وحسب مدرسة الاقتصاد الصناعي تستدعي عملية إدخال المنافسة حرية الدخول إلى السوق مما يوفر عددا كبيرا من المتعاملين وهو ما يعني تمركزا ضعيفا على المستوى الأفقي بعبارة أخرى لابد أن يكون لدى المستهلكين الخيار بين مجموعة واسعة من المنتجين، الموزعين و الوكلاء التجاريين حسب الخدمة المطلوبة. إن عملية الفصل الأفقي تعتبر ضرورية لتواجد منافسة ديناميكية وهي التي من شأنها الرفع من الجودة والتقليل من تكلفة الخدمة وتجدر الإشارة إلا أن وظيفة نقل الطاقة تستثنى من عملية إعادة الهيكلة الأفقية وتبقى مندمجة أفقيا نظرا للصعوبة البالغة التي تحيط بعملية تحريرها نظرا لجملة من الخصائص التي تتميز بها و التي تلعب دور العائق أمام إدخال المنافسة عليها، هذه الخصائص هي " الاقتصاد السلمي ، ارتفاع التكاليف الثابتة، خصوصية الأصول، ثقل الاستثمارات". إن عملية الفصل الأفقي تستدعي حذرا شديدا حيث أنها ستتم عبر مراحل أين سيكون المستهلك عرضة للتقصير في تلبية حاجياته المختلفة داخل سوق الطاقة وهو ما يفترض وجود نظام تنسيقي يضمن تلبية تلك الحاجيات خاصة في المراحل الأولى من عملية إعادة الهيكلة الأفقية (1996 . SURREY.Y). أخيرا يمكن القول بأن عملية إعادة الهيكلة المتقاطعة "عموديا وأفقيا" تعتبر عملية تغيير هيكلية ضخمة تصاحبها عملية تغيير تنظيمي واسعة النطاق في جملة القواعد و القوانين المنظمة للمحيط التنظيمي عموما و لقطاع الطاقة الكهربائية خصوصا وبما أن عملية التغيير التنظيمي حسب "مدرسة المصالح الخاصة " هي عبارة عن نقطة تقاطع للمصالح بين من يطلب التغيير ومن يعرضه فمن المؤكد أن تواجه عملية التغيير الهيكلي والتنظيمي مقاومة شديدة من أصحاب

المصالح في مجال الطاقة وبالتالي تكثر النزاعات وهو ما يستدعي وجود سلطة عليا مستقلة تماما من شأنها إدارة عملية التغيير من جهة والبت في النزاعات من جهة أخرى ويطلق على هذه الأخيرة اسم "الهيئة المعدلة".

2- الهيئة المعدلة كمركز لعملية التغيير الهيكلي والتنظيمي :

إن وجود هيئة معدلة تتمتع باستقلالية تنظيمية و هيكلية يعتبر من أهم العناصر الضامنة لمرونة عملية التحرير و التعديل حيث نجد نوعين من الهيئات المعدلة، الحرة و غير الحرة. بالنسبة للنوع الأول نجد أن هذه الهيئة تتمتع بحرية كاملة في سن قواعد المنافسة و القواعد المنظمة للمعاملات داخل قطاع الطاقة الكهربائية و هذه القواعد قد تتعلق بتعريف الاستفادة من شبكة نقل الطاقة، تحديد مجالات الأسعار للزبائن الذين يواجهون طلبا ذا مرونة صفرية ، مراقبة نشاط المتعاملين إلخ كما تتمتع هذه الهيئة المعدلة بحق البت في النزاعات و الخلافات الناجمة عن التصرفات الإستراتيجية للمتعاملين وهو ما يضيف على القواعد مرونة و قابلية للتعديل و التغيير بما يضمن مناخا تنافسيا و شفافا. أما النوع الثاني من الهيئات فيتعلق بذلك النوع الذي لا يتمتع بالاستقلالية بل عليه العودة في أية عملية تعديل إلى المحاكم المختصة، حيث أن تدخلاته تكون وفق منظومة قواعد لم يحددها بل فرضت عليه تبعا لتطورات المحيط التنظيمي الذي ينشط فيه المتعاملون بل أكثر من ذلك يجب على هذه الهيئة المعدلة غير الحرة تبرير تدخلاتها أمام الوزارة الوصية على القطاع وهو ما يحد من مرونة عملية تغيير القواعد. مما سبق يتضح أن الهيئة المعدلة الحرة تعتبر ضامنا لمرونة ضرورية لاستمرار عملية التغيير و التعديل لقطاع الطاقة الكهربائية خصوصا و مختلف القطاعات الشبكية عموما إلا أن هذه المرونة قد تززع استقرار الالتزامات المبرمة بين مختلف المتعاملين و عليه يمكن اقتراح الشروط التالية التي من شأنها الجمع بين المرونة و الاستقرار أثناء عملية التعديل الاقتصادي :

□ لا بد من وجود هيئة معدلة مستقلة حيث أن عدم استقلاليتها يقلل من مرونة عملية التغيير التنظيمي.

□ لا بد من وضع عقبات أمام تغيير القواعد.

□ لا بد من وضع عقبات أمام أي سن أو استخدام متحيز للقواعد.

□ لا بد من وجود نظام قضائي شفاف و عادل للبت في النزاعات حول قرارات الهيئة المعدلة.

إن توفير الشروط الأربعة السابقة من شأنه تحقيق حد أدنى من الاستقرار لعملية التحرير

و التعديل من خلال احترام الالتزامات و العقود، كما يضمن المرونة اللازمة لاستمرارية و

ديناميكية عملية التحرير و التعديل الاقتصادي لقطاع الطاقة الكهربائية.

2- ميكانيزمات التنسيق داخل سوق تنافسي :

إن فتح سوق الطاقة الكهربائية أمام المتعاملين وإرساء المنافسة داخلها، يعتبر تحديا كبيرا لكن إمكانية تجسيده تزداد بازدياد توفر جملة الميكانيزمات التي من شأنها ضمان التنسيق بين المتعاملين بشكل شفاف ومتكافئ، وفيما يلي عرض لأهم ما يجب توفره ضمن جملة الميكانيزمات المساعدة على إرساء المناخ التنافسي.

أ- ميكانيزم الاستفادة من شبكة نقل الطاقة الكهربائية يتعلق وجود المنافسة كآلية ديناميكية على مستوى سوق الطاقة الكهربائية بحق الاستفادة من شبكة نقل الطاقة والتي يفترض أن تبقى تحت تصرف المحنكر الطبيعي، بعبارة أخرى لا يمكن أن تكون هناك منافسة بين المنتجين ما لم تكن هناك قدرة لهؤلاء على ضخ ما ينتجونه من طاقة داخل الشبكة بصفة عادلة، شفافة وغير إقصائية. إن السهر على عملية قبول أو رفض طلبات الربط بالشبكة تتولاها هيئة مستقلة نسبيا تدعى "متعامل النظام" كما تحدد هذه الأخيرة القواعد والشروط اللازمة لذلك، كما تحمل على عاتقها تحديد حق الانتفاع من الشبكة بالنسبة للموزعين أو المستهلكين الصناعيين مما يتيح لهم سحب الطاقة التي يحتاجونها من المنتج الذي يحدونه وفيما يلي تبيان لأهم طرق الانتفاع من شبكة نقل الطاقة الكهربائية (2000). (BORENSTEIN.S ;BUSHNELL.J) :

o الطريقة الأولى : يطلق عليها اسم "Common Carriage"، في هذه الحالة يكون إنتاج الطاقة منفصل عن نقلها، هذه الطريقة تفرض على مؤسسات نقل الطاقة ومؤسسات توزيعها ضمان تدفق الطاقة عبر الشبكة العامة و الروابط الخاصة بغض النظر عن الزبون النهائي. الإشكال الذي يطرح بالنسبة لهذه الطريقة يتمثل في كون مالك البنية القاعدية لنقل الطاقة سيميل إلى رفع تكاليف الاستخدام معتمدا على السعر النهائي الذي تقدم به الطاقة الكهربائية للزبون وهنا تظهر الحاجة إلى عملية التعديل الاقتصادي والتي من شأنها حث مالك البنية القاعدية "شبكة نقل الطاقة" على تحقيق أرباح دون المبالغة في التسعير.

o الطريقة الثانية : يكون مالك الشبكة " المحنكر التقليدي " صاحب ملكية تغطي جزءا من الإنتاج في هذه الحالة يسمح مالك الشبكة لجميع المتعاملين بالانتفاع من شبكة نقل الطاقة الكهربائية لقاء ما يسمى بتكلفة الانتفاع والتي تفرض بشكل متوازن حسب عدد مرات الانتفاع وحجم الطاقة المستهدفة سواء كانت "للضخ أو للسحب"، في هذه الحالة يظهر مشكل التفضيل أو التفرقة بين المتعاملين خاصة و أن متعامل الشبكة لديه أصول إنتاجية وهو ما يستدعي عملية مراقبة حثيثة من طرف الهيئة المعدلة لاستبعاد أي محاولة تفرقة غير عادلة بين مختلف المتعاملين.

o الطريقة الثالثة : يطلق عليها اسم "Open Access" حيث يسمح لطالبي الطاقة الكهربائية من الانتفاع من الشبكة مع إمكانية اختيار المنتج عكس ما عليه الحال في الطريقة الثانية. خلاصة القول حول هذا العنصر المهم، هي أن عملية إدخال المنافسة على قطاع الطاقة الكهربائية تتطلب فتح شبكة نقل الطاقة عبر حقوق الانتفاع لجميع المتعاملين دون تفرقة أو تفضيل غير موضوعي وهو ما يجعل إرساء المناخ التنافسي ممكناً، و في ما يلي سنتعرض لميكانيزم آخر يتعلق بأمر أساسي هو عملية مواجهة الطلب من خلال ما يسمى بـ"ميكانيزم المزادات".

ب-ميكانيزم المزادات :

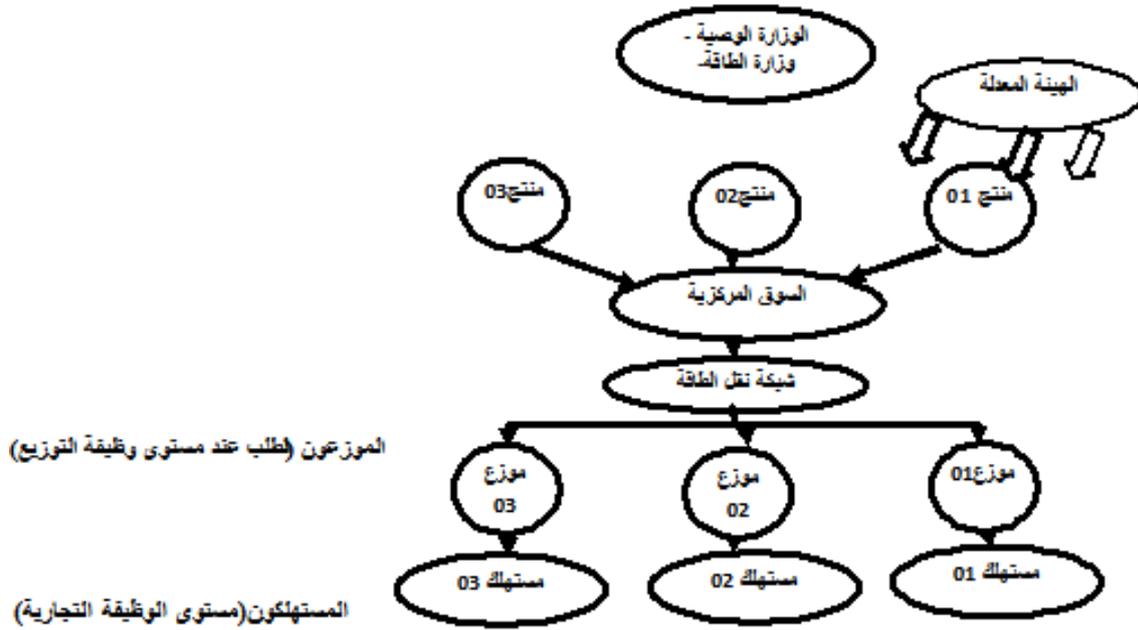
يعتبر ميكانيزم المزادات القلب النابض و الآلية المركزية لتحقيق المنافسة داخل قطاع الكهرباء، حيث من خلاله يتمكن المنتجون من تقديم عروضهم من أجل الحصول على التصريح بالإنتاج، كما تحدد قواعد المزادات كيفية اختيار أفضل العروض التي تحقق الفعالية الاقتصادية. إن التعقيدات التقنية التي تميز سوق الكهرباء تجعل من عملية وضع قواعد مزادات تتسم بالشفافية و المرونة عملية غاية في الحساسية حيث أن المشكل الأساسي الذي يواجه عملية وضع المزاد، يتمثل في عدم ثبات الطلب حيث أن تغييره المستمر لا يسمح بوضع كمية محددة و ثابتة ضمن قواعد المزاد، الصعوبة الثانية التي تواجه عملية إعداد المزاد هي كونه يتعلق بعدة منتجين مرتبطين بأشكال مختلفة بشبكة نقل الطاقة الكهربائية من جهة وبالموزعين من جهة أخرى وهو ما يرفع من درجة تعقيد عملية وضع قواعد المزاد التي من شأنها أن تؤدي إلى ضمان تلبية كل الطلب بتكاليف دنيا (DELLA VALLE.A .D. (1997) خلاصة القول تتمثل في الأهمية القصوى التي تكتسبها المزادات كقواعد من شأنها التوفيق بين العرض و الطلب في ظل مناخ تنافسي، لم تكن آليات السوق لتستطيع لوحدها أن توفق بينها دون أن يكون هناك عجز متكرر نتيجة عدم التوافق بين العارضين و الطالبين، وهنا تظهر جليا الأهمية القصوى للقواعد المعدلة للمناخ التنافسي داخل قطاع الطاقة الكهربائية.

خامسا- البنية الهيكلية المقترحة لقطاع كهرباء حر و تنافسي :

مما سبق يمكن أن نصل إلى البنية الهيكلية التنافسية المستهدفة من خلال عملية تحرير قطاع الطاقة الكهربائية، حيث تعكس هذه البنية جملة الشروط اللازم توفرها في البنية الهيكلية والتنظيمية الجديدة والتي من شأنها أن توفر مناخا ملائما للمنافسة

الشكل التالي يمثل اقتراحا لبنية هيكلية محررة لقطاع الطاقة الكهربائية.

شكل (02) - البنية الهيكلية المحررة المقترحة لقطاع الطاقة الكهربائية



المصدر: من إعداد الباحثين

- إن النموذج المبين أعلاه يمثل تصورا واقعيا لما يمكن أن تكون عليه البنية الهيكلية لقطاع طاقة كهربائية محرر حيث تلعب المنافسة دورها كآلية لدفع المتعاملين إلى أداء كفاء وفعالية اقتصادية قصوى وفيما يلي تحليل لهذه البنية الهيكلية المحررة :
- o كملاحظة أولى نجد أن لقطاع الطاقة الكهربائية المحرر ثلاثة هيئات رئيسية هي:
- الوزارة الوصية ومهمتها الإشراف العام على القطاع.
 - الهيئة المعدلة ومهمتها تعديل النشاط داخل القطاع من خلال سن القواعد والقوانين إضافة إلى البت في النزاعات بين المتعاملين.
 - متعامل السوق ومن شأنه تولى عملية مواجهة العرض بالطلب ووضع الميكانيزمات اللازمة لذلك، بغية تلبية كل الطلب وتفادي العجز.
- تجدر الإشارة إلى أن عملية التعديل لقطاع الطاقة الكهربائية ترجع إلى الهيئة المعدلة دون تدخل الوزارة الوصية والتي ينبغي ألا تتمتع إلا بسلطة الإشراف والمتابعة كما أن متعامل السوق يخضع بشكل كامل رقابيا للهيئة المعدلة.
- o بالنسبة لعملية إعادة الهيكلة العمودية نلاحظ أن هذه البنية الهيكلية تستجيب إلى الشرط الأساسي المذكور سابقا وهو ضرورة الفصل بين الوظائف عموديا أي أن هناك انفصالا كلياً،

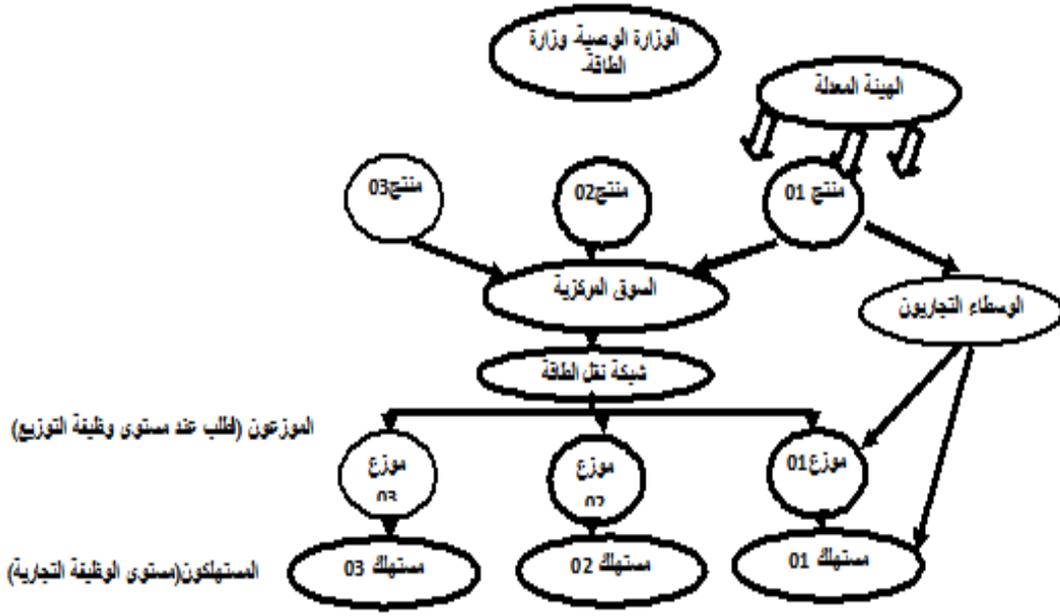
هيكليا، تنظيميا و محاسبيا لكل وظيفة على حدة حيث تصبح كل من وظيفة الإنتاج، النقل، التوزيع، الخدمة التجارية مستقلة بعضها عن بعض.

o أما بالنسبة لعملية إعادة الهيكلة الأفقية فنجد البنية المذكورة تتماشى و المعيار المعتمد في عملية التحرير ألا و هو تعدد المتعاملين على مستوى الوظيفة الواحدة و هو ما ركزت عليه المفاهيم الحديثة للمنافسة، حيث أن تعدد المتعاملين من شأنه رفع الفعالية الاقتصادية لكل وظيفة من خلال آلية المنافسة و هو ما يفترض تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أن تعدد المتعاملين يعكس تطور البنية التنظيمية بما يتماشى و البنية الهيكلية حيث يتم تحييد جملة القواعد التي تشكل عائقا أمام دخول متعاملين جدد إلى السوق.

o أما فيما يخص شبكة نقل الطاقة فنجدها بقيت حسب البنية المقترحة تحت متعامل واحد و هو عادة المحتكر التقليدي التابع للدولة و يرجع ذلك لثقل الاستثمارات و التكاليف الثابتة للبنية الهيكلية لهذه الوظيفة حيث يعمل متعامل الشبكة على توفير إمكانية الاستفادة من خدمة نقل الطاقة بشكل متكافئ و عادل لجميع المتعاملين معتمدا على التنسيق مع متعامل السوق و يبقى دور الهيئة المعدلة أساسيا في مراقبة نزاهة نشاط متعامل الشبكة بما يضمن انعدام أي تفضيل أو تحيز في تقديم خدمة نقل الطاقة الكهربائية.

أخيرا تجدر الإشارة إلى أن البنية الهيكلية المبينة في الشكل (02) تعتمد على سوق ممرزة تتم جميع مبادلات الطاقة على مستواها و عليه يمكن تصور بنية هيكلية أكثر تحررا بحيث يمكن للمتعاملين (عارضين للطاقة و طالبين لها) الاتفاق بشكل ثنائي خارج دائرة السوق الأساسية مع الاستفادة دائما من خدمة نقل الطاقة المقدمة من طرف متعامل الشبكة و الشكل التالي يبين هذه البنية و التي لا تختلف كثيرا عن الأولى إلا من خلال العلاقات الثنائية بين طالبي الطاقة و عارضيه.

شكل (03) - البنية الهيكلية الأكثر تحررا لقطاع الطاقة الكهربائية



المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من الشكل (03) إمكانية عقد عقود مبادلات ثنائية بين عارضي الطاقة و طالبيها بالشكل الذي يرفع من كفاءة و فعالية المتعاملين المتنافسين فيما بينهم، إلا أنه لا يفوتنا التذكير بان الفعالية الإضافية للبنية الثانية و المتميزة عن البنية الأولى بإمكانية التعاقد الثنائي المباشر، تكون مصحوبة بارتفاع درجة تعقيد عملية التنسيق خاصة مع متعامل شبكة نقل الطاقة الكهربائية حيث يصبح المتعامل في مواجهة مع مصدرين للاتفاقات، تلك التي تعقد داخل السوق المركزية و تلك التي تعقد خارجه.

- خلاصة و توصيات :

- بينت هذه الدراسة الأهمية القصوى للمنافسة كآلية لتنمية الفعالية الاقتصادية كما ركزت على إعطاء المنافسة مفهوما واقعا قابلا للتطبيق حيث أظهرت أن المنافسة الحرة بشكل تام ستؤدي إلى تدمير الثروة و اختلالات في عملية توزيعها و هو ما أدى إلى ظهور المنافسة المعدلة و التي تمزج بين آليات السوق و آليات التعديل الاقتصادي من خلال القواعد و القوانين .
- بينت أيضا إمكانية تحرير قطاع الطاقة الكهربائية و إدخال المنافسة من خلال عملية تغيير تنظيمي و هيكلية حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع فعالية هذا الأخير، إلا أن عملية التغيير التنظيمي المؤدية إلى التحرير ستكون مصحوبة بزيادة في درجة تعقيد ميكانيزمات التنسيق بين المتعاملين و مع ذلك يبقى الأمر ممكنا إذا ما توفرت الهيئات الكفأة المنوطة بذلك.

- اقترحت الدراسة نموذج بنية هيكلية محررة لقطاع الطاقة الكهربائية و هو مستوحى من نماذج واقعية متميزة هيكلية و تنظيمية، حيث مكنت الدراسة من تفادي الوقوع في خصوصيات بعض النماذج.

- أخيرا لفتت الدراسة النظر إلى أهمية وجود ميكانيزمات مناسبة "قواعد الاستفادة من الشبكة، ميكانيزم المزايدات" للتوفيق بين العرض على الطاقة و الطلب عليها و هو ما يضمن عدم وجود اختلالات بينهما قد تؤدي إلى عجز ما.

تجدر الإشارة في النهاية إلى ضرورة البحث في الميكانيزمات و الآليات الأكثر تطورا للتنسيق بين العرض و الطلب و هو ما يستدعي دراسات و أبحاثا لاحقة.

الهوامش

- STIGLER.G.J. (1968) ; « The organisation of industry » ; Home Wood ;(illinois) ; . Richard.D ; PP : 5-22
- WILLIAMSON.O.E. (1996) ; « The politics and economics of redistribution and inefficiency» ; Oxford University Press.PP:195-213
يقصد بخصوصية الأصول جملة الخصائص التقنية و التكنولوجية و التي تجعل من عملية استغلال تلك الأصول خارج الإطار الذي طورت له أمرا غير ممكن و هو ما يتسبب في خسائر فادحة عند محاولة ترك النشاط و الخروج من السوق.
- .DEBREU.G . (1959) ; « Théorie de la valeur » ; Paris ; Dunod
- HAHN.F. (1986) ; « Crise et renouveau de la théorie économique » ; Bomet-Publisud
- MC NULTY.P.J. (1968) ; « Economic theory and the meaning of competition » ; .Quarterly journal of economics ; Vol. IX; P:639-656
- MORVAN.Y. (1991) ; « Fondements d'économie industrielle » ; Paris ; Economica .;P :381
- NEUMAN.M. (2001); « Competition policy – history, theory and practice»; Edward .Elgar; P: 11
- L'économie Neoinstitutionnelles » : « L'économie Neoinstitutionnelles »
- NORTH.D.C . (1991) ; « Institutions » ; Journal of Economic Perspectives; Vol:05; .n:01.P:359
- .NORTH.D.C . (1991) ; Op-Cit
- .NORTH.D.C . (1991) ; Op-Cit
- COASE.R.H.(1960) ; « The problem of the social cost » ; Journal of Law and economics. n°: 3. P: 44
- .WILLIAMSON.O.E. (1996) ; Op-Cit
- تجدر الإشارة إلى وجود فرق بين مفهوم المحنكر التاريخي أو التقليدي و المحنكر الطبيعي، فالأول ينشأ بقرار سياسي لتولي تقديم منج عمومي دون استناد إلى مبررات اقتصادية في عملية إنشائه بينما المحنكر الطبيعي يعبر عن المؤسسة الوحيدة التي تتولي عملية إنتاج منتج ما لأسباب اقتصادية بحثة تتعلق أساسا بضخامة الاستثمارات من جهة و بارتفاع التكاليف الثابتة من جهة أخرى و هو ما يجعل ذلك النشاط محنكرا و لكن لأسباب اقتصادية و ليست سياسية.
- GEGAX.D ; NOVOTNY.K . (1993) ; « Copetition and the electric utility industry: an evaluation » ; Yale journal of regulation; Vol: 10; n: 63; PP: 63-87
- HIRSH.R . (1989) ; « Technology and transformation in the American electricity industry » ; New York; Cambridge University Press

تعتبر الآثار الجانبية احد المفاهيم الحديثة المطورة في إطار نظرية تكاليف المعاملات للاقتصادي COASE.R.H. و هي تعكس الوضعية الاقتصادية لبعض الأنشطة التي لها تأثير سلبي أو ايجابي على غيرها من الأنشطة و حيث أن تلك الآثار قد تضرر أو تنفع المتعاملين الآخرين كان لزاما على الاقتصاديين التفكير في كيفية إدراجها ضمن التكاليف الاقتصادية العادية و أطلق عليها اسم "التكاليف الاجتماعية".

.COASE.R.H.(1960) ; Op-Cit

GILBERT.R ; KHAN.E . (1995) ; « International comparisons of electricity .regulation »; New York; Cambridge University Press

LEVY.B ; SPILLER.P . (1994) ; « The institutional foundations of regulatory commitment: a comparative analysis of telecommunications regulation»; Journal of .Law and Economics and organization; Vol:10; n:02

BERGMAN.L ; VON DER FEHR.N-H-M . (1999) ; « The Nordic experience : .diluting market power by integrating market »; CEPR-ED; PP:116-146

BORENSTEIN.S ; BUSHNELL.J ; KNITTEL.C. (1998) ; « Market power in electricity markets: Beyond concentration measures»; Working paper ; University of .CALIFORNIA ;energy institute; p: 05

يعبر مردود الاقتصاد السلمي عن الوضعية الاقتصادية التي تتولى فيها مؤسسة اقتصادية واحدة عملية إنتاج سلعة معينة محققة بذلك هوامش متزايدة نتيجة الكميات الكبيرة التي تنتجها و هي وضعية اقتصادية منافية لمفهوم التنافس حيث أن الميزة التي تتميز بها المؤسسة المسيطرة تحرم بقية المتعاملين من دخول السوق نظرا لضعف تنافسيتهم السعرية.

إن ثقل الاستثمارات يؤدي إلى عدم إمكانية تولي الخواص وظيفة نقل الطاقة و يرجع ذلك إلى طول مدة استرجاع الأموال المستثمرة في هذه الوظيفة.

SURREY.Y . (1996) ; « Introduction to the British electricity experiment privatization: the record, the issues, the lessons»; EAETHSCAN Publication Limited; .PP:03-14

مدرسة المصالح الخاصة: « Private Interest School » ترى مدرسة المصالح الخاصة على عكس مدرسة الصالح العام بان فرضية الدولة المحافظة التي تسعى إلى تحقيق الصالح العام من خلال عملية التعديل الاقتصادي هي فرضية قسوى لا تتوافق و الواقع الاقتصادي بالرغم من تحققها في الكثير من الأحيان . كما يرى المنظرون في هذا التيار بان عملية التعديل الاقتصادي لا تهدف إطلاقا إلى حماية الصالح العام من خلال تقديم حماية للمستهلكين بل إن عملية التعديل لا تعدو كونها تمثل نقطة توازن بين جماعات ضغط مختلفة من المنتجين، المستهلكين و صناع القرار . في سنة 1971 قام الاقتصادي (STIGLER.G. (1971) في مقال له بتقديم قراءة جديدة لعملية التعديل الاقتصادي مفادها وجود عرض على عملية التعديل الاقتصادي تقدمه فئات معينة من السياسيين حيث لا يفرق بين المنفذين، المشرعين أو هيئات التعديل الاقتصادي بالإضافة إلى وجود طلب عملية التعديل الاقتصادي من طرف فئات معينة من المنتجين و المستهلكين و هو ما يؤدي إلى تكون سوق حقيقية لعملية التعديل الاقتصادي أين تقاطع مصالح العارضين لعملية التعديل "السياسيون" و المطالبين بها "المستهلكون، المنتجون..." و يكون أي قرار للتعديل أو تدخل الدولة بمثابة نقطة التوازن بين مختلف المصالح لمختلف الفئات. يقصد بالمرونة الصفرية عدم تغير الكمية المطلوبة من منتج معين إذا ما تغير سعر بيعها صعودا و ذلك بسبب الحاجة الماسة إليها.

BORENSTEIN.S ; BUSHNELL.J . (2000) ; « Electricity restructuring : .deregulation or regulation ? »; Regulation; Vol: 23; n: 02; PP: 46-52

في هذه الحالة يمكن أن يكون هناك شبكات نقل خاصة تابعة لشركات خاصة و هي ليست بضخامة الشبكة الرئيسية التابعة للمحتكر التقليدي.

DELLA VALLE.A .D. (1997) ; « Separating Transmission from generation: what's .required and why »; The electricity journal; March; PP: 83-91

تعتبر السوق البريطانية مثلا حيا عن مثل هذه البنية الهيكلية المحررة لقطاع الطاقة الكهربائية. تعتبر السوق الإسكندنافية مثلا عن مثل هذه البنية الهيكلية شديدة التحرر لقطاع الطاقة الكهربائية و تنقسم السوق الإسكندنافية NordPool إلى عدة أجزاء هي :

- الجزء Elspot و هو الجزء المخصص للمبادلات العاجلة للطاقة الكهربائية و هو نظير الجزء SPOT في السوق الممركزة البريطانية و يسمى ايضا Power exchange.
- الجزء Eltermin و هو مخصص للمعاملات الأجلة للطاقة الكهربائية.
- الجزء Eloption و هو مخصص لتبادل عقود الخيار الخاصة بمبادلات الطاقة الكهربائية.
- الجزء NEC- Nordic electricity clearing و هو الجزء المخصص للمبادلات المتعلقة بتغطية العجز الجزئي الطارئ.

تقييم الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في شركات الاسمنت المساهمة في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية)

حسين عبد الجليل آل غزوي - الاكاديمية العربية في الدنمارك

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ورقة العمل حول المعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة لفريق الخبراء الحكومي الدولي والمعني بالمعايير الدولية للمحاسبة، وتسليط الضوء على اللوائح والأنظمة الحكومية المتعلقة بحماية البيئة وذلك في البيئة السعودية متمثلة في مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، كما يهدف أيضاً إلى تقييم الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في شركات الاسمنت المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، وقياس مدى الإفصاح النقدي والكمي والوصفي لتكاليف البيئة وذلك من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية لشركات الأسمنت والمدرجة في السوق المال السعودي.

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تمت دراسة وتحليل القوائم المالية لشركات الاسمنت (المساهمة العامة) والمدرجة في سوق المال السعودي. وقد انتهى البحث إلى أن شركات الأسمنت لم تفصح بشكل كافٍ عن تكاليف البيئة في التقارير المالية ولم يتم الإشارة إلى أي بيانات نقدية أو كمية فيما يتعلق بتكاليف البيئة ضمن التقارير المالية، فيما عدا بعض البيانات الوصفية الموجود في تقرير مجلس الإدارة فقط.

Abstract

This research paper aims to shed light on the accounting treatment and financial reporting regarding environmental costs of the Intergovernmental Expert Groups on International Standards of Accounting. It also seeks to shed light on the government regulations related to environmental protection in Saudi Arabia represented by the Department of Meteorology and Environment Protection. It also aims to assess accounting disclosure about environmental costs in the cement companies listed in the Saudi Stock Market, and to measure the level of fiscal, quantitative and descriptive disclosure about environmental costs.

In order to achieve this aim, I will examine and analyze financial statements for the cement companies (joint stock) listed in the Saudi Stock Market.

This paper finds that the cement companies do not adequately disclose the environmental costs in their financial reports. With the exception of some descriptive information available in the Board of Directors' report, the financial reports do not contain any fiscal or quantitative information regarding these kinds of costs.

الإطار العام للدراسة

المقدمة: تعرف محاسبة البيئة بأنها المحاسبة التي تبحث في كيفية تأثير البيئة من حيث التكاليف والمنافع على نظام المحاسبة المالية، حيث تقوم كثير من المصانع بإنتاج كمية كبيرة من التلوث مما قد يكبد الشركة أو الدولة الكثير من الأموال لحماية البيئة من أضرار تلك الشركات، وتعتبر محاسبة البيئة أحد المشاكل المحاسبية خاصة فيما يخص عملية قياس المنافع والتكاليف، حيث أشار نعمة أن التكاليف البيئية بأنها "قيمة عوامل الإنتاج والجهود اللازم استنفادها لإعادة البيئة إلى ما كانت عليه من قبل، بعد إلحاق أضرار مادية وبشرية بها نتيجة قيام هذه المشروعات بمزاولة أنشطتها المختلفة"⁵⁷. وبسبب الزيادة في عدد المصانع المستمر وخاصة في الدول النامية، عليه فقد قامت تلك الدول بوضع مجموعة من المعايير التي يجب التقيد بها من قبل المصانع للحد من التلوث، فقد قامت تلك المصانع بشراء وتطوير الكثير من الآلات التي تساعد وتحد من التلوث، وعليه فإن هناك تكاليف كبيرة تتحملها تلك المصانع.

وعليه فقد توجب على إدارة المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن تلك المصاريف التي تكبدتها خلال العام، وما هي مقدار تلك التكاليف؟ ومن خلال ما تقدم يتضح لنا مدى أهمية الإفصاح عن تلك التكاليف، لما لها من أهمية بالغة لدى الجهات الداخلية والخارجية لمعرفة مدى مساهمة المنشأة في خدمة المجتمع من خلال الحد من التلوث بجميع أنواعه سواء كان تلوث هواء أو تلوث ماء أو تلوث ... الخ. ونحن في الوطن العربي نعاني من درجة عالية من التلوث، وذلك بسبب عدم التقيد بأنظمة ولوائح الوقاية من التلوث بالشكل المطلوب، وفي هذا البحث سنسلط الضوء على مجموعة من شركات الاسمنت في المملكة العربية السعودية ودراسة مدى درجة الإفصاح عن تكاليف البيئية التي تسعى تلك المصانع للتقيد بما ورد من معايير الصادرة من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

مشكلة البحث :

تتجلى المشكلة الرئيسية في محاسبة البيئة، في الإفصاح عن المعلومات والتكاليف التي تتضمنها تلك التكاليف والآلات التي تخص حماية البيئة، حيث تقوم الكثير من المصانع بدمج تلك التكاليف ضمن التكاليف الصناعية، والبعض الآخر يضمها ضمن قائمة الدخل بشكل مستقل، وعلى ضوء ذلك يسعى الباحث للإجابة عن بعض الأسئلة وهي كالتالي :

- ما مدى تضمن التقارير المالية لمصانع الاسمنت السعودية (المساهمة العامة) عن المعلومات والتكاليف البيئية؟
- ما مدى تطبيق قيام المصانع الاسمنت السعودية (المساهمة العامة) بتطبيق مبدأ الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف البيئية على ضوء المعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة (محاسبة البيئة) والصادرة من فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل والمعني بالمعايير المحاسبية الدولية؟
- ما هي أسباب عزوف مصانع الاسمنت السعودية (المساهمة العامة) عن توفير المعلومات عن تكاليف البيئية؟
- ما هو دور حوكمة الشركات في مصانع الاسمنت السعودية (المساهمة العامة) عن توفير المعلومات الخاصة بتكاليف البيئة؟

أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة التقارير السنوية لمصانع الاسمنت السعودية (المساهمة العامة) لتقييم مدى تضمن تلك التقارير على معلومات عن تكاليف البيئية والمعلومات المرتبطة بها، وتقييم مدى درجة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتكاليف البيئة، ويسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف التالي :

تسليط الضوء على أهمية محاسبة البيئية وتضمنها التقارير المالية
تحديد نقاط الضعف في المحاسبة المالية وأنها بحاجة للمحاسبة البيئية
تحليل القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة لتقييم مدى احتوائها على معلومات متعلقة بالبيئة.

أهمية البحث :

لقد قامت العديد من الشركات الصناعية في مناطق مختلفة من العالم بوضع مجموعة من السياسات البيئية ضمن سياسات الشركة والتي بدورها تسعى الشركة لتحقيق أهداف تلك السياسات والمتعلقة بالبيئة، وعلى ضوء ذلك قامت هذه الشركات بوضع مزيج من المعايير والسياسات التي تتوافق مع معايير هيئة الأرصاد وحماية البيئية ومع سياسات الشركة، وذلك بما يتوافق مع مبدأ الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ولذلك جاء هذا البحث لمعرفة مدى قيام شركات الاسمنت السعودية (المساهمة العامة) بوضع سياسات بيئية تتلاءم مع معايير هيئة الأرصاد وحماية البيئة، وكذا معرفة مدى تأثير تلك السياسات على المعالجات المحاسبية لتلك التكاليف.

حدود البحث :

بهدف إضفاء الموضوعية على البحث ونتائجها، فإن لهذا البحث عدة محددات هي كالتالي: 1- صعوبة الوصول إلى مصادر البيانات المتعددة في شركات الاسمنت، حيث اقتصر على البيانات الموجودة على القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة وموقع الشركة على الانترنت.
2- قلة عدد شركات الاسمنت العاملة في السعودية، مما أدى إلى قلة عدد عينة الدراسة.

فرضيات البحث :

لتحقيق هدف البحث تم وضع الفرضية التالي :
عدم التزام شركات الاسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي بالإفصاح عن البيانات الكمية والوصفية والنقدية المتعلقة بالبيئة.
عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالبيئة والتي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية لشركات الاسمنت المدرجة في السوق المال السعودي.

منهجية البحث :

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل المحتويات في القوائم المالية متضمنة القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة ، حيث قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل المحتويات، ويتمثل هذا الأسلوب في قيام الباحث بفحص التقارير المالية للبحث عن مدى توافر أو غياب معلومات معينة تكون مرتبطة بظاهرة أو فئة دراسة محددة، ويعتمد أسلوب تحليل المحتويات في هذا البحث على فحص ودراسة البيانات المالية وغير المالية المنشورة في التقارير السنوية لشركات الاسمنت السعودية (المساهمة العامة) لعام 2010م، وقد تم استخدام بعض المؤشرات الكمية والوصفية للوصول إلى النتائج المروجة، ويتمثل المقياس الكمي في الإفصاح عن المعلومات البيئية بشكل كمي فقط، أما المقياس الوصفي فيتمثل في الإفصاح عن المعلومات البيئية بشكل وصفي فقط.

مصادر جمع البيانات :

يعتبر المصدر الرئيسي لجمع البيانات هي القوائم المالية لشركات الاسمنت السعودية المنشورة على موقع تداول والموجودة على الشبكة العنكبوتية، وكذلك المعايير الصادرة عن هيئة الأرصاد وحماية البيئة السعودية والموجودة على موقعها على شبكة الانترنت.⁵⁸

المبحث الأول : الإطار النظري للمحاسبة والإبلاغ المالي عن التكاليف والالتزامات البيئية :

صدر في أواخر الثمانيات من فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل والمعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ قدراً كبيراً من العناية للقضايا ذات الصلة بالمحاسبة البيئية وأجرى عدداً من الدراسات الاستقصائية على المستوى الوطني ومستوى المؤسسات على حد سواء. وفي عام 1991م توصل إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل التي رأى أنه يمكن لمجلس الإدارة أن ينظر فيها للكشف عنها في تقريره أو لمناقشتها بغرض التصدي للقضايا البيئية ذات الصلة. وفي عام 1995م كرس دورته الثالثة عشرة حصراً لموضوع المحاسبة البيئية وخلال تلك الدورة لاحظ الفريق أنه رغم البحوث العديدة التي تجري بالفعل فإن الأمر لا يزال يتطلب بذل جهداً كبيراً لدراسة وتقييم المعلومات الجاري إنتاجها من أجل تحديد أنسب الإرشادات التي ينبغي تقديمها للحكومات وغيرها من الأطراف المعنية، وانتهى إلى أنه من المهم تقديم هذه الإرشادات، ورأى أنه ما لم يتم وضع هذه الإرشادات على وجه السرعة فمن المحتمل أن تنشأ فوراق وتجد بعض الدول أنه ما لم يتم وضع هذه الإرشادات على وجه السرعة، فمن المحتمل أن تنشأ فوراق وتجد بعض الدول الأعضاء نفسها لاحقاً في وضع يحتم عليها التوفيق بين معاييرها وإجراءاتها ومعايير وإجراءات الدول الأعضاء الأخرى.⁵⁹

كما أن هناك مجموعة من المعايير التي تخص البيئة في مجموعة كبيرة من الدول وهذه المعايير تختلف باختلاف الدول حسب ما تتأثر به تلك الدول من معاهدات واتفاقيات تخص البيئة ومما قد يخلق اختلاف بين دولة ودولة أخرى أو من إقليم إلى إقليم أخرى فدول الاتحاد الأوربي تختلف عن الدول النامية أو الدول الآسيوية في معايير البيئة، عليه فقد راعت اللجنة هذا الاختلاف في وضع إرشادات تخدم الجميع باختلاف معاييرها واتفاقياتها المتعلقة بالبيئة.

حيث أن الغرض من ورقة الموقف المعنية بالمحاسبة والإبلاغ المالي عن التكاليف والالتزامات البيئية هو تقديم المساعدة للمؤسسات والمنظمين والأجهزة المعنية بتحديد المعايير بشأن أفضل الممارسات لمحاسبة المعاملات والأحداث البيئية في البيانات المالية والإيضاحات حولها، وقد وضع الفرعين المعلقين بالقياس والعرض على أساس دراسة إجمالية للمواقف وضعتها أو تقوم بوضعها منظمات معنية بتحديد المعايير ومنظمات أخرى وتشمل مقتطفات أخذت من بعض الوثائق المشار إليها والجزء الخاص بالإفصاح أكثر اتساعاً من الجزء الوارد في المستندات المشار إليها ويشمل بعض الإفصاحات التي سبق لفريق الخبراء الحكومي اقتراحها.⁶⁰

ويمكن تلخيص أهم نقاط الورقة فيما يلي :

تشير اللجنة إلى أنه يوجد مجموعة من القضايا المتعلقة بالبيئة والتي يمكن أن يتم إضافتها ضمن معايير المحاسبية كلاً على حد ، معنى أنه هناك بعض المعايير المحاسبية منفردة مثل المخزون أو معيار الإفصاح العام أو معيار المصاريف العمومية والإدارية وغيرها من المعايير ، حيث ستقوم اللجنة بإضافة بعض بنود الإفصاح مثلاً بما يتعلق بالبيئة ضمن تلك المعايير ، حيث تشير إلى أنها لن تقوم في المستقبل القريب بوضع معيار محاسبة متعلق بالبيئة بل ستكتفي بإضافة بعض ما تعلق بها ضمن معاييرها الانفرادية حسب ما يتطلب ذلك.

⁵⁸ يمكن الرجوع إلى موقع تداول للاطلاع على القوائم المالية لشركات الاسمنت: <http://www.tadawul.com.sa>

⁵⁹ (إرشادات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ، رقة عمل حول ، المعالجة

المحاسبية والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين والأمم المتحدة، 1999م)

⁶⁰ مصدر سابق

- أشار التقرير إلى أن الهدف المعلن عنه للبيانات المالية كما وردت في أهداف البيانات المالية التي أصدرها فريق الخبراء الحكومي الدولية 98م، هو توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة ما، وهو ما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين في صنع القرارات ويلزم للمسائلة عن إدارة الموارد التي يعهد بها إليها فالبيئة مورد مهم للعديد من المؤسسات ولا بد من إدارتها بكفاءة لصالح المؤسسات والمجتمع على حد سواء.⁶¹
- وتعتبر البيانات المالية المنشورة التي يتمكن أن يطلع عليها جميع الأطراف الداخلية والخارجية ذات أهمية كبيرة جداً من وجهة نظر استثمارية واستثمارية، عليه فإن احد أهم أهداف البيانات المالية التي أصدرها فريق الخبراء هو الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة صحيحة وبعيدة عن الغش والتظليل في البيانات المالية.
- كما تتأثر النتائج المالية لمؤسسة ما بمؤثرات بيئية تتعلق بتكاليف والتزامات بيئية نقصد بالتكاليف البيئية هي كل تكلفة أو مبلغ مالي قدمته المؤسسة للمساهمة في حماية البيئة، أما الالتزامات البيئية فهي كل التزام من قبل الدولة أو الجهات المعقدة بحماية البيئة مما قد يدفع المؤسسة بدفع أو وضع أجهزة تساهم في حماية البيئة، حيث تأثر تلك التكاليف على القوائم المالية خاصة في المشاريع التي يكون طبيعة منتجاتها ذات تأثير سلبي على البيئة مثل مصانع البتروكيماويات أو البلاستيك وغيرها، كما تتحمل تلك الشركات تكاليف كبيرة لحماية البيئة حيث تتأثر قوائمها المالية بشكل واضح من تلك التكاليف، ومن هنا يجب تحديد طرق القياس والإفصاح المناسبين لتوضيحها للجهات الداخلية والخارجية .
- تقوم الكثير من المنشآت الصناعية بشراء العديد من الآلات التي تستخدم في عملية الحد من التلوث بجميع أنواعه وهي تختلف من منشأة إلى أخرى من حيث التكلفة، حيث يتوجب على المنشأة أن تقوم برسملة تلك الآلات والمعدات وإطفاؤها حيث لم يحدد البيان ما هي المدة التي يتوجب على المنشأة إطفائها فقد حدد أحد أمرين هو أن يتم إطفائها في قائمة الدخل خلال الفترة الحالية أو المستقبلية، ونرى أن يتم تحديد الفترة بنسبة وتناسب مع العمر الافتراضي لتلك الآلة حتى يتم إطفائها بشكل مناسب بعيد عن التضليل في تلك الأرقام وان يتم توضيح ذلك ضمن السياسات المالية للمنشأة.
- قياس الفوائد البيئية احد أهم المشاكل التي تعاني منها نظرية المحاسبة وذلك لعدم وجود معيار يتم الاعتماد عليه في قياس تلك الفوائد مما قد يسبب الكثير من الإشكالات حين تحديد درجة المنفعة أو الفائدة أو مقدارها، فقد تم دراسة العديد من الطرق التي لم تستطع الخروج بنظرية أو قياس يمكن الاعتماد عليه في قياس المنفعة البيئية وذلك لصعوبة قياسها إلى أنه يوجد بعض المحاولات التي قد تساعد على تحديد درجة القياس بشكل مقبول نوعاً ما.
- جاء في تقرير أنه " إذا كانت كلفة بيئية معترف بها كأصل ذات صلة بأصل آخر فإنه ينبغي إدراجها كجزء لا يتجزأ من هذا الأصل وعدم الاعتراف بها على حدة" ومعنى تلك الفقرة وهو وجود أصل ذات علاقة بأصل آخر تقوم هذه الأصول بمساهمة في حماية البيئة فإنه لا يتوجب أن يتم الاعتراف بأنه يوجد أصليين بل يجب أن يتم دمجها معنا في أصل واحد ويتم الاعتراف بأن التكلفة هي لأصل واحد وليس لأصليين.
- أحد أهم ركائز الإفصاح الشامل والسليم هو قيام المنشأة بالإفصاح عن أي أضرار قد تسببت بها المنشأة في ممتلكاتها وممتلكات الغير وتحديد التكلفة أن أمكن ذلك لمعرفة حجم تلك الأضرار وهل تأثر تلك على نشاط الشركة المالي والتشغيلي.
- جاء فيما يتعلق بالإفصاح " أن الكشف عن المعومات المتعلقة بالتكاليف والالتزامات البيئية أمر مهم لتوضيح البنود في الميزانية العمومية وفي بيان الدخل أو لزيادة شرحها ويمكن إدراج المعلومات التي تم الكشف عنها إما في هذه البيانات المالية أو في

الإيضاحات حول البيانات المالية أو في بعض الحالات في جزء من التقدير الذي يتصل بالبيانات المالية ذاتها وعند تقرير الكشف عن بند المعلومات أو عن مجموعة من هذه البنود ينبغي النظر فيما إذا كان البند بنداً مادياً، وعند تحديد مادية البند ينبغي النظر ليس فقط في أهمية المبلغ بل كذلك في أهمية طابع البند" حيث يعتبر الإفصاح عن جميع المعلومات التي تتعلق بالبيئة ذات أهمية بالغة في نظر المستثمرين وخاصة في تلك المنشآت التي يكون مجال عملها ذات مخاطر عالية بالنسبة للبيئة مثل مصانع البتروكيماويات والصناعات النفطية، وعليه يجب أن تتميز تلك القوائم المالية أو الإيضاحات المرفقة بالإفصاح عن كل ما يتعلق بتكاليف البيئة التي تتكبدها المنشأة.

• يشير التقرير إلى أنه " ينبغي الكشف بصورة منفصلة عن التكاليف ذات الصلة بالبيئية المتكبدة نتيجة للغرامات والجزاءات المفروضة على عدم الامتثال للوائح البيئية والتعويضات المدفوعة للغير نتيجة الخسارة أو ضرر ناتج عن تلوث وضرر بيئي سابق" حيث تقوم العديد من الدول المتقدمة بإصدار العديد من اللوائح البيئية التي يجب أن تلتزم بها الشركات حيث تفرض على تلك الشركات الكثير من الغرامات في حال عدم التقيد بتلك اللوائح البيئية التي تحد من تلوث البيئة والتي تسبب الكثير من الأضرار على المجتمع، عليه فإن العديد من الدول العالم المتخلف تزيد نسبة التلوث بها عن المعدلات المعترف بها دولياً وهذا دليل على قصر التشريعات والتنظيمات في تلك الدول حيث تعتبر مدينة مثل مكسيكو أكبر مدينة ملوثة بيئياً وكذلك طهران والقاهرة وغيرها العديد من الدول التي تقع ضمن ما يسمى دول العالم الثالث.

• جاء في تقرير بأنه " ينبغي الإفصاح بصورة منفصلة عن أي تكاليف بيئية تسجل باعتبارها بنداً من البنود الاستثنائية للالتزامات البيئية"

• ينبغي الكشف عن أي سياسات للمحاسبة تتصل بوجه خاص بالالتزامات والتكاليف البيئية.

• ينبغي الإفصاح عن طبيعة الالتزامات والتكاليف البيئية المعترف بها في البيانات المالية بما في ذلك من بين أمور أخرى أيراد وصف موجز لأي ضرر بيئي أو أي قوانين أو لوائح تقتضي تداركه وإصلاحه وكذلك بيان أي تغييرات يتوقع بصورة معقولة إجراؤها على هذه القوانين أي على التكنولوجيا القائمة التي تنعكس في المبلغ المنصوص عليه.

• جاء في التقرير أنه " من المستصوب الكشف عن أي حوافز حكومية مثل المنح والامتيازات الضريبية المقدمة فيما يتعلق بتدابير الحماية البيئية" حيث تقوم العديد من الدول المتقدمة بتقديم العديد من الحوافز والمنح والامتيازات الضريبية في حال قامت تلك المنشآت بالتقيد باللوائح البيئية أو المساهمة في حماية البيئة من التلوث بجميع أنواعه مما قد يخدم الشركة والمجتمع، وفي الحقيقة هذه أحد أهم السياسات الحكومية الناجحة التي تعالج التلوث من الجذور أو من السبب الرئيسي في تلوث البيئة وهي بذلك تقوم بتوفير العديد من المصاريف التي قد تتكبدها تلك الدول في حماية البيئة.

المبحث الثاني : الإطار النظري للوائح والأنظمة الحكومية في حماية البيئة

بما أن الدراسة تتناول بيئة المملكة العربية السعودية، فإن الجهة المناط بها وضع الأنظمة واللوائح التي تخص البيئة هي الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وفيما يلي ملخص عن أهم اللوائح والأنظمة الخاصة بها :

النظام العام للبيئة للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة :

تم وضع بالمرسوم الملكي رقم م/ 34 بتاريخ 1422/7/28هـ، التابع للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية، ويتكون من أربعة فصول، الفصل الأول عبارة عن تعاريف وأهداف ويتكون من مادتين، والفصل الثاني المهام والالتزامات ويتكون من أربعة عشر مادة، الفصل الثالث المخالفات والعقوبات ويتكون من خمس مواد، الفصل الرابع أحكام عامة ويتكون من ثلاث مواد، سنتطرق إلى أهم المواد التي تضمنها النظام وهي كالتالي :

أهداف النظام :

- 1- المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها.
- 2- حماية الصحة العامة من أخطار الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة.
- 3- المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها وترشيد استخدامها.
- 4- جعل التخطيط البيئي جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات الصناعية الزراعية والعمرانية وغيرها.
- 5- رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة ترسيخ الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية للمحافظة عليها وتحسينها، وتشجيع الجهود الوطنية التطوعية في هذا المجال.⁶²

المهام والالتزامات:

- 1- مراجعة حالة البيئة وتقويمها، وتطوير وسائل الرصد وأدواته وجمع المعلومات وإجراءات الدراسات البيئية
- 2- توثيق المعلومات البيئية ونشرها
- 3- إعداد مقاييس حماية البيئة وإصدارها ومراجعتها وتطويرها وتفسيرها.
- 4- إعداد مشروعات الأنظمة البيئية ذات العلاقة بمسؤولياتها.
- 5- التأكد من التزام الجهات العامة والأشخاص بالأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية والمرخصة.
- 6- متابعة التطورات المستجدة في مجالات البيئة، وإدارتها على النطاقين الإقليمي والدولي.
- 7- نشر الوعي البيئي على جميع المستويات.
- 8- على الجهة القائمة على تنفيذ مشروعات جديدة أو التي تقوم بإجراء تغييرات رئيسية على المشروعات القائمة أو التي لديها مشروعات انتهت فترات استثمارها المحددة أن تستخدم أفضل التقنيات الممكنة والمناسبة للبيئة المحلية والمواد الأقل تلويثاً للبيئة

اللائحة التنفيذية لنظام الأرصاد وحماية البيئة:

يتضمن اللوائح التنفيذية لنظام الأرصاد وحماية البيئة مجموعة من التعاريف والأهداف والمهام والإجراءات والتي توضحها تلك اللائحة ويمكن الرجوع لها على موقع مصلحة الأرصاد وحماية البيئة على شبكة الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.pme.gov.sa/EnvARules.pdf>

حيث يتضمن هدف النظام العام للبيئة ولوائحه التنفيذية إلى تحقيق ما يأتي :

- 1- المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها.
- 2- حماية الصحة العامة من أخطار الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة.
- 3- المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها وترشيد استخدامها.

⁶² النظام العام لحماية البيئة ، الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة ص 5

- 4- جعل التخطيط البيئي جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية وغيرها.
- 5- رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة وترسيخ الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية للمحافظة عليها وتحسينها، وتشجيع الجهود الوطنية التطوعية في هذا المجال.⁶³

مقاييس حماية البيئة :

تتضمن اللوائح ملحق خاص يوضح الطرق والإجراءات لقياس مجموعة كبيرة من المؤثرات على البيئة مثل (مقاييس الغاز والوقود والمواد الكيماوية ... الخ) ولكن ما يتعلق بموضع البحث هو ما جاء في ذكره عن مصانع الاسمنت حيث ورد التالي :

المادة (11-د) : مصانع الاسمنت

11-د-1- أفران الأسمنت:

يجب أن تتم السيطرة على المواد المتسربة من أفران الأسمنت عن طريق مرسبات الكترولستاتيكية كهربائية ومصاف نسيجية أو إي وسائل أخرى مناسبة وذلك بغرض تحديد كمية الدقائق العالقة المتسربة إلى ما لا يزيد عن 0.15 كيلو جرام في الطن المترى.

11-د-2-مبردات الكلينكر :

يجب أن تتم السيطرة على المواد المتسربة من مبردات الكلينكر بواسطة مصاف نسيجية أو أي وسائل أخرى مناسبة وذلك بغرض تحديد كمية الدقائق العالقة بالمتسربة إلى ما لا يزيد عن 0.05 كليوجرام / الطن المترى.⁶⁴

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية على القوائم المالية لشركات الاسمنت المساهمة العامة لعام

2010م

لاختبار فرضيات البحث فيما يلي بدراسة القوائم المالية المنشورة للشركات الاسمنت الساهمة لعام 2010م نتطرق إلى التالي :

نبذة مختصرة عن الوضع الصناعي في المملكة العربية السعودية :

الصناعة :

أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام 2010م تراخيص صناعية لإنشاء 600 مصنعا جديدي في مختلف الأنشطة الصناعية بتمويل إجمالي بلغ حوالي 13.6 مليار ريال، وبلغ إجمالي عدد المصانع القائمة في المملكة العربية السعودية المرخصة من وزارة التجارة والصناعة حتى نهاية عام 2010م ، 4744 مصنعا.⁶⁵

صناعة البتروكيماويات

بلغ عدد المصانع البتروكيماوية المنتجة في المملكة العربية السعودية حتى نهاية عام 2010م حسب بيانات وزارة التجارة والصناعة 247 مصنعا بتمويل بلغ حوالي 204.7 مليار ريال مقارنة بعدد 234 مصنعا ببلغ 204.1 مليار ريال في نهاية عام 2009م مسجلا زيادة في عدد المصانع مقدرها 13 مصنعا ونسبة 5.5% وازيادة في التمويل مقدرها حوالي 562 مليون ريال.

صناعة الاسمنت :

بلغ إجمالي إنتاج شركات الاسمنت في المملكة العربية السعودية خلال عام 2010م ما يقارب 34.3 مليون طن، بارتفاع قدره 7.3 في المائة عن العام السابق، واحتلت شركة الأسمنت السعودية المرتبة الأولى من حيث كمية الإنتاج البالغة نسبتها 20% من إجمالي إنتاج شركات الأسمنت خلال عام 2010م، تليها في المرتبة الثانية من حيث الإنتاج شركة أسمنت اليمامة بنسبة 16.3% ، شركة أسمنت الجنوبية في المركز الثالث بنسبة 15.4% تليها في المركز الرابع

⁶³ اللائحة التنفيذية ، الرئاسة العامة لأرصاد وحماية البيئة ص : 7

⁶⁴ اللائحة التنفيذية ، مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ص : 13

⁶⁵ مؤسسة النقد السعودي ، التقرير السنوي 47، ص 140

اسمنت القصيم بنسبة 12.3% ، ثم اسمنت ينبع بنسبة 11.2% ويلاحظ أن هذه الشركات الخمس مجتمعة استحوذت على ما يعادل 75.2% من الإنتاج الإجمالي لشركات الاسمنت العاملة في المملكة في حين أنتجت الشركات الخمس الأخرى الكمية المتبقية من الإنتاج⁶⁶
عدد المصانع خلال فترة العشرين سنة السابقة :

تشير البيانات الإحصائية إلى المنشورة في تقرير مؤسسة النقد السعودي إلى أن عدد المصانع في عام 1990م كان 2113مصنعاً وقد ارتفع العدد في نهاية عام 2010م إلى 4744 مصنعاً.
نظرة تاريخية لكمية إنتاج الاسمنت :

يشير تقرير مؤسسة النقد إلى زيادة في الإنتاج خلال الأربعين سنة الماضية حيث كان الإنتاج في عام 1970م 930 ألف طن في حين وصل خلال العشرة السنوات التالية أي في عام 1980م إلى 3 مليون طن ، وخلال العشرين السنة التالية وصل الإنتاج إلى 34 مليون طن وذلك في عام 2010م⁶⁷

نستنتج مما سبق أن عدد المصانع في ارتفاع مستمر وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة معدل التلوث بدون أدنى شك، وهذا واضح من تقرير منظمة الصحة العالمية حيث أشارت إلى أنه " لا يزال تلوث الهواء يؤدي إلى وفاة عدد كبير من الناس قبل العمر المتوقع، ورغم تحسن نوعية الهواء في بعض المدن على نحو كبير خلال العشرين عاماً الماضية ، وأساساً في الأمم الأغنى، تدهورت نوعية هواء كثير من المدن في الأمم النامية لمستويات سيئة جداً " كما أشار التقرير إلى أن الاتجاهات ومدى صلتها بموجهات مسائل الغلاف الجوي حيث يعتبر الإنتاج الصناعي أكبر مصدر لانبعاث تلوث الهواء"⁶⁸

نبذة مختصرة عن شركات الاسمنت (المساهمة العامة) في المملكة العربية السعودية لعام 2010م:

تم اختيار عينة عشوائية لمجموعة من شركات الاسمنت (المساهمة العامة) في المملكة العربية السعودية لعدد (8) شركات وذلك لإجراء الاختبار عليها وهي (شركة اسمنت العربية، أسمنت اليمامة السعودية، شركة الأسمنت السعودية، أسمنت القصيم، شركة أسمنت، المنطقة الجنوبية، شركة أسمنت ينبع، شركة أسمنت الشرقية، شركة أسمنت تبوك)

كمية ونوع المعلومات البينية المفصح عنها في التقارير المالية لعام 2010م لشركات الاسمنت (المساهمة العامة) في المملكة العربية السعودية :

هناك بعض الشركات تقوم بالإفصاح النقدي عن ما يتعلق بموضوع البيئة كتكلفة فعلية والبعض الآخر يقوم بالإفصاح بشكل كمي والغالب من الشركات تقوم بالإفصاح بشكل وصفي فقط ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

مؤشر الإفصاح المستخدم				مكان الإفصاح البيئي
نقدي	كمي	وصفي	الإجمالي	
0	0	0	0	التقرير المالي
0	0	5	5	تقرير مجلس الإدارة
0	0	0	0	الإيضاحات
0	0	5	5	المجموع

تحليل الجدول السابق :

⁶⁶ مصدر سابق 140

⁶⁷ مصدر سابق : ص 375

⁶⁸ توقعات البيئة العالمية الصادر من تقرير منظمة الصحة العالمية ص : 45

هناك ثلاثة شركات لم تقم بالإفصاح عن إي معلومات على البيئة في قوائمها المالية المنشورة في موقع تداول وهي (**أسمنت الجنوبية : أسمنت التبوك : أسمنت ينبع**) في حين قامت خمسة شركات أسمنت بالإفصاح عن معلومات البيئة ، حيث لم تقوم تلك الشركات بتوضيح أي معلومات نقدية أو كمية في قوائمها المالية، ولكن تضمنت التقارير المالية معلومات وصفية عن البيئة هي كالتالي :

أسمنت السعودية :

جاء في تقرير مجلس الإدارة العبارة التالية : "وقد استقر إنتاج هذين الخطين بدرجة كبيرة ويصل إنتاجهما في بعض الأحيان إلى ما يزيد عن طاقتهما التصميمية (10.00 طن/ يوم للخط الواحد) وهما يعملان بكفاءة عالية من حيث جودة المنتج والمستويات المتدنية جدا لانبعاثات الغبار والتي صممت لكبح الغبار الي ما يقل عن 20 ملجم لكل متر مكتب عادي ، وهي تقل كذلك بنسب ملحوظة عما تتطلبه المواصفات العالمية علاوة على متطلبات الرئاسة للأرصاد وحماية البيئة.

كما تضمن تقرير مجلس الإدارة فقرة بعنوان " **جهود الشركة في مجال الحد من انبعاث الغبار** " وجاءت كالتالي : " لقد كرست شركتكم جهودها المكثفة للتعاون مع الجهات المعنية ذات العلاقة لمتابعة الخطوات العملية التي تقوم بها لتطوير مرافقها بما يضمن بيئة مناخية أفضل، وقد أولت الشركة هذا الأمر في مرافق التوسعة الجديدة كل الاهتمام حيث تضمنت مواصفات تلك الموافق آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال لكبح انبعاث الغبار إلى مستويات منخفضة تخلق بيئة أكثر نظافة تتخطى متطلبات الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، كما أنها قامت باستبدال الفلاتر الكهرومغناطيسية EPS في الفرن رقم (6) بفلاتر BAG HOUSE وبذلك اكتملت منظومة التحكم بالغبار للوصول بجميع مرافق الإنتاج بالشركة إلى أدنى مستويات انبعاث الغبار.

أسمنت الشرقية :

تم الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عن التالي : " تتبع الشركة أجود معايير سلامة البيئة وتبذل باستمرار جهودا كبيرة لتحسين وتطوير وسائل الحفاظ على البيئة وسعيا من إدارة الشركة لحماية البيئة وتطبيق المواصفات العالمية والمحلية فقد تم الانتهاء من مشروع توريد وتركيب مرسبات الغبار لخطوط الإنتاج (1) و(2) بواسطة إحدى أكبر الشركات الأوربية المتخصصة في مجال الفلاتر، ونتيجة لذلك فإن خطوط الإنتاج تعمل حالياً وفق المستويات المطلوبة عالمياً ودون انبعاثات تذكر للغبار.

اسمنت العربية :

تم الإفصاح عن ما يخص البيئة بالتالي : " تولي الشركة البيئة اهتماما كبيرا وتوجت ذلك باستمرار تجديد حصولها على شهادة الأيزو 14001 للبيئة واستمرارها في ريادة شركات الاسمنت في المملكة كأول شركة أسمنت سعودية تحصل على هذه الشهادة منذ 2007 وحتى الان، وتجدر الإشارة إلى أن الشركة مستمرة في تنفيذ العديد من المشاريع التي تهدف للمحافظة على البيئة.

أسمنت القصيم :

جاء في تقرير مجلس الإدارة فيما يخص البيئة التالي : " التزاماً من أسمنت القصيم بمسؤوليتها الاجتماعية فقد أولت موضوع المحافظة على البيئة عناية فائقة حيث قامت بتنفيذ العديد من المشاريع البيئية التي تهدف إلى الارتقاء بالمستوى البيئي بما يماثل نظيراتها في العالم الصناعي المتقدم وبأعلى المواصفات القياسية وذلك من خلال تطوير وتحديث معداتها وأساليب عملها وتقيدتها بالمعايير والشروط البيئية ، ومن أهم المشاريع والإجراءات البيئية التي تم اتخاذها خلال العام 2010م التالي :

- تم بنجاح تركيب وتشغيل عدد (4) محطات رصد آلي لصد كمية الغبار العالق بالجو في المناطق المحيطة بالشركة وتعمل هذه المحطات على قياس كمية الجسيمات الدقيقة

المنبعثة من المصنع والبيئية حيث أن كمية الجسيمات التي يتم قياسها حول مصنع الشركة ستعطي مؤشرات واضحة لمواصلة التحسينات البيئية التي تقوم بها اسمنت القصيم ، إذ أن متوسط قياس نوعية الهواء أقل بكثير من سقف الحد المسموح به.

- حافظت أسمنت القصيم وبشكل جيد على مستويات انبعاث الغبار من وحدات المصنع من أفران وطواحين في حدود معايير مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ، وذلك طوال عام 2010م، ونشير إلى أنه ولغرض تقييم الأداء البيئي والتأكد من الالتزام بالمعايير العالمية فإنه يجري القياس المستمر وعلى مدار الساعة لمستويات الغبار المبعث من المصنع وانبعاث الغازات من مراحل الإنتاج المختلفة.
- تمت أعمال التدقيق والإشراف الخارجي بنجاح ودون اي مخالفات لنظام إدارة الأيزو : أيزو 9001:2008 للجودة والأيزو 14001:2004 للبيئة.
- قامت أسمنت القصيم بشراء وتشغيل كائنة طرق متطورة ذات كفاءة عالية في تنظيف الطرق والمساحات داخل مقر ومناطق الشركة دون إثارة الغبار.
- قامت أسمنت القصيم بمكافحة التلوث بمختلف أنواعه وأصنافه، مثل التلوث السمعي والتلوث البصري، حيث يتم قياس الضجيج والاهتزاز لمناطق المصنع والمناطق المحيطة به، وتتطابق هذه القياسات مع أقوى المواصفات العالمية .
- تسعى أسمنت القصيم إلى إيجاد بيئة خضراء وتوسيع رقعة الغطاء النباتي ، والشركة مستمرة في تنفيذ وتطوير خططها في هذا الجانب.

أسمنت اليمامة :

جاء في تقرير مجلس الإدارة التالي : " وفي مجال جهود المحافظة على البيئة، تلتزم الشركة بتطبيق كافة المقاييس والمعايير السعودية والعالمية للحفاظ على سلامة البيئة تحت إشراف ومتابعة مصلحة الأرصاد وحماية البيئة في المملكة، وتراعي كافة المتطلبات ضمن المبادئ الأساسية التي تتبناها في سياستها التشغيلية في مصانعها وتحرص على انتظام وسلامة أعمال الفلاتر في كل مرافق المصنع بكفاءة تامة تفوق كثيراً المتطلبات المحددة من قبل مصلحة الأرصاد وحماية البيئة في المملكة، ولقد حصلت الشركة على الشهادات التالية من شركة الفحص العالمية السويسرية SGS:

- شهادة مطابقة نظام الإدارة البيئية ISO14001 (وتعتبر الشركة من الشركات الأوائل التي حصلت على هذه الشهادة في المملكة)
 - شهادة إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS18001 (وتعتبر الشركة هي أول شركة سعودية تحصل على هذه الشهادة في قطاع الأسمنت)
- هذا وقد قامت شركة أسمنت اليمامة برعاية الملتقى الأول للسلام لجميع شركات الأسمنت العاملة بالمملكة لتعزيز التواصل بين هذه الشركات ووضع معايير للسلامة متفق عليها تكون مرجع للجميع في هذا الخصوص.

تحليل ما سبق:

حيث يتضح لنا من خلال ما سبق أن المعلومات التي تتعلق بالبيئية هي معلومات وصفية ولا تتضمن أي معلومات مالية أو كمية، وقد تضمن الإفصاح فقط تقرير مجلس الإدارة حيث لا يوجد أي معلومات عن البيئة في القوائم المالية، كما أن بعض الشركات تسعى للحصول على بعض الشهادات العالمية المهمة بأفضل الممارسات والمعايير الدولية في حماية البيئة.

الإفصاح عن مخاطر الشركة البيئية :

الإفصاح عن مخاطر الشركة البيئية				
الإجمالي	إيضاحات القوائم المالية	التقارير المالية	تقرير مجلس الإدارة	اسم الشركة
	لا	لا	لا	اسمنت الجنوبية
	لا	لا	نعم	أسمنت السعودية
	لا	لا	لا	اسمنت الشرقية
	لا	لا	لا	اسمنت العربية
	لا	لا	نعم	اسمنت القصيم
	لا	لا	لا	اسمنت اليمامة
	لا	لا	لا	اسمنت تبوك

تحليل الجدول التالي :

يتضح لنا من الجدول السابق بأنه لم تقوم الشركات بتقديم أي معلومات عن المخاطر البيئية على الشركة، حيث لم تقوم شركات العينة بالإفصاح عنها في قوائمها المالية والتي تتضمن تقرير مجلس الإدارة والميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المتممة، حيث تم الإفصاح عن مخاطر بيئية في تقرير مجلس الإدارة فقط لشركتين هما (اسمنت السعودية وأسمنت القصيم) ، رغم أنه لم يتضمن الإفصاح توضيح مفصل ولكن تم الإشارة إلى ذلك حيث ذكرت شركة أسمنت القصيم في البند الثامن من تقرير مجلس الإدارة والذي حمل عنوان " إدارة المخاطر المتعلقة بأسمنت القصيم " حيث ذكر " يشمل نشاط أسمنت القصيم تصنيع وتسويق الأسمنت، وكما هو الحال في الأنشطة الصناعية المشابهة الأخرى فإن نشاط الشركة معرض لمخاطر العمل المتعارف عليها سواء المباشرة المتصلة في طبيعة العمل او غير المباشرة الخارجية والتي عادة ما يتم تصنيفها إلى مخاطر رئيسية مالية وتشغيلية وتسويقية وبيئية"

التلوث السمعي والتلوث البصري :

حيث لم تقوم اي شركة من شركات العينة بالإفصاح عن أنواع التلوث ومنها التلوث السمعي والتلوث البصري ، فقط شركة واحدة قامت بالإفصاح عن ذلك حيث تم ذكر ذلك في تقرير مجلس الإدارة لشركة اسمنت القصيم حيث ذكرت التالي " قامت أسمنت القصيم بمكافحة التلوث بمختلف أنواعه وأصنافه، مثل التلوث السمعي والتلوث البصري، حيث يتم قياس الضجيج والاهتزاز لمناطق المصنع والمناطق المحيطة به، وتتطابق هذه القياسات مع أقوى المواصفات العالمية"

النتائج والتوصيات:

على ضوء ما تقدم نخلص إلى أهم النتائج وهي كالتالي :

- لم تتضمن التقارير المالية معلومات كمية أو نوعية أو مالية لتكاليف البيئية التي تكبدتها مصانع الاسمنت.
- لم يتم الإفصاح عن أي معلومات تخص قيام المصانع الاسمنت السعودية (المساهمة العامة) بتطبيق مبدأ الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف البيئية على ضوء المعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة (محاسبة البيئة) والصادرة من فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل والمعني بالمعايير المحاسبية الدولية.
- قد تكون أحد أهم الأسباب التي أدت إلى عزوف شركات الاسمنت عن توفير معلومات عن تكاليف البيئية ضمن القوائم المالية هو التشريع القانوني حيث لا تتضمن المعايير السعودية أي معلومات تخص محاسبة البيئة فيما يخص محاسبة البيئية.

- يجب على مجلس الإدارة أن يقدم معلومات كافية عن البيئة، حيث يتضح لنا مما سبق أن الشركات العينة قامت بالإفصاح عن معلومات وصفية عن البيئة ضمن تقارير مجلس الإدارة، حيث اتضح أن جميع الشركات قامت بالإفصاح عن معلومات بيئية ما عدا شركتين لم تقوم بذلك.
- يجب ان يكون هناك تعاون مستمر بين مصلحة الأرصاد وحماية البيئة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بسن قانون يلزم الشركات أو المصانع ذات التأثير على البيئة بأن تقدم ضمن قوائمها المالية للمحاسب القانوني ما يثبت التزام الشركات بمعايير حماية البيئة.
- يتوجب على جميع المصانع الالتزام بحماية البيئة وأن تلتزم بجميع المعايير وأن يتم معاقبة كل من يخالف ذلك.
- الرقابة والمتابعة المستمرة على مصانع التي تبعث أنواع مختلفة من التلوث من قبل مصلحة الأرصاد وحماية البيئة.

المراجع الكتب العربية :

- 1- جعفر، عبد الاله نعمة، 2002، "أثر المحاسبة على التكاليف الاجتماعية لتلوث البيئة على اقتصاديات المشروع الصناعي"، عمان-الاردن

دوريات ودراسات:

- 1- القطان، وليد عبد العزيز ، (2009)، تقييم الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية ، مجلة المحاسبون العدد 42- يناير 2009م

المنشورات المهنية:

- 1- المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، 2008م
- 2- المعايير المحاسبية السعودية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2003م.
- 3- إرشادات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ، رقة عمل حول ، المعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين والأمم المتحدة، 1999م.
- 4- تقرير توقعات البيئة العالمية رقم 4، الصادر من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المواقع الالكترونية

موقع مصلحة الأرصاد وحماية البيئة <http://www.pme.gov.sa/EnvARules.pdf>

موقع تداول الأسواق المالية السعودية <http://www.tadawul.com.sa>

موقع الصحة العالمية www.who.int/ar

مدى احترام مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية

أ. أمينة فداوي

د. جاوحدو رضا

د. هوام جمعة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحوكمة و مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية بمبادئ الحوكمة المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، التأكيد على أهمية مبادئ حوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي الجزائري، على اعتبار أنها تعد بمثابة نقطة مرجعية بالإمكان استخدامها من قبل صانعي السياسة في غمار إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لأساليب حوكمة الشركات، ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم استبيان موجه الى كل من المهنيين، أعضاء مجالس الإدارة، محافظي الحسابات، المساهمين و المستثمرين، أعوان البنوك، إدارة الضرائب و العمال، وقد تم اختيار عينة الدراسة لمختلف الفئات بطريقة عشوائية بحيث بلغ حجمها (80)، و تم توزيع الاستبيانات على جميع أفراد العينة عن طريق المقابلة المباشرة لأفراد العينة، و بعد عملية الفرز و التوبيخ تقرر الإبقاء على (50) استبانة من المجموع الكلي، لتمثل عينة الدراسة و ذلك بعد إقصاء باقي الاستبانات و المقدرة ب (30)، بعضها استبعدت للنقص أو لتضارب الإجابات. لقد تم استخدام أسلوب التحليل الاحصائي الوصفي و الإستدلالي، لوصف وتحليل بيانات الدراسة، وإختبار فرضياتها خلصت نتائج تحليل الدراسة إلى أن الشركات المساهمة في الجزائر لازالت تعاني من عجز كبير في تطبيق مبادئ الحوكمة، و أن هذا راجع بالدرجة الأولى إلى تأخر الجزائر في تبني هذا المفهوم إضافة إلى قلة وعى المهنيين و استيعابهم لمبادئ حوكمة الشركات و ضرورة احترامها.

Abstract:

This study aimed to identify the reality of governance and the commitment of Algerian companies to the principles of governance issued by OECD, emphasized the importance of corporate governance principles in supporting the Algerian economic performance as it serves as a reference point can be used by policy makers in order to set legal and regulatory frameworks for corporate governance practices,

To achieve the objectives of this study, we designed a questionnaire addressed to professionals, board members, governors of the accounts, shareholders and investors, agents of the banks, tax administration and workers. This sample has been selected sample from different groups at random so that the total size (80), and the questionnaire was distributed to all members of the sample directly, and after the screening process and tab was retained (50) questionnaire of the total, to represent the study sample and after exclusion of the rest of the questionnaires which accounted for (30), some were excluded for lack of or conflicts of answers. We used descriptive and constructive statistical analysis to describe and analyze the data and test the hypotheses.

This study concluded that there is a lack in the application of corporate governance principles in these companies, due to the delay in adopting this concept by the government. In addition, lack of awareness among professionals and the understanding of the principles of corporate governance and the need to respect them.

مدخل للدراسة:

لقد تعاضم الاهتمام في الآونة الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة وذلك على اثر الفضائح المالية للشركات الكبرى مثل انرون وغيرها وانهييار الاسواق المالية وافلاس العديد من الشركات. لمواجهة هذه الفضائح والممارسات المضللة كان لا بد من تجديد التركيز على حوكمة الشركات. و نظرا لحدائثة تجربة الجزائر فيما يتعلق بموضوع " حوكمة الشركات" مقارنة بالدول المتقدمة والناشئة، و لقلّة الدراسات الميدانية حول حوكمة الشركات -على الأقل في الجزائر-، ارتأينا اعتماد أسلوب التحري المباشر و ذلك عن طريق التقرب من المهنيين : أعضاء مجالس الإدارة ، محافظي الحسابات، مساهمين و مستثمرين ، أعوان البنوك ، إدارة الضرائب و العمال ، و ذلك باستخدام الاستبيان، وحسب رأينا قد يكون الخيار الملائم لقياس مدى احترام الشركات المساهمة في الجزائر لمبادئ حوكمة الشركات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

إشكالية الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة، قمنا بصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

"إلى أي مدى تحترم مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية؟"

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الحوكمة في الشركات المساهمة في الجزائر ، و ذلك انطلاقا من التقصي عن مدى تطبيق الشركات الجزائرية لمبادئ الحوكمة المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، و التأكيد على أهميتها في دعم الأداء الاقتصادي ، على اعتبار أن هذه المبادئ تعد بمثابة نقاط مرجعية ، بالإمكان استخدامها من قبل صانعي السياسة في غمار إعدادهم للأطر القانونية والتنظيمية لأساليب حوكمة الشركات، والتي تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ، وكذا الأطراف المختلفة بالسوق و ذلك عند قيامهم بإعداد الممارسات الخاصة بهم.

فرضية الدراسة:

صيغت فرضية الدراسة كمايلي:

الفرضية -العدمية-: لا يتم احترام مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية؟

الفرضية البديلة: يتم احترام مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في تزامن معالجته مع بعض المجهودات التي تبذل في الجزائر في إطار الحكم الراشد ، تفعيل دور المراجعين الداخليين منهم و الخارجيين، ومحاربة ظواهر الفساد والرشوة، هذا على المستوى الكلي، أما على المستوى الجزئي فإن توجه الجزائر نحو الخصوصية وتحول الشركات العمومية إلى شركات مساهمة، أو اندماجها مع شركات محلية أو أجنبية أخرى، أو بدخولها الأسواق المالية الدولية، بالإضافة إلى نمو المؤسسات الاستثمارية من أجل خلق وظائف جديدة وتوليد المزيد من الدخل وتزويد الأسواق بالسلع والخدمات، جعل من القواعد الجيدة لإدارة الشركات عاملا حاسما لدعم القطاع الخاص وأداة قوية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوجيه المدخرات بطريقة جيدة نحو استثمارات جديدة.

منهج الدراسة: من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب المسح المكتبي و أسلوب المسح الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة ، و تحليلها إحصائيا.

I. الإطار النظري للدراسة :

1- مفهوم الرقابة في الشركة:

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف التسييرية التي تقوم بمسايرة الأعمال ومتابعتها وتقييمها ، بحيث نجدها مرتبطة بكل مراحل التسيير داخل المؤسسة وخاصة التخطيطية منها والتي ترسم الأهداف فالرقابة تكشف عن مدى تحقيق هذه الأهداف وبمفهوم آخر وأبسط: الرقابة هي قياس الأداء وتصحيحه.

و تهدف الرقابة إلى:

- خدمة الإدارة ومساعدتها في ضمان أن الأداء يتم وفقا للخطة الموضوعية.
- الحرص على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل التخطيط، فالرقابة شديدة الارتباط به وهما وجهتان لعملية واحدة.
- التأكد من تنفيذ المهام المخططة ومعرفة مدى تنفيذ الواجبات الموضوعية كمهمة ينبغي إتمامها.
- معرفة الأخطاء في الوقت المناسب واكتشاف النقائص ومعرفة مواضع نشوء الصعوبات وكذا أسبابها بغية إزالتها بأقصى سرعة وبدون تأخير حتى يتواصل ويستمر نشاط المؤسسة.
- تعميم الخبرات الجيدة أي معرفة أماكن تحقيق النجاح واستخلاص النتائج المطلوبة من ذلك بغية تعميم هذه النجاحات على أماكن أخرى في المؤسسة.

2- آليات الرقابة في الشركة:

- هناك العديد من الآليات التي يمكن استخدامها للقيام بالرقابة في الشركة و أبرزها:
- الميزانية التقديرية: وهي الأكثر استخداما ومنهم من يعتبرها الأداة الأساسية لتحقيق الرقابة
 - البيانات الإحصائية: أي عرض جميع الأنشطة وعمليات المؤسسة في شكل بيانات إحصائية تكون إما بيانات تاريخية أو بيانات عن فترات مقبلة ويفضل أن تعرض هذه البيانات في شكل خرائط ورسوم بيانية، إلا أن هذه الطريقة من الرقابة تحتاج إلى تحليل.
 - التقارير والتحليل الخاصة: بالرغم من أن الحسابات التقليدية والتقارير الإحصائية الدورية تقدم قدرا كبيرا من المعلومات الضرورية إلا أنه قد يوجد بعض المجالات والمناطق لا يصح لها ذلك، وفي هذه الحالة فإن التقارير والتحليل الخاصة يمكنها سد هذه الثغرة.
 - تحليل نقطة التعادل: هذه الوسيلة من الرقابة تبين العلاقة بين المبيعات والتكاليف بطريقة يمكن معها معرفة الحجم الذي تكون الإيرادات مساوية بالضبط للتكاليف، وعند حجم أقل من ذلك تتحمل المؤسسة خسارة وفي حالة زيادة الحجم عن حجم التعادل فإنها تحقق ربحا.
 - المراجعة الداخلية: وهي تقويم الأداء المحاسبي والمالي للمؤسسة وكذا الأداء التسييري بمختلف نواحيه، ويقوم بهذه المراجعة هيئة من المراجعين الداخليين بالمؤسسة أو بواسطة المسييرين أنفسهم.

- الملاحظات الشخصية: بالرغم من تطورات أساليب الرقابة إلا أنه لا يمكننا تجاهل أهميتها عن طريق الملاحظة الشخصية لأن مهمة العملية التسييرية في الأخير هي التأكد من أن أهداف المؤسسة تتحقق بواسطة الأفراد من خلال قياس الأنشطة التي يقومون بها¹.

- تحليل القوائم المالية.

3- البواعث الأساسية لظهور حوكمة الشركات :

حوكمة الشركات Corporate Governance ، هو مصطلح انجليزي تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ، و تزايد بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه ، و أصبح شائع الاستخدام من قبل عدة خبراء ، لاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية و الإقليمية ، و يرجع ظهور حوكمة الشركات إلى نظرية الوكالة Agency Theory ، فنتيجة لتضارب المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة و ملاك الشركة ، زاد الاهتمام و التفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين و اللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين ، و الحد من التلاعب المالي الإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة ، و ذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركة . و عليه ، يمكن إدراج البواعث الأساسية لظهور حوكمة الشركات كمايلي:

أولاً: نظرية الوكالة

يعتبر الفصل بين الملكية و الإدارة من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة ، و يعتبر كلا من (بيرل و مينز ، Berle & Means) أول من تناول هذا الموضوع عام 1932م في ندوة بعنوان "الشركات الحديثة و الملكية الخاصة" ، حيث أشارت هذه الندوة إلى أن المنظمة صارت ضخمة الحجم ، و أن هذا سيؤدي إلى الانفصال بين الملكية و الرقابة² ، مما قد ينجر عنه ما يعرف بمشكلة الوكالة ، هذه الأخيرة تعني الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك ، و تخدم أغراضهم الخاصة، كما عرف (جانسن و ماكلينج ، Jensen & Makling) نظرية الوكالة على أنها : "تعاقد بين عدة أطراف فيها المالك أو الأصيل (الموكّل) يوكل أو يفوض أطرافا آخرين (موكلين) من أجل تنفيذ المهام، و بالتفويض تصبح لهم سلطة القرار"³

ثانياً: الإنهيارات المالية

مع بداية التسعينيات و تفتت الاتحاد السوفيتي و أوروبا الشرقية و تحولها إلى مجتمعات رأسمالية ، حظي مفهوم حوكمة الشركات بالاهتمام ، إلا أن الفضائح و الانهيارات المالية و الإدارية بالمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم ، كالولايات المتحدة الأمريكية، شركة (إنرون ، Enron) للطاقة ، و شركة (الاتصالات، WorldCom) و غيرها ، كانت بمثابة جرس الإنذار لضرورة تطوير ممارسات حوكمة الشركات ، ففي عام 1992م ، قامت المملكة المتحدة بإصدار أول مجموعة لمبادئ حوكمة الشركات ضمن التقرير الشهير ب: (تقرير كادبوري ، Cadbury report) ، تلتها بعد ذلك جنوب إفريقيا ضمن تقرير (كينج ، King1) (الأول عام 1994 ، ثم الثاني (كينج ، King2) عام 2002 ، ثم المبادئ الفرنسية و الألمانية و أخيراً (الدليل الموحد في المملكة المتحدة ، Combined Code).

وفي عام 1999 قامت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD بنشر أول مجموعة مبادئ دولية لحوكمة الشركات استخدمت كميّار لمقارنة الممارسات الفعلية ، و قامت بتنتيحتها عام 2004، فكانت أساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول المنظمة أو غيرها من الدول على حد سواء ، و ذلك من خلال تقديم عدد من الخطط الإرشادية لتدعيم الإدارة ، كفاءة أسواق المال و استقرار الاقتصاد ككل⁴.

4- مفهوم حوكمة الشركات :

وصف سير أدريان كادبوري في تقريره الشهير بتقرير كادبوري عام 1992م حوكمة الشركات على أنها : "النظام الذي تُدارُ و تُراقبُ به الشركات ... " 5 ، وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD حوكمة الشركات على أنها "النظام الذي يوجه و يضبط أعمال الشركة حيث يصف و يوزع الحقوق و الواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات ، كمجلس الإدارة و المساهمين ، و ذوي العلاقة و يضع القواعد و الإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة كما يضع الأهداف و الاستراتيجيات اللازمة لتقييم و مراقبة الأداء " ، كما عرفتها كذلك على أنها: "الإطار الذي ينبغي أن يتضمن التوجيه الاستراتيجي للشركة الرصد الفعال من جانب مجلس الإدارة و كذا مساءلته أمام الشركة و المساهمين " 6 .

ومن خلال التعريفين السابقين، يمكن استخلاص أن حوكمة الشركات هي نظام يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية⁷ و التشريعية، الإدارية و الاقتصادية (مدخلات النظام) تحكمها منهجيات و أساليب، و تستخدم في ذلك آليات داخلية (مجلس الإدارة ، المراجع الداخلي، لجنة المراجعة)، و خارجية (الهيئات المهنية، أسواق رأس المال ، المراجع الخارجي القانوني أو التعاقدية) ، و تتفاعل فيما بينها لتحقيق نتائج (مخرجات النظام)، تعمل على إدارة الشركة و مراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح ، و بما يضمن الشفافية و الإفصاح في الشركة.

5- مبادئ حوكمة الشركات :

يقصد بمبادئ حوكمة الشركات مجموع القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، و بالتالي تحقيق أهداف الحوكمة ككل ، وهناك ستة مبادئ أساسية تم وضعها من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، وهي:

المبدأ الأول: حقوق المساهمين.

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، و تشمل حقوق المساهمين ما يلي:

أ- و تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

✓ تأمين أساليب تسجيل الملكية.

✓ نقل أو تحويل ملكية الأسهم.

✓ الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة

منتظمة.

✓ المشاركة والتصويت في الاجتماعات.

✓ إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

✓ الحصول على حصص من أرباح الشركة.

ب- للمساهمين الحق في المشاركة وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات

المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة، ومن بينها:

✓ التعديلات في النظام الأساسي أو في بنود تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق

الأساسية للشركة.

✓ طرح أسهم إضافية.

✓ أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

ج- ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة

للمساهمين، كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم الاجتماعات ومن بينها قواعد التصويت

التالية:

✓ يتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب، بشأن تواريخ وأماكن وجدول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات.

✓ يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى محلي الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضع حدود معقولة لذلك.

✓ ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو تمثيلية، كما يجب أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضورية أو تمثيلية.

د- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

هـ- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.

✓ يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال، ويصدق ذلك أيضاً على التعديلات غير العادية، مثل عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول الشركة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم. كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجرى بأسعار مفصح عنها، وأن تتم في ظل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقاً لفئاتهم المختلفة.

✓ يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للاستحواد لتحصين الإدارة التنفيذية ضد

المساءلة.

و- ينبغي أن يأخذ المساهمون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلى في حالة انتهاك حقوقهم.

أ. يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة:

✓ ينبغي أن يكون للمساهمين - داخل كل فئة - نفس حقوق التصويت، فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين، وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم كما يجب أن تمون أية تغييرات مقترحة في حقوق التصويت من جانب المساهمين.

✓ يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

✓ ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين كما يجب ألا تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت

ب. يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

ج. ينبغي أن يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها

القانون، وأن يعمل أيضًا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة. أ. ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

ب. حينما يحمى القانون حقوق أصحاب المصالح، فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

ج. يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

د. حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على

المعلومات المتصلة بذلك.

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

أ. يجب أن يشمل الإفصاح- ولكن دون أن يقتصر- على المعلومات التالية:

✓ النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

✓ أهداف الشركة.

✓ حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويب.

✓ أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

✓ عوامل المخاطرة المنظورة.

✓ المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.

✓ هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

ب. ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضًا بمتطلبات عمليات المراجعة.

ج. يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية.

د. ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

أ. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

ب. حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

ج. يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية، وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

د. يتعين أن يقوم مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية، من بينها:

- ✓ مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول.
 - ✓ اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين ، وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم، ومتابعتهم ، وأيضاً – حينما يقتضى الأمر ذلك- إحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي.
 - ✓ مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمن الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
 - ✓ متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين، ومن بين تلك الصور :إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات لأطراف ذوى صلة.
 - ✓ ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك :وجود مراجع مستقل، و إيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة، نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بإحكام القوانين. .
 - ✓ متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجالس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.
 - ✓ الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.
 - ج. يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشئون الشركة، و أن يجرى ذلك – بصفة خاصة – على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.
 - ✓ يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح . ومن أمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية :التقارير المالية، وترشيح المسؤولين التنفيذيين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
 - ✓ يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقتاً كافياً لمباشرة مسؤولياتهم.
 - ح. كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات، يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.
- المبدأ السادس: ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات**
- ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات ، من أجل رفع مستوى الشفافية ، و أن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني، ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة⁸.
- 6- آليات حوكمة الشركات :**

مقارنة بآليات الرقابة كوظيفة من وظائف التسيير، يقصد بآليات حوكمة الشركات كنظام رقابي متكامل ، الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموماً، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة منهم ، ويمكن القول بأن هناك شبه إجماع بين الكتاب والباحثين في مجال حوكمة الشركات على تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى فئتين: الآليات الخارجية و الآليات الداخلية :

أولاً: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة . ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي :

1- مجلس الإدارة

ولكي يتمكن مجلس الإدارة في الشركة المملوكة للدولة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة ، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين ، أبرزها ما يأتي :

أ- لجنة المراجعة:

بعد الانهيارات المالية في كبرى شركات العالم بالولايات المتحدة الأمريكية ، تم إصدار قانون Sarbanse Oxley Act في سنة 2002 ، و الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة للمراجعة ، هذه اللجنة تكون منبثقة من مجلس الإدارة ، وتقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين ، والذين تتوافر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة و المراجعة ، وتتعلق مسؤوليتها بالإشراف على عمليات إعداد التقارير المالية، أداء المراجع الداخلي والخارجي والتحقق من كفاية و فعالية نظام الرقابة الداخلية ، وكذا مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات من قبل إدارة الشركة .

ب- لجنة المكافآت :

توصي اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا معقولة ، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية ، وهنا يكمن الدور الفعال لهذه اللجنة.

ج- لجنة التعيينات:

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة ، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وُضعت هذه اللجنة لأداء مجموعة من الواجبات ، فهي تقوم بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين، و تضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين كما تقوم مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.

2- المراجع الداخلي:

تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا مهما في عملية الحوكمة ، وذلك عن طريق زيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة ، حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية ، العدالة ، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي ، وفي هذا السياق فإن كل من المراجعة الداخلية والخارجية تعد آلية مهمة من آليات الرقابة ضمن إطار هيكل الحوكمة ، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية واكتشاف حالات الغش و التضليل ، لذلك يجب أن تكون مستقلة و منظمة بشكل جيد ، وفي هذا الاتجاه يجب أن تتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة بشكل مباشر وليس إلى الإدارة.

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة ، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع ، حيث يشكل هذا المصدر احد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة . ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي :

1- منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات ، ويؤكد على هذه الأهمية كل من (هيس و إمبافيدو ، Hess & Impavido) ، وذلك من خلال انه: " إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو إنها غير مؤهلة) ، فسوف تفشل في منافسة

الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة ، وبالتالي ستتعرض للإفلاس ". إذن فإن منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة ، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا ، وهذا يعني إن إدارة الشركة إلى حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة ، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين انه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية .

2- الاندماجات والاكْتساب:

مما لا شك فيه إن الاندماجات والاكْتساب تعد من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم ، ويشير كل من (جون و كيديا، John & Kedia) إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى إن الاكْتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال) ، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال ، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكْتساب أو الاندماج . أما في الشركات المملوكة للدولة فتشير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية إلى إن الحكومة الصينية على سبيل المثال قد استفادت من هذه الآلية ، وذلك بعد إعطاء هذه الشركات قدرا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات ومنها قرارات الاكْتساب والاندماج ، ولكن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات.

3- المراجع الخارجي:

يؤدي المراجع الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية ، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة المراجعة في نوعية تلك الكشوفات ، وليس مدى قبولها فقط ، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة ، وعلى وجه الخصوص لجنة المراجعة في اختيار المراجع الخارجي والاستمرار في تكليفه ، يرى (أبوت و باركر ، Abbot & Parker) أن لجان المراجعة المستقلة والنشيطة سوف تتطلب مراجعة ذات نوعية عالية ، وبالتالي اختيار المراجعين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة . و يمثل المراجع الخارجي حجر الزاوية للحوكمة الجيدة للشركات المملوكة للدولة ، حيث يساعد هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها ، و غرس الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام ، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) على أن دور المراجع الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف ، التبصر والحكمة.

4- التشريع والقوانين:

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة فقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة ، ليس فيما يتصل بدورهم ووظائفهم في هذه العملية فقط ، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم أيضا ، فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbanes-Oxly Act متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة ، تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ، وتقوية إشراف لجنة المراجعة على عملية إعداد التقارير المالية ، والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية ، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة ، والتي قد تكون مضررة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة .

5- آليات حوكمة خارجية أخرى:

هناك آليات حوكمة خارجية أخرى فضلا عن ما تقدم ذكره ، تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكاملة للآليات الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة ، و تتضمن (ولكن لا تقتصر على) المنظمين ، المحللين الماليين وبعض المنظمات الدولية ، فعلى سبيل

المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات والدول ، من اجل محاربة الفساد المالي والإداري ، وتضغط منظمة التجارة العالمية من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية ، وفي قطاع البنوك ، تمارس لجنة بازل ضغطا من اجل ممارسة الحوكمة فيها.⁹

II. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أربع فئات:

الفئة الأولى: أعضاء مجالس الإدارة، باعتبارهم احد الأطراف الأساسية ضمن علاقة الوكالة،
الفئة الثانية: محافظي الحسابات، و تم اختيار عينة الدراسة من الولايات التالية: عنابة، الاغواط، قالمة، الجزائر العاصمة.

الفئة الثالثة: المساهمين و المستثمرين، باعتبارهم المستخدم الأساسي للقوائم المالية، و أهم طرف ضمن علاقة الوكالة في الشركة.

الفئة الرابعة: أعوان البنوك و إدارة الضرائب، باعتبارهم أحد أهم مستخدمي القوائم المالية.

الفئة الخامسة: عمال الشركات باعتبارهم أحد أصحاب المصالح في الشركة.

وتم اختيار عينة الدراسة لمختلف الفئات بطريقة عشوائية من الشركات المساهمة المدرجة ببورصة الجزائر و الممثلة بالجدول رقم (01)، بحيث بلغ حجمها 80 ، و تم توزيع الاستبيانات على جميع أفراد العينة عن طريق البريد الالكتروني لبعض أفراد العينة ، و المقابلة المباشرة مع شرح المفاهيم الواردة ضمن الاستبيان للبعض الآخر، و بعد عملية الفرز و التدوير تقرر الإبقاء على 50 استبيان من المجموع الكلي، لتمثل عينة الدراسة و ذلك بعد إقصاء باقي الاستبيانات و المقدرة ب 30 ، بعضها استبعدت للنقص أو لتضارب الإجابات، و البعض الآخر لورودها بعد الأجل المحدد، فكانت نتائج الفرز كما يوضحه الجدول رقم (02):

النشاط	الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر
صناعة الادوية	مجمع صيدال
الفندقة	فندق الاوراسي
الفندقة و العقار	مجمع دحلي
الطيران	الخطوط الجوية الجزائرية
الاتصالات	الجزائرية للاتصالات
الكهرباء و الغاز	سونلغاز
الصناعات الغذائية	سفيتال
استغلال الموارد البترولية	سوناطراك
حفر الآبار	اينافور
الإيجار	عرب للإيجار

الجدول رقم (01): الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر.

المصدر: موقع البورصة الجزائرية.

<http://www.cosob.org>

الاستبيان		البيان
النسبة %	العدد	
100	80	عدد الاستبيانات الموزعة و المعلن عنها
17.5	14	عدد الاستبيانات المفقودة
12.5	10	عدد الاستبيانات الملغاة
7.5	06	عدد الاستبيانات الواردة بعد الأجل
62.5	50	عدد الاستبيانات الصالحة

الجدول رقم (02): نتائج فرز الاستبيانات.
المصدر: مخرجات برنامج SPSS

1- إعداد الاستبيان:

تم إعداد الاستبيان على النحو الآتي:
 ✓ إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات و المعلومات.
 ✓ إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية و تعديل ما هو ضروري.
 ✓ توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ،
 و قد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين أساسيين، كما يلي:
القسم الأول: يتناول البيانات الشخصية و العامة لأفراد العينة، و يتضمن: "الدرجة العلمية"،
 "الوظيفة الحالية"، "سنوات الخبرة في العمل الحالي"، "العمر".
القسم الثاني: يتناول آراء أفراد العينة حول مدى احترام الشركات المساهمة الجزائرية لمبادئ
 حوكمة الشركات ، و تم تقسيمه إلى ستة محاور أساسية كما يلي:
المحور الأول: مدى احترام حقوق المساهمين،
المحور الثاني: مدى احترام المعاملة المتكافئة للمساهمين،
المحور الثالث: مدى احترام حقوق أصحاب المصالح،
المحور الرابع: مدى احترام الإفصاح و الشفافية،
المحور الخامس: مدى احترام مسؤوليات مجلس الإدارة،
المحور السادس: مدى احترام الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة ،
 و قد كانت الإجابة على كل فقرة من فقرات الاستبيان وفق مقياس "ليكارت الخماسي" ، كما هو
 موضح في الجدول الآتي:

التصنيف	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

الجدول رقم (03): مقياس ليكارت الخماسي.
المصدر: من إستنتاج الباحث

2- المعالجات الإحصائية:

تم تحليل و تقرير الاستبيانات بالاعتماد على برنامجي SPSS، و Microsoft Excel من خلال المعالجات الإحصائية التالية:
 - النسب المئوية و التكرارات.
 - معامل ارتباط "بيرسون" لقياس صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان.
 - اختبار "الفكر ونباخ" لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
 - اختبار "كولمجروف سمرنوف" لمعرفة نوع البيانات ، هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
 - حساب المدى، المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لبنود الاستبيان.
 - اختبار T المتوسط العينة الواحدة، ONE SIMPLE TEST

3- قياس صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان: معامل الارتباط بيرسون تعتبر علاقة الارتباط قوية إحصائياً، إذا كان مستوى الدلالة الإحصائي المرافق لمعامل الارتباط بيرسون صغير (أقل من 0.05) والجدول الآتي يبين معاملات الارتباط بيرسون بين مجموع كل محور من محاور الاستبيان، مع المجموع الكلي لفقرات الاستبيان:

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	مدى احترام مبدأ حقوق المساهمين	0.583	0.002
2	مدى احترام المعاملة المتكافئة للمساهمين	0.699	0.000
3	مدى احترام حقوق أصحاب المصالح	0.747	0.000
4	مدى احترام مبدأ الإفصاح و الشفافية	0.486	0.014
5	مدى احترام مسؤوليات مجلس الإدارة	0.486	0.014
6	مدى ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة	0.640	0.001

الجدول رقم (04): صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة
المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول يمكن القول أن معاملات الارتباط تقع في المجال $0.3 < R \leq 0.7$ بالنسبة للمحاور "1"، "2"، "4"، "5"، "6"، و بالنسبة للمحور "3" معامل الارتباط يقع في المجال $0.7 \leq R \leq 1.0$ ، و بما أن مستويات الدلالة أقل من 0.05، فإن علاقة الارتباط بين مجموع كل محور من محاور الاستبيان و المجموع الكلي لفقرات الاستبيان تعتبر علاقة طردية مقبولة إحصائياً وصادقة لما وضعت لقياسه.

4- ثبات فقرات الاستبيان: معامل الفاكرونباخ (Alpha de Cronbach):

يعتبر هذا المعامل من أهم مقاييس الثبات و الاتساق الداخلي، فهو يربط ثبات الاستبيان بثبات بنوده، و حسب كرونباخ، فازدياد نسبة تباينات البنود بالنسبة للتباين الكلي يؤدي إلى انخفاض معامل الثبات، و يمكن صياغة معادلة ألفا كمايلي:

$$\theta \equiv \frac{n}{n-1} \times 1 \times \frac{\sum 2ع ب}{ع 2ك}$$

ع2ب: مجموع تباينات البنود.

بحيث:
مج

ع2ك: تباين الاستبيان ككل.

ن: عدد بنود الاستبيان.

و باستخدام برنامج SPSS تم استخراج المعاملات كمايلي :

المحاور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ
1	مدى احترام مبدأ حقوق المساهمين	3	.83690
2	مدى احترام المعاملة المتكافئة للمساهمين	6	.81170
3	مدى احترام حقوق أصحاب المصالح	2	.78730
4	مدى احترام مبدأ الإفصاح و الشفافية	6	.80690
5	مدى احترام مسؤوليات مجلس الإدارة	4	.95640
6	مدى ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة	7	.92420

الجدول رقم (05): معامل الفاكرونباخ للثبات المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ معقولة و مرتفعة، مما يؤكد ثبات فقرات الاستبيان محل الدراسة.

5- اختبار التوزيع الطبيعي "كولمجروف سمرنوف" Kolmogrove-Smirnov :

يستخدم اختبار كولمجروف سمرنوف في معرفة ما إذا كانت البيانات محل الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، و لذلك سنصيغ الفرضيات التالية: H_0 : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. و قد حصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي من خلال برنامج SPSS

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	قيمة z الحسابية	مستوى المعنوية
1	مدى احترام مبدأ حقوق المساهمين	3	1.254	0.086
2	مدى احترام المعاملة المتكافئة للمساهمين	6	1.142	0.147
3	مدى احترام حقوق أصحاب المصالح	2	1.387	0.043
4	مدى احترام مبدأ الإفصاح و الشفافية	6	1.098	0.179
5	مدى احترام مسؤوليات مجلس الإدارة	4	1.098	0.179
6	مدى ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة	7	0.861	0.448

الجدول رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي "كولمجروف سمرنوف"

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق ينتج أن مستوى المعنوية لكل المحاور اكبر من 0.01، لذلك نرفض الفرضية البديلة التي تقول أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ونقبل الفرضية المبدئية التي تقول أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، عند مستوى معنوية 0.01.

قيمة z الجدولية = 2.58، عند مستوى دلالة 0.01،

قيمة z الجدولية = 1.96، عند مستوى دلالة 0.05،

و قيم z الحسابية كلها اقل من الجدولية في الحالتين ، إذن نؤكد قبول الفرضية المبدئية ، و البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

6- تحليل نتائج الدراسة:

تم تحليل نتائج الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية لإجابات كل محور من محاور الاستبيان، كما هو موضح بالجدول التالي:

		الإجابات						
الوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور الأول: مدى احترام مبدأ حقوق المساهمين		
3.26		12	18	15	5	التكرار	1- للمساهمين الحق في المشاركة و في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة.	
		24	36	30	10	النسبة %		
2.16	13	22	11	2	2	التكرار	2- تتم مساءلة مجلس الإدارة باستمرار من طرف المساهمين.	
	26	44	22	4	4	النسبة %		
1.94	25	11	7	6	1	التكرار	3- تتاح الفرصة للمساهمين في ممارسة درجة من الرقابة على الشركة .	
	50	22	14	12	2	النسبة %		
2.45	المتوسط العام لمدى احترام مبدأ حقوق المساهمين							

الجدول رقم (07): نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى احترام مبدأ حقوق المساهمين

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال المتوسط العام لمدى احترام مبدأ حقوق المساهمين فهو 2.45 و يقع في المجال من 1.8 إلى 2.6 في الفئة الثانية من فئات ليكارت الخماسي، أي غير موافق في الإجابة، أما أغلب النسب المئوية فظهرت معتدرة في درجة الإجابة "غير موافق" و "غير موافق بشدة" ، و بالتالي يمكن الخروج بالنتيجة التالية: "الواقع يؤكد أن بعض الشركات المساهمة الجزائرية لا تحترم مبدأ حقوق المساهمين كأحد قواعد تطبيق حوكمة الشركات".

الوسيط الحسابي	الإجابات					المحور الثاني: مدى احترام مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
2.86	2	15	22	10	1	1- يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
	4	30	44	20	2	النسبة %
3.12	2	12	14	22	-	2- يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت.
	4	24	28	44	-	النسبة %
3.08	2	10	22	14	2	3- يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
	4	20	44	28	4	النسبة %
2.60	3	23	16	7	1	4- تتم المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين.
	6	46	32	14	2	النسبة %
1.86	22	18	5	5	-	5- يمنع تداول الأسهم بصورة لا تتم بالإفصاح والشفافية.
	44	36	10	10	-	النسبة %
2.32	10	25	5	9	1	6 - يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.
	20	50	10	18	2	النسبة %
2.64	المتوسط العام لمدى احترام مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين					

الجدول رقم (08):نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى احترام مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين

من خلال المتوسط العام لمدى احترام مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين فهو 2.64 و يقع في المجال من 2.6 إلى 3.4 الفئة الثالثة من فئات ليكارت الخماسي، أي محايد في الإجابة، أما أغلب النسب المئوية فظهرت غير معتبرة بدرجات متقاربة ، و بالتالي يمكن الخروج بالنتيجة التالية: "الواقع يؤكد أن بعض الشركات المساهمة الجزائرية لا تحترم مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين كأحد قواعد تطبيق حوكمة الشركات "

الوسط الحسابي	الإجابات					المحور الثالث: مدى احترام مبدأ حقوق أصحاب المصالح
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
2.78	5	12	26	3	4	1- تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها الشركة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لأعوان الضرائب، وكذا البنوك صادقة.
	10	24	52	6	8	النسبة %
3.00	3	10	27	4	6	2- تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها الشركة كافية للاطمئنان أن حقوق العمال محترمة.
	6	20	54	8	12	النسبة %
2.89	المتوسط العام لمدى احترام مبدأ حقوق أصحاب المصالح					

الجدول رقم (09): نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى احترام مبدأ حقوق أصحاب المصالح

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال المتوسط العام لمدى احترام مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين فهو 2.89 و يقع في المجال من 1.8 إلى 2.6 الفئة الثانية من فئات ليكارت الخماسي، أي "غير موافق" في الإجابة، أما أغلب النسب المئوية فظهرت غير معتبرة بدرجات متقاربة ، و بالتالي يمكن الخروج بالنتيجة التالية: "الواقع يؤكد أن بعض الشركات المساهمة الجزائرية لا تحترم مبدأ حقوق أصحاب المصالح كأحد قواعد تطبيق حوكمة الشركات "

الوسط الحسابي	الإجابات					المحور الرابع: مدى احترام مبدأ الإفصاح و الشفافية
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
3.20	8	11	9	07	15	1- يتم الإفصاح دوريا عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
	16	22	18	14	30	النسبة %
2.38	11	13	22	4	-	2- يتم الإفصاح دوريا عن أهداف الشركة.
	22	26	44	8	-	النسبة %
2.94	07	05	22	16	-	3- يتم الإفصاح دوريا عن حق الأغلبية من المساهمين، و حقوق التصويت.
	14	10	44	32	-	النسبة %
2.96	5	16	7	20	2	4- يتم الإفصاح دوريا عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.
	10	32	14	40	4	النسبة %
2.24	10	24	12	2	2	5- يتم الإفصاح دوريا عن عوامل المخاطرة المنظورة.
	20	48	24	4	4	النسبة %
2.32	11	15	21	3	-	6 - يتم الإفصاح دوريا عن المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.
	22	30	41	6	-	النسبة %
2.67	المتوسط العام لمدى احترام مبدأ الإفصاح و الشفافية					

الجدول رقم (10): نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى احترام مبدأ الإفصاح و الشفافية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال المتوسط العام لمدى احترام مبدأ الإفصاح و الشفافية فهو 2.67 و يقع في المجال من 2.6 إلى 3.4 في الفئة الثالثة من فئات ليكارت الخماسي، أي " محايد " في الإجابة، أما أغلب النسب المئوية فظهرت غير معتبرة و بدرجات متقاربة ، و بالتالي يمكن الخروج بالنتيجة التالية:"الواقع يؤكد أن بعض الشركات المساهمة الجزائرية لا تحترم مبدأ الإفصاح و الشفافية كأحد قواعد تطبيق حوكمة الشركات "

		الإجابات						
الوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور الخامس: مدى احترام مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة		
						التكرار	النسبة %	
2.68	-	34	1	12	3	التكرار	1-يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية .	
	-	68	2	24	6	النسبة %		
2.68	-	34	1	12	3	التكرار	2- يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية المفعول .	
	4	68	2	24	6	النسبة %		
2.68	المتوسط العام لمدى احترام مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة							

الجدول رقم (11):نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى احترام مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال المتوسط العام لمدى احترام مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة فهو 2.68 و يقع في المجال من 2.6 إلى 3.4 في الفئة الثالثة من فئات ليكارت الخماسي، أي " محايد " في الإجابة، أما أغلب النسب المئوية فظهرت معتبرة ، اغلبها بدرجة "غير موافق" ، و بالتالي يمكن الخروج بالنتيجة التالية: "الواقع يؤكد أنه يتم احترام مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في ركات المساهمة في الجزائر "

		الإجابات						
الوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور السادس: مدى احترام مبدأ ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة		
						التكرار	النسبة %	
2.14	12	25	9	2	2	التكرار	1- يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفاعلية و المرونة الكافية.	
	24	50	18	4	4	النسبة %		
2.12	10	28	10	-	2	التكرار	2-توجد أسواق مالية نشطة تتميز بالشفافية و الفعالية العالية.	
	20	56	20	-	4	النسبة %		
1.98	16	26	1	7	-	التكرار	3-توجد قوانين و تنظيمات للحوكمة ذات شفافية و قابلية للتنفيذ.	
	32	52	2	14	-	النسبة %		
2.18	16	20	5	7	2	التكرار	1- وجود آليات قانونية و تنظيمية للحوكمة تتميز بالكفاءة والعدالة و عدم التحيز.	
	32	40	10	14	4	النسبة %		
2.00	17	21	7	5	-	التكرار	5- يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.	
	34	42	14	10	-	النسبة %		
2.06	15	23	6	6	-	التكرار	6-تمنح للجهات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها.	
	30	46	12	12	-	النسبة %		
2.06	18	19	6	6	1	التكرار	7- تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية و التنفيذية بالنزاهة و الموضوعية.	
	36	38	12	12	2	النسبة %		
2.07	المتوسط العام لمدى احترام مبدأ ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة							

الجدول رقم (12):نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى احترام مبدأ ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال المتوسط العام لمدى احترام مبدأ ضمان الأساس اللازم لتفعيل الحوكمة فهو 2.07 و يقع في المجال من 1.8 إلى 2.6 في الفئة الثانية من فئات ليكارت الخماسي، أي " غير موافق " في الإجابة، أما أغلب النسب المئوية فظهرت معتبرة أغلبها بدرجة " غير موافق " ، و بالتالي يمكن الخروج بالنتيجة التالية: "الواقع يؤكد غياب الأساس اللازم لتفعيل الحوكمة في الجزائر" **7- إختبار صحة فرضية الدراسة :**

تم استخدام اختبار T لمتوسطات محاور الاستبيان وكانت النتيجة كما يوضحه الجدول التالي:

الوسط الحسابي	درجة أهمية الخاصية	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية
2,723	منخفضة قليلا	0,109	1,197	0.741

الجدول رقم (13):نتيجة اختبار T لمتوسطات محاور الاستبيان.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تقع في مجال قبول الفرضية العدمية 0H، و مستوى الدلالة اكبر من 0.05 ، إذن نرفض الفرضية البديلة ، و نقبل الفرضية 0H و تؤكد النتيجة : لا يتم احترام مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية.

النتائج و التوصيات:

في ضوء هذه الدراسة، يمكن الخروج بالنتائج و التوصيات التالية:

أولاً: النتائج

اتفقت آراء العينة على أن حوكمة الشركات المساهمة في الجزائر مازالت تعاني الكثير من النقص، و ذلك لعدة أسباب نذكر منها مايلي:

1. إهدار حقوق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة،
2. ضمان التوافق مع القوانين السارية المفعول في مؤسسات دون الأخرى.
3. عدم مساءلة مجلس الإدارة باستمرار من طرف المساهمين، مما ينجر عنه ضياع حقوق المساهمين، و كذا أصحاب المصالح من موردين، مقرضين، عمال، زبائن...و بالتالي انعدام الثقة و الرقابة على الشركة.
4. عدم كفاية تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها الشركة للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لأعوان الضرائب، وكذا البنوك صادقة، وأن حقوق العمال محترمة.
5. غياب دور المراجع الداخلي في التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية، و إدارة المخاطر،
6. عدم توفر أسواق مالية نشطة تتميز بالشفافية و الفعالية العالية.
7. قلة الوعي و استيعاب المهنيين لضرورة احترام مبادئ حوكمة الشركات،
8. تأخر تبني الجزائر لمفهوم حوكمة الشركات مقارنة ببقية الدول العربية،

و بذلك يمكن القول أن إطار الحوكمة المطبق في الجزائر مازال يعاني من نقائص تحتاج لتكملة ، و ذلك ضمانا للفاعلية و المرونة الكافية، و تبذل الجزائر مؤخرا قصار جهدها لتفعيل هذا النظام ، و نستدل على ذلك بتبني دليل حوكمة الشركات عام 2009، رغم أن هذا الدليل كان مخصص لحوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، على اعتبار أنها العجلة المحركة للاقتصاد الوطني.

ثانيا: التوصيات

حسب آراء عينة الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

1. اعتماد الشفافية في التسيير ،
2. تفعيل الأدوات الرقابية المختلفة انطلاقا من الرقابة الذاتية إلى رقابة مختلف الأجهزة الإدارية المنتخبة،
3. ترسيخ مبادئ العقيدة الإسلامية في كل المعاملات في الشركة،
4. العقلنة و الرشادة في استخدام الموارد المالية ، البشرية و المادية،
5. المشاركة لجميع الفئات و المتعاملين في صناعة القرارات الإستراتيجية،
6. زرع روح الحوار في ثقافة الشركات النابعة من الطروحات العلمية و المكيفة بالواقع الجزائري، خدمة لاستغلال امثل للموارد البشرية دون تناسي عامل الخبرة المكتسبة و التراكمية،
7. الاستفادة من خبرات البلدان العربية و الأجنبية في مجال حوكمة الشركات.

المراجع:

1. <http://islamfin.go-forum.net/t1561-topic>
2. Gérard Charreaux, corporate governance "theory and made", economica education, Paris, France, 1997, p144.
3. بهاء الدين سمير علام ، اثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي في للشركات المصرية "دراسة تطبيقية"، كلية التجارة ، القاهرة ، مصر، 2009، ص: 6، 7.
4. Karine le Joly & Bertrand Moingeon, "corporate governance theoretical debates and practices under the direction " , Ellipses education, Paris, France, 2001, p19.
5. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات "المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف" ، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 25.
6. أبو حفص رواني ، الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال" تجارب بعض الدول المتقدمة و النامية"، الملتقى الدولي حول الحوكمة و أخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار ، عنابه، الجزائر، أكتوبر، 2009 .
7. Saïd Boumendjel, Economic breviary of student and researcher, Badji Mokhtar university publication, Annaba, Algeria, 2003, p297.
8. OECD, Principles and Annotations on Corporate Governance, Arabic Translation, Center for International Private Enterprise, 2003, P: 9.
On line: www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp
9. عباس حميد التميمي: بحث مقدم بعنوان: آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، عمان ، الاردن، 2005، ص: 7.
10. <http://www.cosob.org>

الملاحق : الاستبيان

القسم الأول: بيانات عامة

يرجى الإشارة إلى الإجابة المناسبة بعلامة X

1- ماهي الدرجة العلمية التي تحملونها حاليا ؟

من ليسانس
جستير
ليسانس
دكتوراه

2- ماهي وظيفتكم الحالية ؟

حافظ حسابات
ساحم
أمل
مدير شركة
عون ضرائب
مدير بنك

وظيفة أخرى.....
3- كم عدد السنوات التي قضيتموها في عملكم الحالي ؟

أقل من 5 سنوات.
من 5 إلى 10 سنوات.
من 10 إلى 15 سنة.
أكثر من 15 سنة.
من 15 إلى 20 سنة.
أكثر من 20 سنة.

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول:					
مدى احترام حقوق المساهمين					
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	
					1- للمساهمين الحق في المشاركة و في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة.
					2- تتم مساءلة مجلس الإدارة باستمرار من طرف المساهمين.
					3- تتاح الفرصة للمساهمين في ممارسة درجة من الرقابة على الشركة .

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	المحور الثاني: مدى احترام المعاملة المتكافئة للمساهمين
					1- يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
					2- يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت.
					3- يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
					4- تتم المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين.
					5- يمنع تداول الأسهم بصورة لا تتم بالإفصاح والشفافية.
					6 - يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	المحور الثالث: مدى احترام حقوق أصحاب المصالح : إدارة الضرائب، البنوك، العمال
					1- تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها الشركة كافية للاطمئنان أن المعلومات المقدمة لأعوان الضرائب، وكذا البنوك صادقة.
					2- تأشيرة المراجع القانوني في القوائم المالية التي تقدمها الشركة كافية للاطمئنان أن حقوق العمال محترمة.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	المحور الرابع: مدى احترام الإفصاح و الشفافية
					1- يتم الإفصاح دوريا عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
					2- يتم الإفصاح دوريا عن أهداف الشركة.
					3- يتم الإفصاح دوريا عن حق الأغلبية من المساهمين، و حقوق التصويت.
					4- يتم الإفصاح دوريا عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتببات والمزايا الممنوحة لهم.
					5- يتم الإفصاح دوريا عن عوامل المخاطرة المنظورة.
					6 - يتم الإفصاح دوريا عن المسائل المادية المتصلة بالعمالين وبغيرهم من أصحاب المصالح.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	المحور الخامس: مدى احترام مسؤوليات مجلس الإدارة
					1- يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية .
					2-بضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية المفعول.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	المحور السادس: مدى ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة
					1- يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفاعلية و المرونة الكافية.
					2 -توجد أسواق مالية نشطة تتميز بالشفافية و الفعالية العالية.
					3 -توجد قوانين و تنظيمات للحوكمة ذات شفافية و قابلية للتنفيذ.
					4- وجود آليات قانونية و تنظيمية للحوكمة تتميز بالكفاءة والعدالة و عدم التحيز.
					5- يتم توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة.
					6- تمنح للجهات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية السلطة الكافية للقيام بواجباتها..
					7- تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية و التنفيذية بالنزاهة و الموضوعية.

نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وأثرها على فاعلية ضريبة الدخل في الأردن

د. خليل الرفاعي - الاردن

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وأثرها على فاعلية ضريبة الدخل في الأردن من خلال أثر تطور نظم المعلومات المستخدمة في الدائرة، وتطور الحاسب الآلي والبرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات في الدائرة، ودور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات المفيدة كماً ونوعاً للدائرة.

قام الباحث بصياغة مجموعة من الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وتم تصميم إستبانه موجهة إلى المدراء ورؤساء الأقسام والمشرفين والعاملين في مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الرئيسية ومديريات ضريبة الدخل والمبيعات في مدينة عمان، وقد تم توزيع (150) إستبانه، أخضع منها (141) إستبانه للتحليل الإحصائي (أي ما نسبته 94%)، وقد أجرى الباحث دراسة وصفية تحليلية للوصول إلى النتائج وتحقيق أهداف الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة فاعلية دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تتأثر بجميع المتغيرات المستقلة محل الدراسة، وكان أكثر المتغيرات تأثيراً مساهمة الحاسب الآلي والبرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات بنسبة تأثير 75.74%، ومن ثم تطوير نظم المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بنسبة تأثير 74.55%، وأخيراً تفعيل دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات الدقيقة للدائرة وبنسبة تأثير 70.74%.

ABSTRACT

The purpose of this study was to identify the accounting information systems used in the Income and Sales Tax Department and its effect on the Income Tax efficiency in Jordan through the effect of the development of accounting information systems applied in the department, contribution of computer and software used in the accounting information systems of the department and the role of public and private departments and institutions in providing the department with useful accounting information, quantitatively and qualitatively.

The researcher has set a number of hypotheses to achieve the study objectives and answer its questions. A questionnaire was developed directed to principals, department heads, supervisors and employees working in the information department of the Income Tax Department head office and the income tax departments in Amman.

(150) Questionnaires were distributed, of which (141) questionnaires, i.e. 94%, were subjected to statistical analysis. The researcher has used the descriptive analytical method in order to reach the results and achieve study objectives.

The study results revealed that increasing the Income Tax Department efficiency is affected by all independent variables, subject of the study.

The most contributing variable was contribution of computer and software applied in accounting information systems by an effect percentage of 75.74%, development of accounting information systems in the Income Tax Department at a percentage of 74.55% and then the effect of the measures for activating the role of public and private departments and institutions in providing the Department with accurate accounting information at an effect percentage of 70.74% .

المقدمة:

تطور مفهوم المحاسبة من مجرد مسك للدفاتر إلى نظام للمعلومات، حيث عرّفت جمعية المحاسبين الأمريكية المحاسبة بأنها "عمليات تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية ذات الطبيعة المالية بقصد تمكين مستخدمي هذه المعلومات من الحكم على الأمور المالية للمنشأة وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها" (مطر , 1991, ص 2385).

"إن المحاسبة كنظام معلومات تعمل على جمع وإيصال المعلومات الاقتصادية الخاصة بأنشطة المنشأة إلى مجموعة واسعة من المستخدمين حيث يوفر هذا النظام المعلومات لثلاثة أغراض هي:

- الأغراض الروتينية من تخطيط ورقابة من خلال التقارير الداخلية للإدارة.
- والأغراض غير الروتينية لصياغة الخطط والسياسات الرئيسية من خلال التقارير الداخلية.
- ولأغراض خدمة جهات خارجية مختلفة كالمساهمين، الحكومة، الدائنين... من خلال التقارير الخارجية" (مطر , 1991, ص 2399).

إن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن من أبرز الدوائر والمؤسسات الحكومية التي تعتمد على تقارير نظم المعلومات للشركات والوحدات الاقتصادية الخاضعة للضريبة، حيث يتم الاعتماد على مخرجات هذه النظم كنقطة أساس للتقدير على الشركات والأفراد العملاء والموردين لهذه الشركات والوحدات مما يعمل على زيادة إعداد المكلفين الخاضعين للضريبة وزيادة الموضوعية في قرارات المقدرين ويؤدي بالتالي إلى خفض ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة تحصيلات دائرة الضريبة وفاعلية الدائرة وتحقيقها لأهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

أهمية الدراسة:

مع التطور الهائل في التكنولوجيا الحديثة وخاصة في الكمبيوتر والاتصالات والانتقال من عصر الإدارة إلى عصر المعلوماتية، زادت أهمية تطوير نظم المعلومات لمواكبة هذه التطورات والإهتمام بتوفير الكفاءات البشرية والإمكانيات المادية وتفعيل إستخدام الحاسوب والبرمجيات المستخدمة.

بحثت هذه الدراسة دور وأهمية تطوير نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في تحقيق أهداف الدائرة في توسيع قاعدة المكلفين وزيادة التحصيلات الضريبية من خلال بيان جميع مصادر الدخل وتقليل محاولات تخفيضه والحد من إمكانية التهرب الضريبي، مما يعمل على مساعدة المقدرين في إتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية، و يعمل على بناء الثقة بين الدائرة من جهة والمكلفين من جهة أخرى.

ولقلة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع ولأهميته والحاجة إليه جاءت هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على نظم المعلومات المستخدمة في الدائرة ومراحل تطورها.
- 2- التعرف على أثر نظم المعلومات المستخدمة في الدائرة على فاعليتها.
- 3- أثر مساهمة الحاسب الآلي وبرمجيات نظم المعلومات المستخدمة في الدائرة على فاعليتها.
- 4- تفعيل دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات المفيدة كماً ونوعاً للدائرة.
- 5- التوصل إلى نتائج وتوصيات تساعد في زيادة فاعلية نظم المعلومات المستخدمة في الدائرة بما يحقق أهدافها.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- هل يساهم تطوير نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على زيادة فاعلية الدائرة؟

- 2- هل يساهم الحاسب الآلي وبرمجيات نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في زيادة فاعليتها؟
- 3- هل تسهم إجراءات تفعيل دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات الدقيقة للدائرة في زيادة فاعليتها؟

فرضيات الدراسة:

- لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على تساؤلاتها.. أفترض الباحث الفرضيات التالية:**
- الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر لتطوير نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على زيادة فاعليتها.
- الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر لمساهمة الحاسب الآلي والبرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات على زيادة فاعلية الدائرة.
- الفرضية الثالثة:** لا تسهم إجراءات تفعيل دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات الدقيقة للدائرة في زيادة فاعليتها.

الدراسات السابقة:

أ – الدراسات العربية:

- 1- دراسة راجح الخضور (1999) بعنوان "ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في الأردن". هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل قياسي ووصفي شامل ما أمكن لظاهرة التهرب من ضريبة الدخل بقصد تحديدها ومناقشة العوامل التي تؤثر فيها. وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد تصاعد في مقدار التهرب من ضريبة الدخل بشكل سنوي تقريباً وأوصت الدراسة بإستحداث قسم لتقصي المعلومات لمتابعة نشاطات الشركات والمؤسسات الخاضعة للضريبة، وزيادة التنسيق وتبادل المعلومات بين المؤسسات الحكومية المختلفة التي لها علاقة مباشرة مع الشركات والمؤسسات الخاضعة للضريبة.
- 2- دراسة عدي عفانة (2002) بعنوان "العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل في حالة مسك حسابات أصولية في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل في حالة مسك حسابات أصولية في الأردن وكذلك التعرف على الإجراءات التي يقوم بها مقدر ضريبة الدخل في حالة مسك حسابات أصولية لغايات توثيقها بمرجع أكاديمي. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج وتحقيق أهداف الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود أساس موضوعي للتقدير في حالة مسك حسابات أصولية إلا أن قرار مقدر ضريبة الدخل يتأثر بعوامل يجب أن تكون مستبعدة عند التقدير، فالضغوط من الإدارة على قرار المقدر على سبيل المثال لا الحصر لا يجب أن يكون لها تأثير على التقدير وفرض الضريبة، وأن الهدف التحصيلي أصبح هو الهدف الوحيد المرغوب بغض النظر عن أي أهداف أخرى.

وأوصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها أن على دائرة ضريبة الدخل ضرورة الاهتمام بنظام المعلومات الموجود لديها وتطويره.

- 3- دراسة خيرى كتانة (2002) بعنوان "أثر المعلوماتية والعولمة والإنترنت في تكييف نظم المعلومات الإدارية (مع إشارة خاصة لدائرة ضريبة الدخل في الأردن)".

حيث هدفت الدراسة إلى تحديد الفجوة بين الواقع والطموح للمعلوماتية الحالية في إطار قياس عالمي وإيجاد سياقات التطوير والتحديث اللازمين لنظام المعلومات الحالي في الميدان المبحوث.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والاستنتاجات ومنها:

- الاهتمام بتطبيق التقدير الحاسوبي في دائرة ضريبة الدخل مما يوفر الوقت والجهد ويزيد من كفاءة التقدير وسرعة الانجاز.

- ضرورة وضع خطط إستراتيجية لتأهيل الكوادر الفنية المحلية للاعتماد على الذات في بناء التقنيات المعلوماتية.

ب - الدراسات الأجنبية:

1- دراسة ستيوارت - توماس (Stewart-Thomas, 1997) تحت عنوان "العوامل المؤثرة في الأداء الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات"

حيث هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الأداء في تكنولوجيا المعلومات، وما مدى ارتباطها بأداء المؤسسات في مجتمع المستشفيات، حيث أن منهج الدراسة هو استنباط العلاقات بين أداء تكنولوجيا المعلومات وأداء المؤسسة واستثمارات في تكنولوجيا المعلومات.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ارتباط أداء تكنولوجيا المعلومات بالأداء المؤسسي للرعاية الصحية خلال فترة التحول.
- تتناسب كثافة تطبيق تكنولوجيا المعلومات طردياً مع كثافة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.
- أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل ذوي الأداء المنخفض إلى رفع مستواهم بمعدل أعلى من استفادة ذوي الأداء المرتفع من هذه التكنولوجيا.

2- دراسة صاندل (Sundell, 1999) تحت عنوان "العلاقات ما بين أنواع أنظمة تكنولوجيا المعلومات - مجالات الأعمال - التجارة الإلكترونية - والسلوك المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي العلاقات بين درجة المركزية في صناعة قرار أنظمة المعلومات، مستوى عدم اليقين في بيئة الأعمال، استخدام التجارة الإلكترونية، أنواع أنظمة المعلومات المستخدمة، والنجاح المالي للمؤسسة.

تم إجراء دراسة علاقة لتحديد أي علاقات موجودة بين المتغيرات، كما جرى تحاليل فيما إذا وجدت علاقات بين درجة مركزية أنظمة المعلومات التكنولوجية واستخدام التجارة الإلكترونية كما تم تحليل عدم يقينية الأعمال مقابل المتغيرات الأخرى، كما أجري تحليل تباين على المعلومات لتقرير فيما إذا وجدت علاقات بين المتغيرات والسلوك المالي للشركة.

وخلصت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقات بين أي من المتغيرات والسلوك المالي للشركة وعلى عكس النتائج الأخرى المتوقعة من قبل باحثين آخرين، لم تكن هناك علاقة بين تنظيم تكنولوجيا المعلومات في الشركة والنجاح المالي للشركة كما وجدت الدراسة أن الشركات ذات الأشكال الأقل مركزية في تكنولوجيا المعلومات هي الأكثر استعمالاً للتجارة الإلكترونية والإنترنت، والشركات الأكثر حرية في اختيار تكنولوجيا المعلومات تميل إلى استخدام التكنولوجيا الجديدة وتنتهز الفرص المتوفرة على الإنترنت.

نموذج الدراسة:

على ضوء الفرضيات السابقة يتكون نموذج الدراسة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في زيادة فاعلية دائرة ضريبة الدخل في الأردن، على الشكل رقم (1).

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام والمشرفين والعاملين في مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام والمشرفين والعاملين في مديرية المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الرئيسية ومديريات ضريبة الدخل والمبيعات في عمان، حيث يمثل نشاط ضريبة الدخل في عمان ما يزيد عن 85% من إجمالي نشاط ضريبة الدخل ككل من حيث التحصيلات وفرض الضرائب فلذلك فهي تعكس صورة جيدة عن مجتمع الدراسة.

التعريفات الإجرائية:

نظام المعلومات: هو عبارة عن نظام جمع البيانات من مصادر مختلفة وتشغيلها بقصد توفير

المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات.

المتغير التابع: فاعلية ضريبة الدخل في الأردن:

هي درجة تحقيق أهداف ضريبية الدخل في الأردن، وتقاس من خلال:
زيادة تحصيلات الدائرة سنويا.
زيادة أعداد المكلفين الخاضعين للضريبة سنويا.
خفض ظاهرة التهرب الضريبي نسبيا.

المتغيرات المستقلة:

تطوير نظم المعلومات، وتقاس من خلال:
تطور الهيكل التنظيمي لمديرية المعلومات والحاسب الآلي في الدائرة.
المعيار أو الأساس المتبع لتنفيذ الخطة السنوية لمديرية المعلومات.
عدد قسائم البيانات التي تم الحصول عليها خلال السنة.
عدد قسائم البيانات التي تم إدخالها خلال السنة.
عدد قسائم المعلومات التي تم طلبها من قبل المقدرين خلال السنة .
سرعة وصول قسائم المعلومات الى المقدر عند طلبها .
سرعة التحقق من قسائم المعلومات ووصولها الى المقدر عند طلبها .
الاعتماد والاهتمام بكشف التقدير الذاتي كمصدر رئيسي من مصادر المعلومات في الدائرة
2- استخدام الحاسب الآلي وبرمجيات نظم المعلومات ، وتقاس من خلال:

عدد أجهزة الحاسب المستخدمة في الدائرة.
استخدام البرمجيات والتكنولوجيا الحديثة ذات النظام المفتوح بدلا من النظام المغلق.
تغيير لغة البرمجة المستخدمة من (COBOL) إلى (ORACLE).
استخدام البرمجيات والتكنولوجيا الحديثة في تسريع وتنظيم ودقة أعمال مديرية المعلومات.
استخدام البرمجيات والتكنولوجيا الحديثة في مهام وأعمال التقدير والرقابة عليها.
3- دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات ، وتقاس من خلال:
مواد القانون المساعدة في الحصول على المعلومات من القطاعين العام والخاص، وتفعيل هذه المواد.

مستويات الثقة بين الدوائر والمؤسسات الخاصة من جهة ودائرة ضريبة الدخل من جهة أخرى،
لتوفير أكبر قدر من المعلومات عن المكلفين الخاضعين للضريبة.
زيادة التعاون بين الدوائر والمؤسسات العامة من جهة ودائرة ضريبة الدخل من جهة أخرى، عن طريق استخدام وسائل تكنولوجية وبرمجيات حديثة .

محددات الدراسة:

واجه الباحث أثناء قيامه بهذه الدراسة بعض الصعوبات منها:
1- الانتشار الجغرافي الواسع لمديريات ضريبة الدخل في المحافظات، فهي موزعة في كافة المحافظات في المملكة وتفصل بينها مئات الكيلومترات.
2- عدم توفر الإمكانات اللازمة والوقت الكافي لدى الباحث لتغطية جميع مديريات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
3- عدم وجود أبحاث سابقة تتناول هذا الموضوع حسب علم الباحث.
4- حداثة دمج ضريبة الدخل مع ضريبة المبيعات في دائرة واحدة، وبالتالي عدم التمكن من قياس مقدار تأثير الفعلي على فاعلية ضريبة الدخل.
وعلى ضوء هذه الصعوبات فقد اقتصرَت الدراسة على عينة مكونة من الدائرة الرئيسية ومديريات ضريبة الدخل والمبيعات داخل عمان وهي تشكل كبرى مديريات ضريبة الدخل والمبيعات من حيث التحصيلات وأعداد المكلفين الخاضعين للضريبة.
كما اقتصرَت الدراسة على عدد محدود من المتغيرات المستقلة لتحليل أثرها على زيادة فاعلية ضريبة الدخل، رغم إدراك الباحث لوجود متغيرات أخرى تحتاج إلى الدراسة.

كما اقتصرَت الدراسة على اثر نظم المعلومات المستخدمة في الدائرة على فاعلية ضريبية الدخل بدون التطرق إلى أثرها على فاعلية ضريبية المبيعات وذلك لحدائثة الدمج وخبرة الباحث العملية في ضريبة الدخل.

أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد في إعداد الدراسة على نوعين من البيانات هما:

- أ - البيانات الثانوية (المسح المكتبي).
- ب - البيانات الأولية: الملاحظة (للباحث خبرة عملية في التقدير والتدقيق في دائرة ضريبية الدخل سابقاً) - الإستبانة.

نظم المعلومات والإدارة الحديثة:

أدى النمو الكبير للدوائر والمؤسسات في القطاعين العام والخاص من حيث حجمها وتنوع أنشطتها وتعدد أهدافها إلى ضرورة تطوير نظم المعلومات بما يتفق وهذا النمو ومما يؤكد ذلك أن هذه المنظمات في بيئة دائمة التغير والحركة وأن هذه الدوائر والمؤسسات ما هي إلا جزء من هذه البيئة عليها أن تتكيف معها حتى تضمن البقاء والاستمرار وتحقيق أهدافها. وقد أدى ذلك إلى ضرورة تعميم وإدخال الوسائل المتطورة لجمع وحفظ البيانات والمعلومات المتزايدة والمتراكمة وتحليلها وتصنيفها وتبويبها لتكون جاهزة ومتكاملة في متناول اليد وقريبة من مراكز اتخاذ القرارات.

إن فعالية نظام المعلومات المحاسبي تتحدد بمدى توفيره للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات، سواء كان ذلك النظام في الدوائر والمؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة، وقد تطورت النظرة تجاه نظم المعلومات الحكومية فأصبح ينظر إليها بأنها نظم معلومات متكاملة. وبالتالي فإن نجاح نظام المعلومات المحاسبي الحكومي يقاس بمدى توفيره للمعلومات المفيدة والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية الرشيدة، "وإن نظام المعلومات المحاسبي الحكومي الجيد هو النظام القادر على إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات باعتباره نظاماً للمعلومات". (الشوابكة , 2000)

وظائف نظم المعلومات في دائرة ضريبة الدخل:

تحقق نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات العديد من الوظائف

أهمها:

- 1- وظيفة تجميع البيانات النوعية أو الكمية من المصادر المختلفة حسب خطة جمع المعلومات السنوية.
- 2- وظيفة تبويب وإدخال وتخزين البيانات في نظام المعلومات في الدائرة.
- 3- وظيفة معالجة البيانات لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف دائرة ضريبة الدخل وذلك عن طريق إصدار قسائم المعلومات والتي تشمل المعلومات عن البيانات الجمركية والعطاءات والإيجارات والمعلومات الأخرى من شراء أو بيع بضائع أو قبض عمولات ومقدار المبيعات السنوية المقدمة لدائرة الضريبة العامة على المبيعات لكل مكلف عن كل سنة مالية، ومعلومات من الضمان الاجتماعي بمقدار المساهمة السنوية ومعلومات تخص قطاع المحامين عن القضايا والمحاكم السنوية ومعلومات من مؤسسة الضمان الاجتماعي عن مقدار المساهمة السنوية، ومعلومات أخرى من بيع وشراء، حيث تطبع قسيمة المعلومات عن المكلف المعني عندما تطلب من قبل المقدر المختص الذي سيقوم بتقدير تلك السنة.
- 4- وظيفة تخزين المعلومات للرجوع إليها والتحقق منها في حالة طلب ذلك من قبل المقدر المختص بواسطة قسائم التحقق، وذلك عندما يعترض المكلف على المعلومات الواردة عن أنشطته.

5- وظيفة عرض وتلخيص للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني وبتقارير دورية أو حسب الطلب للمقارنة بين ما هو مخطط وما هو منجز فعلياً.

فاعلية دائرة ضريبة الدخل والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيها:

فاعلية دائرة ضريبة الدخل: 1 -

وهي درجة تحقيق أهداف دائرة ضريبة الدخل في الأردن، ويمكن قياسها من خلال ما يلي:

1 - 1 زيادة تحصيلات دائرة ضريبة الدخل:

إن الهدف الأساسي من ضريبة الدخل هو الهدف التحصيلي للمساهمة في الموازنة العامة، وقد تطور إجمالي تحصيلات الدائرة السنوية من 1.9 مليون دينار خلال عام 1969 إلى 110.8 مليون دينار خلال عام 1992 إلى 201.1 مليون دينار خلال عام 2002م إلى إن وصل خلال عام 2005 إلى 287.3 مليون دينار. ويعود كل هذا إلى التطور في أعداد المكلفين وتطور نظم معلومات الدائرة وتغير نظرة الدائرة إلى المكلف وبالتالي عمل على خفض ظاهرة التهرب الضريبي.

1 - 2 زيادة أعداد المكلفين (الملفات) سنوياً:

يمثل زيادة أعداد المكلفين تحقيق أهداف الدائرة من حيث تحقيق الهدف الاجتماعي المتمثل في تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية من حيث زيادة قاعدة المكلفين أفقياً وبالتالي المساهمة في إعادة توزيع الدخل.

ويبين جدول رقم (1) عدد الملفات الجديدة لجميع المكلفين من أشخاص اعتباريين وطبيعيين والتي تم فتحها بين عامين 1992 و 2002م. (تقارير سنوية لدائرة ضريبة الدخل)

وتعزى هذه الزيادة إلى التوسع في قاعدة المكلفين وإلى المسوحات الميدانية التي أجرتها الدائرة في مختلف مناطق المملكة والتعاون مع كثير من الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات انسجاماً مع خطة الدائرة للتطوير، وقد تم ذلك بالرغم من اتباع الدائرة لاسلوب العينة في التدقيق وبعض الركود في بعض القطاعات الاقتصادية في المملكة. ويبين جدول رقم (2) أعداد كشوف التقدير الذاتي المستلمة من المكلفين الكلية.

1 - 3 خفض ظاهرة التهرب الضريبي:

"يتم تعريف التهرب من الضريبة بطرق عدة ومختلفة، ومع هذا فإنها جميعاً تتفق تقريباً على أن التهرب من الضريبة يتمثل في لجوء بعض المكلفين ضريبياً إلى محاولة التخلص بشتى الطرق والأساليب غير القانونية من أداء ما عليهم من ضرائب جزئياً أو كلياً" (الخضور، 1999)، ويمكن تعريف التهرب الضريبي بأنه "التقصير المقصود بدفع الضرائب المستحقة قانوناً" (Rosen, 1988)

إن خفض ظاهرة التهرب الضريبي عنصر من عناصر زيادة فاعلية دائرة ضريبة الدخل، وذلك من خلال زيادة التحصيلات، وزيادة أعداد المكلفين، إذ أن ظاهرة التهرب الضريبي تتناسب عكسياً مع متانة وتطور نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل.

المتغيرات المستقلة المؤثرة في فاعلية دائرة ضريبة الدخل: 2 -

2 - 1 تطور نظم المعلومات في دائرة ضريبة الدخل:

وتقاس من خلال عدد من المعايير وهي:

2 - 1 - 1 تطور الهيكل التنظيمي لمديرية المعلومات والحاسب الآلي:

كانت مديريةية المعلومات ومديرية الحاسب الآلي مندمجتين في مديريةية واحدة حتى منتصف عام 2002 حيث تم فصل المديريتين للتوسع في مهام كل مديريةية وإعطاء أهمية أكبر لكل مديريةية على حدا.

2 - 1 - 2 تطور أعداد قسائم المعلومات:

يبين جدول رقم (3) تطور أعداد قسائم المعلومات المجمعة والمدخلة ومجموع قيم القسائم المجمعة وعدد القسائم التي زودت للمقدين، وعدد المكلفين الذين تخصصهم قسائم المعلومات للأعوام 1992 و 1999 و 2002م.

2 - 1 - 3 التطورات التي شهدتها مديرية المعلومات والحاسب الآلي (1992-2005م):

1- في عام 1992 باشرت دائرة المعلومات والحاسب الآلي بإدخال جميع قسائم المعلومات إلى الحاسب الآلي.

2- تؤخذ أرقام كل سنة على حدى وذلك لاختلاف المعيار أو الأساس المتبع لتنفيذ الخطة السنوية لمديرية المعلومات من أساس كمي إلى أساس نوعي إلى أساس أو معيار مختلط أو معيار المستوردين، كما هو في الجدول رقم (3).

3- تقوم الدائرة بجمع المعلومات من مصادر مختلفة ومن هذه المصادر:

- البيانات الجمركية : ويتم الحصول عليها من دائرة الجمارك وتشمل بيانات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير وغيرها.

- العطاءات : يتم الحصول عليها من مختلف الجهات الحكومية.

- المبيعات والمشتريات المحلية: ويتم جمع هذه المعلومات من الشركات الكبرى سنوياً.

- النقابات المختلفة.

- المحاكم.

- المعلومات حسب الطلب في حينه من جهات مختلفة.

4- في عام 1994 تم عمل برامج للمعلومات لإصدار قسائم ملحقه (تزويد المقدرين بمعلومات جديدة أدخلت على الحاسب بعد أن يكون قد طلب قسيمة معلومات للمكلف).
5- في عام 1994 تم إعداد برامج لترحيل البيانات الجمركية آلياً وذلك عن طريق إحضار البيانات على إسطوانات ممغنطة من دائرة الجمارك إلا أنه لم يطبق بسبب اعتذار دائرة الجمارك.

6- في عام 1994 لسرية المعلومات وعدم ازدواجية طلبها تم تعديل برامج صياغة القسائم ليظهر فيها إذا طلبت القسيمة مسبقاً ومن الموظف الذي أصدرها والمقدر الذي طلبها وتاريخ صدور القسيمة.

7- في عام 1995 تم تطوير برامج المعلومات وتعديلها وذلك بإعطاء الصلاحية للمكاتب الخارجية بإدخال المعلومات وإعطاء تسلسل على تلك البرامج مربوطاً مع رقم المديرية الخاص.

8- في عام 1996 تم عمل برامج استرجاع على الحاسب الشخصي كما يلي:

أ - برنامج استرجاع ملفات وزارة الصناعة والتجارة حسب اسم الشركة واسم الشريك ومعلومات عن الشركة والهاتف وصندوق البريد.

ب - برنامج استرجاع المؤسسات الفردية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة حسب اسم المؤسسة والاسم التجاري والهاتف وصندوق البريد.

ج - برنامج استرجاع أسماء المستوردين حسب الاسم والهاتف وصندوق البريد والاسم التجاري.

د - برنامج استرجاع ملفات غرفة تجارة عمان حسب الاسم والهاتف وصندوق البريد.

هـ - برنامج استرجاع ملفات أمانة عمان الكبرى حسب رخص المهن والاسم التجاري والاسم والهاتف وصندوق البريد.

و - برنامج استرجاع المهندسين من نقابة المهندسين الأردنيين: الاسترجاع حسب المكتب الهندسي وتقرير عن الأعمال التي قام بها المكتب.

ز - برنامج استرجاع المحامين من نقابة المحامين.

ح - برنامج فحوص التلفونات.

- ط - برنامج كشف التقدير الذاتي حسب تعديلات القانون.
- ك - في عام 1998 تم إعداد برامج للضريبة المقطوعة، وبرامج إنجاز المقدرين وعمل نظام رديات على جهاز الدائرة الرئيسي والإشراف على تنظيم صرف الرديات لعام 1998.
- 9- في عام 1998 تم نقل المعلومات من وزارة المالية/ المسققات واستخدامها في حجز أرقام جديدة للمكلفين، كما تم إعداد برامج استرجاع ملف الصيدليات والصيدالة من نقابة الصيدالة على أجهزة الحاسوب الشخصي.
- 10- بهدف رفع مستوى الأداء زادت الدائرة في جمع المعلومات الممكنة على أقراص ليزرية CD والحد من جمع المعلومات اليدوية لضمان ضبطها ودقتها واختصار إجراءاتها.
- 11- نتيجة لاعتماد نظام أولويات خاص بالمعلومات يقوم على أساس تصفية المعلومات وأخذ المعلومات ذات الجدوى فقد أدى ذلك إلى زيادة قيمة المعلومات، رغم انخفاض عدد القسائم التي تم جمعها.
- 12- في عام 2000 تم فصل مديرية المعلومات عن مديرية الحاسوب وأصبحت كل مديرية مستقلة في الهيكل التنظيمي لدائرة ضريبة الدخل، وذلك لإعطاء أهمية أكبر لكل مديرية على حدى .
- 13- نتيجة للحصول على جزء كبير جداً من المعلومات على أقراص ليزرية (CD) لعام 2002، وحيث أن هذه المعلومات تنقل مباشرة على الحاسب الآلي دون أن يتم إعادة إدخالها من قبل المدخلين فقد انخفضت المعلومات المدخلة .
- 14- الانخفاض الكبير في عدد القسائم التي زودت إلى المقدرين عام 2002 يعود إلى نسبة عينة الكشوف المدققة وذلك في سبيل تجسير الثقة مع المكلفين ودعم استقرار مناخ الاستثمار.
- 15- في عام 2002 تم العمل على إنشاء مركز متخصص لإدخال المعلومات في منطقة الرصيفة وذلك من أجل الاستمرار في تطوير نظام المعلومات والعمل على تعزيز الإيرادات الضريبية.
- 16- في 16 / 8 / 2004 تم دمج دائرتي ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات في دائرة واحدة تحمل اسم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
- 17- في عام 2005 تم نقل إدخال المعلومات إلى المديرية الرئيسية في عمان ، وأصبح بمقدور المقدر المحول إليه الملف سحب قسائم المعلومات مباشرة من خلال الحاسوب الشخصي مما يساعد على سرعة الإنجاز.
- 18- في عام 2005 تم دمج دائرتي ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات في دائرة واحدة تحمل اسم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .
- 19- يبين جدول رقم (4) ملخص لأهم إنجازات الدائرة في مجال تقنية المعلومات خلال العام 2005 مقارنة مع عام 2004:

2 - استخدام الحاسب الآلي والبرمجيات في نظم المعلومات :

يقاس من خلال عدد من المعايير وهي:

2 - 2 - 1 الأنظمة الإدارية والأعمال الالكترونية: (تقييم إنجاز مديرية دائرة ضريبة الدخل, 2002)

تتفاعل الدائرة مع التوجهات الحديثة نحو العولمة على المستويين الإقليمي والدولي الأمر الذي تطلب تكثيف الجهود لامتلاك المعرفة وطرق استخدامها من خلال بناء منظم ومنسق للبنية التحتية الوطنية للمعلومات، والتي تميزت منهجيتها بالمحافظة على سرية المعلومات بمفاتيحها الثلاثة (التحويل، والسيطرة، والتدقيق) وتوازن ما بين تكامل المعلومات (تحسينها ضد التغيير داخليا وخارجيا) وتوفيرها (يمكن الحصول عليها دون اعتراضها أو حذف جزء منها) .

إن خصوصية ضريبة الدخل من حيث طبيعة أنشطتها التي تعتمد بصورة أساسية على المعلومات، وتنوع خدماتها المقدمة للجمهور والتي يعتمد نجاحها على تطور النظم والبرمجيات؛ أدت إلى الاهتمام بأتمتة أعمال الدائرة وحوسبتها من خلال مشروع تطوير بدأ العمل به منذ عام

1995 ولا زال العمل جار فيه إلى الآن، علما بأن اهتمامات الدائرة بتطوير النظم والبرمجيات سبقت هذا التاريخ ومنذ بداية الثمانينات.

لقد قامت الدائرة بتطوير وتحويل أنظمتها البرمجية من لغة كوبل COBOL إلى لغة أوراكل ORACLE والتي تتميز بقدرتها على تخزين البيانات واسترجاعها وحمايتها وبالتعامل مع البرمجيات الحديثة، وأنظمة التشغيل UNIX كما تم شراء وتركيب وتشغيل شبكات اتصالات حديثة ربطت الدائرة الرئيسية بكافة مديرياتها في المحافظات بكفاءة عالية وتم نقل كافة البيانات المخزنة بلغة COBOL على الحاسب القديم غير الفعال إلى النظام الحديث والمتطور كما تم تطوير كافة البرمجيات في الدائرة، حيث قام فريق المشروع (بضم عددا من موظفي الدائرة) بتصميم قاعدة بيانات تمتاز بالشمولية (أمن وسرية المعلومات والرقابة والمتابعة والسيطرة والتدقيق..)

تقوم الدائرة حاليا بوضع نظام الأرشيف الإلكتروني ضمن الأنظمة العاملة في الدائرة لتسهيل تداولها بين الموظفين دون الحاجة للرجوع إلى الوثائق الورقية. لقد تم التوسع في استخدام شبكة المعلوماتية (الانترنت) ورفع مستوى الخدمة المقدمة للجمهور عن طريقها، وتعمل الدائرة على وضع منهجية لتكون من المؤسسات الرائدة في الحكومة الإلكترونية، فقد استخدمت أثناء إعدادها للأنظمة أحدث التقنيات في مجال Intranet/Internet حيث تعمل كافة التطبيقات على صفحات WEB وللدائرة موقع على الانترنت www.incometax.gov.jo يعمل باللغتين العربية والانجليزية لتقديم خدمات مباشرة للجمهور، فيستطيع المكلف من خلال هذا الموقع الحصول على معلومات عن القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالدائرة والأدلة الإرشادية والنماذج والكشوف السنوية التي يمكنه أن يقوم بتعبئتها وإرسالها للدائرة.

ويتم تطوير الحاسب الآلي والبرمجيات من خلال مشروع تطوير ضريبة الدخل لتحسين تحصيل الإيرادات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة حيث تم وضع خطة لأنظمة المعلومات والخطط الإستراتيجية الأخرى على النحو التالي :

عام 1998	تمويل التطوير
عام 1999	وضع الخطة الفنية للتطوير
عام 2000 إلى 2003	عملية تنفيذ مشروع التطوير.
عام 2004 إلى 2006	تمديد المشروع ليشمل رؤية لدائرة مغلقة / خدمات عن بعد / توجه نحو الحكومة الإلكترونية.

إن المعوقات الأساسية التي يواجهها مشروع التطوير تتعلق فقط بالعنصر البشري ومقاومة التغيير والعنصر التكنولوجي من حيث تسارع التقدم التكنولوجي العالمي. 2-3 دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات لضريبة الدخل:

ويقاس من خلال عدد من المعايير وهي:

2 - 3 - 1 مواد القانون المساعدة في الحصول على المعلومات:

إن النصوص في قانون ضريبة الدخل التي تبين آلية جمع المعلومات وردت في المادتين (23) (42) من قانون ضريبة الدخل، ويلاحظ أنها جعلت عبء جمع المعلومات على مقدر "جامع" المعلومات وليس على المكلف، ويلاحظ أيضاً عدم وجود أي نص للمعلومات الإلكترونية، وطريقة إظهار المعلومات وآليات توثيق المعلومات والوقت الزمني للتعاون وإعطاء المعلومات المطلوبة، حيث أن هناك الكثير من الصعوبات تواجه المقدرين جامعي المعلومات أثناء عملهم من عدم تعاون بعض الشركات في القطاع الخاص والمماثلة في المواعيد.

2 - 3 - 2 مستويات الثقة بين الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة من ناحية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات من ناحية أخرى:

تقوم دائرة ضريبة الدخل بالحصول على المعلومات من العديد من الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة ولا تقوم هي بتزويد أي دائرة أو مؤسسة بأي معلومة وذلك لوجود ما يمنع ذلك في قانون دائرة ضريبة الدخل.

تعتبر المعلومات الواردة إلى دائرة ضريبة الدخل صحيحة في الغالب؛ ولا يوجد اعتراض عليها من قبل المكلفين، وإذا ما تم الاعتراض على أي معلومة فيقوم المقدر المعني بطلب قسيمة تحقق، وبالتالي تقوم مديرية المعلومات - قسم التحقق بمتابعة المعلومة بشكل كامل للتأكد من صاحب المعلومة وقيمتها وتاريخها بشكل كامل وسريع.

2 - 3 - 3 أوجه التعاون مع الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة:

تتعاون دائرة ضريبة الدخل مع عدد من الدوائر والمؤسسات العامة في الحصول على المعلومات الخاصة بالمكلفين، ويتم معظم ذلك حالياً من خلال وسائل تكنولوجية حديثة عن طريق تزويد الدائرة بأقراص C.D بالمعلومات المطلوبة، ومن أهم هذه الدوائر والمؤسسات:

- الضريبة العامة على المبيعات.
- التعاون مع دائرة الجمارك العامة.
- التعاون مع مؤسسة الضمان الاجتماعي.
- التعاون مع وزارة الصناعة والتجارة.
- التعاون مع وزارة العدل من خلال المحاكم والقضايا.
- التعاون مع أمانة عمان الكبرى والبلديات.
- التعاون مع دائرة الأراضي.
- التعاون مع النقابات المهنية وخاصة المهندسين والمحامين والمقاولات .
- التعاون مع الشركات المساهمة الكبرى.

2 - 3 - 4 دمج دائرة ضريبة الدخل ومديرية الضريبة العامة على المبيعات للحد من الروتين والتهرب الضريبي:

تم دمج أو ربط دائرة ضريبة الدخل مع مديرية الضريبة العامة على المبيعات وفق القوانين والأنظمة التي تعمل بموجبها قبل الدمج في خطوة تهدف إلى اختصار الإجراءات والخطوات المطولة وبما يؤدي إلى الحد من الروتين إلى جانب وضع حد للتهرب الضريبي، وقد تم إعداد لهذا الدمج من قبل إدارة الصندوق الدولي بالتعاون مع فريق الدعم الفني للصندوق. (جريدة الرأي، عدد 11991، ص 1)

إن الدمج أو الربط للدوائر الحكومية الضريبية (ضريبة الدخل وضريبة المبيعات) تتناول الإطار التنظيمي لهذه الدوائر بما في ذلك الهياكل الإدارية التنظيمية ولا يترتب على ذلك بالضرورة المساس بأيّة تعديلات قانونية أو تشريعية على الوعاء الضريبي للضرائب المفروضة من حيث النسب المقررة أو فئات المكلفين الخاضعين للضريبة وتبقى التشريعات القانونية المتعلقة بهذه الضرائب كما هي ما لم يصدر بذلك قوانين معدلة للقوانين الأصلية المعمول بها. وان الهدف الأساسي من هذا الدمج هو تبادل المعلومات بين ضريبة الدخل والمبيعات حيث أن تزويد ضريبة المبيعات بمعلومات من قبل دائرة ضريبة الدخل قبل الدمج كان غير مسموح به قانوناً.

اختبار ثبات أداة الدراسة:

قام الباحث بتحكيم الاستبانة وعرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية ومجموعة من المهنيين في دائرة ضريبة الدخل، حيث قاموا بمراجعة الاستبانة وإبداء ملاحظاتهم عليها، وقد أخذت هذه الملاحظات بعين الاعتبار عند إعداد الصيغة النهائية لاستبانة الدراسة.

عرض نتائج البيانات واختبار الفرضيات: الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه: لا يوجد أثر لتطوير نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على زيادة فاعليتها.

حيث تم اختبار الفرضية الأولى بالاعتماد على الأسئلة (1 – 11) في الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية لآراء العينة حول تأثير المتغير المستقل تطوير نظم المعلومات على المتغير التابع زيادة فاعلية الدائرة، والتي جاءت على النحو التالي:
يلاحظ من الجدول (5) أن السؤال الرابع والذي يشير إلى أن: إدخال جميع البيانات التي تم تجميعها بشكل فوري يحقق أهداف الدائرة بشكل أفضل، حصل على أعلى نسبة تأثير بلغت (90.64%) وهذا يدل على أهمية إدخال جميع البيانات المجمعة في زيادة فاعلية الدائرة. وتم اختبار الفرضية الأولى باستخدام (One Sample T-test)، وكانت نتائج الاختبار كما في الجدول (6)

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن قيمة (T المحسوبة = 20.666) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل على وجود دلالة إحصائية للفرق بين متوسط الوسط الحسابي للفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أنه: يوجد أثر لتطوير نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على زيادة فاعليتها.
الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه: لا يوجد هناك أثر لمساهمة الحاسب الآلي والبرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات على زيادة فاعلية الدائرة.
حيث تم اختبار الفرضية الثانية بالاعتماد على الأسئلة (12 – 21) في الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (7) الإحصاءات الوصفية لآراء العينة حول تأثير المتغير المستقل وهو استخدام الحاسب الآلي والبرمجيات في نظم المعلومات على المتغير التابع وهو زيادة فاعلية دائرة ضريبة الدخل، والتي جاءت على النحو التالي .
يلاحظ من الجدول (7) أن السؤال الواحد والعشرين والذي يشير إلى أن: تطوير البرمجيات يساعد مديرية المعلومات على تنفيذ مهامها وتسريع عمليات الإدخال والإصدار، حصل على أعلى نسبة تأثير بلغت (85.11%) وهذا يدل على أهمية تطوير البرمجيات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل من أجل السرعة في تنفيذ عمليات إدخال وإصدار المعلومات

وتم اختبار الفرضية الثانية باستخدام (One Sample T-test) وكانت نتائج الاختبار كما في الجدول (8)

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن قيمة (T المحسوبة = 22.311) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل على وجود دلالة إحصائية للفرق بين متوسط الوسط الحسابي للفرضية ومتوسط أداة القياس (3) وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أنه: يوجد هناك أثر لمساهمة الحاسب الآلي والبرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات على زيادة فاعلية الدائرة.
الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على أنه: لا تسهم إجراءات تفعيل دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات الدقيقة للدائرة في زيادة فاعليتها.
حيث تم اختبار الفرضية الثالثة بالاعتماد على الأسئلة (22 – 35) في الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (9) الإحصاءات الوصفية لآراء العينة حول تأثير المتغير المستقل وهي إجراءات تفعيل دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات الدقيقة للدائرة على المتغير التابع وهو زيادة فاعلية دائرة ضريبة الدخل والتي جاءت على النحو التالي:
يلاحظ من الجدول (9) أن السؤال الحادي والثلاثين والذي يشير إلى أن: دمج ضريبة الدخل مع ضريبة المبيعات سيعمل على توفير المعلومات بدرجة أكبر وأدق، حصل على أعلى

نسبة تأثير بلغت (86.24%) وهذا يدل على أهمية دمج دائرة ضريبة الدخل مع دائرة الضريبة العامة على المبيعات في توفير المعلومات الدقيقة وبالتالي زيادة فاعلية الدائرة. وتم اختبار الفرضية الثالثة باستخدام (One Sample T-test) وكانت نتائج الاختبار كما في الجدول (10):

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن قيمة (T المحسوبة = 18.827) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل على وجود دلالة إحصائية للفرق بين متوسط الوسط الحسابي للفرضية ومتوسط أداة القياس (3)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أنه: تسهم إجراءات تفعيل دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات الدقيقة للدائرة في زيادة فاعليتها.

النتائج والتوصيات

أ – النتائج:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وأثرها على زيادة فاعلية الدائرة، من خلال دراسة أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو زيادة فاعلية الدائرة، هذا ومن خلال مناقشة وتحليل بيانات الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- 1- يعتبر إدخال جميع البيانات التي تم تجميعها من قبل قسم جمع المعلومات أكثر العوامل المؤثرة في تطوير نظم المعلومات لزيادة فاعلية الدائرة.
- 2- يعتبر التأخير في إصدار قسائم المعلومات السنوية إلى الشهر التاسع أو العاشر من كل سنة سبباً في تأجيل عملية التقدير للسنة الأخيرة، مما يؤثر على فاعلية الدائرة.
- 3- إن العمل على تطوير برامج الحاسوب يعمل على تسهيل وتسريع أعمال الدائرة بشكل عام وقسم المعلومات والتحصيل بشكل خاص.
- 4- إن العمل على تطوير البرمجيات يساعد مديرية المعلومات على تنفيذ مهامها وتسريع عمليات الإدخال والإصدار، مما ينعكس إيجاباً على فاعلية الدائرة.
- 5- إن العمل على دمج ضريبة الدخل مع الضريبة العامة على المبيعات سيعمل على توفير المعلومات الدقيقة، وتخفيض التهرب الضريبي وخاصة في المعاملات النقدية.
- 6- يواجه العاملون في جمع المعلومات صعوبات أثناء ممارسة عملهم من ممانعة وعدم تعاون من بعض المكلفين من شركات ومؤسسات وأفراد، ويعود ذلك إلى عدم وجود عقوبات رادعة في قانون ضريبة الدخل المعمول به، مما يؤثر سلباً على فاعلية الدائرة.
- 7- إن مواد قانون ضريبة الدخل المعمول به الخاصة بجمع المعلومات بحاجة إلى تعديل يساعد المقدر جامع المعلومات على القيام بعمله بشكل أكثر فاعلية، ونقل جزء من عبء جمع المعلومات إلى المكلف، للعمل على زيادة فاعلية الدائرة.
- 8- المعلومات التي توفرها قسائم المعلومات في وضعها الحالي، يجب العمل على تطويرها لتكون شاملة لإجراء عملية التقدير، من وجهة نظر أفراد العينة.
- 9- إن عدد أجهزة الحاسوب الموجودة في مديرية المعلومات غير كافٍ لتنفيذ المهام المطلوبة، مما يؤثر على فاعلية الدائرة.
- 10- لا تقدم الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص المعلومات المطلوبة للدائرة بكل شفافية ومصداقية، وبعضها يتعمد إخفاء المعلومات لإرضاء بعض عملائها.
- 11- يمكن ترتيب المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع حسب درجة تأثيرها تنازلياً على النحو التالي:

أ – أثر مساهمة الحاسب الآلي والبرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات على زيادة فاعلية الدائرة.

ب – أثر تطوير نظم المعلومات في دائرة ضريبة الدخل على زيادة فاعليتها.

ج – أثر إجراءات تفعيل دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات الدقيقة للدائرة على زيادة فاعلية الدائرة.

ب - التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة ولتحقيق أهداف ضريبة الدخل وبالتالي زيادة فاعلية الدائرة ،

يوصي الباحث بما يلي:

- 1- أهمية ارتباط مديرية المعلومات برأس الهرم الإداري للدائرة، للعمل على تنفيذ متطلبات تنفيذ خطط جمع المعلومات وتحسين نوعية المعلومات المجمعة بشكل يتناسب وأهمية المعلومات لدائرة ضريبة الدخل، للعمل على تحقيق أهدافها.
- 2- أهمية الاستمرار في تطوير البرمجيات والبرامج المستخدمة حسب ما يتطلبه العمل، لما لذلك من أثر في عملية جمع المعلومات والتقدير والتحصيل.
- 3- أهمية تفعيل مواد قانون ضريبة الدخل المتعلقة بجمع المعلومات، لمساعدة المقدر جامع المعلومات على تنفيذ مهامه بشكل أكثر فعالية، وذلك عن طريق وضع عقوبات رادعة في حالة إخفاء المعلومات أو عدم التعاون من قبل المكلفين.
- 4- إضافة مادة في قانون ضريبة الدخل تشمل آلية تسجيل المكلفين لحساباتهم آلياً من خلال برامج الحاسوب، وعدم الاكتفاء بإصدار فاتورة أو سند قبض دفع نقدي بدون وجود اسم العميل وعنوانه.
- 5- رفع درجة التعاون مع الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة من أجل توفير المزيد من المعلومات لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات.. لما له من أثر على زيادة فاعلية الدائرة.
- 6- العمل على الاستفادة من الدمج مع الضريبة العامة على المبيعات عن طريق الكم الهائل من المعلومات النقدية والاستفادة من مواد قانون الضريبة العامة على المبيعات المتعلقة بالعقوبات الرادعة لإخفاء المعلومات وعدم التعاون.

قائمة المصادر والمراجع المراجع العربية

1. جريدة الرأي، عمان، العدد 11991، 17 تموز 2003م، الجزء الأول، ص10.
2. خيرى مصطفى كنانة، "أثر المعلوماتية والعولمة والإنترنت في تكييف نظم المعلومات الإدارية (مع إشارة خاصة لدائرة ضريبة الدخل في الأردن)"، رسالة دكتوراة، جامعة النيلين، جمهورية السودان، 2002.
3. راجح أحمد الخضور، "ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في الأردن: أسبابها وحجمها"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1999م.
4. عدي حسين إبراهيم عفانة، "العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل في حالة مسك حسابات أصولية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2002م.
5. عون علي الشوابكة، "مدى ملائمة النظام المحاسبي الحكومي لتطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، 2000، ص78.
6. محمد عطية مطر، "الافصاح في ميزانيات البنوك"، مجلة البنوك في الاردن، العدد الثامن، ايلول، 1991، ص ص 2385-2399 .

الوثائق الحكومية:

1. دائرة ضريبة الدخل، تقييم إنجاز عام 2002.
2. دائرة ضريبة الدخل، تقييم إنجاز عام 2003.
3. دائرة ضريبة الدخل، تقييم إنجاز عام 2004.
4. دائرة ضريبة الدخل، تقييم إنجاز عام 2005.
5. دائرة ضريبة الدخل، منشورات مديرية التدريب والتطوير.
6. دائرة ضريبة الدخل، منشورات مديريةية المعلومات والتحري.
7. قانون ضريبة الدخل، قانون رقم (57) لسنة 1985، المعدل بالقانون رقم (25) لسنة 2001.

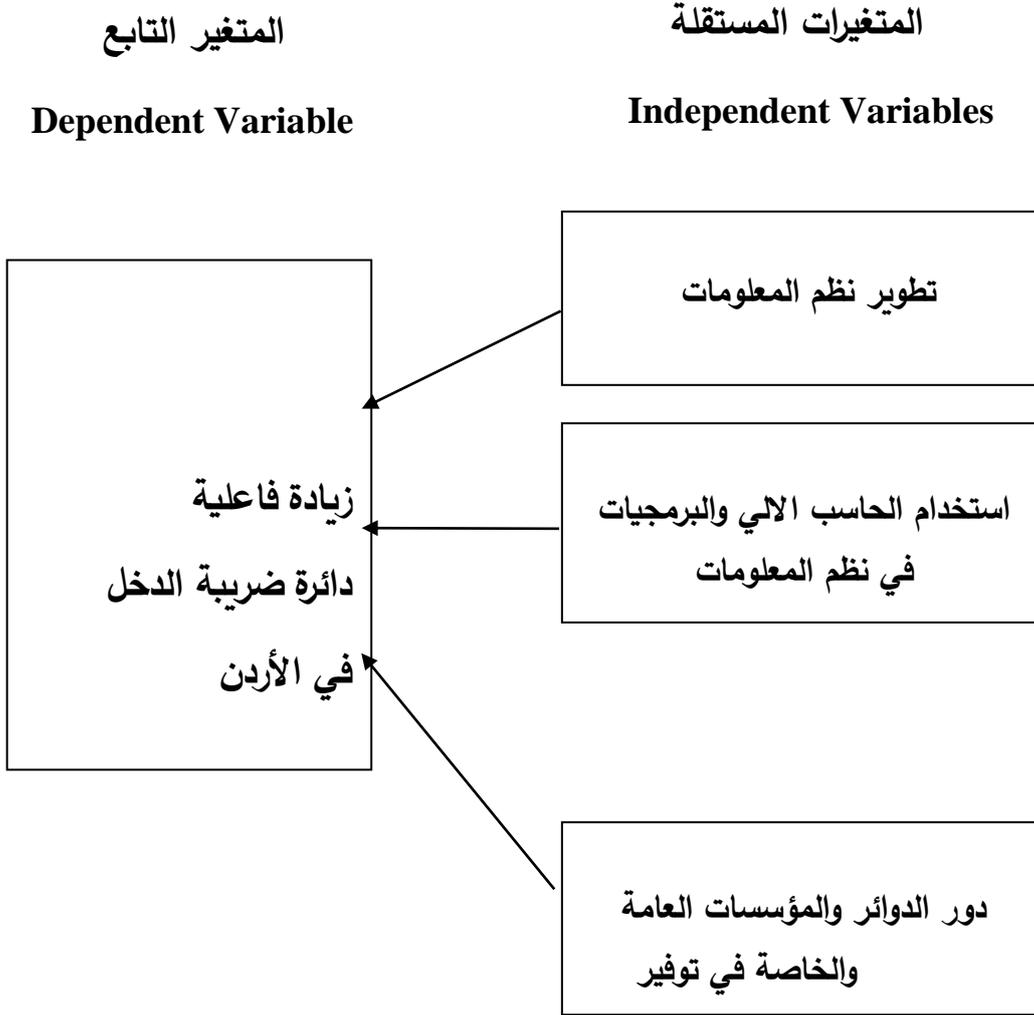
المراجع الأجنبية:

1. American Accounting Association, A Statement of Basic Accounting Theory, 1966 .
2. Mayberry – Stewart, melibie I. Thomas., "The Variables that Effect on the Strategic Performance For the IT in the Managerial Sector", The Clarcomt University, 1997.
3. Rosen, Harvey s., "Public Finance", Second Edition, Irwin, Home Wood, Illinois, 1988.
4. Sundell, Anthony, "Relationships Among Types of Information Technology Structures, Business Environments, Electronic Commerce and Financial Performance", U.S. International University, Nov 1999.

Web Sites:

1-ww.incometax.gov.jo

قائمة الأشكال والجداول
شكل (1) أنموذج الدراسة



جدول رقم (1)
عدد الملفات الجديدة والعدد التراكمي للأعوام من 92 إلى 2002 م

السنة	عدد الملفات الجديدة	العدد الإجمالي
1992	17198	282.583
2002	29336	554.584

جدول رقم (2) أعداد كشوف التقدير الذاتي المستلمة من المكلفين الكلية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
عدد كشوف الشركات المساهمة	3114	4006	3484	3575	4093
عدد كشوف الأفراد	52192	61019	62639	61610	58643
عدد كشوف المستخدمين	64168	72071	62938	72548	128167
عدد كشوف شركات التضامن	8598	9847	10906	10907	10636
الإجمالي	128072	146943	139967	148640	201539

جدول رقم (3)
تطور أعداد قسائم المعلومات للأعوام 1992 و 1999 و 2002 م

(تقارير الإنجاز السنوية لدائرة ضريبة الدخل)

السنة	عدد القسائم المجمعة	عدد القسائم المدخلة	مجموع قيم القسائم المجمعة بالآلاف الدنانير	عدد القسائم التي زودت إلى المقدرين	عدد المكلفين الذين تخصم قسائم المعلومات المزودة إلى المقدرين
1992	55.416	249.135	456.532	104.024	-
1999	403.831	621.806	3.987.952	642.639	140.255
2002	788.842	565.114	5.297.214	107.312	71.282

جدول رقم (4) ملخص لاهم انجازات الدائرة في مجال تقنية المعلومات

تسلسل	البيان	2004	2005	الزيادة/النقص	النسبة المئوية الزيادة/النقص
1	عدد أجهزة الحاسب الآلي الثابتة Fixed top	370	730	360	97.3%
2	عدد أجهزة الحاسب الآلي المتنقلة Laptop	3	103	100	3333.3%
3	طابعات حاسب شخصي Printer	170	400	230	135.3%
4	ماسح ضوئي Scanner	22	31	9	40.9%
5	أجهزة رئيسة Server	5	11	6	120.0%
6	أجهزة إتصال Call Instrument	6	45	39	650.0%
7	قواعد بيانات Data Base	7	46	39	557.1%
	مجموع عدد الأجهزة	583	1366	783	134.3%

جدول رقم (5)

الإحصاءات الوصفية لآراء العينة حول تأثير تطوير نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على فاعليتها

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة التأثير %
1 فصل مديرية المعلومات عن مديرية الحاسوب عمل على تحقيق أهداف الدائرة بشكل أفضل.	3.6809	1.0373	%28.18	%73.62
2 ارتباط مديرية المعلومات برأس الهرم الإداري للدائرة يعمل على تحسين نوعية المعلومات المجمعة.	4.0355	0.7784	%19.29	%80.71
3 تغيير المعيار أو الأساس المتبع في تنفيذ خطة جمع المعلومات السنوية يعمل على تحقيق أهدافها.	3.9433	0.7725	%19.59	%78.87
4 إدخال جميع البيانات التي تم تجميعها بشكل فوري يحقق أهداف الدائرة بشكل أفضل.	4.5319	0.6923	%15.27	%90.64
5 طلب قسائم المعلومات من قبل المقدرين يكون للاعتماد عليها عند اتخاذ القرار أكثر مما هو إجراء داخلي لإجازة الملف.	4.0213	1.0104	%25.13	%80.43
6 النظام الحالي للمعلومات يوفر قسائم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب لتحقيق أهداف التقدير.	3.2908	1.0525	%31.98	%65.82
7 المعلومات التي توفرها قسائم المعلومات تكون في الغالب معلومات دقيقة ويعتمد عليها في اتخاذ القرارات.	3.2057	1.0387	%32.40	%64.11
8 التأخر في إصدار قسائم المعلومات السنوية إلى الشهر التاسع أو العاشر من كل سنة يسبب في تأجيل عملية التقدير للسنة الأخيرة.	4.2270	0.7688	%18.19	%84.54
9 سرعة الرد على طلب قسائم التحقق دليل على تطور نظم المعلومات في الدائرة.	4.0709	0.9153	%22.48	%81.42
10 المعلومات التي توفرها قسائم المعلومات تعتبر معلومات شاملة لإجراء عملية التقدير.	2.9078	1.1396	%39.19	%58.16
11 يمكن اعتبار كشف التقدير الذاتي مصدراً مهماً من مصادر المعلومات في الدائرة نسبة للمعلومات المتوفرة.	3.0851	1.0790	%34.97	%61.70
الأسئلة مجتمعة.	3.7273	0.4179	%11.21	%74.55

جدول رقم (6)
نتائج اختبار الفرضية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	Sig	(T) الجدولية	(T) المحسوبة
رفض	صفر	1.96	20.666

جدول رقم (7)

الإحصاءات الوصفية لأراء العينة حول تأثير استخدام الحاسب الآلي والبرمجيات في نظم المعلومات المستخدمة في دائرة ضريبة الدخل على فاعليتها

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة التأثير %
12 عدد أجهزة الحاسوب الموجودة في مديرية المعلومات كافية لتنفيذ المهام المطلوبة.	2.8014	1.1226	%40.07	%56.03
13 البرامج الحاسوبية الموجودة حالياً تعطي المطلوب من نظام جمع وتشغيل البيانات المجمعة	3.0567	1.0675	%34.92	%61.13
14 استخدام البرمجيات ذات النظام المفتوح الجديدة (ORACLE) يخدم عمل المديرية بشكل أفضل.	3.7801	0.8202	%21.70	%75.60
15 تطوير برامج الحاسوب يعمل على تسهيل وتسريع أعمال قسم التحصيل.	4.2128	0.6072	%14.41	%84.26
16 البرامج الحديثة (من حيث السعة التخزينية وتغيير البرامج) تساعد على زيادة عدد الملفات الجديدة.	3.7801	0.8202	%21.70	%75.60
17 الربط الداخلي بين مديريات الدائرة المختلفة يساعد على زيادة عدد الملفات الجديدة	3.7872	0.7635	%20.16	%75.74
18 استخدام أجهزة الحاسوب الشخصية يساعد في تنظيم وتسهيل أعمال المديرية وتقليل المركزية.	4.0993	0.7300	%17.81	%81.99
19 تطوير آلية الربط مع المراكز الجمركية يعمل على زيادة عدد الملفات الجديدة.	4.0851	0.7220	%17.67	%81.70
20 تطوير البرمجيات والربط مع المراكز الجمركية يعمل على تقليل ازدواج الأرقام الضريبية.	4.0142	0.7367	%18.35	%80.28
21 تطوير البرمجيات يساعد مديرية المعلومات على تنفيذ مهامها وتسريع عمليات الإدخال والإصدار.	4.2553	0.6142	%14.43	%85.11
الأسئلة مجمعة	3.7872	0.4190	%11.06	%75.74

جدول رقم (8)
نتائج اختبار الفرضية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية	Sig Level	(T) الجدولية	(T) المحسوبة
رفض	صفر	1.96	22.311

جدول رقم (9)

الإحصاءات الوصفية لآراء العينة حول تأثير تفعيل دور الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة في توفير المعلومات للدائرة في زيادة فاعليتها.

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة التأثير %
22	مواد قانون الضريبة الحالي تساعد المقدر جامع المعلومات في الحصول على المعلومات من الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة.	3.2979	1.1068	%33.56	%65.96
23	عدم وجود عقوبات رادعة في القانون يساعد في عدم تعاون بعض الشركات في إعطاء المعلومات.	3.9858	0.8943	%22.44	%79.72
24	تقدم الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص المعلومات المطلوبة للدائرة بكل شفافية ومصداقية.	2.5035	1.0044	%40.12	%50.07
25	تتعمد بعض الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص عدم إظهار كافة المعلومات المطلوبة لإرضاء بعض عملائها.	3.8865	0.9863	%25.38	%77.73
26	قانون الضريبة الحالي يجعل عبء جمع المعلومات على المقدر جامع المعلومات وليس على المكلف نفسه.	3.6525	0.8365	%22.90	%73.05
27	المقدر جامع المعلومات لا يواجه أي صعوبات أثناء ممارسة عمله من ملاحظة في المواعيد أو عدم تعاون.	2.2057	0.9675	%43.86	%44.11
28	مواد القانون الحالي الخاصة بجمع المعلومات مناسبة ولا تحتاج إلى أي تعديل.	2.4823	0.9827	%39.59	%49.65
29	المعلومات المجمعة من الدوائر والمؤسسات العامة تساعد على اتخاذ القرارات الموضوعية والكشف عن مصادر الدخل غير المعلن عنها.	3.6454	0.8955	%24.57	%72.91
30	التعاون مع الدوائر والمؤسسات العامة يعمل على زيادة أعداد المكلفين الجدد.	3.9716	0.7265	%18.29	%79.43
31	دمج ضريبة الدخل مع ضريبة المبيعات سيعمل على توفير المعلومات بدرجة أكبر وأدق.	4.3121	0.6561	%15.22	%86.24
32	دمج ضريبة الدخل مع ضريبة المبيعات يؤدي إلى تخفيض التهرب الضريبي وخاصة في المعاملات النقدية.	4.2695	0.7258	%17.00	%85.39
33	دمج ضريبة الدخل مع ضريبة المبيعات يوفر على المكلف الوقت والجهد والروتين الضريبي.	4.1773	0.6791	%16.26	%83.55
34	تتقبل الدمج مع ضريبة المبيعات للاعتقاد بأن هناك حوافز مادية سوف تحصل عليها من عملية الدمج.	4.0567	0.8765	%21.61	%81.13
35	دمج ضريبة الدخل مع ضريبة المبيعات يؤدي إلى تشابك العمل الضريبي في الأردن.	2.8794	1.2563	%43.63	%57.59
	الأسئلة مجتمعة	3.5233	0.3300	%9.37	%70.47

جدول رقم (10)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية	Sig Level	(T) الجدولية	(T) المحسوبة
رفض	صفر	1.96	18.827

الأحكام العرفية في العراق دراسة تاريخية لمرحلة النشوء وموجبات الإصدار من 1925 وحتى 1931

أ.م.د. صلاح عبد الهادي حليحل- كلية التربية الأساسية / جامعة واسط

ملخص

تعد الأحكام العرفية من الأنظمة التي اعتادت عليها دول العالم لاسيما بعد إعلان شرعة حقوق الإنسان سنة 1789، إذ أخذت دول العالم تنظم هذه الحالة بنصوص تشريعية الغرض منها ضمان حقوق الأفراد وحررياتهم، ويذكر أن أول تنظيم لإعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ كما تذكر في بعض الأحيان ظهر في فرنسا سنة 1791، وقد حذت أكثر دول العالم ومنها الدول العربية هذا النهج. وفي العراق لم تكن الأحكام العرفية منظمة في ظل السيطرة العثمانية فالسلطة الواسعة والمتعسفة لم تكن بحاجة إلى الأحكام العرفية فكانت تعالج حالات الطوارئ والاضطرابات إذا تعرضت لها بموجب قوانين الجزاء العثماني أو تأليف مجالس عسكرية لمواجهة مثل هذه الحالات وإذا اقتضت الضرورة أن تصدر حكم الإعدام بحق المسببين لهذه الأعمال، وفي أكثر الأحيان كانت الدولة العثمانية تستغل هذه الحالات الاستثنائية لتصفية خصومها والتخلص منهم. وبعد الاحتلال البريطاني خضع العراق إلى السيطرة البريطانية وكانت إدارة الحاكم البريطاني بمثابة أحكام عرفية في البلاد، لان العراق خضع لإدارة الحاكم العسكري البريطاني، وقد منح القانون الدولي صلاحيات إلى قائد جيوش الاحتلال لأي بلد يتعرض إلى الاحتلال حق إعلان الأحكام العرفية وذلك للحفاظ على الأمن في حالة تعرض البلاد إلى الخطر، وقد استغلت إدارة الاحتلال البريطاني في العراق هذه الصلاحية للقضاء على المظاهرات والتمردات التي تحصل والتخلص من المناوئين لسلطة الاحتلال وهكذا أخذت سلطة الاحتلال البريطاني تستغل هذه الصلاحيات حتى تأليف الحكومة المؤقتة سنة 1921 على اثر ثورة العشرين، وبدأت تعالج الحالات الاستثنائية من خلال إعلان الأحكام العرفية في المناطق التي تتعرض إلى اضطرابات أو ما شابه ذلك، كما حصل في قضائي زاخو والعمادية سنة 1924 إذ صدرت الإرادة الملكية بإعلان الأحكام العرفية على اثر الأحداث التي جرت في هاتين المنطقتين بعد موافقة مجلس الوزراء.

ولأهمية الأحكام العرفية وما تسببه من خنق للحرية وانتهاك لحقوق الإنسان، فقد ناقش مجلس النواب العراقي بعد تأسيسه حالة إعلان الأحكام العرفية في القانون الأساسي العراقي أي في أول دستور صدر سنة 1925، إذ وردت الأحكام العرفية في الفقرة (8) من المادة (26) من الباب الثاني التي تتعلق بالملك وحقوقه التي منحت الملك صلاحية إعلان الأحكام العرفية بعد موافقة مجلس الوزراء، وفي الباب العاشر الذي تضمن مواد عمومية وضحت المادة (120) الجهات التي يمكن إعلان الأحكام العرفية فيها وأسباب ذلك وأجازت المادة أعلاه إيقاف القوانين النافذة في البلاد عند إعلان الأحكام العرفية وان القائمون بتنفيذ الأحكام العرفية معرضين للتبعية القانونية التي تترتب على أعمالهم إلى أن يصدر مجلس الأمة قانون بإعفائهم، وان إدارة المناطق التي تطبق فيها الأحكام العرفية تعين بموجب إرادة ملكية. وقد لاقت المادة (120) من الدستور العراقي لسنة 1925 انتقادات من بعض أعضاء مجلس النواب فيما يتعلق بإعلانها من الملك دون اخذ موافقة مجلس النواب والمدة التي يمكن أن تستمر فيها تطبيق الأحكام العرفية وكيفية محاكمة المقصرين وتنفيذ الأحكام بحقهم دون محاكمة وغيرها من الأمور إلا أن هذه المناقشات أخفقت وصدر القانون كما هو.

من خلال هذا نستنتج أن الأحكام العرفية في العراق يقرها مجلس الوزراء وتصدر إرادة ملكية بها وبهذا تصبح السلطة العسكرية هي صاحبة الشأن في البلاد بدلا من السلطة المدنية فيتوقف العمل بالقوانين المعمول بها في الدولة بعد إعلان الأحكام العرفية نتيجة لخطر داخلي أو عدوان خارجي أو كارثة طبيعية تتعرض لها البلاد، ويمكن أن يعلن الملك الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق أو في منطقة معينة تتطلب إدارتها بشكل خاص، فالدستور العراقي اشترط هذه الإجراءات حتى تتحمل رئاسة الوزراء المسؤولية التي قد تنجم عن هذا الجراء الخطير، وتظل الوزارة مهددة بتحريك المسؤولية عن إعلان الأحكام العرفية لحين إصدار البرلمان قانونا برفع المسؤولية عنها.

ABSTRACT

Martial law in Iraq, a historical study of the phase evolution and the causes of the edition (1925 – 1931)

Is the the martial law regimes that used by the countries of the world, especially after the announcement of Charter Human Rights in 1789.

In Iraq, were not the martial law organization under the control of the Ottoman Authority broad and arbitrary were not in need of the martial law was treated emergency situations and turmoil if exposed to them under the laws of sanction Ottoman or form military councils to face such situations.

After the British occupation of Iraq has had control of the British administration was the British Governor as a martial law in the country, because Iraq has undergone management military governor of the British, was awarded the international law powers to the commander of the armies of occupation to any country is exposed to the occupation the right to declare martial law in order to maintain security in the case of exposure the country to risk.

And the importance of martial law and what causing of the stifling of freedoms and human rights violation, the Iraqi Council of Representatives discussed after its foundation case of the declaration of martial law in the Basic Law of Iraq that is, in the first constitution was issued in 1925, as contained martial law in paragraph (8) of Rule (26) of Chapter II relating to the king and his rights that gave the King authority to declare martial law after the approval of the Council of Ministers, and in Chapter X, which included general rules and clarified rule (120) Entities which may be declared martial law in which the reasons for this authorized the Rule above to stop the applicable laws in the country at declaration of martial law and that the organizers of the implementation of the martial law vulnerable to legal liability consequences of their actions to be released the National Assembly law exempting them, and that the management of areas where it is applied martial law appoint under the will of the property.

Have gained Rule (120) of the Iraqi Constitution of 1925 criticism from some members of the House of Representatives with respect to declaring of the King, without taking the consent of the House of Representatives and duration can continue to the application of martial law and how to trial defaulters and execution of judgments against them without trial and other things unless that these discussions have failed and the law was enacted as it is.

Through this we conclude that the martial law in Iraq, approved by the Council of Ministers and issued the royal will by it, in this the military authority become a stakeholder in the country instead of civil authority Stops working with laws applicable in the country after the declaration of martial law as a result of internal risk or external aggression or natural disaster exposed to the country, and possible the king to declare of martial law in all parts of Iraq or in a particular area requires manage in particular, The Constitution of Iraq condition these procedures to assume the prime minister of responsibility that may result from this serious Procedure, and remains the ministry threatened to move the responsibility for declaration of martial law until the parliament declare a law to raise responsibility for them.

المقدمة

تعد الأحكام العرفية من الأنظمة التي اعتادت عليها دول العالم لاسيما بعد إعلان شرعة حقوق الإنسان سنة 1789، إذ أخذت دول العالم تنظم هذه الحالة بنصوص تشريعية الغرض منها ضمان حقوق الأفراد وحررياتهم، ويذكر أن أول تنظيم لإعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ كما تذكر في بعض الأحيان ظهر في فرنسا سنة 1791، وقد حذت أكثر دول العالم ومنها الدول العربية هذا النهج. وفي العراق لم تكن الأحكام العرفية منظمة في ظل السيطرة العثمانية فالسلطة الواسعة والمتعسفة لم تكن بحاجة إلى الأحكام العرفية فكانت تعالج حالات الطوارئ والاضطرابات إذا تعرضت لها بموجب قوانين الجزاء العثماني أو تأليف مجالس عسكرية لمواجهة مثل هذه الحالات وإذا اقتضت الضرورة أن تصدر حكم الإعدام بحق المسيبين لهذه الأعمال، وفي أكثر الأحيان كانت الدولة العثمانية تستغل هذه الحالات الاستثنائية لتصفية خصومها والتخلص منهم. وبعد الاحتلال البريطاني خضع العراق إلى السيطرة البريطانية وكانت إدارة الحاكم البريطاني بمثابة أحكام عرفية في البلاد، لأن العراق خضع لإدارة الحاكم العسكري البريطاني، وقد منح القانون الدولي صلاحيات إلى قائد جيوش الاحتلال لأي بلد يتعرض إلى الاحتلال حق إعلان الأحكام العرفية وذلك للحفاظ على الأمن في حالة تعرض البلاد إلى الخطر، وقد استغلت إدارة الاحتلال البريطاني في العراق هذه الصلاحية للقضاء على المظاهرات والتمردات التي تحصل والتخلص من المناوئين لسلطة الاحتلال.

وهكذا أخذت سلطة الاحتلال البريطاني تستغل هذه الصلاحيات حتى تأليف الحكومة الموقته سنة 1921 على اثر ثورة العشرين، وبدأت تعالج الحالات الاستثنائية من خلال إعلان الأحكام العرفية في المناطق التي تتعرض إلى اضطرابات أو ما شابه ذلك، كما حصل في قضائي زاخو والعمادية سنة 1924 إذ صدرت الإرادة الملكية بإعلان الأحكام العرفية على اثر الأحداث التي جرت في هاتين المنطقتين بعد موافقة مجلس الوزراء. ولأهمية الأحكام العرفية وما تسببه من خنق للحرريات وانتهاك لحقوق الإنسان، فقد ناقش مجلس النواب العراقي بعد تأسيسه حالة إعلان الأحكام العرفية في القانون الأساسي العراقي أي في أول دستور صدر سنة 1925، إذ وردت الأحكام العرفية في الفقرة (8) من المادة (26) من الباب الثاني التي تتعلق بالملك وحقوقه التي منحت الملك صلاحية إعلان الأحكام العرفية بعد موافقة مجلس الوزراء، وفي الباب العاشر الذي تضمن مواد عمومية وضحت المادة (120) الجهات التي يمكن إعلان الأحكام العرفية فيها وأسباب ذلك وأجازت المادة أعلاه إيقاف القوانين النافذة في البلاد عند إعلان الأحكام العرفية وان القائمون بتنفيذ الأحكام العرفية معرضين للتبعية القانونية التي تترتب على أعمالهم إلى أن يصدر مجلس الأمة قانون بإعفائهم، وان إدارة المناطق التي تطبق فيها الأحكام العرفية تعين بموجب إرادة ملكية. وقد لاقت المادة (120) من الدستور العراقي لسنة 1925 انتقادات من بعض أعضاء مجلس النواب فيما يتعلق بإعلانها من الملك دون اخذ موافقة مجلس النواب والمدة التي يمكن أن تستمر فيها تطبيق الأحكام العرفية وكيفية محاكمة المقصرين وتنفيذ الأحكام بحقهم دون محاكمة وغيرها من الأمور إلا أن هذه المناقشات أخفقت وصدر القانون كما هو.

من خلال هذا نستنتج أن الأحكام العرفية في العراق يقرها مجلس الوزراء وتصدر إرادة ملكية بها وبهذا تصبح السلطة العسكرية هي صاحبة الشأن في البلاد بدلا من السلطة المدنية فيتوقف العمل بالقوانين المعمول بها في الدولة بعد إعلان الأحكام العرفية نتيجة لخطر داخلي أو عدوان خارجي أو كارثة طبيعية تتعرض لها البلاد، وممكن أن يعلن الملك الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق أو في منطقة معينة تتطلب إدارتها بشكل خاص، فالدستور العراقي اشترط هذه الإجراءات حتى تتحمل رئاسة الوزراء المسؤولية التي قد تنجم عن هذا الجراء الخطير، وتظل الوزارة مهددة بتحريك المسؤولية عن إعلان الأحكام العرفية لحين إصدار البرلمان قانونا برفع المسؤولية عنها.

- الأحكام العرفية بعد إعلان الدستور في الحادي والعشرين من آذار 1925 - - الأوضاع العامة قبل إعلان الدستور

قبل الخوض في تفسير المادة التي تنص على إعطاء الملك حق إعلان الأحكام العرفية، لا بد من معرفة الأحوال السياسية واهم التطورات التي حصلت في العراق والتي أدت إلى إعلان الأحكام العرفية في بعض مناطقها، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1914-1918 تغيرت الأوضاع في العراق على الصعيد الداخلي والخارجي للبلاد الذي أصبح تحت السيطرة البريطانية بدلا من الدولة العثمانية المنحدرة في هذه الحرب ولم تكن تسيطر إلا على جزء من ولاية الموصل، فكانت الأحوال التي أعقبت الحرب العالمية الأولى مضطربة وحدثت أمورا زعزعت الأمن خارج وداخل العراق في الوقت الذي كان العراق يستعد لوضع حد نهائي لشكل الحكومة المزمع إقامتها، لذلك نرى على الصعيد الخارجي أن الجزء الشمالي من العراق كانت أباد تحركه وتخلق حالة من الفوضى والاضطراب فكانت أحواله مضطربة وغالبا ما يتعرض إلى الهجمات التركية بين الحينة والأخرى وذلك لادعائهم بتبعية ولاية الموصل لهم⁽ⁱ⁾، فضلا عن خلق حالة من التوتر والفوضى وعدم الاستقرار وتحريض العشائر الكردية على التمرد ضد الحكومة العراقية ومنها قيام الشيخ محمود الزعيم الكردي⁽ⁱⁱ⁾ في الحادي عشر من تموز 1923 بالتحريض على استقلال كردستان وإعلان نفسه ملكا عليها ولا تخلوا هذه الحوادث من تشجيع بريطاني الغرض منه إدامة بقاء القوات البريطانية المحتلة في العراق وتدخلات أطراف خارجية أخرى كانت تسعى في خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد، ناهيك عن هجمات الإخوان الوهابيين⁽ⁱⁱⁱ⁾ على الحدود العراقية من الجهة الغربية والغربية الجنوبية التي استغلتها بريطانيا لصالحها الخاص كوسيلة ضغط لإجبارهم على قبول المعاهدة العراقية- البريطانية^(iv)، وكان لهذه الهجمات أثرها الشديد على نفوس العراقيين مما تولده من خسائر في الأرواح والممتلكات وتعكر صفو الأمن والنظام في البلاد. فضلا عن دوافعها الدينية والسياسية والاقتصادية ولأوضاع العراق غير المستقرة كل هذا شجع الوهابيين على غزو العراق بين الحينة والأخرى.

أما على الصعيد الداخلي فكانت هناك عدة مشاكل واجهتها الحكومة العراقية منها مشكلة الاثوريين في كركوك وبعض المناطق الشمالية من العراق بقيامها بأعمال لزعزعة امن وسلامة البلد^(v) وقيام بعض قبائل شمر مدعومة بالجهود العسكرية التركية بخلق حالة من الذعر وعدم الاستقرار والهلع وإخلال الأمن والنظام في بعض مناطق البلاد هدفها إبقاء المنطقة غير مستقرة سياسيا وعسكريا لأهداف تركية الغرض منها تشكيل ضغط على الحكومة العراقية وعدم استقرارها ومطالبتها بولاية الموصل^(vi)، ناهيك عن أعمال السلب والنهب وقطع الطرق التي كان يقوم بها أشخاص من بعض القبائل في البادية الجنوبية من العراق، مما حدا بالحكومة إلى قيامها بحملة تأديبية للقضاء على مثل هذه الحوادث التي تخل بنظام الدولة وزعزعت الأمن الداخلي للبلاد^(vii). ومقاطعة بعض القبائل الحكومة والامتناع عن تسديد الضرائب^(viii) مما دفع بالحكومة إلى قيامها بإجراءات شديدة وقاسية لردع مثل هذه التصرفات^(ix). إلى جانب هذا كانت هناك مشاكل كان يثيرها رجال الدين في كربلاء والنجف وتحريض رؤساء العشائر على الامتناع عن دفع الضرائب وعدم مشاركتهم في الانتخابات القادمة^(x) وكانت الصحف الوطنية تشكو وجود الأحكام العرفية في البلاد، إلا أن القائم بأعمال المندوب السامي أعلن في العاشر من حزيران 1923 إن هذه الأحكام كانت قد رفعت منذ تشرين الثاني 1920 ولم يعد هنالك أي حكم عرفي في البلاد^(xi). ومن جانب آخر يبدو أن العراق لم يهنأ ولم يعرف الاستقرار فكانت الخصومات السياسية تؤدي إلى التصفية الجسدية بين المتخاصمين، فقد عرف العراق لأول مرة في تاريخه على الاغتيالات السياسية، إذ شهد تاريخه الحديث أول عملية اغتيال لوزير الداخلية السابق (توفيق الخالدي^(xii))، وهذا يدل على حدة الصراع وعدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد^(xiii).

- الدستور يقر بالأحكام العرفية:

عرف العراق مرحلة الحياة الدستورية بعد عام 1925، إذ أعلن الدستور العراقي الأول في الحادي والعشرين من آذار 1925 أول دستور للبلاد^(xiv) وقد وردت الأحكام العرفية في الفقرة (8) من المادة (26) من الباب الثاني المتعلقة بحقوق الملك التي نصت على:- " إن للملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة وهو يعلن الحرب بموافقة مجلس الوزراء وله أن يعقد معاهدات الصلح بشرط أن لا يصدقها نهائيا إلا بعد موافقة مجلس الأمة وله أن يعلن الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ وفقا لأحكام هذا القانون^(xv)"، فضلا عن هذا فقد نصت المادة المائة والعشرون من الباب العاشر التي تتعلق بالمواد العمومية انه " في حالة حدوث قلاقل أو ما يدل على حدوث شيء من هذا القبيل في أية جهة من جهات العراق أو في حالة حدوث خطر من غارة عدائية على أية جهة من جهات العراق للملك السلطة بعد موافقة مجلس الوزراء على إعلان الأحكام العرفية بصورة موقته في أنحاء العراق التي قد يمسها خطر القلاقل والغارات. ويجوز توقيف تطبيق القوانين والنظامات المرعية بالبيان المذكور على أن يكون القانونون بتنفيذ هذا البيان معرضين للتبعية القانونية التي تترتب على أعمالهم إلى أن يصدر من مجلس الأمة قانون مخصوص بإعفائهم عن ذلك. أما كيفية إدارة الأماكن التي تطبق فيها الأحكام العرفية فتعين بموجب إرادة ملكية^(xvi)"، وقد أضيفت الفقرة الآتية إلى المادة الأصلية التي نصت على أن " عند حدوث خطر أو عصيان أو ما يخل بالسلام في أية جهة من جهات العراق للملك بموافقة مجلس الوزراء أن يعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء العراق في أية منطقة منها. وتدار المناطق التي يشملها الإعلان وفقا لقانون خاص ينص على محاكمة الأشخاص عن جرائم معينة أمام محاكم خاصة وعلى الإجراءات الإدارية التي تتخذها سلطة معينة^(xvii)".

من خلال هذا نستنتج إن الأحكام العرفية في الدستور العراقي يعلنها الملك بعد أن يقرها مجلس الوزراء ولا يلجأ إليها إلا في الحالات الضرورية التي تستوجب ذلك لكونها تقيد وتوقف الحريات الفردية وتعطيل ضماناتها المقررة في الدستور بنظام استثنائي^(xviii)، وناقشت المادة (120) من الدستور العراقي حالة إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، وبما أن إعلان الأحكام العرفية هو أمر جد خطير لما يترتب عليه من كبت للحريات الفردية، لذلك لا يلجأ إلى إعلانها إلا إذا تعرضت البلاد إلى خطر خارجي أو داخلي^(xix)، وقد اشترط الدستور إجراءات معينة لإعلان الأحكام العرفية منها: إن إعلانها يكون بواسطة الملك^(xx)؛ أي يجب أن تصدر إرادة ملكية، فضلا عن موافقة مجلس الوزراء، وحتى يمكن التغلب على الأخطار تكون السلطة العسكرية هي السلطة المباشرة وصاحبة الأمر على السلطة المدنية^(xxi).

- الأحكام العرفية بين الرفض والقبول

لاقت المادة (120) من الدستور العراقي التي نصت على إعلان الأحكام العرفية اعتراضا من بعض أعضاء مجلس الأمة، وتأييدا من البعض الآخر، وكل له مسوغاته بهذا الشأن، فمن المعارضين على هذه المادة النائب عن بغداد يوسف الياس وكانت وجهة نظره معارضة نص المادة لان إعلان الأحكام العرفية من صلاحيات مجلس الأمة إذا كان مجتمعا أو يدعى للاجتماع خلال خمسة عشر يوما إذا لم يكن مجتمعا، فيما إذا أرادت الحكومة والملك إعلان الأحكام العرفية، لان إعلانها هي من اشد القيود للحرية الشخصية^(xxii)، وقد أيد هذا الاقتراح عبد الرزاق منير النائب عن بغداد، وكان من المؤيدين أيضا لهذا الاقتراح الشيخ عمر العلوان النائب عن كربلاء الذي أكد على أن الأحكام العرفية هي من اختصاص مجلس الأمة وبموافقته إذا كان مجتمعا وان هذه القاعدة جارية عند كثير من الأمم كما طالب المجلس إضافة عبارة "بقرار من مجلس الأمة^(xxiii)" وقد صوت على هذا الاقتراح رئيس المجلس عبد المحسن السعدون إلا انه أعلن عن عدم حصول الموافقة عليه، مما أدى إلى وضع المادة كما جاءت من لجنة الدستور في التصويت وقبلها المجلس^(xxiv).

ومن المؤيدين للمادة (120) ولم يشجعوا على استحصال موافقة مجلس الأمة واجمعوا على إن إعلانها يتطلب سرعة ذلك، الشيخ احمد الداود^(xxv) النائب عن بغداد الذي أشاد بالمادة (120) وعدها من الأمور الضرورية لصيانة الأمن والنظام في حالة حدوث غارات أو قلاقل،

لكنه أكد على تعديل هذه المادة بالقول:- " للملك السلطة بإعلان الإدارة العرفية بعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس الأمة إذا كان مجتمعاً (xxvi)". وقد عارض فكرة لزوم الحصول على موافقة مجلس الأمة لإعلان الأحكام العرفية النائب عن الحلة مزاحم الباجه جي وشدد على إبقاء الفقرة على حالها ولم يشجع على تعديلها أو تغييرها، وكانت وجهة نظر جعفر العسكري النائب عن ديالى هي عدم اخذ رأي المجلس معللاً ذلك أن تأخير إعلان الأحكام العرفية يعرض البلاد للخطر (xxvii)، وأيد هذا الرأي امجد العمري النائب عن الموصل وناجي السويدي النائب عن بغداد وأضاف الأخير إن إعلانها يتم بطريقتين الأولى بواسطة قانون خاص والثانية يطلق عليها الطريقة الانكلو- ساكسونية (xxviii) وهي تعد الإدارة العرفية إخلالاً بالأمن والحرية تستلزم العقوبة والقائمين بها مجرمون ما لم يعف عنهم مجلس الأمة (xxix)، وخالف هذه الآراء عبد الرزاق الرويشدي النائب عن الديوانية مطالباً إعلان الأحكام العرفية عن الطريق الملك بعد عرضها على مجلس الأمة (xxx)، هذه كانت أهم مناقشات المجلس التأسيسي العراقي حول إعلان الأحكام العرفية في القانون الأساسي العراقي فضلاً عن مناقشة مدة بقائها وإنهائها.

- هجوم الإخوان النجديين على القبائل العراقية عام 1924 وإجراءات الحكومة العراقية

تعرض العراق إلى خطر خارجي قامت به قبائل نجد على الحدود العراقية بتاريخ 14 آذار عام 1924 ولم تعلن الحكومة العراقية الأحكام العرفية على الرغم من تعرض القبائل العراقية إلى خطر خارجي وانتهاك حدوده، مما أدى إلى خسائر بالأرواح والمعدات والممتلكات (xxxi)، ونتيجة لعدم رد الحكومة العراقية على هذا الهجوم تكررت غارات الإخوان على الحدود العراقية والحكومة العراقية ليس بوسعها سوى الاحتجاج على المعتدين، ففي يوم 26 كانون الأول قام الإخوان بهجوم على العشائر الآمنة في الحدود العراقية-النجدية فاستعانت الحكومة العراقية بالطائرات البريطانية لكنهم استطاعوا الفرار، وبعد أربعة أيام قاموا الغزاة بغارة جديدة على القبائل المخيمة على مسافة حوالي 120 كم من السماوة وأدت أيضاً إلى خسائر بالأرواح والممتلكات، وهذه المرة كانت الإجراءات العراقية أن قام المعتمد السامي البريطاني بتقديم احتجاج إلى ابن سعود فوعده بعدم تكرار ذلك (xxxii).

- إعلان الأحكام العرفية لأول مرة في قضائي (زاخو والعمادية) (xxxiii) بتاريخ 14/أيلول/ 1924

في سنة 1924 غارت القوات التركية غير النظامية على منطقتي زاخو والعمادية شمال الموصل نتيجة تعثر المفاوضات بين بريطانيا وتركيا بسبب مشكلة الموصل، وعلى اثر هذه الهجمات العسكرية التي قامت بها تركيا في شمال العراق، وذلك لضم ولاية الموصل إليها، وافق الملك فيصل الأول في الرابع عشر من أيلول 1924 على قرار مجلس الوزراء بإعلان الأحكام العرفية في قضائي (زاخو والعمادية) (xxxiv). وهذا ليس غريباً أن تكون بريطانيا قد استخدمت أسلوب الضغط على حكومة العراق مما أوعزت إلى الأتراك بالهجوم على حدود العراق، لذلك اتخذت حكومة العراق عدة إجراءات للتصدي لهذا العدوان الخارجي على حدودها الخارجية، منها اتخاذ مجلس الوزراء برئاسة (ياسين الهاشمي) يوم الرابع عشر من أيلول سنة 1924 قراراً بإعلان الأحكام العرفية في هاتين المنطقتين، وذاع وزير الداخلية (عبد المحسن السعدون) بيانا أعلن فيه الإدارة العرفية في زاخو والعمادية، وإيداع قيادة قطعات الجيش العراقي في الموصل إلى قائد الطيران البريطاني؛ لأن القوات البريطانية هي المسؤولة عن حفظ الأمن الداخلي في العراق والدفاع عن حدوده الخارجية بموجب المعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1922 (xxxv)، كذلك سعى الملك فيصل إلى تأليف قوة غير نظامية من أفراد العشائر تحت إمرة أخيه الأمير (زيد) (xxxvi) متخذاً من مدينة الموصل مقراً لها (xxxvii) وبسبب خطورة الوضع في المنطقة أرسلت بريطانيا وزير طيرانها آنذاك (طومسن tommsn) إلى العراق وسافر إلى الموصل ليتفقد الوضع فيها، ويبدو أن بريطانيا استغلت الوضع لصالحها وكانت قد استفادت من الضغط التركي بشأن قضية الموصل وذلك لتنفيذ مخططاتها الرامية بديمومة الاحتلال البريطاني للعراق والضغط على الحكومة بتوقيع المعاهدة العراقية-البريطانية، كل هذه التدابير عجلت في انسحاب القوات التركية

المعتدية^(xxxviii). وبعد أن انسحبت القوات التركية اصدر وزير الداخلية في الثامن عشر من أيلول بلاغا يبين فيه رفع الأحكام العرفية في قضائي زاخو والعمادية بعد أن استمرت أربعة أيام لاستتباب الأمن فيها، وقد أشاد (هنري دوبس) المعتمد السامي البريطاني في العراق بنجاح الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية وعلى حسن علاقتها بالأكراد^(xxxix).

- حركة سالم الخيون 1924 تفض دون إعلان الأحكام العرفية

في أواخر سنة 1924 قام الشيخ سالم الخيون^(xi) رئيس عشيرة بني أسد^(xli) بحركة مسلحة ضد الحكومة في هور الحمار بقضاء الجبايش في لواء المنتفك، بسبب نفي علماء الدين خارج العراق لإصدارهم فتوى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي التي كانت الحكومة والمحتل يرغبان في إجرائها وذلك للمصادقة على المعاهدة العراقية- البريطانية التي عقدها وزارة عبد الرحمن النقيب الأخيرة، مما أدى بوزير الداخلية آنذاك عبد المحسن السعدون في وزارة عبد الرحمن النقيب بنفيهم خارج العراق، لذلك يذكر الشيخ سالم الخيون في رسالة بعثها إلى السيد عبد الرزاق الحسني في العام 1952 جوابا عن استفسار الأخير لتوضيح الأسباب التي أدت غالى قيام هذه الحركة^(xlii). فذكر إن عبد المحسن السعدون اتهمه بالعصيان ضد الحكومة لمعارضته الانتخابات وتصديق المعاهدة لان الخيون طلب من الملك فيصل إنهاء حكم السعدون الذي كان قد تفاقم من وجهة نظره ويبدو إن الملك فيصل الأول وافق على ذلك لترضية كل الأطراف من اجل المصادقة على المعاهدة، إلا أن ذلك قد اثر في نفس السعدون، ويدعي الخيون أن السعدون استغل وجوده كوزير للداخلية واقنع سلطة الاحتلال البريطاني بقيام حملة تأديبية بقصف عشيرة الخيون^(xliii).

وقد أوضحت الحكومة العراقية في البلاغ الذي أذاعته في 17 كانون الأول سنة 1924 ان الشيخ سالم الخيون اظهر تمرده على الرغم من تقديم النصائح له وانه اخذ يحرض العشائر على عصيانها على الحكومة، وإيواء المجرمين الفارين من وجه العدالة، واستخفافه بالحكومة لذلك اتخذت الحكومة بعض الإجراءات والتدابير التأديبية لإنزال العقاب به والحد من أعماله، وذكر في البلاغ إن نتيجة هذه الإجراءات لجوء الشيخ سالم الخيون إلى الحكومة وأبدت العشائر استنكارها لأعماله وتبرئتها منه، وان الحملة التأديبية انتهت دون إصابة احد بأذى^(xliv).

وبعد انتهاء الإجراءات العسكرية قُدم الشيخ سالم الخيون إلى المحاكمة أمام المحكمة الكبرى في البصرة وحكمت عليه بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات إلا أن الملك فيصل الأول بعد مدة عفي عنه نتيجة توسط بعض رؤساء العشائر، ووضع تحت الإقامة الجبرية في الموصل ومنعه من دخول المنتفك والبصرة والعمارة، فضلا عن مصادرة أملاكه في الجنوب، وفي محاولة من سلطات الاحتلال البريطاني لإبعاد تأثيره عن مناطق عشائره في الجنوب تم تعويضه بمقاطعة زراعية في ديالى، هذا وقد اقترح المجلس التأسيسي منحه راتبا شهريا قدره خمسمائة ربية بشرط أن يسلك الشيخ سلوكا حسنا ترضى عنه الحكومة وفي خلاف ذلك يقطع عنه هذا الراتب^(xlv).

- حركات اليزيدية^(xlii) في قضاء سنجان 1925 ورد الحكومة عليها

حدث صراع بين جماعتين على زعامة الطائفة اليزيدية التي تسكن قضاء سنجان في الموصل، الجماعة الأولى كانت تعرف بجماعة (حمو شيرو) والثانية جماعة (داود أغا الداود) وكانت كل واحدة من هاتين الجماعتين تسعى لنيل الرئاسة على أبناء الطائفة اليزيدية، واشتد الصراع بين الجماعتين سنة 1925 مما أدى بالحكومة العراقية أن تتدخل لتصلح بينهما، فرفض (داود الداود) وساطتها، فطلبت منه الحضور إلى مركز اللواء فرفض ذلك أيضا، فاضطرت إلى استخدام القوة ولم تعلن الأحكام العرفية على الرغم من خطورة الوضع فلجأت إلى الاستعانة

بالسلاح الجوي البريطاني لقصف قريته فقابل اليزيديون الطائرات بالنار واسقطوا إحداهن فعاودت الطائرات القصف مرة ثانية مما ألحقت أضراراً بالناس (xlvii).

- حادثة غرق بغداد منتصف نيسان 1926 وإعلان حالة الطوارئ

كانت الحكومة العراقية قد أصدرت قانون الاستعانة الاضطرارية رقم (20) لسنة 1923 نتيجة لما تتعرض له البلاد من أخطار وكوارث طبيعية ومن فعل البشر، وقد طبق هذا القانون بشكل فعلي سنة 1926 نتيجة لما قام به (توفيق المفتي) (xlviii) عندما فتح إحدى بوابات الجانب الأيسر لنهر دجلة وتدفقت المياه بقوة مما أدت إلى كسر بعض السدود التي تقي العاصمة من الغرق، ونتيجة لما حدث قامت الحكومة بعدة إجراءات لدرء الخطر المحدق بالعاصمة، فضلاً عن إعلان قانون الاستعانة الاضطرارية، وكان العيد على الأبواب فأمر الملك بعدم إجراء مراسيم العيد لهذه السنة (xlix) وبما إن هذا القانون خول وزير الداخلية والشرطة درء الخطر، كذلك خول القانون الموظف الإداري هذه السلطة دون إذن الوزير، لذلك قامت قطعات الجيش والشرطة والكشافة لدرء الخطر، وشرعت الشرطة في إجراء التحقيقات لمعرفة أسباب الحادث ومحاسبة المقصر، وقد كان السيد (ناجي شوكت) متصرف لواء بغداد في ذلك الوقت فأمر بتوقيف (توفيق المفتي) وإجراء محاكمته علناً نتيجة لما قام به ولمخالفته الأوامر التي تقضي بعدم فتح أية باب مهما كان السبب⁽¹⁾.

يتضح مما سبق إن أمن وسلامة الدولة لم تكن نتيجة عدوان خارجي أو حالات الحرب والاعتداء، وإنما بسبب حالات الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها البلاد وان كانت بفعل فاعل.

- انتفاضة عشائر الميالح في منطقة الحي 1927/ دون إعلان الأحكام العرفية

انتفضت عشائر الميالح في منطقة الحي التابعة إلى الكوت سنة 1927 على أسلوب جباية الضرائب الذي شرعته وزارة جعفر العسكري، وهو ما يعرف بنظام (التثليث⁽ⁱⁱ⁾)، والغريب في الأمر إن الحكومة لم تعلن الأحكام العرفية في هذه المنطقة، وذلك للإجراءات الشديدة التي اتخذتها لإخماد هذه الانتفاضة، فضلاً عن موقف المعتمد السامي البريطاني الذي نصح الحكومة بمعالجة الموقف بحكمة وروية⁽ⁱⁱⁱ⁾، وهذا غير كافٍ للسيطرة على الموقف ما لم تستخدم الحكومة القوة والتهديد لفرض السلام، لأن آثار هذه الانتفاضة وصلت إلى منطقة الشطرة مما أدى بقبيلة (الحاتم) من انتفاضتها ضد الملاكين⁽ⁱⁱⁱ⁾، ولولا استخدام سلطة الاحتلال البريطاني طائراتها للسيطرة على الموقف لما استطاعت الحكومة من فرض السلام في هذه المناطق، ومن نتائج هذه الانتفاضة؛ إيقاف العمل بنظام التثليث الذي أدى إلى تدمير العشائر ولجوءها إلى هذا العمل.

- اضطرابات قضية النصولي (liv) سنة 1927 وإجراءات الحكومة للقضاء عليها

انتدب أنيس النصولي للتدريس في المدارس الحكومية في العراق إبان العهد الملكي، ونشر كتاباً له بعنوان (الدولة الأموية في الشام) واخذ يدرسه في هذه المدارس، فتذمر الرأي العام في العراق من أرائه وما نسبته إلى الإمام الحسين (v) من أمور عدها الناس طعناً في آل البيت، فادى هذا الوضع إلى اضطرابات عمت البلاد، مما أدى بوزارة المعارف آنذاك إلى أن تعالج الأمر بحزم وروية^(iv)، فأقدمت أول الأمر على منع تدريس هذا الكتاب في مدارسها، وفصلت النصولي ومنعته من التدريس في المدارس العراقية وذلك تطمينا للمشاعر الثائرة وتسكينا للنفوس الهائجة^(vi)، ولكن الأمر لم يستقر، فحاول المدرسون السوريون في المدارس العراقية الثأر لزميلهم فحرضوا الطلاب على التظاهر ضد ما أسموه بـ "خنق الحرية الفكرية" وأخذت الصحف والمجلات العربية والعراقية آنذاك تكتب حول الموضوع بين مؤيد ومعارض للكتاب وكذلك للإجراءات التي اتخذتها وزارة المعارف في حينها^(vii)، ففي بغداد قدموا احتجاجاً إلى وزير المعارف يحتجون فيه على فصل زميلهم ويطلبون إعادة النظر في فصله، وفي الثلاثين

من كانون الثاني 1927 سارت إلى ديوان وزارة المعارف مواكب الاحتجاج مما اضطرت قوات الأمن إلى الاستعانة بسيارات إطفاء الحريق لتفريق المتظاهرين الذين قابلوهم بالحجارة مما أدى إلى إخماد هذه المظاهرات، وفي المناطق العراقية الأخرى احتج الناس على نشر الكتاب، وأخذت وزارة المعارف تحقق في الأمر ومعرفة المحرضين على هذه الأعمال، فعرفت ثلاثة من الأساتذة السوريين كانوا وراء هذه الاضطرابات فأقدمت على إنهاء خدماتهم وتسفيرهم إلى بلادهم^(lviii)، كما طردت بعض الطلاب من مدارسهم^(lix)، وقد عبر الشاعر محمد مهدي الجواهري عن هذه الأحداث في قصيدة وجهها إلى وزير المعارف حين أقدم على فصل النصولي قائلاً^(lx):-

الله يجزيك والآباء متأثرة
هم حاولوها لأغراض مذممة
في الله صنت بها آباءك النجبا
حتى إذا سعرت كانوا لها حطبا
وإطخة في جبين المجد ما كتبها
عار على صفحة التاريخ قبلته

- إدارة الأحكام العرفية في المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة 1927

أثارت اتفاقية المعاهدة العراقية البريطانية خلاف بين العراق وبريطانيا، فقد كان الجانب البريطاني متمسكا بإدارة الأحكام العرفية في حالة وقوع ما يستدعي إلى إعلانها من جانب القوات البريطانية أو من يعينه القائد، بينما كان رأي الجانب العراقي أن يعهد بإدارة الأحكام العرفية إلى قائد عراقي، مستندين في ذلك إلى المادة (120) من القانون الأساسي العراقي، كون هذه المادة تنص على أن القائمين بتنفيذ الأحكام العرفية معرضون للتبعية القانونية، بينما القائد البريطاني غير خاضع للقوانين العراقية، وقد علق رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون على هذه المسألة برسالة بين فيها وجهة النظر العراقية^(lxi)، أرسلها إلى المعتقد السامي البريطاني (هنري دوبس) قال فيها: (إن لائحة القانون الأساسي العراقي الأصلية وردت من الحكومة البريطانية وقد تم الموافقة عليها، وان الحكومة العراقية لا توافق على أي اقتراح يخالف أحكام القانون الأساسي العراقي^(lxii))، وهكذا ظل الأمر متعلقا ولم يحصل اتفاق بين الطرفين على هذه المسألة إلى أن حلت وزارة (توفيق السويدي) بدلا من وزارة (عبد المحسن السعدون) الذي استقال يوم 20 كانون ثاني من سنة 1929.

- مراسيم مقيدة للحرية لجأت إليها الحكومة سنة 1928

منح القانون الأساسي العراقي^(lxiii) صلاحيات للملك إصدار مراسيم لها قوة القانون في حالة تعرض البلاد إلى خطر أو ما شابه ذلك لأجل حفظ النظام واستتباب الأمن العام أو لدفع أي خطر عن البلاد، وقد استغلت هذه المادة في بعض الأحيان إذ أنها كانت تُصدر عند أدنى حادثة بسيطة تحدث واستغلت حوادث بسيطة فعلا لإصدار مراسيم مقيدة للحرية تحت الادعاء بوجود خطر عام^(lxiv)، مثلما حدث سنة 1928 إذ لجأت الحكومة إلى إصدار بعض المراسيم نتيجة للحوادث التي جابهتها البلاد وقت ذلك، وقد عدتها الحكومة حوادث خطيرة منها؛ المظاهرة التي حدثت في الأول من شباط سنة 1928 نتيجة وفاة (الشيخ ضاري^(lxv)) واقتحام المتظاهرين المستشفى الملكي واخذوا جثمانه عنوة في مظاهرة صاخبة تحدوا فيها السلطتين العراقية وسلطة الانتداب البريطاني^(lxvi). والحادثة الثانية كانت يوم الثامن من شباط 1928 إذ حدثت مظاهرة صاخبة استنكارا للسياسة البريطانية في فلسطين واحتجاجا على زيارة احد زعماء الحركة الصهيونية إلى العراق وهو (الفريد موند^(lxvii)) وقد تطور الوضع إذ استخدمت الشرطة القوة في تفريق المتظاهرين مما أدى إلى جرح الكثير من الطرفين، ولم تكتفي الحكومة بكل هذا وإنما لجأت إلى إجراءات أخرى كلها كانت مقيدة للحرية منها اعتقال بعض المتظاهرين ونفي البعض الآخر منهم إلى خارج بغداد، وإصدار أمر بمنع التجمع أو سير المراكب والاجتماعات في الأماكن العامة، وكذلك حذرت كل من يخالف ذلك يعرض نفسه إلى أحكام الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي^(lxviii)، وبيان البوليس لسنة 1920^(lxix)، وقانون التجمعات^(lxx)، وفي حالة عودة المتظاهرين مرة أخرى ستقوم الشرطة بإطلاق الرصاص عليهم^(lxxi)، والحادثة الثالثة

يوم كانت يوم الجمعة 10 شباط 1928 إذ حدثت مظاهرة بدأت من جامع الحيدرخانه احتجاجا على سياسة الحكومة إزاء المتظاهرين في قضية (الفريد موند) وإعلان السخط على وعد بلفور، لذلك لجأت الحكومة إلى استخدام القوة لمنع المتظاهرين وقبضت على بعض الخطباء وفرقت المجتمعين بعنف^(lxxii) و عدت الحكومة هذه الحوادث مخلة بالأمن العام، ومن جانب آخر اقترح المستشار القانوني لوزارة العدل آنذاك (دراور) على مجلس الوزراء إصدار مرسومين الأول يقضي بتحويل وزير المعارف حق جلد الطلبة المشاركين بالمظاهرات، والثاني يخول وزير الداخلية سلطة وضع الأشخاص تحت الرقابة^(lxxiii)، وكلا المرسومين يتضمننا أثرا رجعيا ليشملا الوقائع السابقة لصدورهما، وقد أثار هذا الاقتراح أزمة مما أدى بوزير العدل آنذاك (حكمت سليمان) أن يقدم احتجاج على هذا الاقتراح، لأنه فوجئ بعرض هذه المراسيم ولم يؤخذ رأيه بهما مما أدى به إلى تقديم استقالته^(lxxiv)، هذا وقد قدم وزير المعارف آنذاك (توفيق السويدي) اعتراضه على مبدأ الأثر الرجعي لتلك المراسيم وهدد بتقديم استقالته إلا أن المستشار القانوني أراد معالجة الأمر فعدّل اقتراحه وحذف الأثر الرجعي^(lxxv) لذلك استخدم الملك صلاحياته الدستورية بموجب المادة (26) وأصدر المرسوم الأول برقم (13) لسنة 1928 وهذا نصه^(lxxvi):- " لما كان بعض طلاب المدارس قد اشترك في اجتماعات غير قانونية، مما يعد خطرا عاما، فنحن فيصل ملك العراق، بموافقة مجلس الوزراء نأمر بنشر المرسوم الآتي وفقا للفقرة الثالثة من المادة (26) من القانون الأساسي، وذلك لدفع الخطر المذكور.

المادة الأولى:- إذا تحقق أن احد طلاب المدارس ممن لم يكمل الثامنة عشرة من عمره قد اشترك في أي اجتماع غير قانوني أو اقلق أو حاول أن يقلق السلم العام بصورة أخرى، يسوغ عقابه بالجلد بالمقرعة بعد المعاينة الطبية على أن لا يزيد ذلك على (25) جلدة. المادة الثانية:- على وزير المعارف تنفيذ هذا المرسوم الذي يعد نافذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية، وله أن يصدر تعليمات لتسهيل تطبيقه".

بينما المرسوم الثاني صدر برقم (14) وكان موجها لوزير الداخلية وهذا نصه:-
" لما كان بعض الأشخاص لم يزل يحاول إقلاق السلم العام بصورة تعد خطرا عاما على البلاد، بإقامة اجتماعات غير قانونية أو بوسائل غير مشروعة، فنحن فيصل ملك العراق بموافقة مجلس الوزراء نأمر بنشر المرسوم الآتي لدفع الخطر المذكور وفقا للفقرة الثالثة من المادة (26) من القانون الأساسي.

المادة الأولى:- إذا ثبت لدى وزير الداخلية بان شخصا حرض أو يحرض على ارتكاب جريمة منصوص عليها في الباب (12)^(lxxvii) من قانون العقوبات البغدادي^(lxxviii) أو اشترك في مثل تلك الجريمة فللوزير المذكور بموافقة مجلس الوزراء أن يأمر بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تزيد على سنتين.

المادة الثانية:- الشخص الذي صدر بحقه أمر بمقتضى المادة السالفة يجب عليه أن يخضع للشروط المبينة في المادة (29) من قانون العقوبات البغدادي^(lxxix) المعدلة بقانون 1920 وعند مخالفته أي شرط منها يكون عرضة للعقاب المنصوص عليه في تلك المادة.

المادة الثالثة:- على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم الذي يعد نافذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية على أن يطبق بحق الأشخاص الذين لهم علاقة بحادثة 8 شباط 1928.

وعلى خلفية هذه الأحداث قرر مجلس الوزراء اتخاذ بعض القرارات بعد إصدار المرسومين، منها: طرد الطلاب طردا موقتا أو مؤبدا ممن ثبت اشترائهم في المظاهرات والذين لم تشملهم أحكام المرسوم (13) لكبر سنهم، وان لا يستخدموا في دوائر الحكومة في المستقبل، فضلا عن تعديل مقدمة كل من المرسومين ليصبحا بالصيغة الآتية:- "بالنظر للضرورة الماسة، وحفظا للنظام والأمن العام، نحن فيصل ملك العراق بموافقة مجلس الوزراء نأمر بوضع المرسوم الآتي وفقا للفقرة الثالثة من المادة (26) من القانون الأساسي" هذا وقرر مجلس الوزراء حذف كلمة (بالمقرعة^(lxxx)) من المادة الأولى من لائحة المرسوم (13) المتعلق بطلاب المدارس^(lxxxi)، وطلبت وزارة الداخلية تطبيق المرسوم (14) بحق الأستاذ (يوسف زينل) المدرس في الثانوية، وابتعد إلى مدينة (عانة) في الرمادي^(lxxxii). ولم تكتفي الحكومة بهذه

الإجراءات وإنما بادرت إلى إحالة عدد من المشتركين في المظاهرات إلى محاكم الجزاء بتهمة القيام بمظاهرات مخالفة لأحكام المادة (84) و (85) من قانون العقوبات البغدادي^(lxxxiii)، وحكمت محكمة جزاء بغداد على مجموعة من الشباب بالجلد خمس جلدات علما إن المادتين أعلاه لم تذكران عقوبة الجلد، وانبرت الصحف تنتقد هذه العقوبة واحتجت على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بحق المتظاهرين، واخذ الرأي العام يبين رأيه من الوسائل القمعية التي استخدمتها الحكومة لتكثيم الأفواه وخنق الحريات وقد احدث هاذان المرسومان ضجة ووقع شديد في نفوس بعض الأحزاب وصحفيها، وعدوا ذلك انحرافا في القضاء عن الاستقلال إذ منحت وزارة الداخلية سلطة قضائية كانت أساسا من اختصاص وزارة العدل^(lxxxiv)، وبادر رئيس حزب الشعب (ياسين الهاشمي) إلى رفع احتجاج إلى رئيس الوزراء آنذاك (عبد المحسن السعدون) وضح فيها إن إصدار مثل هذه المراسيم يجعل البلاد تحت الإدارة العرفية ولا تتلاءم مع أحوال البلاد التي تسير فيها الانتخابات العامة، وأشار أيضا إلى العقوبات التي ذكرت في المرسومين وانتقد استخدام عقوبة الجلد في المدارس^(lxxxv). وانتقد بعض أعضاء مجلس النواب العراقي هاذين المرسومين وعارضوا بشدة منح وزير الداخلية صلاحية النفي أو حتى إلقاء القبض على المتهمين، وطلب بعض أعضاء المجلس رفض مثل هكذا مراسيم حتى لا تتكرر إعلانها عند ادني حادثة في البلاد إلى جانب أنها لا تطابق القانون الأساسي، حتى إن الملك فيصل الأول يبدو لم يكن ميالا لإصدار مثل هذين المرسومين إلا انه كان مضطرا للموافقة على إصدارهما تحت وطأة الأحداث السائدة في البلاد^(lxxxvi) مبينا رأيه في هذين المرسومين في معرض خطابه في مجلس النواب مبينا لجوء الحكومة إليهما بصورة مؤقتة وإنها متألّمة وفي نفس الوقت كانت مضطرة للجوئها إلى مثل هذه التدابير الوقتية في البلاد^(lxxxvii)، وهكذا ظل الحال في هذه القضية حتى السابع عشر من شهر أيار سنة 1928 فاقدمت الحكومة على إلغاء المرسومين^(lxxxviii).

من خلال ما تقدم يظهر لنا إن الحكومة لجأت إلى هذه الأساليب بعد أن حل مجلس النواب أثناء هذه الحوادث فاستندت إلى المادة (26) من القانون الأساسي العراقي وأصدرت هاذين المرسومين، وأن الملك عدّ مثل هذه التظاهرات من الأمور العادية التي تحدث في أي بلد، وانه كان يخشى من إصدار مثل هذه المراسيم أن يولد الاشمزاز في النفوس^(lxxxix).

- اضطرابات تقضي عليها الحكومة دون إعلان الأحكام العرفية سنة 1929

وقعت في بغداد سنة 1929 حوادث مؤسفة بسبب أعمال العنف التي حصلت في فلسطين في شهر آب 1929 راح ضحيتها عددا من الناس، فعقد اجتماع في بغداد في جامع الحيدرخانه، بعد ذلك حصلت مظاهرة وطنية أمام البلاط الملكي ودار الاعتماد البريطانية وبعض الممثلات الأجنبية في بغداد^(xc)، وكانت الإجراءات الشديدة التي اتخذتها الحكومة العراقية مقيدة للحرية العامة ولها نتائج واضحة، فاستخدمت الحكومة القوة في تفريق المتظاهرين ولم تعلن الأحكام العرفية، مما أدى إجراءها التعسفي إلى جرح عدد كبير من المتظاهرين، وتزامن مع هذه الأحداث حلول الأزمة الاقتصادية العالمية، فعطلت الحركة التجارية، وظلت مخازن اليهود مقفلة، وتضرر الناس من كساد الأسواق، ولجأت أيضا إلى تعطيل جريدتي النهضة والوطن وفقا للمادة (23) المعدلة من قانون المطبوعات متهمة إياهما نشر مقالات مخلة بالأمن العام، ووجهت إنذارا إلى جريدتي العالم العربي والعراق لنفس السبب أعلاه^(xci).

- مظاهرات 1930 لم تفضي إلى إعلان الأحكام العرفية

لم تكن الحكومة مضطرة في كل مظاهرة أو اضطراب أن تعلن الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، وذلك لتوافق رأي الشعب مع رأي الحكومة، وهذا ما حدث يوم الجمعة الموافق 21 من آذار سنة 1930 عندما هاج الشعب ونظم مظاهرات صاخبة على سياسة التضييل والخداع التي تتبعها الإدارة البريطانية في العراق، رفع خلالها المتظاهرين شعارات تعبر عن رفضهم لسياسة الاحتلال ومدى تدمرهم منها، واستمرت المظاهرات حتى الساعة السابعة مساء دون أن

يحدث ما يكدر صفو الأمن العام، ولذلك نرى أن الحكومة لم تعلن الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ ولم تستخدم العنف مع المتظاهرين وانتهت إلى أن قررت لجنة التظاهرات إرسال احتجاج إلى الجهات المختصة بشأن سياسة الإدارة البريطانية في البلاد (xcii).

- تمرد الكرد والاثوريين سنة 1930 واستخدام عقوبات انضباطية دون إعلان الأحكام العرفية

قام الشيخ (محمود الحفيد^(xciii)) باستدعاء أعوانه تمهيدا لقيام تمرد لمقاومة السلطة ردا على إجراءاتها التي قامت بها اثر قيام الكرد والاثوريين بإرسال عرائض احتجاج بعثوا بها إلى المندوب السامي البريطاني في العراق والى الملك فيصل الأول على نشر معاهدة سنة 1930 التي أحدثت استياءً في نفوسهم، وبعثوا بعريضة إلى سكرتارية عصبة الأمم المتحدة مطالبين فيها تأليف حكومة كردية بإشراف عصبة الأمم، ونتيجة لما حصل لجأت الحكومة العراقية إلى اتخاذ استخدام عقوبات انضباطية وإتباع الإجراءات الآتية (xciv):

- 1- فصل متصرف السليمانية.
- 2- فصل مدير شرطة السليمانية.
- 3- تنحية القائمقامين.
- 4- القبض على الذين طالبوا الانفصال وإقامة حكومة كردية.
- 5- إجراء التعقيبات القانونية الصارمة بحق كل من يطالب الانفصال.

وفي الثامن عشر من آب 1930 رفع مستشار وزارة الداخلية البريطاني مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة العراقية، مطالباً منها تنفيذ طلباتهم وحذر من اتخاذ أي عنف ضد المتمردين، فان لم تتجح في استخدام الحل السلمي تلجأ إلى استخدام أساليب أخرى للقضاء على المتمردين (xcv).

وقد تبين إن الموظفين البريطانيين هم الذين دفعوا الأكراد على القيام بهذه الحركة، وذلك لعرقلة مشروع الاستقلال الذي طالما حلمت به البلاد. واستمر الوضع في كردستان مضطرباً دون استقرار والحكومة تستخدم عدة إجراءات لاستتباب الأمن في المنطقة حتى إنها أشركت الجيش للقضاء على بعض المتمردين وهذا ما حصل في كانون الأول سنة 1931 في عهد وزارة نوري السعيد الثانية عندما قام احمد البرزاني بمنع إقامة مخافر حدودية في شمال العراق فاعتدى على أفراد الشرطة وأسره وعلى بعض القرى المجاورة مما حدى بالسلطة أن تطلب من وزارة الدفاع الاشتراك واستخدام أفرادها لتوطيد الأمن في هذه المناطق.

الخاتمة

الأحكام العرفية نظام استثنائي مبرر بفكرة الضرورة والخطر المحيق بالكيان الوطني، وتعلن هذه الحالة عندما تتعرض البلاد إلى خطر خارجي يهدد بوقوع حرب، أو قيام اضطرابات داخلية مثل التمرد والعصيان وحالة الشغب وتؤثر على أمن الوطن وسلامته، أو بوقوع كارثة طبيعية تتعرض لها البلاد، وقد رأينا أن الدولة استخدمت هذا النظام في حالات ولم تلجأ إليه في حالات أخرى، لذلك فإن إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ من اختصاص السلطة التشريعية ولا يجوز أن توكل إلى السلطة التنفيذية حتى لا تلجأ إليها كلما أرادت لتحقيق أهدافها وغاياتها، وفي بعض الأحيان تستغل الصلاحيات عند إعلان الأحكام العرفية لتصفية خصوم أو مناوئين لبعض المسؤولين، ومنح الموظفين من غير الحكام صلاحيات قضائية وهذا ما حدث في أحداث 1928 إذ منحت الرادة الملكية وزارة الداخلية سلطات قضائية هي من اختصاص وزارة العدل، وقد استغلت هذه الصلاحيات للتأثير على الحريات الشخصية والنشاطات الأخرى للأفراد، لذلك اخذ مجلس النواب العراقي مناقشة موضوع إعلان الأحكام العرفية في جلساته لأهميته وما يسببه من كبت للحريات وانتهاك لحقوق الإنسان، ولاسيما بعد إعلان القانون الأساسي العراقي لسنة 1925 ووروده في المادة(26) والمادة (120) وما تعرضت له من انتقادات لأمر تتعلق بالصلاحيات والمدة وأسلوب المحاكمة التي تواجه الأفراد، وكذلك إعطاء صلاحيات للملك منها إعلان مراسيم لها نفس قوة القوانين وهذه استخدمت في أحداث 1928 على الرغم من وجود صلاحيات إعلان الأحكام العرفية إلا أن هذه المادة تعرضت إلى انتقادات واسعة ليس من مجلس النواب فحسب وإنما من الرأي العام بصورة عامة، وسنرى لاحقاً أحداث جمة أخرى تعرضت لها البلاد مما أدى بالحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية واستمرارها لمدة طويلة في البلاد.

(i) للمزيد من التفاصيل عن مشكلة الموصل يمكن مراجعة: ب.ط.سعد، قضية الموصل في مؤتمر لوزان، بغداد، 1924؛ فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية التركية وفي الرأي العام، مطبعة الرابط، بغداد، 1955.

(ii) للمزيد من المعلومات عن هذه الشخصية وما يتعلق بها في تاريخ العراق الحديث. يراجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1/258.

(iii) سمو بالإخوان لأنهم تأخوا فيما بينهم للجهاد في سبيل نشر المذهب الوهابي وهم جيش ابن سعود حاكم نجد الذي سيطر على الجزيرة العربية من خلالهم إلا أنهم تمردوا عليه مما اضطر إلى القضاء عليهم والاستغناء عن خدماتهم للمزيد من المعلومات ينظر:- صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية – السعودية 1920-1931 دراسة في العلاقات السياسية دار الجاحظ، بغداد، 1974-1975، ص، 63.

(iv) للمزيد عن هجمات الوهابيين على الحدود العراقية يراجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص64؛ صادق حسن السوداني، المرجع السابق.

(v) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص185.

(vi) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين 1921-1927 دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة الرأي العام العراقي، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، 1976، ص 181.

(vii) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص150.

(viii) منها قبيلتا الصفران والبركات في قضاء السماوة

(ix) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص175.

(x) جرالدي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد 1921-1958، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة النهضة العربية، ط2، بغداد، 1991، ص51.

(xi) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص149.

(xii) سياسي عراقي ولد في بغداد ودرس في المدارس العثمانية وتخرج في مدرسة الحقوق، واسهم بنشر فكرة الحرية جادل وناقش حول مبدأ (الجمهورية) في نظام الحكم العراقي، ودعا إلى إقامة نظام جمهوري في العراق في مطلع عشرينيات القرن الماضي وأيده جمهور من المحامين وزعماء فكرة الاستقلال، وعارضه ممالئون لبريطانيا التي تدخلت وحسمت الأمر بتصريحها الذي عمم رسمياً بان(العراق لم يبلغ درجة الرقي التي تمكنه من ممارسة النظام الجمهوري)، لكن الخالدي بقي يجادل الفكرة الجمهورية رافعا صوته عاليا حتى اغتيل سنة 1924 في أحوال غامضة، وكان آخر منصب شغله هو وزير العدلية في حكومة عبد الرحمن النقيب في 30 أيلول 1922. ينظر:- حميد المطبوعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1998، ص38.

(xiii) جريدة العراق، العدد 1152، الصادرة في 25 شباط 1924؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص179.

(xiv) بعد مصادقة المجلس التأسيسي العراقي على القانون الأساسي (الدستور) في العاشر من تموز 1924 ولم ينشر حتى منح امتياز النفط لبريطانيا، فلما تم المنح في 14 تموز 1925 قرر مجلس الوزراء في السابع عشر من آذار 1925 نشر القانون في اليوم الحادي والعشرين منه، وفي اليوم المذكور سار موكب وزارتي إلى البلاط الملكي يتقدمه رئيس الوزراء ياسين الهاشمي، حاملا دستور المملكة في مخمل من الحرير الأخضر تحييه ثلة من الحرس، وقدمه إلى الملك فوقعه وأمر بنشره، ثم أطلقت المدافع مائة طلقة وطلقة تيمنا بهذا الحدث، وعاد الوزراء إلى دواوينهم يستقبلون المهنيين بدخول البلاد في عهد دستوري جديد وأخذت برقيات التهاني تنهال على الملك والوزراء، وأقيمت معالم الفرح والزينة، وتليت الأدعية في المساجد والكنائس. ينظر:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج1/272. وقد عبر الشاعر العراقي معروف عبد الغني الرصافي عن رأيه بالدستور في قصيدة بعنوان(حكومات الانتداب) ساخرًا:-

أنا بالحكومة والسياسية اعزفت ألام في تنفيذها وأعنف
علم ودستور ومجلس أمة كل عن المعنى الصحيح مخرفت

أسماء ليس لنا سوى ألفاظها
مَنْ يقرأ الدستورَ يعلم انه
أما معانيها فليست تُعرَف
وفقاً لصك الانتداب مُصنَّف

ينظر:- ديوان الرصافي، تحقيق مصطفى السقا، دار الكتاب العربي، ط5، القاهرة، 1953، ص453.
(xv) القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته، مطبعة الحكومة، بغداد، 1941، ص10.
(xvi) المرجع نفسه، ص38.

(xvii) أضيفت هذه الفقرة بالمادة السادسة والأربعين من قانون التعديل الثاني رقم 69 لسنة 1943.

(xviii) مصطفى كامل، شرح الدستور العراقي، مطبعة المعارف، بغداد، 1945-1946، ص69.

(xix) أخذت دول العالم تنظم حالة الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية بنصوص تشريعية بعد إعلان شرعة حقوق الإنسان عام 1789 درءاً لحالة التعسف وانتهاك حقوق الإنسان وحررياتهم، وأول تنظيم لحالة الطوارئ ظهر في فرنسا كان بقانون 10 تموز 1791، وقد سارت أكثر دول العالم ومنها الدول العربية على هذا النهج، فأغلب الدول العربية التي كانت تحت السيطرة العثمانية لم تكن حالة الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية منظمة، لان السلطة التعسفية للدولة العثمانية المترامية الأطراف لم تكن بحاجة إلى هذا التنظيم، وبعد تعرض الدول العربية إلى الاحتلال البريطاني والفرنسي خضعت هذه الدول لنظام الأحكام العرفية مما أعلنت حالة الطوارئ والأحكام العرفية لمرات عديدة، وان إعلانها له تأثير على حقوق الإنسان وحرياته، فحالة الطوارئ تمنح الإدارة العرفية سلطات واسعة تجاه الأشخاص بفرض قيود على حرياتهم وتجاه حرية الرأي والتعبير، ولا تتقيد بأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية، فضلاً عن أن أغلب الدساتير والقوانين في الدول العربية، لا تتضمن تحديداً لمدة قصوى لحالة الطوارئ، فالأمر يظل مرهوناً بالسلطة التي تملك إعلان هذه الحالة، فهي التي تملك إنهاءها في الوقت الذي تريده، وهذا الوضع يفتح المجال واسعاً لامتداد حالة الطوارئ سنين طويلة، وفي أوقات وأماكن قد لا تكون فيها حالة الضرورة قائمة. ينظر:- هيثم المالح، حالة الطوارئ وأثرها على حقوق الإنسان، مجلة العدالة، العدد (7)، دمشق، نيسان 2003، ص20.

(xx) لقد منح الدستور العراقي الملك صلاحية إصدار مراسيم ذات قوة قانونية أسوة بغيره من النظم البرلمانية المنحرفة (ذات الهيمنة الرئاسية) استناداً إلى حالة الضرورة التي نص عليها دستور 1925 في المادة (26) الفقرة (3) ويظهر من مضمون هذه المادة إن هذه المراسيم لا يمكن إصدارها إلا في حالات الضرورة وان لا تكون مخالفة للدستور، وكانت بريطانيا تسعى لتعزيز مركزها في العراق من خلال وضعها للائحة الدستور العراقي فقد أفصح وزير المستعمرات البريطاني عن هذه الغاية في كتاب وجهه إلى المندوب السامي في بغداد بتاريخ 19 نيسان 1923 قال فيه:- "يكفي في جميع الظروف أن تعطى إلى الملك صلاحيات إصدار تشريع عند الضرورة بشكل مرسوم يضمن تحقيق التزامات الحكومة العراقية المدرجة في المعاهدة" للمزيد من المعلومات ينظر:- فيليب ويلارد إيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف، بيروت، 1949، 297؛ فانز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، دار الحرية، بغداد، 1975، ص165.
(xxi) مصطفى كامل، شرح القانون الدستوري والقانون الأساسي العراقي، بغداد، مطبعة السلام، ط5، 1947، ص54.

(xxii) الحكومة العراقية، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي، ج2، 1924، ص994.

(xxiii) جريدة الوقائع العراقية، العدد 241، بتاريخ 11 تشرين الثاني 1924.

(xxiv) حسين جميل، العراق شهادة سياسية 1908-1930، دار اللام، لندن، 1987، ص152.

(xxv) ولد في بغداد سنة 1870 شغل في التدريس مدة خمسة عشر عاماً وشغل عدة مناصب منها قائممقام خانقين وعين واعضاً لولاية بغداد أثناء الحكم العثماني وانتخب عضواً لمجلس النواب حتى الاحتلال البريطاني وعين سنة 1918 مديراً لأوقاف بغداد اشترك في ثورة العشرين لمقارعة الاحتلال البريطاني فنفي إلى جزيرة هنجام سنة 1920، وعند عودة المبعدين انتخب سنة 1924 نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي ثم نائباً عن بغداد في مجلس النواب لعدة دورات وأصبح وزيراً للأوقاف سنة 1929، وفي سنة 1937 عين عضواً لمجلس الأعيان وانتخب نائباً لرئيس مجلس الأعيان سنة 1945، وتوفي في بغداد سنة 1947، له عدة مؤلفات منها: المواهب الرحمانية، والآيات البيّنات وغيرها. للمزيد من المعلومات ينظر:- مير بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، ج3، دار الحكمة، لندن، 1999، ص394.

(xxvi) الحكومة العراقية، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي، ج2، 1924، ص994.

(xxvii) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1988، ص283.

- (xxxviii) يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي، الأحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وأثارها السياسية 1924-1957، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2009، ص 22.
- (xxix) الحكومة العراقية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، ج 2، 1924، ص 995.
- (xxx) حسين جميل، المرجع السابق، 152.
- (xxxi) صادق حسن السوداني، المرجع السابق، ص 138.
- (xxxii) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، 248/1.
- (xxxiii) تقع مدينة زاخو على نهر الخابور على الحدود العراقية التركية وهي مركز قضاء زاخو في محافظة دهوك، وقد ذكرها أكثر البلدان العرب ومنهم المقدسي، واصل اسمها له عدة آراء منها انه آرامي من (زاخوتا) ومعناه الغلبة والظفر، وقيل إن اسمها يعود إلى قوم ذكرهم الجغرافي الإغريقي (استرابون) باسم (سكوديوس) مما يدل على قدمها، وهناك رأي آخر يفيد إن اسمها مشتق من (زاخاريوس) القائد الإغريقي وهو احد قادة حملة (زنيفون) الذي عسكر في هذا الموضع مما تتطور اسمها فيما بعد وأطلق عليها اسم زاخو. إما العمادية فهي مركز قضاء العمادية في محافظة دهوك، وقيل ان اسمها منسوب الى عماد الدين زنكي والي الموصل في عهد السلاطين السلاجقة الذي بنى فيها قلعة كانت من امن القلاع وأحصنها في ذلك الوقت، وهناك رأي آخر يقول أن اسمها نسبة إلى عماد الدولة الأمير الدليمي الذي كان فيها سنة 338هـ. للمزيد من المعلومات ينظر:- خضر العباسي، تاريخ بلدة زاخو والجسر العباسي، بغداد، 1948، ص 5؛ جمال بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية، ج 1، مطبعة الأجيال، ط 2، بغداد، 138 و 212.
- (xxxiv) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط، 311 / 5191، قرارات مجلس الوزراء 1924، وثيقة 15، ص 17؛ يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي، الأحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وأثارها السياسية 1924-1957، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2009، ص 27.
- (xxxv) نصت المادة السادسة من معاهدة 1922 على: (أن تحتفظ بريطانيا في العراق بجيش للدفاع عن التجاوز الخارجي وتأييد الأمن في الداخل وتستخدم الطرق والسكك الحديدية والموانئ لحركات هذه القوات ونقل الوقود والذخيرة. ينظر:- احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922-1932، دار الرشيد، بغداد، 1980، ص 35.
- (xxxvi) ولد في استانبول سنة 1900 وتوفي في فرنسا سنة 1970 اصغر أبناء ملك الحجاز الشريف حسين وأخ غير شقيق للملك فيصل الأول ملك العراق، عين ضابطاً في صنف الخيالة في الجيش العراقي سنة 1922، وناب عن الملك فيصل لمدة قصيرة سنة 1924 خلال غيابه، ذهب سنة 1925 إلى انكلترا ودرس في جامعة أكسفورد الزراعة مدة ثلاث سنوات، عين سنة 1932 وزيراً مفوضاً للعراق في أنقرة، وفي سنة 1934 عين وزيراً مفوضاً في بلاط الملك فواد ملك مصر إلا انه لم يلتحق به، وفي سنة 1935 عين وزيراً مفوضاً للعراق في برلين. ينظر:- نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية 1936، مطبعة اشبيلية الحديثة، بغداد، 1983، ص 52؛ حميد المطيعي، المرجع السابق، ج 3، ص 90.
- (xxxvii) جerald دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة النهضة العربية، ط 2، بغداد، 1991، ص 52.
- (xxxviii) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، مطبعة دار الكتب، ط 4، بيروت، 1974، ص 232؛ وزارة الدفاع العراقية، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج 2، الجيش في العهد الملكي أبان الانتداب، الدار العربية، بغداد، 1978، ص 65]
- (xxxix) اليزابيث بيرغوين، مذكرات المس بيل من اوراقها الشخصية، ترجمة ندير عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، ص 544. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، ص 233.
- (xl) ولد في قرية الجبايش في محافظة ذي قار (1883-1955) قاوم الاحتلال البريطاني في بادئ الأمر ووقع أسيراً بين أيديهم، ثم اخذ يلاين سياستهم إلى أن أصبح مديراً لناحية الجبايش سنة 1919، واستمر في نفس سياسته مع الحكم الملكي وتعرض إلى السجن والنفي إلى مناطق عديدة، ذكرته الوثائق البريطانية انه مناوئ على طريقة أمراء العشائر وخاضع لسلطة علماء الدين، وكان من دعاة اللامركزية في العهد العثماني، ومن دعاة فكرة الجمهورية في عهد الاحتلال البريطاني. ينظر:- حميد المطيعي، المرجع السابق، ص 91؛ عبد الجليل الطاهر، العشائر والسياسة، مصبعة الزهراء، بغداد، 1958، ص 10.

(xli) للمزيد من المعلومات عن عشيرة بني اسد يمكن مراجعة:- فلاح ياسر القيسي، تاريخ بني اسد من الجاهلية حتى الحاضر، بغداد، 1971

(xlii) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 252/1.

(xliii) ذكرت بعض المصادر إن سلطة الاحتلال البريطاني رفضت ضرب الثوار بالطائرات مما دفع بالسعدون إلى إرسال قوات من الشرطة استطاعت من اعتقال الشيخ سالم الخيون. للمزيد من المعلومات ينظر:- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، 32050/8781، قضية الشيخ سالم الخيون، كتاب مديرية الشرطة العامة رقم س764 في 1928/2/20، و2، ص2؛ يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي، المرجع السابق، ص37.

(xliv) جريدة العالم العربي، العدد(228) بتاريخ 18 كانون الأول 1924؛ بينما ذكر في بعض المصادر إن الثوار اسقطوا طائرة بريطانية وأصيب طيار في طائرة أخرى، وقد استشهد ولدي الشيخ سالم الخيون وهما فريد وصالح كما أصيب شقيقه الشيخ غضبان بعدة إصابات من جراء قصف قوات الاحتلال البريطاني، إلا أن الشيخ سالم لم يذكر هذه الخسائر في رسالته الجوابية إلى السيد عبد الرزاق الحسني. ينظر:- خالد عبد الله تومان الزبيدي، الانتفاضات الفلاحية العراقية في العهد الملكي 1932-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة غالي معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، جامعة الدول العربية، 2004، ص35؛ نقلا عن: (Shakir

Salim ,March Dwellers Delta, London, 1962, P.31-35)

(xlv) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 253/1؛ خالد عبد الله تومان الزبيدي، المرجع السابق، ص35.

(xlvii) إحدى طوائف العراق التي لا يعرف عن أصلهم إلا القليل وهناك عدة آراء في نسبهم وتسميتهم وإنهم سكنوا في شمال العراق ولهم عاداتهم وتقاليده الخاصة. للمزيد من المعلومات عنهم يرجع:- عبد الرزاق الحسني، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم، مكتبة اليقظة العربية، ط11، بغداد، 1987؛ الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، مطبعة دنكور، 1936، ص746.

(xlviii) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 235/1.

(xlix) وهو سوري الجنسية كان يعمل مديرا للمزرعة الملكية. ينظر:- عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص56.

(l) عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه .

(i) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894-1974، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، 1974، ص81.
(ii) للتعرف على المزيد من أسلوب جباية الضرائب في العراق يمكن مراجعة:- عماد احمد الجواهري، المرجع السابق، ص467.

(iii) عماد الجواهري، المرجع نفسه، ص198.

(iiii) خالد عبد الله تومان الزبيدي، المرجع السابق، ص36.

(lv) هو انيس زكريا النصولي مؤرخ واديب سوري تخرج في الجامعة الأمريكية ببيروت ورحل إلى العراق فدرس بمدارسها، له عدة مؤلفات. ينظر:- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1957، ج13، ص374.

(lv) كان وزير المعارف آنذاك السيد عبد المهدي المنتفكي وهو من دعاة فكرة العروبة والاستقلال ساهم في أحداث ثورة العشرين وانتخب في المجلس التأسيسي سنة 1924، عين وزيرا للمعارف سنة 1926 في وزارة جعفر العسكري وسنة 1933 في وزارة رشيد عالي الكيلاني. ينظر:- حميد المطبوعي، المرجع السابق، ج3، ص167.

(lvi) خيرى أمين العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، دار الهلال، القاهرة، 1969، ص146.

(lvii) من الصحف والمجلات التي ناقشت الموضوع ويمكن مراجعتها:- مجلة العرفان، العدد السابع، السنة الثالثة عشرة، آذار، 1927؛ مجلة المقتطف، المجلد السابعين، الجزء الثالث، 1 آذار 1927؛ مجلة الكشاف، العدد الثالث، السنة الأولى، آذار 1927؛ وغيرها.

(lviii) جريدة الاستقلال، العدد 978، لسنة 1927.

(lix) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 88/2.

(lx) ديوان الجواهري، دار الطليعة، بيروت، 1968-1969، ج1، ص221.

(lxi) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مطبعة الخلود، بغداد، 1988، ص284.

(lxvii) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص219.
(lxviii) ينظر المادة (26) الفقرة الثالثة من القانون الأساسي العراقي لسنة 1925.
(lxix) فائز عزيز اسعد، المرجع السابق، ص175.

(lxx) هو الشيخ ضاري المحمود رئيس قبيلة زوبع الذي اتهم بقتل الكولونيل لجمن الحاكم البريطاني في خان النقطة بين بغداد والفلوجة أثناء ثورة العشرين، ولم يعفي عنه المعتمد السامي البريطاني فظل الشيخ ضاري مطاردا زهاء سبع سنوات ورصدت الحكومة البريطانية مبلغا من المال لمن يأتي به حيا أو ميتا، فتم مسكه وأجريت محاكمته وهو شيخ كبير قد هذه المرض ومات في السجن في الأول من شهر شباط سنة 1928.

للمزيد من المعلومات ينظر:- شبكة الانترنت ضاري بن محمود على الموقع:- ar.wikipedia.org/wiki/

(lxxi) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص157.

(lxxii) هو احد أقطاب الحركة الصهيونية ومن كبار رجال المال في العالم. للمزيد عن زيارته للعراق وأسبابها يراجع:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص58؛ خيرى أمين العمري، المرجع السابق، ص171.

(lxxiii) تضمن الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي ثلاثة أقسام، القسم الأول بعنوان التمرد والعصيان ويحتوي على أربعة مواد من المادة (80) إلى المادة (83) كلها عقوبات عن الجرائم المرتكبة بحق الحكومة، فعقوبة منظمي العصيان وزعمائه هي الإعدام، وعقوبة المنظمين إلى العصبة المتمردة دون الاشتراك في تنظيمها الأشغال الشاقة المؤبدة، وعقوبة المحرضين على التمرد الأشغال الشاقة أو الحبس مدة لا تزيد عن خمس عشرة سنة، وعقوبة المتفقيين على التمرد والداعين للانضمام إليه الحبس مدة لا تزيد عن سبع سنين، أما القسم الثاني (الجمعيات المضادة للقانون) فتضمن أربعة مواد من المادة (84) إلى المادة (87) وهي عقوبات الجمعيات المضادة للقانون، فعقوبة عدم امتثال أوامر رجال الحكومة بالتفرق الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر، وعقوبة المنظمين إلى جمعية مخالفة للقانون الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر، وعقوبة حمل السلاح فاقل مدة لا تزيد عن سنتين. والقسم الثالث تضمن ثلاثة مواد أوضحت عقوبة المطبوعات المضرة بالأمن. ينظر:- كامل السامرائي(المشرف على طبعه)، قانون العقوبات البغدادي وتعديلاته وذبوله موحدًا، مطبعة العاني، بغداد، 1949، ص79-83.

(lxxiv) صدر هذا البيان على اثر ثورة العشرين لان أكثر مواده اتسمت بالشدّة والصرامة والتأكيد على العقوبات للمحافظة على سلامة البريطانيين الذين استهدفهم الثوار. للمزيد عن هذا البيان يمكن مراجعة مجموعة البيانات والإعلانات وغيرها التي هي الآن نافذة والمتعلقة بأهالي العراق وإدارتها الملكية الصادرة من القائد العام أو بتفويض منه من 11 آذار سنة 1917 إلى 30 أيلول 1920، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد، 1936، ص346-355.

(lxxv) وهو من القوانين العثمانية الغي بالمرسوم رقم (20) لسنة 1954 ويعد من القوانين المقيدة لحرية الاجتماع وقد سنته الوزارة النقيبية الأولى في 1922/6/29 على اثر زيارة (اللورد ايبسلي) صاحب جريدة (مورنينك بوسست اللندنية) وهو صحافي بريطاني كان له موقف ضد حكومة بريطانيا حول وعد بلفور، وعندما وصل العراق استقبل استقبالًا حافلًا وأقيمت له المآدب، فرأت وزارة الداخلية ان تضع حدا للاجتماعات السياسية هذا القانون الذي منعت بموجبه عقد أي اجتماع لم تصدر به إجازة رسمية. ينظر:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ص101.

(lxxvi) جريدة العراق، العدد 2373، بتاريخ 10 شباط 1928.

(lxxvii) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص159.

(lxxviii) خيرى أمين العمري، المرجع السابق، ص177.

(lxxix) المرجع والصفحة نفسها.

(lxxx) المرجع والصفحة نفسها.

(lxxxi) ينظر:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص160.

(lxxxii) حل الباب (13) من قانون العقوبات البغدادي المتضمن الجرائم المضرة بأمن الدولة ويشمل التمرد، الاجتماعات المخالفة للقانون، المطبوعات الخطرة، بدلا من الباب (12) الواردة في المرسوم (14) بموجب المرسوم (15) لسنة 1928. ينظر:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص161.

(lxxxiii) يحتوي هذا الباب على الجرائم المتعلقة بأمن الدولة الخارجي. يمكن مراجعة الهامش (68) .

(lxxix) نصت المادة (29) من قانون العقوبات البغدادي على أن:- " كل من وضع تحت مراقبة الشرطة يخضع للشروط الآتية:- للحكومة أن تمنعه من الإقامة في جهات معينة - وقبل انتهاء مدة عقوبته عليه أن يبين المكان الذي يريد الإقامة فيه- ويعطي تذكرة تعين طريقة إقامته ومدتها في الأماكن التي يمر بها في طريقه وعليه أن يتبع ما ورد في تلك التذكرة وعند وصوله إلى محل إقامته يجب عليه أن يقدم نفسه خلال أربع وعشرين ساعة إلى السلطة المحلية ولا يجوز له تغيير محل إقامته إلا إذا أخطر تلك السلطة قبل ثلاثة أيام واستلم تذكرة مرور جديدة ويجوز أن يكلف بالحضور إلى مركز الشرطة في الأوقات التي يعينها مأمور الشرطة أو أي مأمور مأذون من قبله ويراعى في هذا الشأن أي أمر عام أو خاص تصدره محكمة التمييز، ويعاقب المحكوم عليه بمراقبة الشرطة بالحبس مدة لا تتجاوز السنة إذا خالف شرطاً من هذه الشروط". يراجع: كامل السامرائي، المرجع السابق، ص52.

(lxxx) خيزران خفيف لا يتجاوز عرضه نصف انج. ينظر:- صلاح عبد الهادي حليح الجبوري، تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، 2000، ص119.

(lxxxi) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للأشهر كانون الثاني، شباط، آذار 1928، ص48-51.

(lxxxii) هناك اختلاف في الحكم بين السيد عبد الرزاق الحسني، والأستاذ خيرى أمين العمري، فالأول ذكر انه ابعث إلى مدينة عانة، والثاني ذكر أن الشرطة كبست على نادي النضامن وأبعثت رئيسه (يوسف زينل) إلى البصرة وفق أحكام المادة (40) من نظام دعاوى العشائر. للتأكد يراجع:- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص161؛ خيرى أمين العمري، المرجع السابق، ص176.

(lxxxiii) نصت المادة (84) من قانون العقوبات البغدادي على أن " كل عضو في اجتماع مكون من خمسة أشخاص أو أكثر يخشى أن يسبب إخلالاً بالأمن العام رفضاً أو أهمل إطاعة أمر السلطات الرسمية بالتفرق مع علمه بهذا الأمر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالغرامة". بينما نصت المادة (85) على انه " إذا كان الغرض من الاجتماع المكون من خمسة أشخاص أو أكثر ارتكاب جريمة ما، أو مقاومة أو منع تنفيذ أي قانون أو نظام أو حرمان أي شخص بالقوة أو بالتهديد باستعمال القوة، من حرية العمل أو التأثير بالقوة أو التهديد باستعمال القوة على عمل السلطات العامة فكل عضو في مثل هذا الاجتماع انضم إليه مع علمه بالغرض منه أو بقي فيه بعد علمه به يعاقب بالعقوبات المقررة بالمادة السابقة، ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة كل عضو في هذا الاجتماع يحمل سلاحاً أو آلات يحتمل أن تحدث القتل إذا استعملت في الدفاع". ينظر:- كامل السامرائي، المرجع السابق، ص81.

(lxxxiv) احمد فوزي، اشهر المحاكمات الصحفية، مطبعة الانتصار، بغداد، 1985، ص10.

(lxxxv) خيرى أمين العمري، المرجع السابق، ص189.

(lxxxvi) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص162.

(lxxxvii) خيرى أمين العمري، المرجع السابق، ص190.

(lxxxviii) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص165. بينما أشار خيرى أمين العمري، المرجع السابق، ص192 ان المرسومين الغي العمل بهما بتاريخ 24 أيار 1928.

(lxxxix) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص162.

(xc) المصدر نفسه، ج2، ص261.

(xci) المصدر نفسه، ج2، ص261.

(xcii) يمكن الاطلاع على نص الاحتجاج في عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ص341.

(xciii) مرت ترجمته في الهامش (2).

(xciv) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، ص60.

(xcv) المصدر والصفحة نفسها.

The Scientific Journal of ARAB ACADEMY I N DENNARK

Managing Editor

Prof. Dr. Walid Al-Hayali

Editorial Secretary

Ass. Prof. Dr. Hassan Al-Sudany

Board of Editors

Ass. Prof. Dr. Mohammed Falhy

Ass. Prof. Dr. Lutfi Hatem

. Prof. Dr. Thair Alathari

Dr. Aseel Al-Amiri

Address: Meterbuen 6-12 bygning 6E

2740Skoulnde

DENMARK

Website : www.ao-academy.org

e-mail : ao-academy@yahoo.com